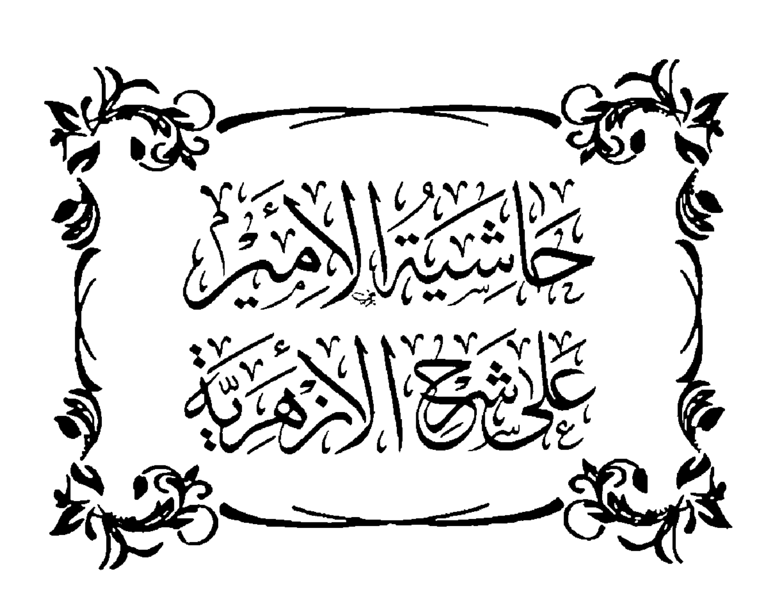
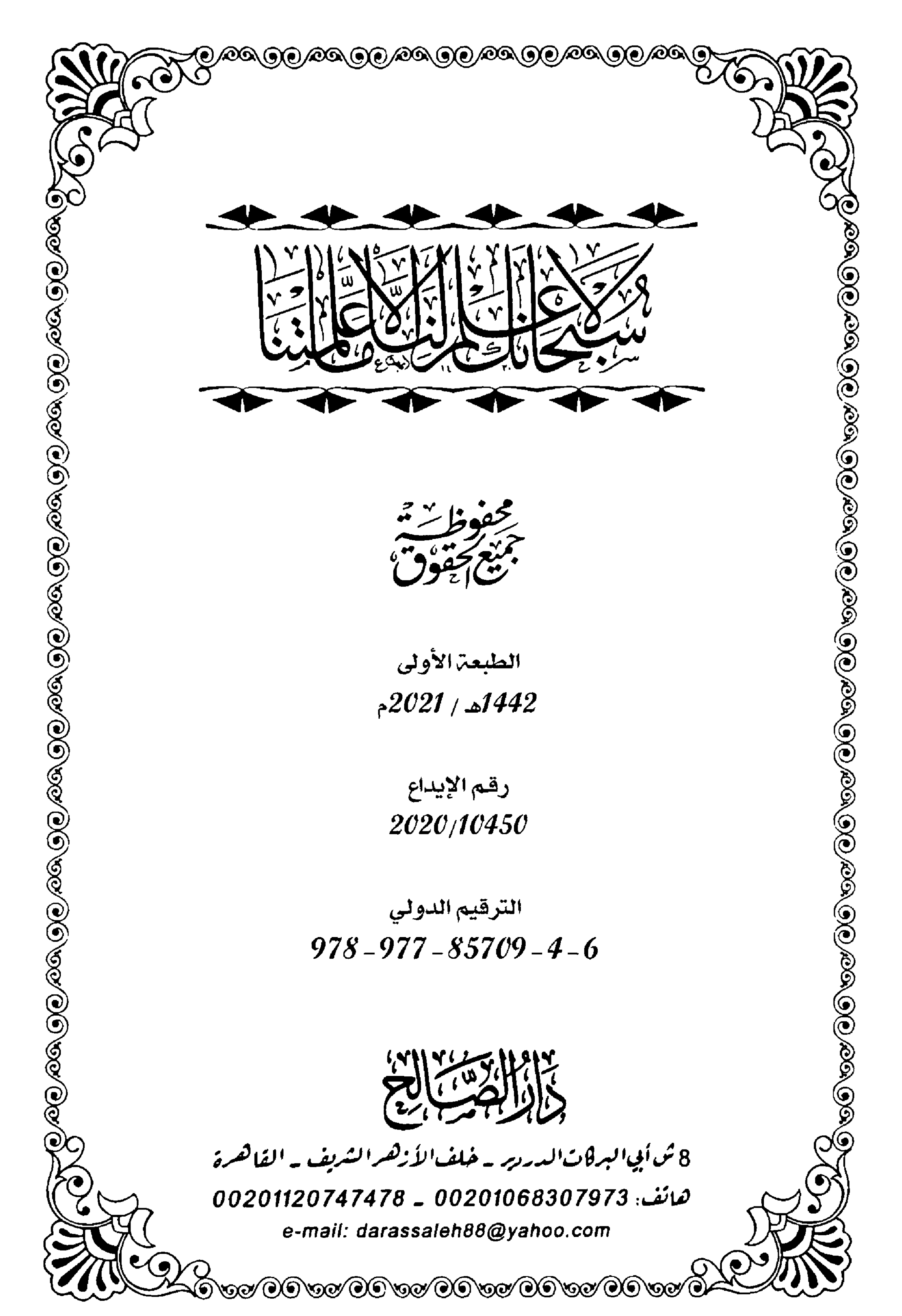


حاشية الأمير
على شرح الأزهرية
وبأعلى الحاشية أصل المتن وشرحه للشيخ خالد الأزهري
العلامة الشيخ
محمد بن محمد بن أحمد السنباوي
المعروف بالأمير الكبير
قابله وعلق عليه
الدكتور علي عبد الرحيم بن خيال
دار الصالح

بسم الله

بدأت القراءة الساعة .... اليوم ....





الطبعة الأولى

1442هـ / 2021م

رقم الإيداع

2020/10450

الترقيم الدولي

978-977-85709-4-6

دار الصالح

8 ش أبي البركات الدردير - خلف الأزهر الشريف - القاهرة

هاتف: 00201068307973 - 00201120747478

e-mail: darassaleh88@yahoo.com

حاشية الأمير رحمه الله على شرح الأزهرية

للعلامة الشيخ

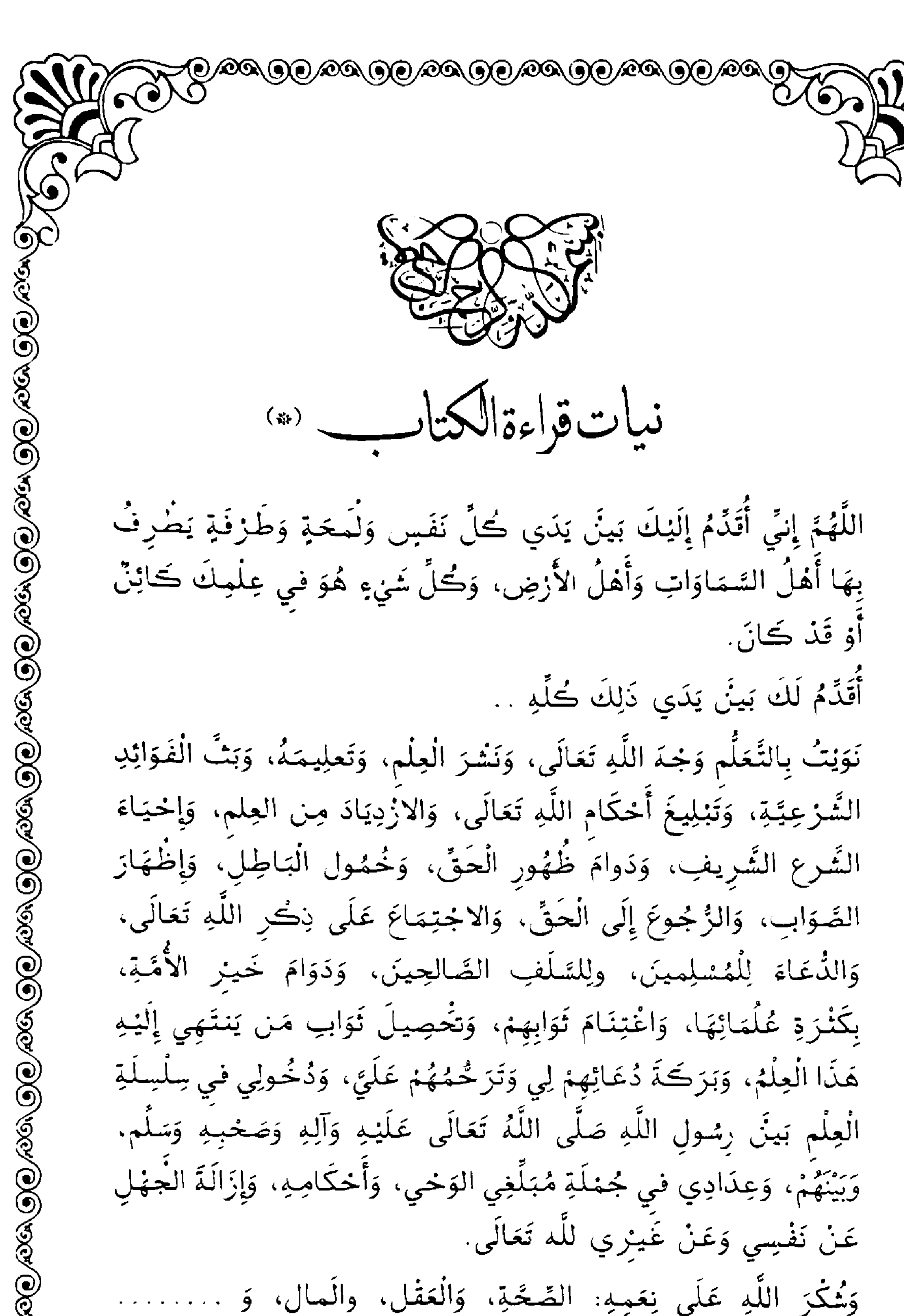
محمد بن محمد بن أحمد السنباوي

المعروف بالأمير الكبير

وبأعلى الحاشية أصل المتن وشرحه للشيخ خالد الأزهري

قابله وعلق عليه

الدكتور علي عبد الرحيم بن خيال



نيات قراءة الكتاب (*)

اللَّهُمَّ إِنِّي أُقَدِّمُ إِلَيْكَ بَيْنَ يَدَي كُلِّ نَفَسٍ وَلَمْحَةٍ وَطَرْفَةٍ يَطْرِفُ بِهَا أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَأَهْلُ الأَرْضِ، وَكُلِّ شَيْءٍ هُوَ فِي عِلْمِكَ كَائِنٌ أَوْ قَدْ كَانَ.

أُقَدِّمُ لَكَ بَيْنَ يَدَي ذَلِكَ كُلِّهِ ..

نَوَيْتُ بِالتَّعَلُّمِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَشْرَ الْعِلْمِ، وَتَعلِيمَهُ، وَبَثَّ الْفَوَائِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَتَبْلِيغَ أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالازْدِيَادَ مِنَ العِلْمِ، وَإِحْيَاءَ الشَّرعِ الشَّرِيفِ، وَدَوامَ ظُهُورِ الْحَقِّ، وَخُمُولَ الْبَاطِلِ، وَإِظْهَارَ الصَّوَابِ، وَالرُّجُوعَ إِلَى الْحَقِّ، وَالاجْتِمَاعَ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالدُّعَاءَ لِلْمُسْلِمِينَ، وللسَّلَفِ الصَّالِحِينَ، وَدَوَامَ خَيْرِ الأُمَّةِ، بِكَثْرَةِ عُلَمَائِهَا، وَاغْتِنَامَ ثَوَابِهِمْ، وَتَحْصِيلَ ثَوَابِ مَنْ يَنتَهِي إِلَيْهِ هَذَا الْعِلْمُ، وَبَرَكَةَ دُعَائِهِمْ لِي وَتَرَحُّمُهُمْ عَلَيَّ، وَدُخُولِي فِي سِلْسِلَةِ الْعِلْمِ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم، وَبَيْنَهُمْ، وَعِدَادِي فِي جُمْلَةِ مُبَلِّغِي الوَحْيِ، وَأَحْكَامِهِ، وَإِزَالَةَ الْجَهْلِ عَنْ نَفْسِي وَعَنْ غَيْرِي لِلَّه تَعَالَى.

وَشُكْرَ اللَّهِ عَلَى نِعَمِهِ: الصِّحَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْمَال، وَ ....

وَ .... وَ ....

(*) دار الصالح.

المقدمة

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد فإن العربية من العلوم التي تنافس أهل العلم في خدمتها، فقد أقبلوا عليها بمحبة صادقة، وشغف شديد، يحدوهم في ذلك إيمان عميق بأنهم إنما يخدمون دينهم وعقيدتهم؛ ذلك أنها لغة القرآن، ولغة السنة المطهرة، وهي بعد لغة أهل الإسلام في كل زمان ومكان.

ومن جملة ما تنافس فيه أهل العلم المقدمة الأزهرية لصاحبها خالد الأزهري المعروف بالوقاد، والمقدمة متن منثور موجز شمل أهم موضوعات النحو، والمتن مع صغر حجمه كثير الفوائد، منوع الفرائد، ولهذا تنافس الكبار في إطرائه، وعكفوا على خدمته، وبيان مخبآته وأفضاله، فقد شرحه صاحبه الأزهري، والبرُلُّسي، والطبلاوي، والشَّنَوَاني، والحلبي، والقابسي، والقليوبي، والأمير الكبير وغيرهم ممن لم أسمهم.

ولما كانت حاشية الأمير فريدة بين تلك الشروح أحببت إخراجها بمقابلتها على أصولها الخطية التي توفرت عندي، وقد بذلت جهدًا في إخراجها تمثل في مقابلة النص، والتعليق عليه، ولأجل الفائدة وضعت شرح الأزهرية في المتن، وجعلت أصل المتن بين قوسين مضبوطًا بالشكل التام، ومعتمدي في أصل المتن على طبعة مكتبة القاهرة لصاحبها علي يوسف سليمان، وهي طبعة قديمة تميزت بصحة الضبط، واعتمدت في شرح الأزهري على طبعة بولاق، ولم أتدخل في أصل المتن والشرح إلا بما يحقق الضبط العلمي المرجو للقارئ دون التعليق؛ ذلك أن عملي في التحقيق مقصور على حاشية الأمير دون غيرها.

ومما يذكر في هذا المقام أن ثمة فرقًا بين المتن هنا، وبين النسخة التي أخرجتها دار كشيدة، وكنت - بادئ الأمر- أظن أن الدار اعتمدت طبعة بولاق في التصوير، ولكن المقارنة أثبتت فوارق ليست بالقليلة: منها ما يرجع إلى الزيادة والنقصان كما في طبعة بولاق (ص3) «وهما النقل والتخصص، أي: النقل من المصدر إلى اسم المفعول، والتخصيص بما يطرحه اللسان دون غيره من الحروف»، وفي كشيدة (ص48) «وهما النقل والتخصيص»، وفي بولاق (ص15) «سواء كان في أوله ميم أم لا»، وفي كشيدة (ص77) «أو لا».

ومنها ما يرجع إلى الخطأ في الألفاظ، مثاله في بولاق (ص25) «أصبح السفر رخيصًا»، وفي كشيدة (ص103) «أصبح السفر رخيصًا»، وفي موضع ثانٍ في (ص106) جاءت صحيحة، وفي بولاق (ص32) «وفي نعته بالجنس»، وفي كشيدة (ص119) «وفي نعته باسم الجنس».

ومنها ما يرجع إلى الحركات، مثاله في بولاق (ص39) «فيه معنى الفعل وحروفه» ضبطت في نسخة كشيدة (ص136) «فيه معنى الفعلِ وحروفُهُ».

وأقول -من باب الأمانة العلمية-: إن قسمًا من الاختلاف المذكور يرجع إلى الاختلاف بين الأصول الخطية، فقد رجعت إلى ثلاثة أصول خطية عندي فرأيت أن قسمًا من الفوارق المشار إليها يرجع إلى ما بينها من الفوارق، وهذا الأمر يحثنا على إخراج طبعة علمية صحيحة معتمدة، تكون عونًا لطلاب العلم، ولعل الله ييسر لي أو لغيري شرف خدمة هذه المقدمة المباركة.

بقي أن أشير إلى أن الأمير أحال في حاشيته على شذور الذهب إلى كلامه في الأزهرية، وقد أكثر من ذلك كثرة ظاهرة، من ذلك قوله (ص7): «وقد زينت هذا

المقام في كتابة الأزهرية بتحقيقات نفيسة ذكرنا بعضها فعليك بها إن كنت من أهلها»، وقوله (ص19): «وفي كتابة الأزهرية في المثنى كلام حسن»، وقوله في باب المرفوعات (ص55) «كما وضحته نظمًا ونثرًا في كتابة الأزهرية»، وقوله (ص57): «كما حققناه في الأعداد المسرودة في كتابة الأزهرية»، وغير ذلك كثير.

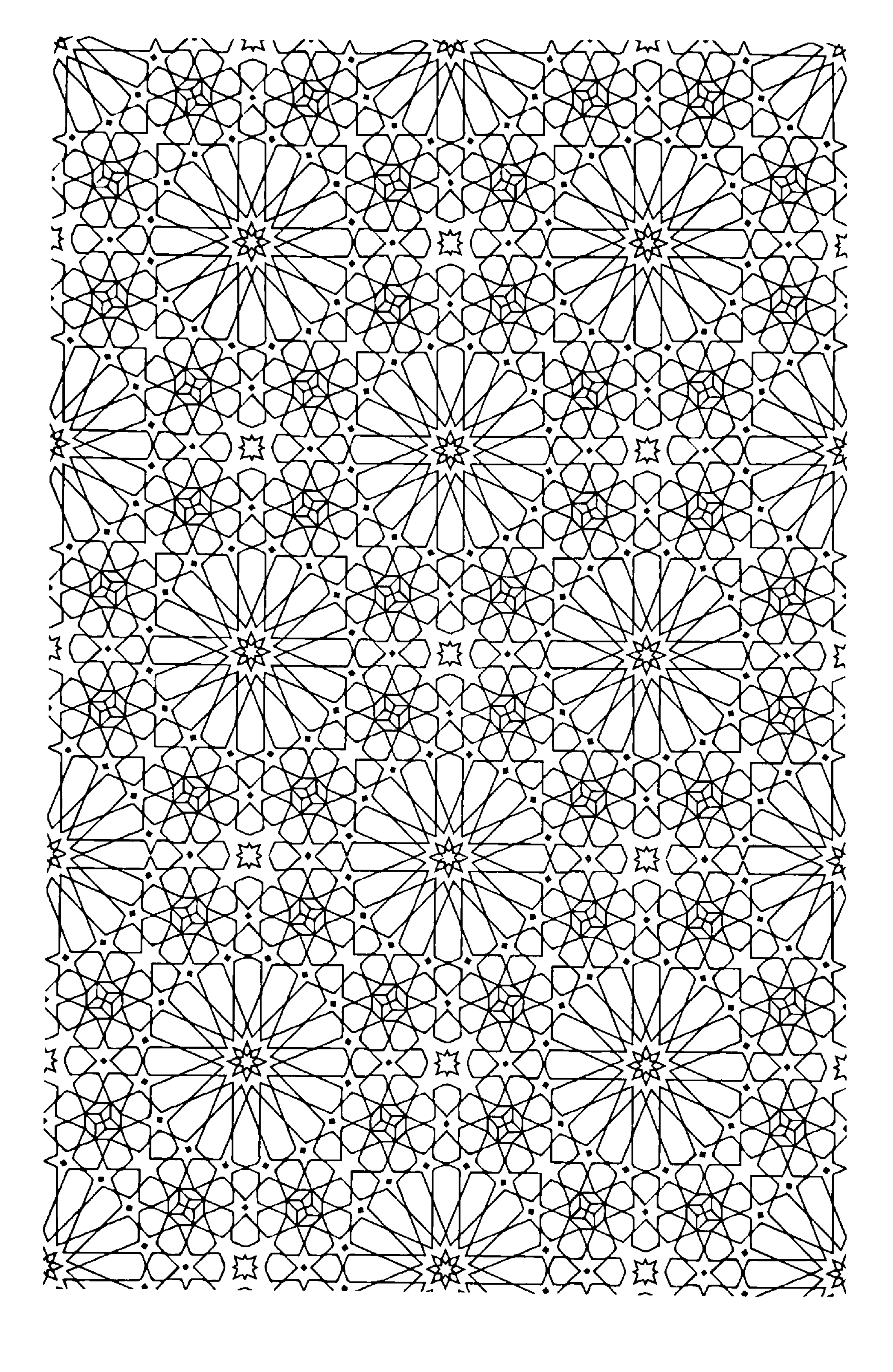
وبعد فقد جعلت هذا العمل في قسمين: القسم الأول في ترجمة المصنف والمحشي، ووصف النسخ ومنهج العمل، وقد أوجزت الترجمتين لشهرتهما، والقسم الثاني للنص المحقق.

ولست بعد هذا كله ممن يدعي الكمال في العمل، وإنما حسبي أنني بذلت جهدي ووسعي، والله أسأل التوفيق في القول والعمل، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، آمين، والحمد لله رب العالمين.

وكتب محققه/ علي عبدالرحيم بن خيال

القاهرة مدينة نصر عام **1439**هـ







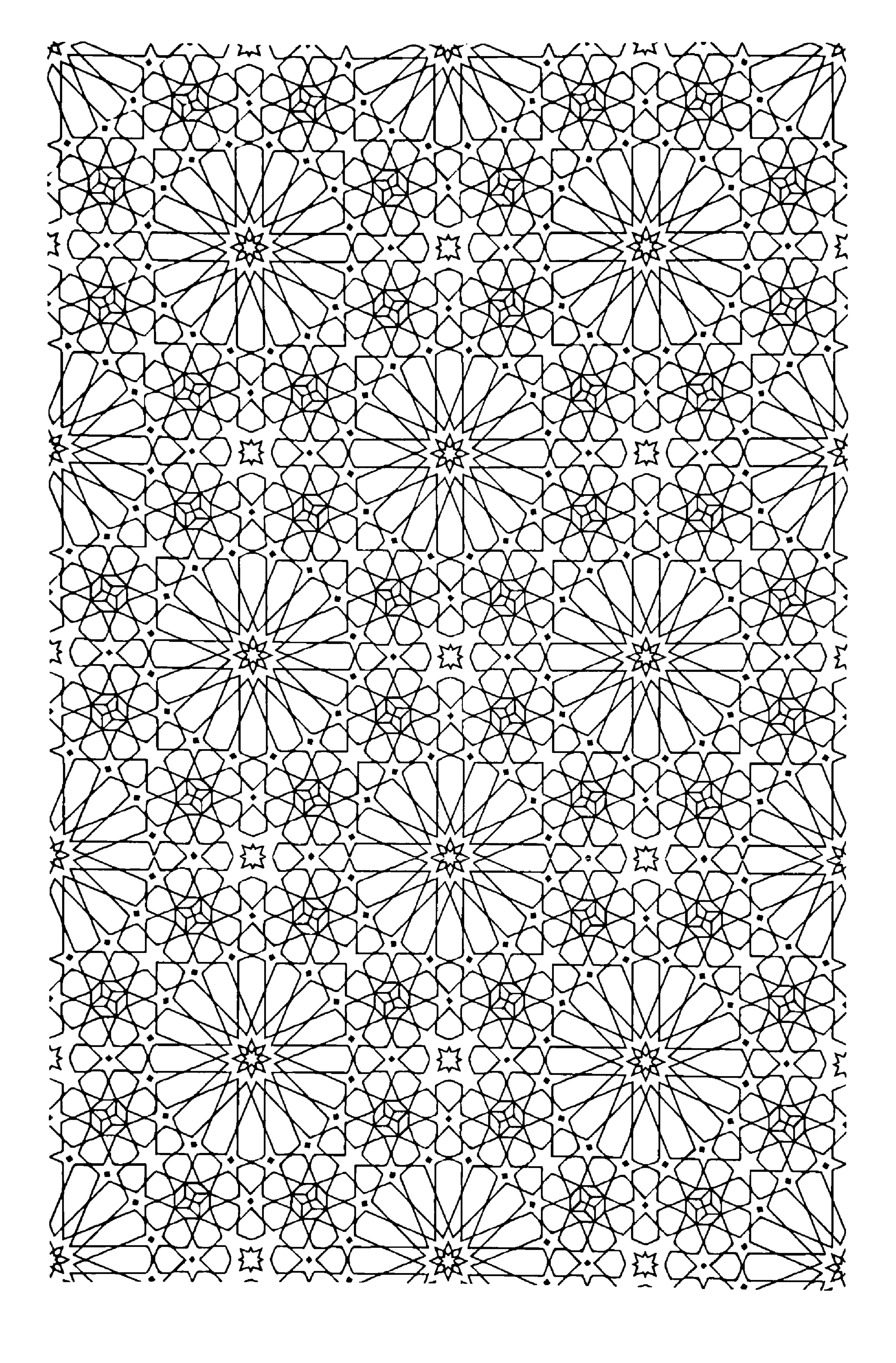
القسم الأول: المقدمة

وفيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الأزهري

المبحث الثاني: ترجمة الأمير الكبير

المبحث الثالث: المعالم العامة للحاشية



المبحث الأول

ترجمة الأزهري:

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه[1]:

زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الأزهري الجرّجَاوي نسبة إلى جرْجَا بصعيد مصر، الشافعي، النحوي، المعروف بالوقاد؛ لأنه كان يوقد مصابيح الجامع الأزهر، ويعرف بالمصرح نسبة لكتابه التصريح على شرح التوضيح، وكنيته أبو الوليد[2].

مولده ونشأته:

ولد في سنة ثمانٍ وثلاثين وثمانمائة من الهجرة بجرجا من صعيد مصر، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، فحفظ القرآن الكريم، وانتظم بالأزهر، وفيه قرأ المنهاج، والعربية، والمعانى، والبيان، والمنطق، والأصول، والصرف، والفرائض، والحساب[3].

شيوخه:

قرأ الشيخ خالد على كوكبة من علماء عصره؛ منهم: أبو الجود داود بن سليمان

---

(1) ترجمته في: الضوء اللامع (171/3)، والكواكب السائرة (190/1)، وشذرات الذهب (38/10)، ودرة الحجال (260/1)، وكشف الظنون (81/1، 152، 483)، 952/2، وإيضاح المكنون (118/3، 293)، والخطط الجديدة التوفيقية (53/10)، ومعجم المؤلفين (96/4)، والأعلام (297/2).

(2) الضوء اللامع (171/3)، وشذرات الذهب (26/8).

(3) الضوء اللامع (172/3)، والخطط الجديدة التوفيقية (53/10).

المالكي[1]، وشرف الدين يحيي بن محمد المناوي[2]، والإمام تقي الدين أبو العباس الشمني[3]، ومحيي الدين محمد بن سليمان الكافيجي[4]، ومحمد بن عبد المنعم الجوجري[5]، وعلى بن عبد الله السنهوري[6]، وغيرهم.

تلامذته:

تصدر الشيخ خالد للإقراء بالأزهر، وانتفع به خلق كثير، ومن تلاميذه: أبو العباس شهاب الدين القسطلاني[7]، ....

(1) داود بن سليمان بن حسن ابن أبي الربيع البني، المعروف بأبي الجود، فرضي من فقهاء المالكية، من مصنفاته: شرح الرسالة القيروانية، توفي سنة ثلاث وستين وثمانمائة، ينظر الضوء اللامع (211/3)، والأعلام (332/2).

(2) يحيي بن محمد، أبو زكريا، شرف الدين ابن سعد الدين الحدادي المناوي، فقيه شافعيّ، من مصنفاته شرح مختصر المزني، توفي سنة إحدى وسبعين وثمانمائة، ينظر شذرات الذهب (312/8)، والأعلام (167/8).

(3) أحمد بن محمد الشمني القُسَنْطيني الأصل، الإسكندري، أبو العباس، تقي الدين، محدّث، مفسر، نحوي، من مصنفاته شرح مغني اللبيب، توفي سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، ينظر شذرات الذهب (313/7)، والأعلام (230/1).

(4) محمد بن سليمان الرومي الحنفي، محيي الدين، أبو عبد الله الكافيجي، من كبار العلماء بالمعقولات، من مصنفاته نزهة المعرب في النحو، توفي سنة تسع وسبعين وثمانمائة، ينظر بغية الوعاة (117/1)، والأعلام (150/6).

(5) محمد بن عبد المنعم الجوجري، فاضل مصري، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: شرح شذور الذهب، توفي سنة تسع وثمانين وثمانمائة، ينظر الضوء اللامع (123/8)، والأعلام (251/6).

(6) علي بن عبد الله الأزهري السنهوري، نور الدين، فقيه مالكي، اشتهر بالفقه والعربية القراءات، من مصنفاته شرح على مختصر خليل، توفي سنة تسع وثمانين وثمانمائة، ينظر الضوء اللامع، والأعلام (307/4).

(7) أحمد بن محمد القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين، من علماء الحديث، من مصنفاته إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، توفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، ينظر شذرات الذهب (121/8)، والأعلام (232/1).

وابن الشلبي[1]، وابن هلال النحوي[2] وغيرهم.

مصنفاته:

اشتغل بالعلم على كبر إلا أنه برع في العربية، وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة[3]، وكثر النفع بمصنفاته لإخلاصه ووضوحها[4]، ومن مصنفاته:

(1) الألغاز النحوية: طبع طبعة حجر بتصحيح محمد المنياوي سنة 1864م، وحققه الدكتور خالد عمر الدسوقي في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، في العدد الرابع والعشرين سنة 1426هـ- 2006م، كما حققه الدكتوران: حيدر عيدان، وحسن الشاعر في مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية بالكوفة في العدد الثالث عشر، السنة السابعة، عام 2013م.

(2) التصريح بمضمون التوضيح، وهو كتاب معروف، وقد طبع مرارًا، من ذلك طبعة بولاق سنة1877م، وطبع شرح التصريح بمطبعة الاستقامة سنة 1954م، كما طبعته دار إحياء الكتب العربية للحلبي مع حاشية العليمي بغير تاريخ، ثم حققه الدكتور عبد الفتاح بحيري ونشره في خمسة أجزاء في مطبعة الزهراء للإعلام العربي، ط 1، سنة 1418هـ - 1997م.

---

(1) شهاب الدين أحمد بن يونس المصري الحنفي المعروف بابن الشلبي، توفي سنة سبع وأربعين وتسعمائة، ينظرالكواكب السائرة (116/2).

(2) محمد بن علي الحلبي، المعروف بابن هلال النحوي الشافعي، من أهل حلب، مفسر، نحوي، متكلم، من مصنفاته شرح على التسهيل، توفي سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة، ينظر معجم المؤلفين (69/11).

(3) الضوء اللامع (172/3).

(4) شذرات الذهب (26/8)، والكواكب السائرة (188/1).

(3) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، أو ما يعرف بإعراب الألفية، طبع بمطبعة الحسينية سنة 1876م، وطبعه مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1924م.

(4) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية في علم التجويد، طبع في مطبعة شرف سنة 1886م، كما طبعته مكتبة محمد على صبيح، بغير تاريخ.

(5) الزبدة في شرح قصيدة البردة للبوصيري، طبع بمطبعة جميعة المعارف سنة 1869م كما طبع بتحقيق محمد علي حسن في بغداد بمكتبة الأندلس، مطبعة الإرشاد 1966م.

(6) شرح الآجرومية طبع في مطبعة بولاق بالقاهرة 1274هـ - 1857م، وعليه حاشية للشيخ أبي النجا.

(7) شرح الأزهرية في علم العربية، طبع في بولاق بتصحيح محمد قطة العدوي سنة 1857م، وطبعه مصطفى البابي الحلبي 1955م.

(8) العوامل المائة النحوية في أصول العربية، نشر بتحقيق البدراوي زهران في دار المعارف، مطبعة القاهرة الجديدة سنة 1983م.

(9) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام طبع بالمطبعة الحسنية سنة1876م، وطبع بتحقيق البدراوي زهران، وهي طبعة خالية من التوثيق.

(10) موصل النبيل إلى نحو التسهيل، حقق في رسالتي دكتوراه في كلية اللغة العربية في القاهرة: الجزء الأول حققه خيري عبد الراضي عبد اللطيف سنة 1997م، والجزء الثاني حققه محمد حسين عبد العزيز حسن المحرصاوي، 1996م

بإشراف الأستاذ الدكتور صبحي عبد الحميد، كما حققته في رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ثريا عبدالسميع إسماعيل سنة 1998، بإشراف الدكتور عبدالفتاح بحيري.

وفاته:

توفي بعد أن حج ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة، وكان ذلك سنة خمس وتسعمائة من الهجرة[1].

(1) الكواكب السائرة (190/1)، وشذرات الذهب (38/10).

المبحث الثاني

ترجمة الأمير الكبير(1)

اسمه ولقبه: محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوي، المالكي، الأزهري، الشهير بالأمير(2).

مولده: ولد بناحية سَنَبو(3) في شهر ذي الحجة سنة أربع وخمسين ومائة وألف، ولما بلغ المترجم تسع سنين ارتحل مع أهله إلى القاهرة(4).

شيوخه: تلمذ الشيخ الأمير لكثير من أهل العلم من أشهرهم:

* الأخوان جمال الدين يوسف بن سالم الحِفني الشافعي(5)، والشمس بدر محمد الحِفني(6).

---

(1) ينظر في ترجمته: تاريخ عجائب الآثار (441/4)، والرحلة الناصرية الكبرى (763/2)، وفهرس الفهارس (133/1)، وهدية العارفين (358/2)، وشجرة النور الزكية (521/1)، والخطط الجديدة التوفيقية (140/12)، والأعلام (71/7)، ومعجم المؤلفين (139/3).

(2) الأمير لقب جده الأدنى أحمد، وسبب التسمية أن جده وأباه عبد القادر كانت لهما إمرة بالصعيد، ولهذا بقي هذا اللقب في أولادهم، ينظر الخطط الجديدة التوفيقية (140/12).

(3) سنبو، ويقال لها الآن: صنبو، بلدة من قسم منفلوط بأسيوط غربي الترعة الإبراهمية، ينظر الخطط الجديدة التوفيقية (140/12).

(4) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (441/4)، والرحلة الناصرية الكبرى (763/2)، والخطط الجديدة التوفيقية (55/12).

(5) يوسف بن سالم الحِفْني، فاضل شاعر من فقهاء الشافعية، من مصنفاته حاشية على شرح الأشموني، وحاشية على مختصر السعد، توفي سنة ست وسبعين ومائة وألف، ينظر تاريخ عجائب الآثار (427/1)، والأعلام (232/8).

(6) محمد بن سالم الحِفْني، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته حاشية على شرح الأشموني، وحاشية على

* محمد بن محمد الحسني الأندلسي البليدي الأزهري المالكي نزيل مصر(1).

* أحمد بن الحسن الشهير بالجُوهري الكبير الشافعي الأزهري(2).

* أحمد بن عبدالفتاح الملوي المصري الشافعي الأزهري(3).

* علي بن محمد العربي الفاسي المصري المالكي الشهير بالسَّقَّاط(4).

* حسن بن إبراهيم الزيلعي الجَبَرْتِي العقيلي الحنفي(5).

* أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي(6).

= شرح رسالة العضد للسعد، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة وألف، ينظر الأعلام (135/6).

(1) أبو عبدالله محمد بن محمد البليدي المالكي الأندلسي، فقيه محدث مسند، من مصنفاته حاشية على أنوار التنزيل في تفسير القرآن، وحاشية على شرح الأشموني، توفي سنة ست وسبعين وألف، ينظر سد الأرب (ص7)، وشجرة النور الزكية (489/1)، ومعجم المؤلفين (275/11).

(2) أحمد بن الحسن بن عبدالكريم الخالدي الشافعي الأزهري الشهير بالجوهري، ويقال له الجوهري الكبير، من مصنفاته منقذة العبيد عن ربقة التقليد في التوحيد، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة وألف، ينظر سد الأرب (ص14)، وفهرس الفهارس (302/1)، والأعلام (112/1).

(3) أحمد عبدالفتاح الملوي الشافعي، فقيه كبير، من مصنفاته شرحان على سلم المنطق، وشرحان على السمرقندية، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة وألف، ينظر فهرس الفهارس (559/2)، وسد الأرب (ص15).

(4) علي بن محمد العربي السقاط المالكي، إمام كبير، من مصنفاته زاد المجد الساري حاشية على صحيح البخاري، وشرح على خليل وآخر على زروق، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة وألف، ينظر شجرة النور الزكية (490/1-491)، وسد الأرب (ص7).

(5) حسن بن إبراهيم الجبرتي الحنفي، فقيه كبير، من مصنفاته حقائق الدقائق رسالة في المواقيت، والعقد الثمين فيما يتعلق بالموازين، توفي سنة ثمانٍ وثمانين ومائة وألف، ينظر تاريخ عجائب الآثار (604/1)، وسد الأرب (ص11)، وفيه على هامش الصفحة أنه توفي سنة 1288، وهو لا يصح، والأعلام (178/2).

(6) علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي، فقيه مالكي كبير، من مصنفاته حاشية على شرح القاضي زكرياء على ألفية العراقي في المصطلح، وحاشية على شرح الجوهرة لعبدالسلام، توفي سنة =

تلامذته:

انتفع به خلق كثيرون منهم:

* الشيخ عيسى جلبي بن محمود القفطانجي الحنفي المصري[1].

* الشيخ مصطفى العقباوي المالكي[2].

* محمد بن عبدالفتاح المالكي الأزهري[3].

* أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي الحنفي[4].

* ابنه محمد بن محمد بن محمد السنباوي المعروف بالأمير الصغير[5].

= تسع وثمانين ومائة وألف، ينظر شجرة النور الزكية (1/492-493)، وفهرس الفهارس (2/712-713)، وسد الأرب (ص5).

(1) عيسى جلبي بن محمود القفطانجي الحنفي المصري، ولد بمصر، ولازم فضلاء وقته كالجبرتي والأمير والبيلي، توفي سنة سبع وتسعين ومائة وألف، ينظر تاريخ عجائب الآثار (1/574).

(2) مصطفى العقباوي المالكي نسبة لمنية عقبة بالجيزة، حضر إلى الأزهر صغيرًا، ولازم كبار العلماء كالدردير والبقلي والعدوي والأمير وغيرهم، ثم تصدر لإلقاء الدروس وانتفع به الطلبة، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين وألف، ينظر تاريخ عجائب الآثار (3/145).

(3) محمد بن عبدالفتاح المالكي الأزهري، من أهالي كفر حشاد بالمنوفية، قدم من بلده صغيرًا إلى الأزهر، وحضر على أشياخ الوقت، وهو ممن لازم دروس الأمير، توفي سنة اثنتين ومائتين وألف، ينظر حلية البشر (ص1260).

(4) أحمد بن محمد بن إسماعيل الطهطاوي الحنفي، فقيه كبير، من مصنفاته حاشية الدر المختار، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين وألف، ينظر تاريخ عجائب الآثار (3/531-533)، وفهرس الفهارس (1/467 - 468)، والأعلام (1/245).

(5) محمد بن محمد السنباوي، أبو عبد الله المعروف بالأمير الصغير، فقيه مصري مالكي، من مصنفاته حاشية على مولد الدردير، توفي بعد سنة ثلاث وخمسين ومائتين وألف، ينظر شجرة النور الزكية (ص364)، والأعلام (7/72).

مصنفاته:

صنف عدة مؤلفات اشتهرت بأيدي الطلبة، وهي غاية في التحرير منها:

- ضوء الشموع، وهو شرح لكتابه المجموع في الفقه المالكي، طبع في المكتبة الأزهرية للتراث، ودار يوسف بن تاشفين بغير تاريخ.
- الإكليل شرح مختصر خليل، طبع بتصحيح عبدالله الغماري في مكتبة القاهرة بالصنادقية بغير تاريخ.
- حاشية على المغني لابن هشام، طبعت طبعة قديمة في دار إحياء الكتب العربية لفيصل عيسى البابي الحلبي بغير تاريخ.
- حاشية على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد، طبعت في مطبعة بولاق عام 1296م، كما طبعته دار الكتب العلمية بتحقيق أحمد المزيدي.
- حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية، طبعت في المطبعة العامرة الأزهرية سنة1308هـ.
- حاشية على شرح الشذور لابن هشام، طبعت طبعة قديمة في المطبعة البهية بالقاهرة سنة 1299م.
- حاشية على شرح الشيخ خالد على الأزهرية، طبعت في بولاق سنة 1886م، وهي التي أعيد إخراجها بهذا التحقيق.
- رفع التلبيس فيما سئل به ابن خميس، وقد طبع بتحقيقي في دار الصالح بالقاهرة سنة2017م.

- سد الأرب من علوم الإسناد والأدب، طبع في مطبعة حجازي بالقاهرة، وهو ثبت بأسماء شيوخه، وشيء من تراجمهم(1).

وفاته:

توفي يوم الاثنين العاشر من ذي القعدة الحرام سنة 1232هـ، ودفن بالصحراء بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي بالقرب من عمارة السلطان قايتباي، وخلفه ولده العلامة الشيخ محمد الأمير، وهو كوالده يقرأ الدروس، ويفيد الطلبة، ويحضر الدواوين والمجالس العالية(2).



(1) تاريخ عجائب الآثار (574/3)، والأعلام (71/7).
(2) تاريخ عجائب الآثار (574/3 - 575).

المبحث الثالث

المعالم العامة للحاشية

أعرض هنا المعالم العامة التي هي مفتاح مبناها، وسر مغزاها، وأبدأ بذكر المصادر التي رجع إليها الأمير، ومصادر المحشي هي عماد المصنف ومعلمه، ولا بد من أن أذكِّرِ القارئ بموسوعية الأمير وسعة اطلاعه، وهذا الأمر يلحظ في كثرة المشارب، وتنوع المصادر التي هي في الجملة عالية، وفي مقدمتها كتب النحو؛ فهو ينقل عن سيبويه، والكسائي، والفراء، والأخفش، والمبرد، والزجاج، والفارسي، وابن جني، وابن عصفور، وابن خروف، وابن أبي الربيع، وابن الحاجب، والرضي، وابن مالك، وابن يعيش، وأبي حيان، وابن الضائع، والشاطبي، والدماميني، والأشموني، وغيرهم، كما ينقل عن اللغويين كالجوهري، وابن سيده، وينقل عن علماء البلاغة والأصول والتفسير والحديث كالباقلاني، والسيد، والسعد، والعضد، وعبدالحكيم، والبهاء السبكي، والكواشي، ومن شراح الأزهرية يذكر الشنواني، والمصري، والطبلاوي، والحلبي، وينقل عن شيوخه وشيوخهم كالسنباطي، والبرلسي، والصفوي، وابن قاسم العبادي، والعدوي، ونسبة الأقوال إلى مصادرها صريحة عنده كقوله: «ذكره في المغني»، وقوله: «كما في الشاطبي شارح الألفية»، وقوله: «والمسألة منصوصة في الأشموني»، وهو في ذلك كله يمثل الحكم بين الأطرف، فتارة ينتصر للرأي، وأخرى يعترض، وأرى أن شخصية الأمير في هذه الحاشية ليست هي التي في شرح المغني، وهو من الأمّات النحوية الكبيرة، وليست التي في حاشية الشذور، وهو تعليمي مثل الأزهرية، ولعل مرجع ذلك إلى اعتبارات شخصية، أو علمية بدت له في ذلك.

وثمة مصدر آخر يعتمده الأمير في مصنفاته، وهو مشافهة أشياخه كقوله: «وسألت بعض مشايخنا ما معنى لفظ أجل؟ فقال لي: معناها الغرض، قلت: فإضافته لما بعده بيانية»، وقوله عن شيخه العدوي: «قال بعد أن راجعته فيه: إن معنى وبعد فأقول على هذا»، وهذا المصدر يلفت انتباه دراس مصنفات الأمير، وظني أن هذا الصنيع يشير إلى أن الكتب وحدها لا تغني عن المشافهة، فالعلم في الكتب، ومفاتيحه بأيدي الرجال.

هذا عن مصادره، وأما معالم منهجه فتتمثل في:

- عنايته بدقائق الأزهرية؛ إذ قصر كلامه على التقايد الغريبة، وهذا ما أشار إليه بقوله: «وفي المقام طول مسطر في المطولات، فلا أذكره، إنما ألتزم ذكر الدقائق الغريبة، ولا أذكر غيرها إلا لنكتة تظهر للحاذق في محالها»، كما أنه يعترض على الأزهري في مواضع كثيرة مثل: «وقد علم مما تقدم أن على الشارح مؤاخذة في قوله»، وقوله: «منها ما ذكره الشارح، وهو غير التحقيق»، وقوله: «وما ذكره الشارح لا يتم»، وقوله: «وتصحيح عبارته أن المراد لا حاجة إلى ذكره؛ لأنه معدوم».
- تنوع النقول وكثرتها، ولا سيما عن شراح الأزهرية، وكذلك عن شيوخه، وشيوخ شيوخه، ولا يخفى أن آراء هؤلاء مستقاة من حواشٍ قد تكون بعيدة عن الاطلاع في هذه الأيام، إما لأنها مخطوطة، وإما لأنها عزيزة المنال في الغالب.
- ومن معالم هذه الحاشية أنها حافلة بالاعتراضات والاستدراكات والتساؤلات، والإجابة عن بعض الإشكالات، من ذلك قوله: «وأقول: ومن أين هذا التحكم الذي لا دليل عليه؟»، وقوله: «يجاب عنه بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث إن في القطع»، وقوله: «وقد أهمل المحشون التنبيه على هذا»، وقوله:

«وإنما هو تصرف النحاة، وما قلنا خير من قوله»، وقوله: «وأما قول نجم الأئمة الرضي... فلا دليل عليه».

وقد يشير إلى انفراداته كقوله: «لم أر هذا التخريج منصوصًا»، وقوله: «فاحفظه، فإنه لطيف قل من تنبه له»، وقوله: «أنا لا أرى لعد ما سوى إلا من أدوات الاستثناء وجهًا».

ومن معالم منهجه تقديمه للسماع، وحرصه على تحكيمه في الرد أو الاعتراض كقوله: «هذه حكمة، وإلا فالتعويل على السماع»، وقوله: «الأولى؛ لأنها لم تسمع عن العرب إلا هكذا»، وقوله: «إن كان لم يسمع من العرب أصلًا فسلم، وإلا فما المانع؟»، وثمة حديث عن العلل كقوله: «اعلم أن كل مركب لابد له من علل أربع: علة مادية، وهي أجزاؤه، وعلة فاعلية، وهو الفاعل المركب له، وعلة صورية، وهي صورته الحاصلة بعد التركيب، وعلة غائية، وهي ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير، وإفادة الكلام»، وكذلك الحديث عن القياس كقوله: «القياس إدراج المبهم في الظاهر»، كما يعول على الإجماع كقوله: «بناء على الاعتداد بإجماع غير أهل الشرع».

ثم إن الحاشية لم تكن لتخلو من مسائل التصريف، ومن ذلك قوله: «لو بنيت مثل علبط من الغزو والرمي، قلت: غزو ورمي منقوصًا، والأصل غزوي، ورمي أُعِل كقاضٍ، ولا تقلب الواو والياء ألفًا؛ لأن علبطًا أصله علابط، فأصل هذين غزاوي، ورمائي»، وقوله: «فمن ثم لم تقلب واو لتبلون ألفًا؛ لأن حركتها لمجانسة الألف، ولولا ذلك ما حركت».

وأما الشواهد فهي كثيرة ومتنوعة منها: القرآنية، والقرآئية، والحديثية، والشعرية، ولا ننسى النظوم العلمية النافعة التي عادة ما يطرز بها كتبه، وفي الحاشية جملة صالحة لا تكاد تخفى على المطالع.

وفي الجملة أسلوبه يتسم بالدقة، وقوة السبك، مع حرص تام على إيصال المراد دون زيادة، ولا أعتقد أن ثمة خلافًا يمكن أن ينشأ عن عبارته المتينة، وهذه خصيصى يتميز بها الفحول الكبار كما هو معلوم لدى أصحاب النظر والتأمل.



المبحث الرابع

في نسبة العنوان وأهمية التحقيق وخطة العمل

نسبة العنوان:

العنوان في النسخة (أ) حاشية الأمير على الأزهرية، وفي (ب) حاشية الأمير على شرح المقدمة الأزهرية فى علم العربية، وفي (ج) حاشية الأمير على شرح الأزهرية، وفي المطبوعة حاشية الأزهرية في علم العربية، وقد رجحت ما في (ج) لتوسط العنوان بين العناوين الأخرى المقاربة له في المعنى.

وأما نسبة العنوان إلى صاحبه فلا تحتاج إلى إكثار، ذلك أنها مذكورة عند جل من ترجمه، كما أن اسم المحشي جاء في أول الحاشية، وفوق ما تقدم فإن الحاشية مطبوعة قديمًا كما سيأتي.

أهمية التحقيق:

وأما أهميتها لطلاب العلم فلا تخفى، ذلك أنها وضعت على المقدمة الأزهرية، والمقدمة متن جرب نفعه في التعليم والتعلم، ثم إن المحشي إمام كبير، وصدر من صدور العلم الذين شهد لهم بغزارة الاطلاع، وقوة الحافظة، ومما يزيد في أهميتها اختصاصها بالغرائب التي تكون في العادة خِصِّيصَى للكبار الذين رزقوا حقيقة العلم.

وصف النسخ:

اعتمدت في ضبط النص[1] على أربع نسخ، هذا وصفها:

---

(1) أشير إلى أن هذه الحاشية قد حققت في رسالة دكتوراة، قدمها الباحث عاطف علي عبدالقادر، بإشراف د. محمد أحمد محمود حسن وآخرِين، والرسالة مقدمة لجامعة جنوب الوادي بقنا عام =

النسخة الأولى: نسخة المكتبة الأزهرية رقم2122، تقع في ثلاث وأربعين لوحة، ومسطرتها سبع وعشرون، وهي مكتوبة بخط النسخ، أولها «نحمدك اللهم من فاعل ارتفع»، وآخرها «تمت هذه النسخة على يد الفقير عمر الأنجباوي غفر الله له»، ولم يذكر تاريخ نسخها، وهي صحيحة، لا أخطاء فيها، وسقطها القليل مستدرك في الحواشي، وبها نظام التعقيبة، وهوامش علمية نافعة، ولهذا جعلتها أصلًا، ورمزت لها بـ (أ).

النسخة الثانية: نسخة المكتبة الأزهرية رقم 1079، عدد ألواحها خمس وخمسون، وطول صفحتها24سم، وعرضها 17، ومسطرتها25، لم يذكر ناسخها، ولا تاريخ النسخ، وليس بها صفحة للغلاف، أولها «نحمدك اللهم من فاعل ارتفع»، وآخرها «تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبها غفر الله له ذنوبه ولوالديه ولمشايخه ولمن دعا له بالمغفرة آمين»، مكتوبة بخط الرقعة، وهي نسخة جيدة واضحة مصححة خالية من الأخطاء والسقط، بها نظام التعقيبة، وعليها هوامش جلها من باب التصحيح، وقد رمزت لها بـ (ب).

النسخة الثالثة: نسخة المكتبة الأزهرية رقم 2362، عدد ألواحها اثنتان وستون، وطول صفحتها 24، وعرضها 17، ومسطرتها 25، في أولها صيغة وقف جاء فيها «وقف هذا الكتاب لله تعالى كل من محمد عبد العظيم، وأخيه محمد إمام السقا على روح والدهما العلامة المغفور له شيخ أهل عصره الشيخ إبراهيم السقا ينتفع به العلماء وطلبة العلم بالجامع الأزهر... تحريرًا في يوم الاثنين غرة محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وسبع وثلاثين هجرية»، وفي أولها «نحمدك اللهم من فاعل ارتفع»، وختمت بـ«تمت وكملت بحمد الله، وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبها غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ولوالديه

= 2006م، ولم أتمكن من الاطلاع عليها، ولا أعلم أنها طبعت.

ولمشايخه ولمن دعا له بالمغفرة آمين، وكان الفراغ من نساختها يوم الجمعة المبارك في شهر جمادى 1239 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية»، ولم يذكر فيها اسم الناسخ، مكتوبة بخط نسخي، وبها نظام التعقيبة، وليس بها هوامش، وهي قليلة الأخطاء، وإن لم تسلم من السقط، وقد رمزت لها بـ (ج).

النسخة الرابعة: مطبوعة بولاق، وهي طبعة قديمة تعود إلى سنة 1286هـ، جاء في أولها «نحمدك اللهم من فاعل ارتفع»، وفي آخرها «تم طبع حاشية ذي التحقيقات البديعة، والفطنة الشامخة المنيعة، الملقب بمالك الصغير الشيخ محمد الأمير على شرح الأزهرية في علم العربية... بدار الطباعة العامرة... سنة ست وثمانين ومائتين وألف»، ومما يذكر عن هذه الطبعة أن بها تقديمًا وتأخيرًا بين الصفحات، فالصفحة رقم 23 انتقلت مكان الصفحة32، والصفحة 32 بين الصفحة38 و39، وهو خلط يشوش على غير الفطن، وقد رمزت لها بـ (ق).

خطة العمل:

سرت على خطىً أجملها في الآتي:

* ضبطت المتن بالمقابلة بين النسخ، ثم أثبت الفوارق في الهامش.

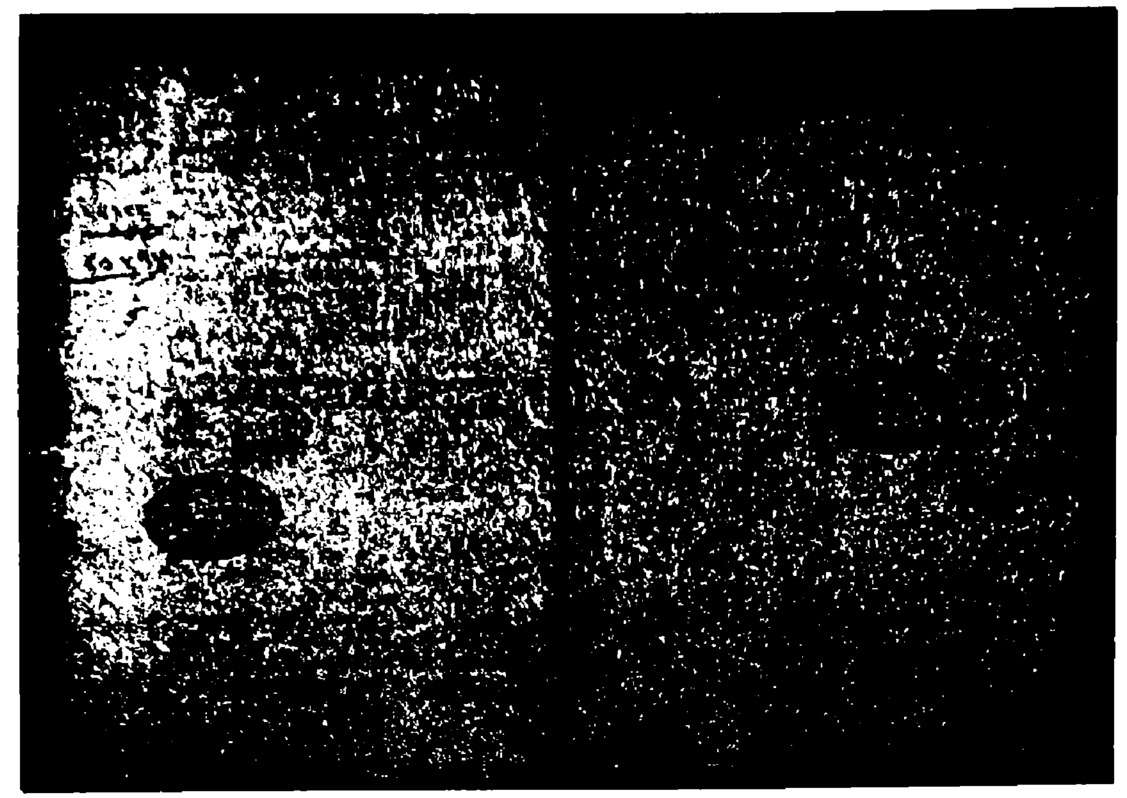
* ضبطت الآيات، والأشعار، ونسبت الأقوال المأثورة إلى أصحابها من خلال الرجوع إلى مصادرها.

* اقتصرت على ترجمة من رأيت أنه يحتاج إلى ترجمة من الأعلام، وأعرضت عن المشاهير.

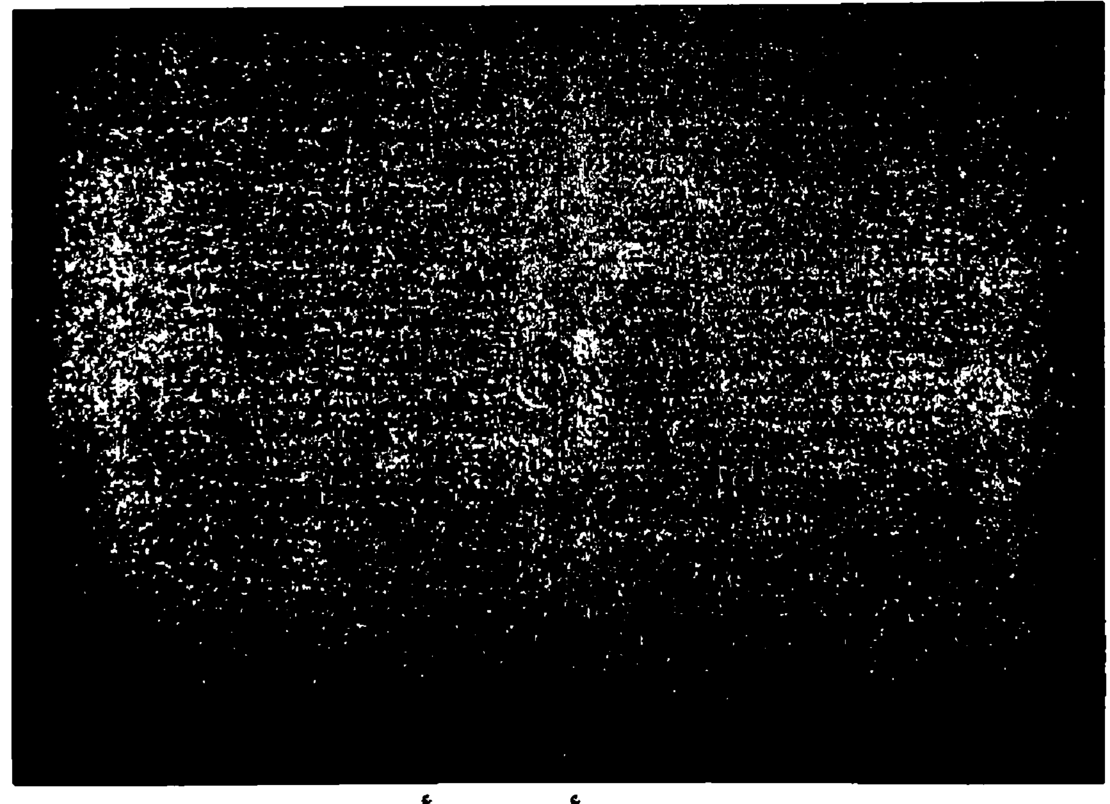


* وضحت ما يحتاج إلى توضيح من معاني المصطلحات، وغريب الألفاظ.
* أشرت بالمعقوفين [ ] إلى الزيادة التي تكون من عندي لأجل الإيضاح والتقريب.
* ختمت بثبت المصادر، والفهارس العلمية اللازمة.

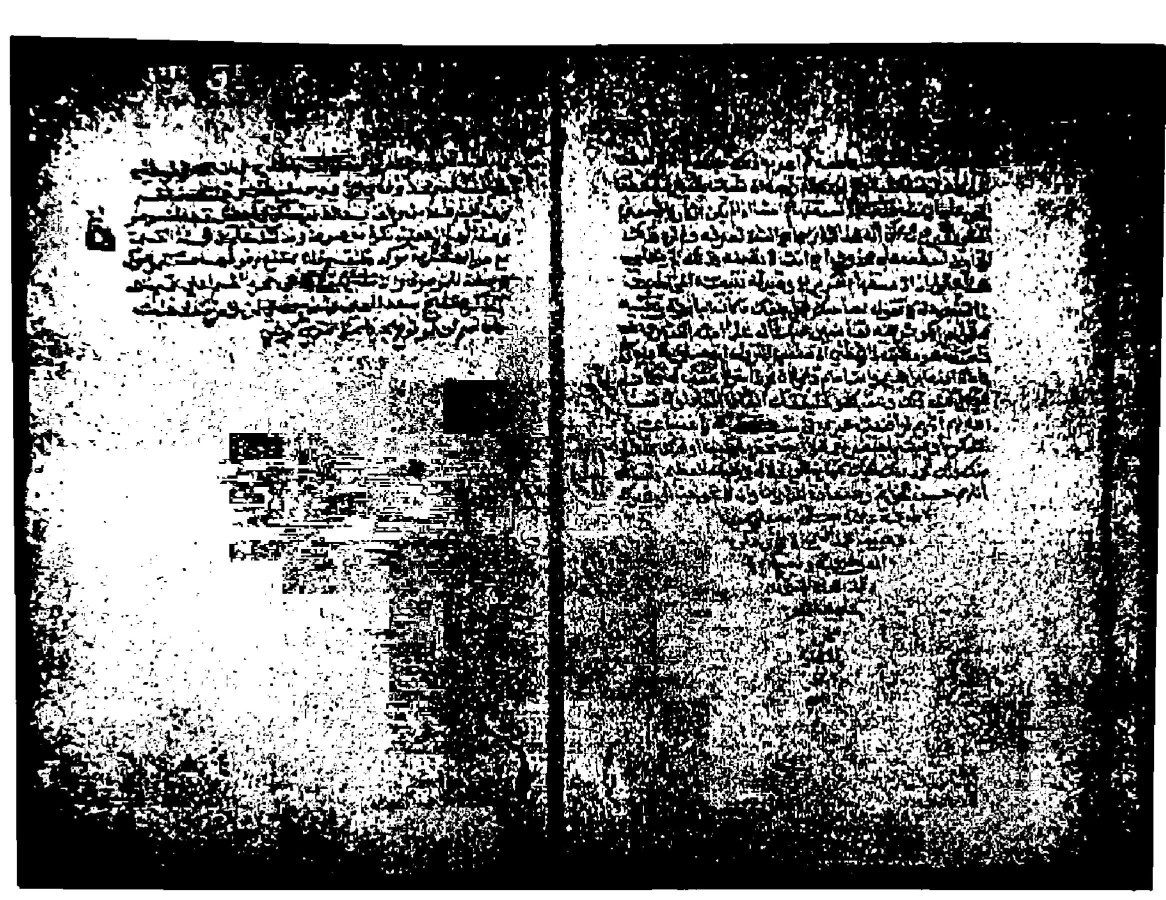




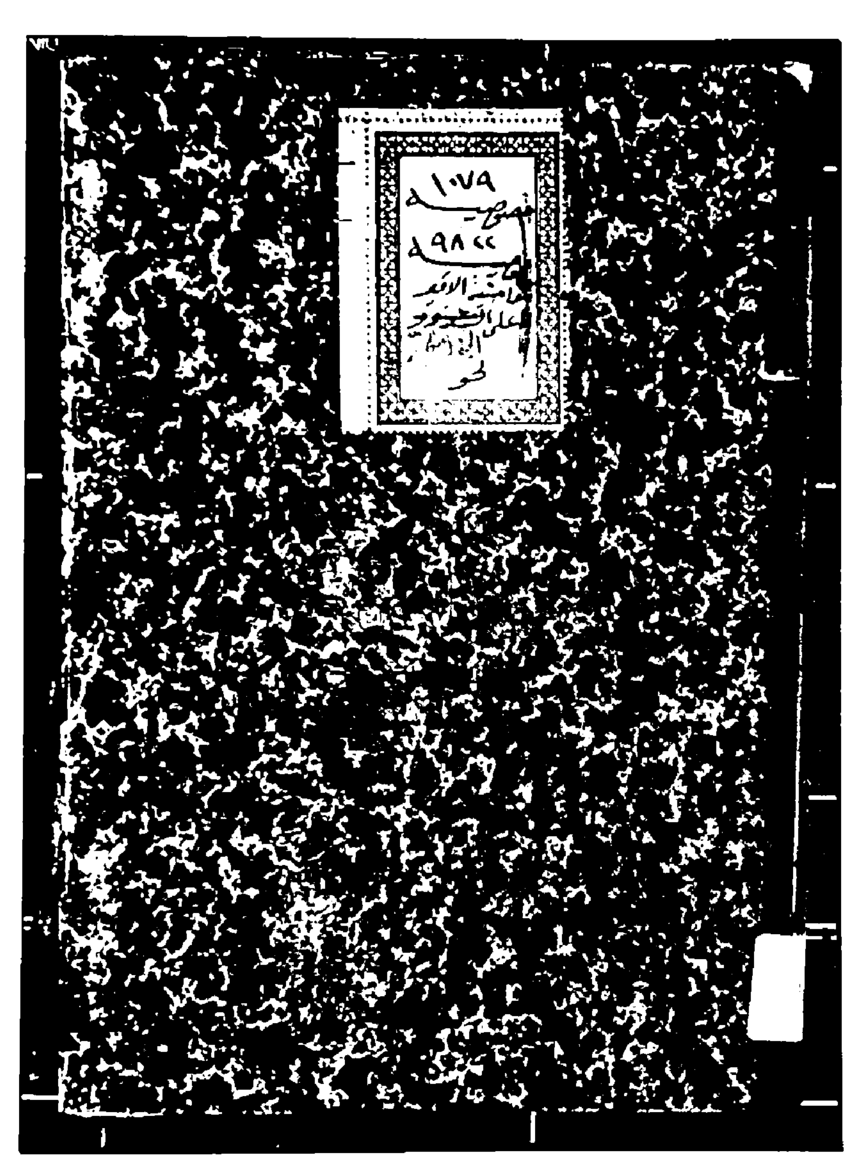
غلاف النسخة (أ)



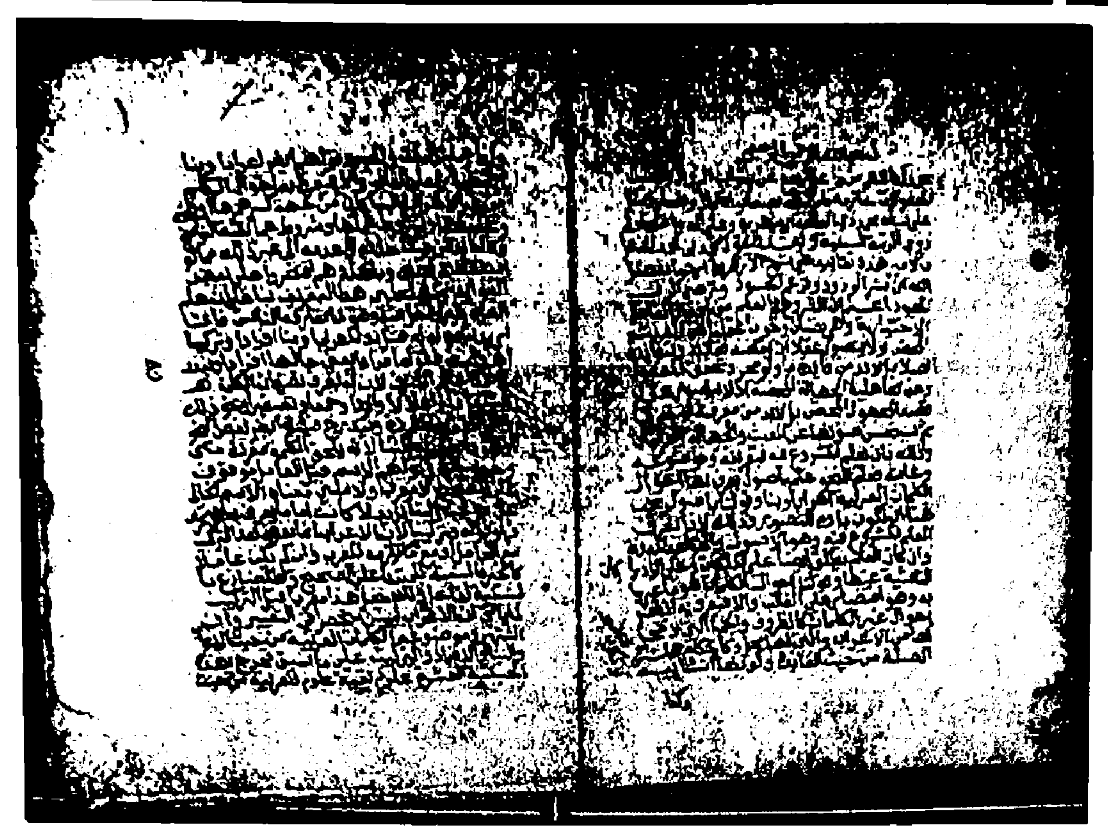
اللوحة الأولى من (أ)



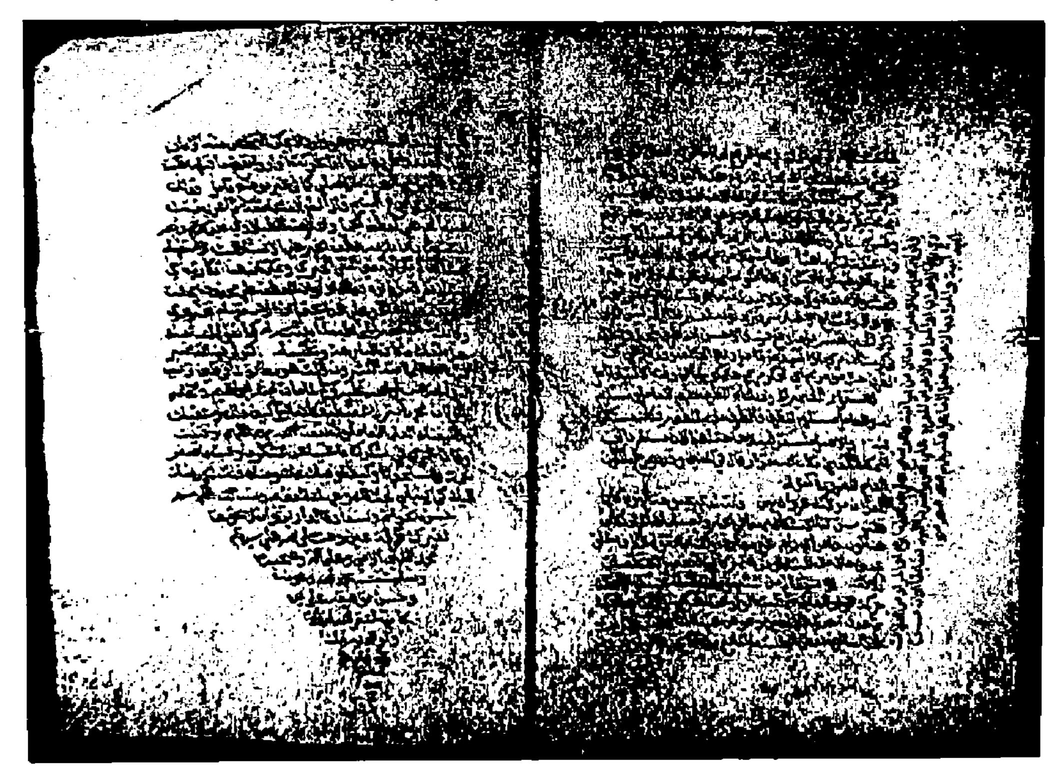
اللوحة الأخيرة من (أ)



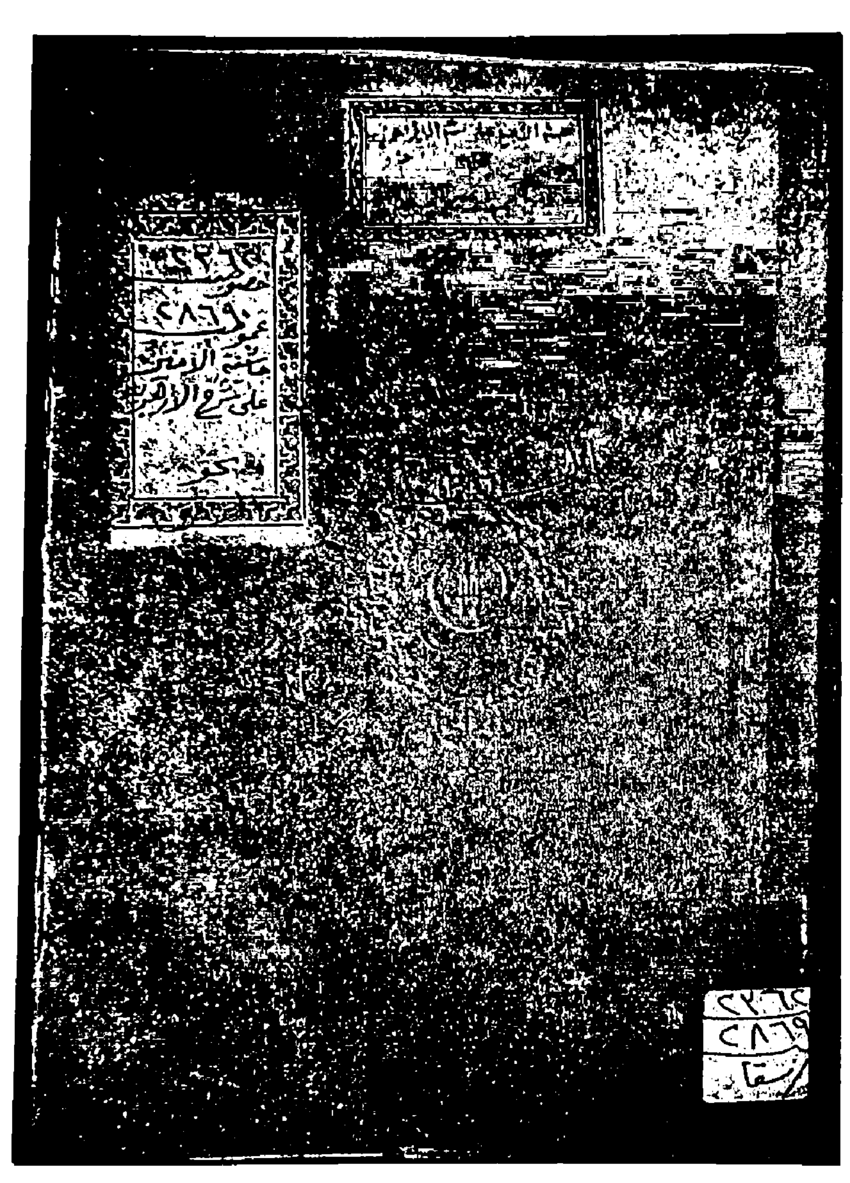
غلاف النسخة (ب)



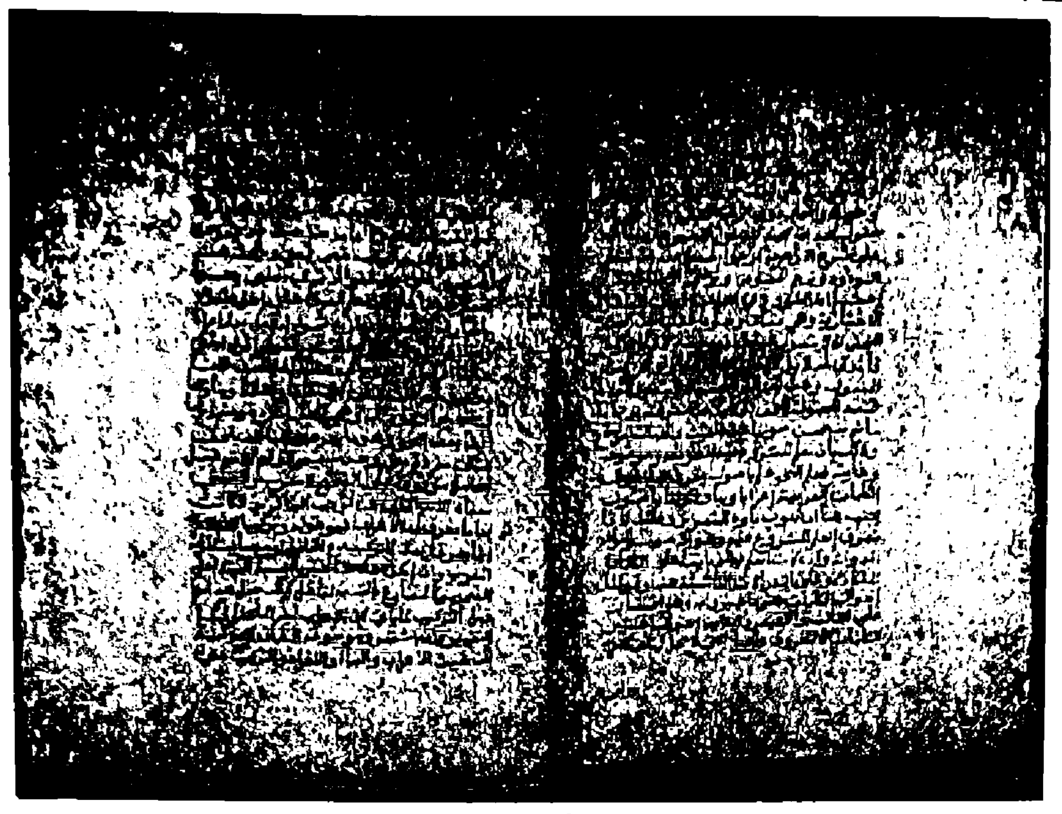
اللوحة الأولى من (ب)



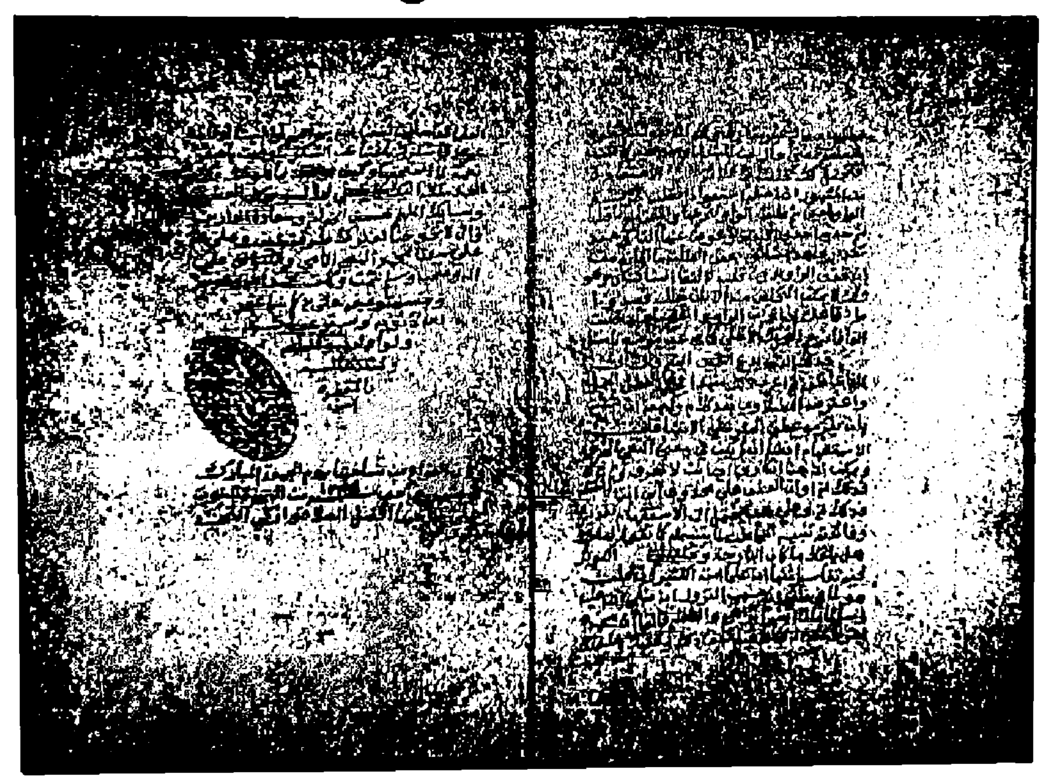
اللوحة الأخيرة من (ب)



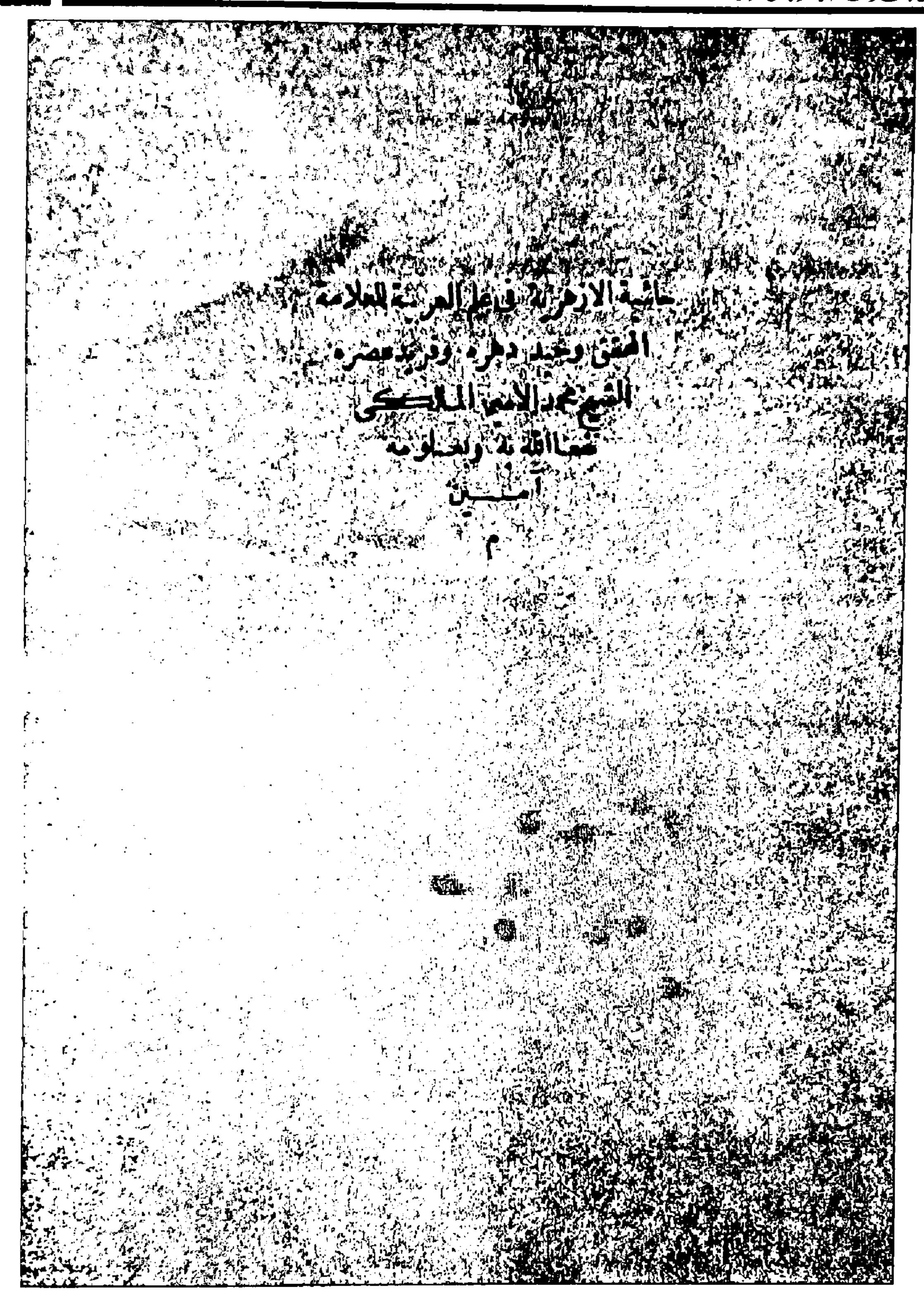
غلاف النسخة (ج)



اللوحة الأولى من (ج)

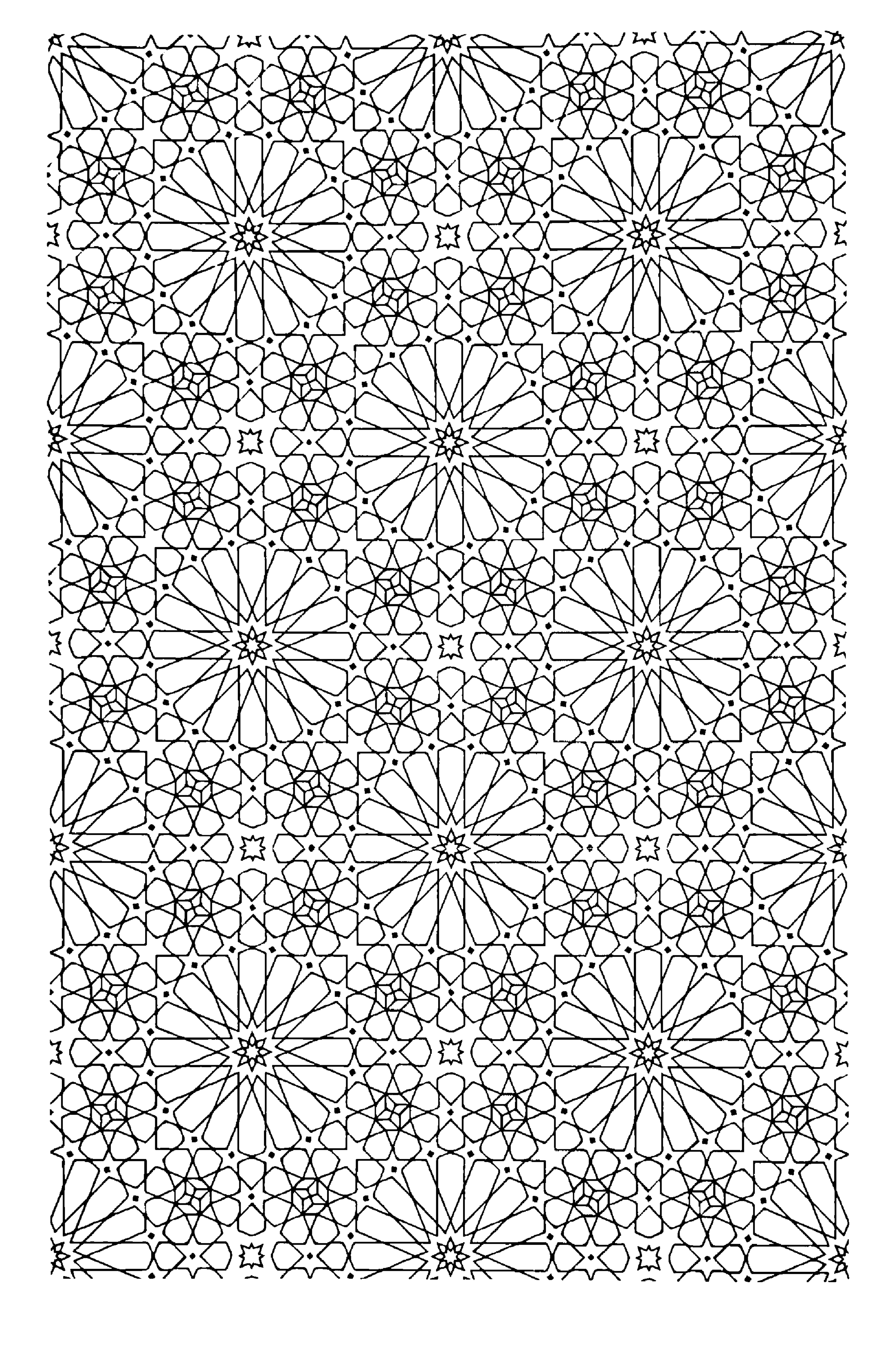


اللوحة الأخيرة من (ج)



حاشية الازهرية في علم العربية للعلامة
المحقق وحيد دهره وفريد عصره
الشيخ محمد الامير المالكي
نفعنا الله به وبعلومه
آمين
م

غلاف طبعة بولاق



بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة في بعض أحكام النحو]

نحمدك اللهم من فاعل ارتفع عن شوائب الزوال، ونصب المفعولات جازمة باتصافه بكمال الكمال، ونصلي ونسلم على نبيك محمد ذي الطلعة الأزهرية، وعلى آله وأصحابه ذوي الرتب السنية.

أما بعد[1] فيقول محمد بن محمد المدعو بالأمير: هذه تقاييد على شرح الأزهرية أرجو بفضل الله أن تسر الودود، وترغم الحسود، وترضي الرب المعبود.

اعلم أن الشروع في العلم من أفعال العاقل الاختيارية، وهي تصان وجوبًا عقليًا عن العبث المحض؛ إذ لا يتصور عقلًا أن يقصد فعل بدون فائدة أصلًا، بل لابد من فائدة ما، ولو مجرد تحقق المعقول، وعن الجهالة المحضة؛ إذ لا يتصور عقلًا قصد المجهول المحض، بل لابد من معرفته بوجه ما، ثم يستحسن صونها عن العبث والجهالة العرفيين، وذلك بأن يعلم المشروع فيه بتعريفه، وموضوعه، وغايته.

فعلم النحو علم بأصول[2] يعرف بها أحوال الكلمات العربية إعرابًا وبناء.

وقولنا: بأصول يجب هنا أن تكون باؤه للتصوير؛ وذلك لأنا نعرف العلم المشروع فيه، وهو الأصول والقواعد المدونة، وإن كان العلم يطلق أيضًا على الملكات، وعلى الإدراكات الناشئة عنها.

وقولنا: أحوال الكلمات هو ما عبروا به، وهو اقتصار على الغالب وإلا فيعرف به

---

(1) في (ب)، و(ق) «وبعد».

(2) أي: بقواعد كلية منطبقة على جزئياتها، ينظر شرح الحدود للفاكهي (ص44).

أحوال غير الكلمات كالظروف، والجمل التي لا محل من الإعراب والتي لها محل كأحكام جملة الصلة من حيث العائد، وكونها لا تكون إنشائية، وكذا جملة النعت والخبر، وقولهم أيضًا: إعرابًا وبناء اقتصار على الغالب، وإلا فيعرف به أحوال الكلم من غير الإعراب والبناء كإنَّ من جهة كسر همزها، أو فتحه، وتخفيفها، وشروط عملها، وشروط بقية النواسخ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه إلى غير ذلك مما لو استقصى قصي.

وبالجملة هم اقتصروا على بعض الفوائد، ثم في الحلبي(1) هذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه، وهو ما تعارفه الناس، فإن أريد شموله له قيل بدل إعرابًا وبناء: إفرادًا وتركيبًا انتهى(2).

قلت: فقوله: إفرادًا يعني حالها إفرادًا، ويندرج في هذا علم التصريف؛ لأن به يعرف تصرفات الكلمة اشتقاقًا، وإعلالًا، وإفرادًا، وجمعًا، وتصغيرًا، ونحو ذلك، وهي تلحقها مفردة، ويندرج فيها أيضًا بعض النحو، وهو ما يعرف به البناء؛ لأنه يلحق الكلمة مفردة متى وجد سببه.

وقولهم: الاسم قبل العامل موقوف على الصحيح، لا معرب، ولا مبني، معناه الاسم الخالي عن موجب البناء كزيد لا كأنت، أما ما يعرف به الإعراب فهو قوله: وتركيبًا؛ لأن الإعراب إنما يعرض بعد التركيب مع العامل، أو مع ما يستلزمه المعرب، وإن لم يكن عاملًا كالخبر بالنسبة للمبتدأ على الصحيح، وكالمضارع بالنسبة

---

(1) أي: في كتابه فرائد العقود العلوية في حل ألفاظ شرح الأزهرية، والحلبي هو علي بن إبراهيم بن أحمد القاهري الشافعي، مؤرخ أديب، له تصانيف كثيرة، منها إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون أو ما يعرف بالسيرة الحلبية، توفي سنة أربع وأربعين وألف، ينظر خلاصة الأثر (122/3)، والأعلام (251/4).

(2) ينظر شرح الحدود للفاكهي (ص45).

لفاعله، ولك جعل هذا معربًا قبل التركيب لما يأتي أن الإعراب ليس منحصرًا في التغيير، وإن اشتهر(1).

وموضوعه الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، أو الإفراد والتركيب على ما سبق، نخرج بهذه الحيثية العشرة علوم بقية علوم العربية الاثني عشرة، وهي على ما قال الزمخشري: اللغة، والصرف، والنحو، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والفرق بين الثلاثة الأخيرة، أن الأول به وزن البيت، والثاني يتعلق بآخره، والثالث يعلم به كيفية إيجاد الشعر، وإنشاء الرسائل، والمحاضرات، والخطب، وعلم التاريخ، وعلم الخط العربي، وأما البديع فهو ذيل للمعاني والبيان، لا قسم برأسه، ولم يعد علم الوضع، ولعله اكتفى باللغة والنحو لما قيل: إنه كالجزء منهما، وجمعت الاثني عشر في قولي:

لُغَاتُ المَعَانِي نَحْوُ صَرْفُ اشْتِقَاقُهُم ... بَيَانٌ قَوَافٍ قُلْ عَرُوضًا وَقَرْضُهُم

وإِنْشَاءُ تَارِيخٌ وَخَطٌّ وَأَسْقَطوا ... بَدِيعًا وَوَصْفًا فُزْتَ بِالعِلْمِ بَعْدَهُم

ثم انظر ما معنى كون التاريخ من علوم العربية؟ ولو أبدله بالتجويد كان أولى، وانظر أيضًا كيف لم يجعل البديع علمًا، وجعل الإنشاء والقرض، مع أنه قد يدعى أنهما ثمرة غيرهما من العلوم.

وغايته: معرفة أحوال الكلمات السابقة، وبها يصان اللسان عن اللحن، ويستعان على فهم كلام الله ورسوله، وكلام العرب، وفي المصري(2) غايته الاستعانة المذكورة.

وفائدته صون اللسان عن الخطأ انتهى.

---

(1) ينظر كلامه بتوسع في حاشيته على شذور الذهب لابن هشام (ص14).

(2) أي: في شرحه على المقدمة الأزهرية، والمصري هو أحمد المصري المتوفى بعد1117، ينظر جامع الشرح والحواشي (163/1).

وأقول: هذا تبع لشيخه الشيخ عبد المعطي[1] في حاشية شرح[2] شارحنا على الآجرومية، وقد اعترضنا عليه حال قراءتنا ذلك الشرح، فقد صرح المحققون كالسمرقندي[3] على رسالة الوضع بأن الفائدة والغاية شيء واحد يختلف بالاعتبار كالعلة والغرض، فما يقع في آخر الفعل من حيث إنه ثمرة مترتبة عليه فائدة من حيث إنه يأتي على طرف الفعل، وغايته غاية، وما لأجله الفعل من حيث إنه الباعث علة، ومن حيث إنه المقصود غرض[4]، وقد صرح العلامة الفاكهي[5] على القطر بأن غايته صون اللسان، والاستعانة معًا، والله أعلم.



(1) أبو حامد عبد المعطي المالكي الأزهري الوفائي الضرير، من علماء القرن الحادي عشر، من مصنفاته أسئلة وأجوبة عبد المعطي المالكي، ينظر في ترجمته الشحيحة تاريخ عجائب الآثار (121/1، 139)، وكتاب أسئلة وأجوبة عبد المعطي المالكي، مجلة العلوم الإسلامية (ص317).

(2) في (ج) «في حاشيته على شرح شارحنا».

(3) أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، عالم بفقه الحنفية، وأديب، له كتب، منها: شرح الرسالة العضدية للجرجاني في الوضع، توفي بعد سنة ثمانٍ وثمانين وثمانمائة، ينظر الأعلام (173/5).

(4) ذهب الكفوي إلى أن «الغاية هي ما يؤدي إليه الشيء ويترتب هو عليه، وقد تسمى غرضًا من حيث إنه يطلب بالفعل، ومنفعة إن كان مما يتشوقه الكل طبعًا، وقيل: الغاية الفائدة المقصودة سواء كانت عائدة إلى الفاعل أم لا، والغرض هو الفائدة المقصودة العائدة إلى الفاعل التي لا يمكن تحصيلها إلا بذلك الفعل، وقيل: الغرض هو الذي يتصور قبل الشروع في إيجاد المعلول، والغاية هي التي تكون بعد الشروع... وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما إذا أخطأ في اعتقادها، وهو إذا كان مما يتشوفه الكل طبعا يسمى منفعة»، ينظر الكليات (ص669).

(5) عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن علي الفاكهي المكي، جمال الدين، عالم بالعربية، من فقهاء الشافعية، من كتبه مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، توفي سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة، ينظر النور السافر (ص250)، والأعلام (69/4).

[شرح المقدمة الأزهرية]



حاشية الأمير

(قال الشارح[1] -نفعنا الله به[2] - بسم الله الرحمن الرحيم)

في الحلبي أي: بكل اسم من أسماء الله[3]، انتهى.

قلت: وجهه أن المراد بلفظ الجلالة الذات الأقدس، واسم مفرد مضاف يعم، ولك أن تريد بلفظ الجلالة نفس اللفظ، فإضافة اسم إليه للبيان، وتفتقر في الرحمن الرحيم إلى إرجاع الضمير له بمعنى الذات، فهو استخدام[4][5].

ثم من المشهور أن في البسملة أوجهًا تسعة يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن،

---

(1) خالد الأزهري صاحب المقدمة الأزهرية وشارحها.

(2) جملة خبرية لفظًا، إنشائية معنى، والنفع ما يستعان به إلى الوصول للمقصود من الخير والبركة، وهو هنا علومه ومعارفه، ينظر حاشية عبد المعطي على الآجرومية، خ، لوحة 8/أ.

(3) أي: أبدأ مصاحبًا وملابسًا ومستعينًا بكل اسم من أسماء الله.

(4) عرفه الخطيب القزويني بقوله: «أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما، ثم بالآخر الآخر، فالأول كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا

والثاني كقوله:

فسقى الغضا والساكنيه وإن هم ... شبوه بين جوانحي وضلوعي»

ينظر تلخيص المفتاح بتصرف (ص118-119).

(5) ذكر اسم الجلالة أولًا بمعنى اللفظ، وأعيد الضمير عليه بمعنى المعنى، وقد أشار الصبان إلى أن ذلك لا يخلو من التكلف، تنظر الرسالة الكبرى على البسملة (ص68).



أو رفعه[1]، قال المصري: واعترضه شيخنا[2] عبد المعطي بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف انتهى.

قلت: يجاب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض، بل من حيث إن في القطع، ثم الإتباع رجوعًا للشيء بعد الانصراف عنه، ومن حيث إن التابع أشد ارتباطًا، فكيف يؤخر عن المقطوع؟

أما الاعتراض بدون ذلك فجائز، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3]، فلو تعلمون اعتراض، والمسألة منصوصة في الأشموني على الألفية قبيل قول المتن:

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا إلخ[4]

فنقل عن ابن أبي[5] الربيع[6] أن الصحيح منع تقديم المقطوع على المتبع، وعن صاحب البسيط[7] أن الصحيح الجواز، قال: ولو فرق بين أن يكون المنعوت معينًا

---

(1) تنظر الرسالة الكبرى في البسملة (ص120) وما بعدها.
(2) في (ب)، و(ق) «شيخنا الشيخ».
(3) سورة الواقعة آية 76.
(4) ألفية ابن مالك (ص133).
(5) في (أ) «ابن الربيع».
(6) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، من مصنفاته شرح كتاب سيبويه، توفي سنة ثمانٍ وثمانين وستمائة، ينظر بغية الوعاة (125/2).
(7) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، المعروف بابن العلج الإشبيلي، من مصنفاته البسيط في

....

حاشية الأمير

بدون النعت فيجوز، وبين افتقاره للمتبع فيمنع لكان مذهبًا، قال بعض المحققين: ووجهه أنه إن كان معينًا بدونها فإتباعه كلا إتباع لجواز القطع، بخلاف ما إذا افتقر للمتبع فيقوى ارتباطه به، فلا يقدم عليه المقطوع.

ثم إن لفظ الله علم على الذات العلية، وهل هو مرتجل غير مشتق موضوع له تحقيقًا، أو أنه وصف استعمل استعمال الأسماء، وغلب على هذه الذات[1]، وأصله الإله[2]؟ قولان مبسوطان مع ما يتعلق بهما في ابن عبد الحق[3] على بسملة شيخ الإسلام[4].

= النحو، توفي منتصف المائة السابعة على الأرجح، ينظر طبقات النحاة واللغويين (ص298)، وابن العلج وكتابه البسيط، مقال بمجلة المجمع الأردني مجلد 18، عدد 47، (ص197).

(1) في لفظ الجلالة رأيان: أحدهما أنه علم مرتجل، والآخر أنه مشتق، والقائلون بالاشتقاق مختلفون مم اشتق على أربعة أقوال، تنظر الأقوال مفصلة في اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (ص23)، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص25).

(2) من أله يأله إذا عبد، فالإله مصدر في موضع المفعول أي المألوه، وهو المعبود، وقيل: أصل الهمزة واو؛ لأنه من الوله، فالإله تولَّه إليه القلوب، أي: تحير، وقيل: أصله لاه على فعل، وأصل الألف ياء؛ لأنهم قالوا في مقلوبه: لَهِيَ أبوك، ثم أدخلت عليه الألف واللام، ينظر التبيان في إعراب القرآن (4/1).

(3) أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي، شهاب الدين الشافعي، فاضل مصري، له كتب منها: شرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة، توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة، ينظر الأعلام (92/1).

(4) ينظر المبحث الذي عقده ابن عبدالحق في كتاب شرح ابن عبدالحق على مقدمة شيخ الإسلام في الكلام على البسملة والحمدلة (ص20) وما بعدها.

....

حاشية الأمير

وأما من زعم أنه اسم لمفهوم المعبود بحق انحصر خارجًا في فرد فليس علمًا فقد سها؛ إذ يلزم عليه استثناء الشيء من نفسه في لا إله إلا الله، إن أريد بالإله المعبود بحق، فإن أريد مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات بباطل، ولا يحسن الرد عليه بأنه لو كان كذلك لما أفاد كلمة التوحيد الإسلام؛ إذ الكلي يقبل الشركة، والقصد إفراد الذات الأقدس؛ لأنه يقول: هي تفيد بالقرائن، وإنما اختار الشارع هذه دون لا إله إلا الرحمن مثلًا مع استوائهما تعبدًا كما اختار في إحرام الصلاة الله أكبر دون الله أعظم مثلًا هكذا يظهر خلافًا لما في المصري، وفي المصري أيضًا أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يكتب باسمك اللهم، ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله، ثم لما نزلت ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾(1) صار يكتب بسم الله الرحمن، ثم لما نزلت آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم(2) انتهى.

إن قلت: هذا يقتضي أن البسملة ليست أول ما أنزل، وهو ظاهر؛ إذ أول ما أنزل ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾(3) الآية، وقد قال الحافظ السيوطي: حكى صاحب الاستغنا في شرح أسماء الله الحسنى(4) عن شيخه أبي بكر التونسي(5): أجمع علماء كل أمة على

---

(1) سورة الإسراء آية 110.

(2) أسباب النزول (ص294).

(3) سورة العلق آية 1، وما ذهب إليه الأمير أرجح، وإن كان في المسألة خلاف بين أهل العلم، ينظر الإتقان (42/1).

(4) لما أهتد إلى صاحبه.

(5) أبو بكر بن محمد بن قاسم التونسي، الشافعي، المقرئ، الأصولي، النحوي، نزيل دمشق، توفي سنة =

حاشية الأمير

أن الله افتتح كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم، وأنزلها على آدم انتهى[1]، نقله شيخنا العلامة العدوي[2] في حاشية ابن عبد الحق.

قلت: لعل معناه أنها افتتحت بها الكتب بعد ترتيبها سورًا، وأنها مفتتحة بها في نفس الأمر؛ لأن القرآن على ما ورد مكتوب في اللوح بهذا الترتيب، لا أنها أول ما أنزل، وما سبق يقتضي أن سورة اقرأ نزلت[3] بلا بسملة[4]، وينبغي تحرير النظر في علم الأثر.

ثم مما اشتهر، ونص عليه الحلبي والمصري هنا أن الباء في حديثي البسملة والحمدلة، إن جعلت للاستعانة، أو الملابسة فلا تعارض؛ إذ الاستعانة أو الملابسة بشيء لا تنافيها بآخر.

وأقول: المراد هنا استعانة بذكره عند البدء، أو الشروع، وهي بهذا المعنى تنافي نفسها بآخر، فيأتي التعارض أيضًا، ويجاب بما هو مشهور[5]، ثم على جعْل الرحمن الرحيم

= ثمان عشرة وسبعمائة، ينظر العبر في أخبار من غبر (50/4)، وشذرات الذهب (86/8).

(1) فيض القدير (191/3)، ومواهب الجليل (11/1)، وفيه «ورأيت بخط الجلال المحلي».

(2) علي بن أحمد الصعيدي العدوي المالكي، فقيه مالكي كبير، من مصنفاته: حاشية على شرح القاضي زكرياء على ألفية العراقي في المصطلح، توفي سنة تسع وثمانين ومائة وألف، ينظر شجرة النور الزكية (492/1-493)، وفهرس الفهارس (712/2-713)، وسد الأرب (ص5).

(3) في (ب) «أن سورة اقرأ بلا بسملة».

(4) ينظر في هذه المسألة فتح الباري (714/8)، والسيرة الحلبية (346/1).

(5) قال ابن عبدالحق: «اختلف في أيهما أولى الاستعانة أو المصاحبة، فقيل الاستعانة؛ لأن الباء =

....

حاشية الأمير

= المفيدة له هي الداخلة على آلة الفعل التي لا يوجد إلا بها... وقيل: المصاحبة على الوجه المذكور، وهذا أظهر لسلامته من الإخلال بالأدب المشعر به الأول من جعل اسم الله آلة مقصودًا لغيره، لا لذاته، مع أن المقصود من جعلها آلة للفعل يرجع إلى ذلك؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار أنه يتوسل إليه ببركته، ولأن القصد بذلك الرد على المشركين في ابتدائهم بأسماء آلهتهم... ولأن الباء حينئذٍ أدل على ملابسة جميع أجزاء الفعل باسم الله منها إذا كانت للاستعانة»، ينظر شرح ابن عبدالحق على مقدمة شيخ الإسلام في الكلام على البسملة والحمدلة (ص7-8).

الحمد لله على جميع الأحوال ....

حاشية الأمير

خبرين لمحذوف، فجملتهما مستأنفة استئنافًا نحويًا، أو بيانيًا واقعًا في جواب سؤال مقدر، لكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين؛ إذ المولى معلوم غير مجهول، بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب، وتعظيم شأن المسؤول عنه به مع علمه إياه.

إن قلت: اجعلها حالًا من لفظ الجلالة على قاعدة الجمل بعد المعارف، قلت: الحال تقييد، وليس المعنى عليه، ولك أن تجعلها حالًا لازمة[1].

(قوله: على جميع الأحوال)

على تعليلية[2]، والتعليل ليس للحمد المبتدأ في القضية المحمود بها، بل لحمد المصنف الجزئي، كأنه قال: أحمد الله على كل حال بثبوت المحامد له، وأل في الأحوال إما للاستغراق، فجميع تأكيد، أو للجنس فهي تأسيس، وكل حال صدر من المولى فهو جميل سرَّ، أو ضرَّ يستحق الحمد عليه.

أما الأول فظاهر، وكذا الثاني باعتبار ما يترتب عليه من الثواب، أو باعتبار حصوله، ودفع ما هو أضر، وفي ذكر الأحوال براعة استهلال[3]؛ لأن الحال من

---

(1) إيضاح كلام المحشي أن الحال وصف لصاحبها، قيد في عاملها، والعامل في الرحمن الرحيم على تقدير الحالية متعلق البسملة، فكأنه يقول: أبدأ بسم الله في حالة كونه رحمانًا رحيمًا، وليس المعنى على التقييد؛ لأن الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقًا بدون التقييد بوصف من الأوصاف، تنظر حاشية العطار على الأزهرية (ص4).

(2) ويصح أن تكون بمعنى في، أي: في جميع الأحوال، وأن تكون للمصاحبة، حاشية الشنواني، خ، 3/ب.

(3) هو الابتداء الذي يناسب المقصود، ينظر الإيضاح في علوم البلاغة (ص454).

....

حاشية الأمير

مباحث هذا الفن، وكذا في الكلام، والحروف، والمصدر، والمميز، والأفعال، وهي أن يذكر في طالعة الكلام ما يدل على المقصود، والبراعة من برع الرجل إذا فاق أقرانه، والاستهلال الابتداء، كأن هذا الكلام فاق غيره في ابتدائه لاحتوائه على الإشارة للمقصود.

ومما قيل: إن الحمد المقيد بالنعم يثاب عليه ثواب الواجب، فهو أفضل من الحمد المطلق[1]، فتوقفت فيه سابقًا، وقلت: الوجه أن حمد الله لمجرد ذاته أفضل من حمده على النعم قياسًا على قولهم: إن عبادته لمجرد ذاته أفضل من عبادته للثواب، ثم فتح الله بفرق بينهما بأن الأول كقضاء الدين، وأداء الفرائض، وهو أولى، وليس كالعبادة للثواب؛ لأنها أسلم، وطلب لجزاء العمل، ففيها إساءة أدب.

---

(1) قولان لأهل العلم: منهم من قدّم المقيد، ومنهم من قدّم المطلق، والذي عليه الإمام مالك أن المقيد أفضل، وأفضليته تعود لكثرة وروده في القرآن، ينظر الفواكه الدواني (11/1).

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنزه كلامه ....

حاشية الأمير

(أن لا إله إلخ)

أن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، وجملة لا إله خبرها، ونبهنا على هذا؛ لأن المصري سها فقال: هي لا عمل لها لدخولها على لا النافية، والله رفع بدل من الضمير في خبر لا، أو من محلها مع اسمها، ونصب على الاستثناء لا على البدل من محل اسمها؛ لأن البدل على تكرار العامل، ولا إنما تعمل في النكرات، وبهذا تعلم رد قول جماعة: إن الله بالرفع خبر لا.

(قوله: وحده)

أي: في ذاته وصفاته وأفعاله، فقوله: لا شريك له، المنزه إلخ، تأكيد هذا خير من التخصيص ابتغاء للتأسيس لما اشتهر أن الخطب محل إطناب، ووجهه أنها إما ثناء، و[1] دعاء، أو تشهد، أو بيان الحامل على التأليف، وكلها ينبغي البسط فيها.

(قوله: المنزه كلامه إلخ)

أي: فله كلام نفسي منزه عن الحروف خلافًا للمعتزلة حيث أنكروه، وقالوا: معنى متكلم أن يخلق الكلام في نحو شجرة فيسمع، وخلافًا للحنابلة حيث قالوا: كلامه النفسي بحروف قديمة، ومراده بالألفاظ التلفظات، وبالحروف متعلق به[2].



(1) في (أ)، و(ج) «أو دعاء».

(2) الخلاف حول هذه المسألة قديم وكبير، وقد ذكر ابن أبي العز الحنفي أن كلام الناس افترق حيالها إلى تسعة أقوال، تنظر الأقوال جميعها في شرح الطحاوية (ص128).

عن الألفاظ بالحروف في المقال، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله المميز بين الهدى والضلال، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آله الذين جعلهم الله مصدرًا لصحيح الأفعال، وعلى أصحابه الموصوفين بالسلامة من اللحن في المقال صلاة وسلامًا. ....

حاشية الأمير

(وقوله: في المقال)

حال من الحروف، والمراد بالمقال المقول، فهو من ظرفية الجزء في الكل.

(قوله: وعلى آله)

هم في مقام الزكاة عند الإمام مالك بنو هاشم دون المطلب على الصحيح، وكذا عند الحنابلة، وعند الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنو هاشم، والمطلب معًا، وعند الحنفي فرق خمسة: آل علي، وآل العباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث بن عبد المطلب، وفي مقام المدح كل مؤمن تقي، وفي مقام الدعاء كل مؤمن، ولو عاصيًا[1].

(قوله: من اللحن)

يطلق على الإشارة بالكلام لوجه يخفى، ويطلق على التغيير كالتحريف، وهو المراد هنا، والعرف خص اللحن باللفظ، والتحريف بالرسم.



(1) هم في هذا المقام أمة الإجابة، أو اتقياؤها؛ لأن المقام مقام دعاء، ينظر فرائد العقود العلوية (43/1).

دائمين متلازمين لا يعتريهما نقص ولا زوال ....

حاشية الأمير

(قوله: دائمين)

الوصف بالدوام ظاهر؛ لأن مرجع الصلاة إلى الإنعام، كأنه قال: اطلب إنعامًا عليهم دائمًا لا ينقطع.

قوله: (تحرير)

اعلم أن صحب عند سيبويه اسم جمع لصاحب[1]، ويقولون هنا: بمعنى الصحابي؛ لأن الصحابي قاصر على من صاحب[2] رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو المراد هنا لا مطلق صاحب[3].

---

(1) القياس في جمع فعْل إذا كان اسمًا ثلاثيًا مفتوح الفاء صحيح العين مع سكونها أن يجمع على أفعُل نحو: كلب وأكلب، وفرخ وأفرخ، فإن جمع على أفعال فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وهذا رأي سيبويه وتبعه في ذلك كثير من النحاة، قال سيبويه: «واعلم أنه قد يجئ في فعْل أفعال مكان أفعل... وليس ذلك بالباب في كلام العرب»، وقد اختار ابن مالك في التسهيل رأي سيبويه، وذهب في الكافية الشافية إلى أن فعْلًا صحيح العين يشترك فيه أفعل وأفعال، وذهب ابن عصفور وأبو حيان والمرادي وغيرهم إلى أن ذلك ينقاس لكثرة ما سمع منه، ينظر الكتاب (568/3)، وتمهيد القواعد (4766/9)، والكافية الشافية (1814/4)، وارتشاف الضرب (413/1)، وتوضيح المقاصد (1381/3)، وشرح التصريح (11/1).

(2) في (ب)، و(ق) «على صاحب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(3) قال النووي: «وأما صحابته ففيهم مذهبان: أحدهما وهو الصحيح وقول المحدثين: أن الصحابي كل مسلم رآه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبهذا قطع البخاري في صحيحه، وسواء جالسه أم لا، والثاني اختاره جماعة من أهل الأصول هو من طالت صحبته ومجالسته على طريق التبع» ينظر المجموع شرح المهذب (76/1).

....

حاشية الأمير

وأما أصحاب فاختلف فيه، فمن قائل: إنه جمع صحِب بكسر العين[1]، واختلف هؤلاء فقيل: هو مختصر صاحب، وقيل: مخفف صحب ساكن العين، وقيل: هو جمع صحب باقيًا على سكونه، وإن كان صحيح العين؛ لأنه ورد قليلًا كبغل وأبغال، وقرء وأقراء، وفرخ وأفراخ، إنما هو قياس في معتل العين كثوب وأثواب، وقال ابن قاسم[2] في حاشية المنهاج: الفرق بين فعل وفاعل لا وجه له، فما المانع من أنه جمع صاحب؛ لأنه ورد أيضًا قليلًا نحو: جاهل وأجهال كما في التوضيح؟.

وأما صحابة بفتح الصاد وكسرها فمصدر بمعنى الصحبة أطلق على الأصحاب على حد زيد عدل، وإليهم ينسب الصحابي، نعم يجمع صحب أيضًا على صحاب ككعب وكعاب، والفرق بين الجمع، واسم الجمع أن الجمع يدل على الأفراد دلالة[3] واو العطف، فهو من باب الكلية، واسم الجمع يدل على هيئتها دلالة الكل على أجزائه.



(1) في (ب) «بالكسر، أي بكسر العين».
(2) شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي الشافعي الأزهري، فقيه، نحوي كبير، من مصنفاته حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، توفي سنة اثنتين وتسعين وتسعمائة، ينظر شذرات الذهب (636/10)، والأعلام (198/1).
(3) في (ب) «دلالة التكرار بواو العطف».

وبعد ....

حاشية الأمير

(قوله: وبعد)

كثيرًا ما يقولون: الواو نائبة عن أما، وهو غير متعين، بل يجوز أن الواو للعطف، والفاء إما زائدة، وبعد معمول ليقول، أي: ويقول العبد الفقير بعد البسلمة والحمدلة، فالواو عاطفة لجملة بعد على جملة البسملة[1]، أو أنها للاستئناف: إما النحوي، وهو الكلام المنفصل مما قبله، أو البياني جوابًا لسؤال مقدر، كأنه قيل: ما تقول بعد البسملة والحمدلة بناء على أن الاستئناف البياني يقترن بالواو كقوله تعال: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ۝١١٣ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[2]؟ كأنه قيل: قد استغفر إبراهيم لأبيه، وكثيرًا ما تحتمل الواو هذه الاحتمالات[3] فاحفظها.

ولك على الوجهين أن لا تجعل الفاء زائدة، بل تعليلية، وبعدُ معمولة لقول محذوف مع مقوله، وأصله وأقول لك بعد ما سبق: استمع، فيقول العبد إلخ، ويكون في حكاية القول الثاني التفات إلى الغيبة بعد التكلم، وقال بعض المحققين: الفاء لإجراء كلمة الظرف مجرى الشرط على حد ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ۝١١﴾[4] وكثيرًا ما يقولون: الفاء داخلة توهمًا لأما، أو تقديرًا لها.

(1) حاشية العدوي على البسملة، خ، ورقة 9.
(2) سورة التوبة آية 113- 114.
(3) جملة «وكثيرًا ما تحتمل الواو هذه الاحتمالات» ليست في (أ)، ولا في (ب).
(4) سورة الأحقاف آية 11.

....



حاشية الأمير

أما التوهم فوجهه كثرة ذكر أما مع بعد، وأما التقدير فيمنعه وجود الواو التي لا يجمع بينها وبين أما، والمقدر كالثابت، وكثيرًا ما يقولون: إنها تستعمل للزمان والمكان، وهي هنا صالحة لهما، فظرف زمان باعتبار النطق، مكان باعتبار الرقم، وفيه أن الثاني عن القصد بمراحل؛ إذ ليس القصد مهما يوجد من شيء في المكان الذي بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه، وكثيرًا ما يقولون: بعدُ لها أربعة أحوال:

- يحذف المضاف، ولا ينوى شيء فتنون وتضاف، وهي فيهما معربة.

- وينوى لفظ المضاف إليه فتعرب ومعناه فتبنى.

ثم يقولون: الفرق بينهما أن نية اللفظ كأن اللفظ مصرح به، ونية معناه هو نية النسبة الجزئية بين المتضايفين، وإن كان يلزمه نية المضاف إليه إلا أنه حاصل غير مقصود، وأقول: من أين هذا التحكم الذي لا دليل عليه؟ وما المانع من أن المنوي في الحالين هو اللفظ؟ فليس ثم إلا نية اللفظ، ويجوز معها الإعراب والبناء، ولا غرابة في هذا، ألا ترى أن نحو يوم إذا أضيف لجملة يجوز إعرابه وبناؤه نحو: إلى يوم تبعث الناس، قال ابن مالك:

وَابْنِ أَو اعْرِبْ مَا كَـ إِذْ قَدْ أُجْرِيَا[1]



---

(1) ألفية ابن مالك (ص119).

فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني، خالد بن عبد الله ابن أبي بكر الأزهري: قد سألني من أعتقد صلاحه.........................

حاشية الأمير

ويؤيد ما قلناه أنه ليس هنا ما يوجب البناء، بل يستأنس مثلًا بشبهها[1] بأحرف الجواب حيث حذف ما بعدها، ويكتفى بها، وظاهر أن هذا لا يوجب البناء، وقد يتهافتون[2] بأمور أخر منها:

- أن علة البناء تضمن النسبة الجزئية التي حقها أن تؤدى بالحرف، وليت شعري هل بعد مستعملة في النسبة استعمال من مثلًا في الاستفهام حتى يصح هذا!.

- ثم هناك وجه آخر عند القطع عن الإضافة رأسًا، وهو رفعها منونة على الابتداء، نقله المصري هنا، وشيخنا في حاشية ابن عبد الحق، قال بعد أن راجعته فيه: إن معنى وبعد فأقول على هذا، وزمن أقول فيه إلخ، إن قلت: لا شك أن بعد حينئذٍ مبتدأ، وهو نكرة، فما المسوغ للابتداء به؟ قلت: الوصفية معنى؛ وذلك لأن المراد وزمن تالٍ لما سبق، قلت: وهذا الوجه مع ما بعده يمكن جريانه في بقية الحالات أيضًا، والله أعلم.

(قوله: مولى)

مفعل من الولاية، يطلق على السيد لتوليه مؤنة عبده، وعلى العبد لتوليه خدمة سيده، وقد يقيد الأول بالأعلى، والثاني بالأسفل.



(1) في (أ) «لشبهها».
(2) في (أ)، و(ب)، و(ج) «يتهافتوا».

ولا تسعني مخالفته أن أشرح مقدمتي الأزهرية في علم العربية التي أمليتها لبعض الطلبة شرحًا لطيفًا فأجبته إلى ذلك طلبًا للثواب، وترغيبًا للطلاب، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، وموجبًا للفوز لديه إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير......



(قوله: لا تسعني مخالفته)

فيه قلب، أي: لا أسع مخالفته، أي: لا أقدر عليها، أو أنه شبه المخالفة بدار ضيقة على سبيل المكنية، وتسع تخييل[1].

(قوله: في علم العربية)

أي: في علم اللغة العربية، وهو اسم لقضايا مدونة، هذا المتن شرذمة[2] منها، فهو من ظرفية الجزء في الكل.

(قوله: طالبًا للثواب)

قرينة على أن قوله: جعله الله خالصًا معناه من الرياء والسمعة، وليس المراد خالصًا لمحض ذاته، لا لطلب جزاء كما هو المقام الأكمل؛ إذ حيث صدر ابتغاء للثواب، فما معنى هذا الطلب؟ إلا أن يقال: معناه اللهم خلصني من هذا المقام لأعلى منه، لكن يقال: لا معنى لهذا الدعاء حيث كان الشرح مضى على الحالة التي أرادها الله تعالى،

---

(1) الاستعارة المكنية ما حذف منها المشبه به، ورمز له بشيء من لوازمه، أي: أنه شبه المخالفة بدار ضيقة، وطوى ذكر المشبه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو قوله لا تسعني، فهو تخييل للاستعارة المكنية، ينظر علوم البلاغة (ص271)، وحاشية العطار على الأزهرية (ص7).

(2) القطعة من الشيء، ينظر المعجم الوسيط (478/1).

....

حاشية الأمير

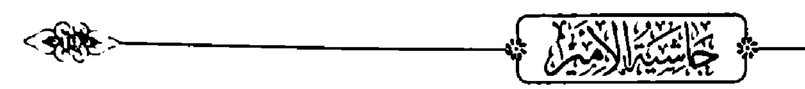
إنما يظهر بتقدير تقديم الخطبة، إلا أن يقال: معناه طلب الإقلاع، إلى خلاف هذا على تقدير حصوله، أو مسامحة المولى، وطلب مجازاته عليه مجازاة الخالص من غير نظر لقصدي.

إن قلت: لم قال: ابتغاء للثواب مع أنه دنيء بالنسبة لتخليص العبادة لذات الحق؟ قلت: إما تواضعًا حيث رأى أنه ليس من أهل ذاك المقام، وإما أن طلب الثواب دنيء حيث كان مطلوبًا على سبيل المعاوضة، أما على سبيل إظهار الافتقار للمولى فلا هكذا يظهر لي.



(الكلام)

(الكَلَامُ) عند اللغويين عبارة عن القول..............................



(قوله: الكلام)

المراد به اللفظ بدليل قوله بعد عبارة وأل للعهد الحضوري[1].

(قوله عند اللغويين)

يظهر هنا تعلقه بما بعده على أنه ظرف لغو، أي: معبر به عند اللغويين، أو أنه حال من الكلام بناء على قول سيبويه بمجئ الحال من المبتدأ، أو نظرًا إلى أن أصل المبتدأ مضاف إليه، أي: تفسير الكلام، أي: وشرط مجئ الحال من المضاف إليه موجود؛ لأن المضاف مصدر يعمل عمل الفعل على أنه صالح للحذف بشهادة حذفه مع صحة الكلام، فهو بمنزلة الجزء، لكن[2] لا يخفاك أن تقدير المضاف يبعده قوله بعد عبارة؛ إذ التفسير ليس عبارة، ثم اللغويين نسبة للغة، واشتهر أنها الألفاظ الموضوعة لمعانيها، قلت: ما أتى هذا إلا من قولهم: كتاب اللغة لنحو القاموس، مما يتعرض للألفاظ الموضوعة، ويظهر لي أن معناه استعمال العرب مثلًا بشاهد قولهم: لغة بني تميم مثلًا إهمال ما، ولغة الحجاز إعمالها، ولغة طيِّئ كذا إلى غير ذلك.



(1) أي: اللفظ الحاضر، بمعنى أنه إذا أطلق لفظ كلام عند النحاة فهم منه هذه المعاني، أي: اللفظ والإفادة، فتكون تلك المعاني مدلولة له، تنظر حاشية العطار (ص9).

(2) لفظ «لكن» ليس في (ب).

وما كان مكتفيًا بنفسه كما ذكره في القاموس، وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس، و(في اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ) أي: في عرفهم (عِبَارَةٌ عَمَّا ....

حاشية الأمير

وأما قولهم: القاموس مثلًا كتاب في اللغة فوجهه أنه يتعرض لاستعمال الألفاظ فيما وضعت له، ويقوي ما قلناه أن الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة، وليس هو المتفق عليه فتأمل.

وعلى ما قالوه: يجب تأويل نحو قولهم: لغة تميم إهمال ما بأنه من إضافة الصفة للموصوف، أي: لفظ تميم المستعمل عندهم ما المهملة، أو المراد ذات إهمال ما، تأمل.

(قوله: وما كان مكتفيًا بنفسه)

أي: في الدلالة على المقصود، والواو بمعنى أو التنويعية، يعني الكلام في اللغة يطلق بمعنيين:

الأول- القول، أي: كل ما نطق به، ولو مفردًا مهملًا.

الثاني- ما دل على المراد، ولو لم ينطق به كالكتابة، والرمز، والعقد، والنصب، ولسان الحال، لكن الشارح قال:[1] استعماله في هذا الثاني مجاز كما في الطبلاوي[2]، فتحصل أنك إذا نطقت بزيد كان كلامًا لغة، وإن رسمته فليس كلامًا[3]؛ لأنه لا يفيد فائدة معتبرة لأفراده، ثم يطلق الكلام أيضًا بالمعنى المصدري،

---

(1) في (ب)، و(ق) «إن استعماله».

(2) منصور سبط ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي، فقيه شافعي مصري، من مصنفاته العقود الجوهرية في حل الأزهرية، توفي سنة أربع عشرة وألف، ينظر خلاصة الأثر (428/4)، والأعلام (300/7).

(3) أي: إن نطقت بزيد كان كلامًا حقيقية في اللغة، وإن رسمته كان مجازًا.

....

حاشية الأمير

أعني التكليم(1)، وعلى ما نقله عن المتكلمين بقوله: وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالذات، واشترط بعضهم أن يكون هذا المعنى يعبر عنه بالكلام النحوي، لا أن تصورت ذات زيد(2).

ثم كلام الله عند أهل الكلام مشترك بين القائم بالذات القديم، وبين الحروف الحادثة(3)، ومعنى الإضافة على الثاني أنه انفرد بتأليفها عن مخالطة كسب بشري، ثم هو دال على بعض مدلول كلام الله بالمعنى الأول المتعلق تعلق دلالة بجميع أقسام الحكم العقلي، وحينئذٍ فليس مدلوله قديمًا كما يتوهم، بل بعضه كذات الله، وبعضه ممكن كخلق السموات، وبعضه مستحيل كولد الله، تأمل واحفظه.

وسبق لنا عند (قوله: المنزه كلامه عن الألفاظ) المذاهب الثلاثة فراجعها.

وعلم مما تقدم أن على الشارح مؤاخذة في قوله: وما كان مكتفيًا بنفسه، إذ ظاهره أنه حقيقة في هذا.

بقي أن إطلاق المتكلمين على المعنى القائم بنفس الحادث كلامًا ليس اصطلاحًا لهم، إنما هو أمر لغوي يستدلون به على ما هو الاصطلاح لهم، أعني كلام المولى القديم



(1) أي: توجه الخطاب للآخر كقولك: أعجبني كلامك هندًا، أي: تكليمك إياها، حاشية القليوبي على الأزهرية، خ، 3/ب.
(2) الكلام النحوي كتصور زيد عالم، لا ما يعرف بالتصور عند المناطقة، وهو أن يقوم بالنفس معنى العلم، أو معنى زيد.
(3) سبق التعليق على هذا عند قول المصنف: «قوله المنزه كلامه إلخ».

أي: مؤلف ....

حاشية الأمير

المنزه عن الحروف، ألا ترى يستشهدون بقول الأخطل:

إنّ الـــكلامَ لَـــفِي الفُـــؤادِ وإنّمـــا[1] ....

فلتحمل عبارة الشارح على المعنى القديم؛ لأنه هو الاصطلاح الخاص بالمتكلمين تأمل.

(قوله: أي: مؤلف)

الأولى أي: شيء ليوافق ما يأتي له من أنه لا حاجة لذكر التركيب، والتأليف التركيب[2].

---

(1) صدر بيت للأخطل، وعجزه: جُعِلَ اللِّسَانُ عَنِ الفُؤَادِ دَلِيلا.

والبيت في ملحقات ديوانه (ص560)، وشرح المفصل (75/1)، والتذييل والتكميل (23/1).

(2) قال ابن القواس الموصلي: «التأليف في اصطلاح أهل العربية أخص من التركيب مطلقًا؛ لأن التأليف من الألفة، وهي الملاءمة؛ ولذلك قال (أي: ابن معطي في ألفيته): تأليفه، ولم يقل تركيبه، وأصله في الأجسام» ينظر شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي (194/1).

(اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ)، لا زائد عليها على الصحيح..........................



(قوله: اشتمل على ثلاثة أشياء)

من اشتمال الصفة على الموصوف(1) بناء على أن المراد كونه لفظًا ومقصودًا ومفيدًا، ثم المراد اللفظ العربي، وإلا فالمفيد الأعجمي ليس كلامًا في النحو.

(قوله: لا زائد عليها على الصحيح(2))

أقول بناء على أن المركب غير موضوع، وأن الوضع لمفرداته، وإفادته بعد وضع مفرداته ببداهة العقل، فهي عقلية لا وضعية، لكن هذا خلاف الصحيح، بل التحقيق أن المركب موضوع بالوضع النوعي(3)، فالواضع مثلًا وضع كل تركيب: فعل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك؛ لهذا فحينئذٍ لابد من قيد رابع هو الوضع العربي المغاير للقصد، هذا هو التحقيق(4).

إن قلت: لم لا تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح زيادة التركيب؟ قلت: التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقًا، وقول الشارح: وقيد التركيب لا حاجة إليه، معناه لا حاجة للتصريح به؛ لأن الإفادة التامة تستلزمه، وإن كان الكلام مشتملًا عليه قطعًا،



(1) في (ب)، و(ق) «من اشتمال الموصوف على الصفة».

(2) أي: المجازي.

(3) رد على من جعل منها الإسناد؛ لأن الإسناد شرط لا جزء، وإلا لزم أن لا يوجد كلام يكون لفظًا حقيقة، وبعده لا يخفى، حاشية الشنواني، خ، 7/أ.

(4) المقاصد الشافية (37/1).

(وَهِيَ اللَّفْظُ وَالإِفَادَةُ) التامة، (وَالقَصْدُ)، وقيد التركيب لا حاجة إليه، ....

حاشية الأمير

وحيئنذٍ فليس هو مقابل الصحيح، وزعم ابن طلحة[1] أن الكلام قد يكون مفردًا مفيدًا كنعم الجوابية، وأجيب بأن الكلام المفيد ما بعدها، وإنما حذف اكتفاء بقرينة السؤال، ألا ترى أنها تفيد وحدها.

(قوله: اللفظ إلخ)

اعلم أن هذا المقام فيه تقارير كثيرة، منها ما ذكره الشارح، وهو غير التحقيق، والذي يظهر لي حسنه أن اللفظ في اللغة مصدر لفظ من باب ضرب إذا رمى، قال في الأساس[2]: وحقيقته الرمي من الفم، وأما لفظتِ الرحى الدقيق، ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوي، ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ إطلاقًا شائعًا كالخلق بمعنى المخلوق، وضرب الأمير، أي: مضروبه، فهذا الإطلاق ليس تصرفًا للنحويين كما ذكر الشارح، نعم تصرف النحويين بالتخصيص فقط؛ لأن الملفوظ من الفم أعم من الصوت وغيره، فخصوه بالصوت، هذا هو الحري بالتعويل، وغيره إملال وتطويل بلا حاجة ولا دليل.

مهمة:

اشتهر أن إطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق[3]،

---

(1) أبو بكر محمد بن طلحة الإشبيلي النحوي، المعروف بابن طلحة، عالم بالعربية والقراءات، توفي سنة ثماني عشرة وستمائة، ينظر التكملة لكتاب الصلة (115/2)، وبغية الوعاة (121/1).

(2) أساس البلاغة للزمخشري.

(3) هذا ما يعرف في علاقات المجاز بالتعلق الاشتقاقي، وهو إقامة صيغة مقام صيغة أخرى، ويندرج

....

حاشية الأمير

وأقول حامدًا لله: إن أردت بالمصدر المعنى المضاف للفاعل، أي: فعله وتأثيره فمجاز مرسل، علاقته السببية؛ لأن إيجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية، فهو سبب لتحقق المضروب من حيث إنه مضروب، وإن أردت المعنى المضاف للمفعول، أي: تأثره وكونه مضروبًا الذي هو مصدر المبني للمفعول فعلاقته الجزئية؛ لأنه جزء معنى اسم المفعول، وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة، ولك أن تقول: العلاقة الحالية؛ لأن هذا المعنى حال بالذات، أي: قائم بها، أو المجاورة التوهمية، كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول، فيطلق عليه وبالعكس، تأمل واشكر فضل الله، وأما قولهم: علاقته التعلق بالإطلاق فلا يكفي.

= تحت هذا أنواع منها: إطلاق المصدر على اسم المفعول، واسم المفعول على المصدر، وإطلاق اسم الفاعل على المصدر وغيرها، ينظر علوم البلاغة (ص254).

(فَاللَّفْظُ) في الأصل مصدر لفظت الشيء ....

حاشية الأمير

(قوله: فاللفظ إلخ)

هي الفاء الفصيحة، وهي المفصحة عن شرط مقدر كما هنا، أي: إن أردت توضيح الثلاثة فأقول لك: اللفظ، أو ما أفصحت، ودلت على محذوف، ولو غير شرط نحو: (وأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)(1)(2)، أي: فضرب فانفجرت، وعبارتهم فاء الفصيحة، وهو من إضافة الموصوف لصفته كمسجد الجامع، وفعيلة بمعنى فاعلة.

(1) قوله: (إذ استسقاه قومه) ليس في (ب).

(2) ليس بلفظ تلاوة، والتلاوة هكذا: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ سورة البقرة آية 60.

إذا طرحته، ثم نقل في عرف النحاة إلى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق، إلا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي، واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية، ومن ثم ساغ استعماله في الحد؛ لأن الحدود تصان عن المجاز........................



(قوله: إذا طرحته)

اعلم أنك إن فسرت الفعل المسند لضمير المتكلم بأي حكيته مضمومًا على ما هو عليه المتكلم، وإن فسرته بإذا فتحته؛ لأن إذا ظرف لتقول التي للمخاطب، ذكره في المغني، قلت: هذا ظاهر إن صرح بـ تقول.

أما إذا لم يصرح به كما في عبارة الشارح هنا فيحتمل أن المقدر تقول فيفتح، ويحتمل أنه أقول فيضم، تأمل.

(قوله: لأن الحدود تصان عن المجاز)

لأن الحدود للإيضاح، والمجاز خفي، فإن اشتهر، أو اقترن بقرينة جاز كما في السلم، ولي في الثاني وقفة؛ لأن القرينة داخلة في مفهوم المجاز إلا أن يراد المعينة، يراجع.

ثم هذا تعليل للحصر المستفاد من تقديم قوله: من ثم على ساغ، أي: ولا ساغ استعماله في الحد إلا من أجل ما هنا، وهو أنه حقيقة عرفية، ولو قطع النظر عن ذلك لما ساغ؛ لأن الحدود إلخ تأمل.



وكان قياسه أن يشمل كل مطروح، كما أن الخلق يشمل كل مخلوق إلا أن النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف، وتلخص من هذا أن النحاة تصرفوا فيه تصرفين، وهما النقل والتخصيص أي: النقل من المصدر إلى اسم المفعول، والتخصيص بما يطرحه اللسان دون غيره من الحروف، واستعماله في الحدود أولى من استعمال الصوت؛ لأن الصوت جنس بعيد لانطلاقه على ذي الحروف وغيره، بخلاف اللفظ فإنه (اسْمٌ لِصَوْتٍ) مشتمل على (ذِي مَقَاطِعَ) كالظواهر والضمائر البارزة



(قوله: لأن الصوت جنس بعيد)

نشأ من هذا أن القول أولى من اللفظ[1]؛ لأن القول خاص بالمستعمل، واللفظ يشمل المهمل، وأجيب بأن القول يطلق كثيرًا على الرأي والاعتقاد أيضًا حتى كأنه مشترك، وهو لا يدخل التعريف، وفيه أن المقام يبين المراد.

(قوله: مشتمل على ذي مقاطع)

أي على حرف ذي مقاطع، من اشتمال العام على الخاص، بمعنى تحققه فيه؛ وذلك لأن الحرف صوت مخصوص معتمد على مخرج مخصوص، ثم لو لم يقدر الشارح مشتمل على لكان أوضح، ثم المراد بالمقاطع الجنس الصادق بمقطع ليشمل الحرف الواحد، ثم المراد بالحرف في قولنا: على حرف ذي مقاطع ما يشمل الحركة؛ لأنها

(1) في العطار: قد يناقش بأن القول وإن أطلق على غير اللفظ، لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ، واستعمال الألفاظ المشتركة في الحد إنما يكون نقصًا فيه إذا لم تقم قرينة تعين المقصود، وإذا قامت قرينة فإنه لا يكون نقصًا، بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فإنه نقص في التعريف، وإخلال به»، تنظر حاشية العطار (ص14).

حاشية الأمير

حرف صغير، وهي ألفاظ على ما صرح به الرضي والمحققون، فالضمة واو صغيرة، والفتحة ألف صغيرة، والكسرة ياء صغيرة، والتحقيق أنها تأتي بعد الحرف فيضمحل بملاصقتها سكونه، وليست قائمة به، وإلا لزم قيام العرض بالعرض، ولا معه منفكة عنه؛ لأنه لا يمكن النطق بلفظين في آنٍ واحد، فاحفظ هذا فإنه خلاصة التحقيق.

ثم التعريف يشمل القرآن، فهو لفظ، لكن لا يقال فيه: لفظ الله لعدم الإذن الشرعي، نعم يقال: كلام الله وكلماته، وقوله: ذي مقاطع نظر للعادة، وإلا فلو نطقت يد إنسان مثلًا لكان ذلك لفظًا فيما يظهر.



(أَوْ مَا هُوَ فِي قُوَّةِ ذَلِكَ) كالضمائر المستترة، فإنها ألفاظ بالقوة ....

حاشية الأمير

(قوله: أو ما هو في قوة ذلك)

ظاهر المتن أن اللفظ حقيقته في العرف أمران:

الأول- ذو مقاطع.

والثاني- ما هو في قوته بأن يمكن النطق به، ويجري عليه حكم المنطوق به إعرابًا وبناء، فالضمائر حينئذٍ ألفاظ حقيقة عند النحويين، وهو ما صرح به بعضهم، وينافيه قول الشارح فإنها ألفاظ بالقوة، ويمكن حمل هذا على اللفظ اللغوي، فلا يخالف الأول، أو يقال: قوله بالقوة باؤه سببية، والمعنى أنها ألفاظ حقيقية بسبب أنها في قوة ذي المقطع، فاشكر لمن أنعم علينا بهذه الدرر التي لم يتعرض لها إنسان.



ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بها بما يلابسها من العوامل استحضارًا لا خفاء معه...

حاشية الأمير

(قوله: ألا ترى أنها مستحضرة)

لم يقل: ألا ترى أنه ينطق بها فيقال: زيد قام هو إشارة إلى أن المستتر لا ينطق به أصلًا، وأما هذا الضمير فتأكيد للفاعل المستتر على حد ضربت أنت، وقول المعربين في قام: ضمير مستتر تقديره هو تقريب، فمن ثم يقولون: تقديره.

إن قلت حينئذٍ: ما وجه قولهم: مستتر جوازًا؟ قلت: هو اصطلاح، فاصطلاحهم أن العامل إن رفع ظاهراً يقال: إن ضميره مستتر جوازًا، وحينئذٍ قولهم: إذا جرت الصلة على غير من هي له وجب إبراز الضمير، ليس المراد إبراز الضمير الذي كان مستترًا، بل هو نظيره، وكذا نحو ما ضرب إلا هو، وإن كان يعرب فاعلًا، فهذا ما يقتضيه كلامهم، ولقائلٍ أن يقول: ما المانع من أن المنطوق به هو الذي كان يحكم عليه بالاستتار الجائز، ويكون وصفه بالجواز حقيقيًا لا اصطلاحيًا[1]؟.

(1) في (ج) «حقيقي لا اصطلاحي».

(وَالصَّوْتُ عَرَضٌ) بقوم بمحل..

حاشية الأمير

(قوله: والصوت عرض إلخ)

اعلم أنهم عرفوا الصوت بأنه هواء منضغث(1) بين قارع ومقروع، أو قالع ومقلوع، وفيه تسمح من وجهين:

الأول- أن الهواء جسم لطيف، والصوت عرض(2)، فمن ثم الألفاظ أعراض تنقضي بمجرد النطق.

والثاني- أنا نجد الصوت يحصل بلا قرع، ولا قلع كما إذا هز قرطاس ورق مفردًا، وكصوت الألف اللينة، ويسلم من الاعتراض الأول قول المحققين: الصوت كيفية يخلقها الله عند تموج الهواء الحاصل بخلق الله أيضًا عند القلع والقرع، وقال كفار الحكماء: إنه معلول للقرع والقلع(3)، ومحل تلك الكيفية الهواء يصل بها إلى صماخ الأذن فتسمع(4).



(1) في جميع النسخ منضغث، ولعله المنضغط، والتعريف الذي ذكره الأمير في المتن هو تعريف ابن سينا الذي ذهب إلى أن الصوت كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع، ينظر رسالة في أسباب حدوث الحروف (ص56-57).

(2) العرض ما لا يقوم بذاته في الممكنات، بل بغيره، ينظر الكليات (ص625).

(3) في (ب)، و(ق) «للقلع والقرع».

(4) ينظر في ذلك الأصوات اللغوية (ص13-14).

(يَخْرُجُ) من داخل ....

حاشية الأمير

(قوله: يخرج إلخ)

اعترض بأن العرض لا يوصف بالخروج؛ لأنه لا يبقى زمانين[1]، هكذا في الطبلاوي، وأقول: التحقيق أن العرض يبقى، بل قال عبدالحكيم[2] على الخيالي[3] على السعد[4]



(1) «ذهب الأشعري ومتبعوه... إلى أن العرض لا يبقى زمانين، ويعبر عن هذا بتجدد الأمثال... فالأعراض جملتها غير باقية عندهم، بل هي على التقضي والتجدد فينقضي واحد منها ويتجدد آخر مثله، وتخصيص كل من الآحاد المنقضية المتجددة بوقته الذي وجد فيه إنما هو للقادر المختار، وإنما ذهبوا إلى ذلك؛ لأنهم قالوا: بأن السبب المحوج إلى المؤثر هو الحدوث، فلزمهم استغناء العالم حال بقائه عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم تعالى عن ذلك لما ضر عدمه في وجوده، فدفعوا ذلك بأن شرط بقاء الجوهر هو العرض»، ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1178/2).

(2) عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي، أحد مشاهير علماء الهند الكبار، من مصنفاته حاشية على تفسير البيضاوي، توفي سنة سبع وستين وألف، ينظر الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (558/5).

(3) المولى شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي الرومي الأزنيقي الحنفي، له مصنفات منها: حواشي شرح العقائد، توفي في حدود سنة سبعين وثمانمائة، ينظر البدر الطالع (122/1)، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول (259/1).

(4) مسعود بن عمر التفتازاني، العلامة الكبير، من مصنفاته شرحا التلخيص، والعقائد في أصول الدين، توفي سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، ينظر الدرر الكامنة (112/6)، وبغية الوعاة (285/2).

الرئة إلى خارجها (مَعَ النَّفَسِ مُسْتَطِيلًا) ممتدًا..........

حاشية الأمير

على النسفي[1]: إن إنكار بقائه سفسطة، ولئن سلم فالمراد يخرج نوعه متحققًا في فرد بعد فرد إلخ، أي: يخرج بخروج الهواء المنضغث بأفراده المتجددة.

(قوله: الرئة) بالهمز عضو ذو شعبتين: إحداهما في الجانب الأيمن، والأخرى في الأيسر محيطة بالقلب بمنزلة الفراش اللين تروح عليه بجذب النفس حيث تنبسط وتدفع عنه الحرارة حيث تنقبض على مثال منفاخ النار انتهى، الطبلاوي بالمعنى.

(قوله: مستطيلًا)

حال من العرض لكنه جارٍ على غير ما هو له، والأصل مستطيلًا محله، وهو النفس، فقوله مع النفس من مصاحبة الصفة للموصوف، فإن قلت: اجعل مستطيلًا حالًا من النفس، قلت: لا يجئ الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملًا، أو جزءًا، أو بمنزلته في استقامة المعنى بحذفه، ولو حذف مع ما هنا خلت الجملة عن ضمير يعود للعرض[2]، اللهم إلا أن يقال: أل نائبة عنه، والأصل مستطيلًا نفسه.



(1) أبو حفص، عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي، فقيه حنفي، عالم بالتفسير، والأدب، والتاريخ، من مصنفاته: العقيدة النسفية، توفي سنة سبع وثلاثين وخمسمائة، ينظر الأعلام (60/5).

(2) حال من الضمير المستتر في يخرج العائد للعرض، أي: يخرج ذلك العرض في حال كونه مستطلًا.

(مُتَصِلًا بمَقْطَعٍ مِنْ مَقَاطِعِ) حروف (الحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ)، وإطلاق المقطع على المخرج من إطلاق الحال على المحل؛ إذ المقطع حرف مع حركة، أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقي، والفارابي في كتاب الألفاظ، والمخرج محل خروج الحرف ....



(قوله: متصلًا بمقطع)

أي: معتمدًا عليه، وخارجًا منه، ثم إن هذه حال مقدرة؛ لأن الثابت له حال الخروج هو الامتداد والاستطالة، واتصاله بالمخرج إنما هو عند انحباسه فيه بعد، ثم هذا لا يشمل الألف اللينة الخارجة من محض الجوف، ويجيبون بأن فيها مقطعًا مقدرًا، ولا أفهم له معنى، بل هو نفس قوي لا مقطع له غير الجوف.

(قوله: وإطلاق المقطع على المخرج)

أي: كما يفيده قولنا: ذي مقاطع، وقولنا من مقاطع حروف الحلق.

(قوله: من إطلاق الحال إلخ)

يقال: هذا مجاز، فكيف يدخل في التعريف؟ ولعله يقول: هو مجاز مشهور.

(قوله: الموسيقى)

بكسر السين بلا يا بعدها كلمة يونانية معناها الأنغام والألحان.



(وَالإِفَادَةُ) مصدر أفاد، والمراد بها (إِفْهَامُ مَعْنًى) من اللفظ (يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ مِنَ السَّامِعِ، أَوْ) من كل (مِنْهُمَا عَلَى الخِلَافِ فِي ذَلِكَ) ....

حاشية الأمير

(قوله: والإفادة)

أي: لا بالمعنى المتقدم؛ إذ المراد بها على ما أسلفنا في الاشتمال وصف الكلام، وهي هنا أيضًا[1] فعل المتكلم ووصفه بدليل قوله: إفهام، فهو شبه استخدام[2]، وإنما لم يكن استخدامًا حقيقة؛ لأن المعنى الثاني دل عليه بظاهر لا مضمر، وغير الشارح أسلوب المتن فأراد من الإفادة اللفظ بدليل قوله: مصدر أفاد والمراد بها، تأمل، وما قررنا من أن المراد إفهام المتكلم هو ظاهر الشارح، وأليق بقوله بعد: والقصد أن يقصد المتكلم إلخ، لكن يرد عليه أن الفائدة بهذا المعنى تستلزم القصد؛ إذ هي تحصيل الفهم، وهو يستدعي قصدًا فيرد عليه في زيادة القصد ما أورده سابقًا في زيادة التركيب، فالوجه المخلص أن المراد بالإفادة كون اللفظ في حد ذاته شأنه الإفادة، أفهم به المتكلم أولًا، ويمكن تنزيله عليه، فقوله: من اللفظ بيان للمفهم لا للمفهم منه، والمعنى إفهام معنى كائنًا ذلك الإفهام من اللفظ، فالمعنى كون اللفظ منهما، والإفادة لغة تحصيل ثمرة ما.



(1) لفظ «أيضًا» ليس في (ج)، ولا (ق).
(2) تقدم تعريفه في أول النص المحقق عند الحديث عن البسملة.

وأصحها أولها؛ لأن السكوت خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته أيضًا ....

حاشية الأمير

(قوله: وأصحها أولها إلخ)

بناء على أن المراد بالسكوت عدم الكلام الحاصل، والثاني سكوت السامع عن كلام يحصل يطلب به تمام الفائدة، ولبعضهم الخلاف لفظي انتهى، قلت: لعله يريد الخلاف بين القولين، وأن كلًا منهما لو نظر لما قاله الآخر ما منعه، فحينئذ الحسن للثالث؛ لأنه جامعهما الذي[1] لا يخرجان عنه، ثم المراد بحسن السكوت أن يكون الكلام في حد ذاته يصح الاقتصار عليه، وذلك بأن يذكر المسند والمسند إليه[2]، فلو عبروا بدل الحسن بالصحة[3] كان أنسب؛ وذلك لأن نفي ذلك يفيد نفي الصحة لا ثبوتها، ونفي الحسن، وقد ينتفي الحسن الحقيقي مع ذكر المسند والمسند إليه إذا كان المسند متعديًا، إذ الحسن في زيادة الفائدة بذكر المفعول، وإن كانت الفائدة تتم بدونه فيصح ضرب زيد، ولا يحسن إلا ضرب زيد عمرًا، وقولنا: أن يكون الكلام في حد ذاته يصح الاقتصار عليه إشارة إلى أنه لا عبرة بنفي الصحة باعتبار قصد المتكلم، وتوقفها على ذكر فضلة كالحال في قوله الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[4].

---

(1) في (أ)، و(ب) «جامعهما اللذان».

(2) ومن هذا يعلم أن حسن السكوت لا يتوقف على ذكر شيء من الفضلات كالمفعول والحال، ومن ثم قيل له: الانتظار الناقص، ينظر فرائد العقود العلوية (68/1).

(3) في (أ) «فلو عبر بالصحة بدل الحسن».

(4) سورة الدخان آية 38.

فخرج بذلك المفردات كلها، والمركبات التي لا تفيد الفائدة المذكورة لكونها غير مشتملة على إسناد كغلام زيد..........................

حاشية الأمير

(قوله: المفردات)

هي ما لا يدل جزؤها على جزء معناها كعبد الله علمًا، فإن معناه إذ ذاك الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله، ولا يدل جزء منه على جزئها.

أما إذا لم يجعل علمًا فجزؤه الأول يدل على المنسوب، والثاني على المنسوب إليه، وهما جزءان للمعنى، وهو ذات منسوبة لله، والجزء الثالث النسبة، فهو مركب.

(قوله: فيخرج بذلك)

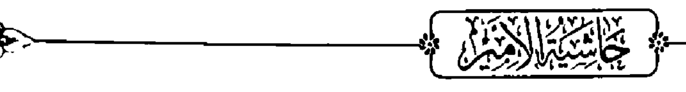
أي: بالإفادة، ولم يقل ذلك في جانب اللفظ مع أنه يخرج به نحو: الكتابة نظرًا إلى أنه في قوة الجنس؛ إذ قوله: ما اشتمل إلخ في قوة قوله: الكلام اللفظ إلخ، والجنس شأنه الإدخال لا الإخراج، وإن خرج عنه أمور بغير قصد.

وأقول: لا فرق بين الجنس والفصل[1] في أن كلًا منهما ذكر لبيان أجزاء الماهية، والإخراج أو الإدخال غير مقصود، فمن ثم يقولون: الأصل في القيود أنها لبيان الواقع، فمعناه بلا ملاحظة احتراز، لا ملاحظة عدم الاحتراز، فافهم، لكن جرت عادتهم إذا التفتوا لخلاف الأصل بملاحظة الإدخال في الجنس، والإخراج في الفصل؛ لأن الجنس أكثر شمولًا من فصله.

---

(1) الجنس اسم دال على كثيرين مختلفين بالأنواع، ولا تتم ماهيته بفرد من هذا الكثير، وإن تناول اللفظ كثيرًا على وجه تتم ماهيته بفرد منه يسمى نوعًا كالإنسان، ثم هذا الفرد الذي تتم به ماهية النوع يسمى فصلًا، ينظر التعريفات (ص78)، والكليات (ص339).

والمركبات الإسنادية التي لا تفيد ....



(قوله: والمركبات الإسنادية التي لا تفيد)

اعترض بأن الفائدة لازمة للإسناد؛ إذ هو ضم كلمة إلى أخرى على وجه تحصل به الفائدة، وأجيب بأن المراد إسنادية بحسب الأصل، ولا تفيد الآن، ألا ترى أن إن قام زيد قبل دخول الشرط مفيد[1]، ذكره الحلبي، وفي الشنواني[2] قد يقال: المراد بالفائدة في تعريف الإسناد ما يشمل الفائدة الناقصة، وأقول: كلاهما بعيد بالنظر لقول الشارح، أو لكون مضمونها معلوم الثبوت، أو الانتفاء بالضرورة، والأحسن أن معنى التعريف الإسنادي ضم كلمة إلى أخرى على وجه الشأن معه الإفادة؛ وذلك بذكر المسند والمسند إليه، وقد تتخلف الفائدة بالفعل بنقص جواب الشرط، أو علم المضمون.

(1) أي: أن جملة قام زيد مفيدة قبل دخول الشرط، فلما دخلت الأداة زالت الإفادة.

(2) أبو بكر بن إسماعيل الشنواني، نحوي، تونسي الأصل، ومولده بشنوان بالمنوفية، له مصنفات منها: حواشٍ على الآجرومية، والشذور، والقطر، وله قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام، توفي سنة تسع عشرة بعد الألف، ينظر خلاصة الأثر (79/1)، والأعلام (62/2).

إما لكونها ناقصة نحو: إن قام زيد، أو لكون مضمونها معلوم الثبوت، أو الانتفاء بالضرورة، فالأول نحو: الجزء أقل من الكل، والثاني نحو: الكل أقل من الجزء، (وَالقَصْدُ) الإرادة، وهي ....

حاشية الأمير

(قوله: إما لكونها ناقصة)

جعل النقصان وصفًا للمركب، وهو ظاهر، وقد يجعل وصفًا للفائدة، ووجهه أن قام زيد تفيد فائدة ناقصة، وهو أن قيام زيد يحصل بعده أمر، ولا تتم الفائدة إلا بتعيينه بذكر الجواب.

(قوله: أو يكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء)

في الشنواني عدم تسمية ذلك كلامًا مبني على مذهب الجمهور كما في الشاطبي شارح الألفية خلافًا للرماني[1]، وفي الحلبي عدم كونه كلامًا مناسب لما ذكروه من صحة الإخبار بالنكرة إن وجدت الفائدة، وعدمه حيث لم توجد، وجعلوا من الثاني عندنا رجل، ثم قال: والحاصل أن ما كان مضمونه مما تقضي العادة بعدم جهله لا يكون كلامًا،

---

(1) في تفسير الإفادة طريقان: «أحدهما- أنها صلاحية اللفظ لأن يحصل منه عند السامع معنى لم يكن عنده؛ وذلك إذا كان فيه مسند ومسند إليه، فقولك: السماء فوقنا، وتكلم إنسان وما أشبه ذلك كلام عند أصحاب هذا الطريق؛ لأن مثل هذا وإن لم يفد الآن صالح لأن يفيد في بعض المواضع، فيخرج عن هذا ما ليس فيه مسند ومسند إليه نحو: قام، هل، وضحك، خرج.
والثاني- أنها كون اللفظ بعد فهمه محصلًا عند السامع معنى لم يكن عنده، فأصحاب هذا الطريق لم يعتبروا هنا الإسناد، وإنما اعتبروا حصول الفائدة، فقولنا: السماء فوقنا، وتكلم إنسان، عندهم ليس بكلام وإن حصل فيه الإسناد؛ إذ ليس بمحصل الآن لشيء، وأولى ألا يكون قام، هل ونحوه كلامًا.
والطريق الثاني ظاهر كلام الجمهور، والأول رأي الرماني» ينظر المقاصد الشافية (32/1).



حاشية الأمير

ولو خوطب به من يجهله كمن لم يبلغ حد التمييز، وما قضت العادة بجهله كلام، وإن خوطب به من يعلمه كقام زيد لعالم به، وهو الموافق لما في التوضيح حيث قال: إن علمت وظننت ليس بكلام؛ لأن الإنسان لا يخلو عن علم، أو ظن غالبًا، بخلاف أعلمت فإنه كلام؛ لأن الإعلام يخلو الإنسان عنه، ويأتي للمصنف ما يخالف هذا عند قوله: ومثال اجتماع إلخ، وسننبه إن شاء الله عليه، انتهى.

قلت: والفرق بين السماء فوقنا، وبين قام زيد لمن يعلمه، ومنه الجملة الثانية في نحو: ضرب زيد، ضرب زيد، مع أن كلًا منهما معلوم للسامع أن الأخيرين لم يعريا عن الفائدة؛ إذ الأول منهما يفيد لازم الفائدة، وهو أن المتكلم يعلم ما يعلمه المخاطب كقولك لمن حفظ القرآن: أنت حفظت القرآن، والثاني يفيد التحقيق والتثبيت، وأما السماء فوقنا فعارٍ عنهما.

أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأن كل إنسان يعرف أن صاحبه يعلم فوقية السماء، واحتمال زوال عقل المتكلم، أو غفلته بعيد، ثم في الطبلاوي عن ابن قاسم- نفعنا الله بهما- صريح كلامهم في الابتداء صحة الابتداء بالمعرفة، ولو فيما علم ضرورة نحو: السماء فوقنا، ويبعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب مع إخراجه عن الكلام اصطلاحًا إلا أن يخص عند من يشترط تجدد الفائدة بما إذا أفاد فائدة جديدة، وهو في غاية البعد، وأقول: لا يلزم من صحة الابتداء صحة التركيب لجواز أن يأتي الفساد من جهة الإخبار ككونه جملة خالية عن رابط نحو: زيد ضرب عمرو بكرًا، فيقال: مثله كونه معلومًا بالضرورة، ثم بعد هذا كله يظهر لي أن التحقيق جعل السماء فوقنا،

حاشية الأمير

أو تحتنا كلامًا في اصطلاح النحاة؛ لأنهم إنما يبحثون عن الألفاظ؛ إذ موضوع النحو الكلمات العربية، لا المعاني، فالوجه أن كل كلام أتت كلماته في تركيبها على ما يجب مراعاته في الحركات العربية حكم بأنه كلام، ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أو لا؟[1] على أنه يقال: السماء فوقنا صادق، والسماء تحتنا كاذب، وإنما يوصف بالصدق والكذب الخبر، وهو من أقسام الكلام، وبهذا تعلم أن الملحون ليس كلامًا في اصطلاح النحو، نحو: زيد قائم، بجر زيد، ورفع قائم؛ إذ لا إسناد في هذا ضرورة أن المبتدأ اسم مرفوع إلخ، واستفادة العوام بالكلام الملحون عرف حدث منهم، نعم هو كلام لغة، ومنه قولهم: كلام ملحون، ومن هذيان المتمشدقين في عصرنا أن يقولوا في المثال السابق: زيد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة اللحن، ولا يقولون: هذا خطأ لا يعرب؛ إذ الإعراب في التراكيب تطبيقها على قواعد العربية، وكيف يطبق عليها ما خالفها؟!.



(1) لم يشترط كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الإسنادي، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد، فالكلام عندهم ما تضمن كلمتين بالإسناد، ينظر توضيح المقاصد (270/1).

(أَنْ يَقْصِدَ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ السَّامِعِ) أي سامع كان، فخرج بذلك كلام النائم، والساهي ونحوهما، وذهب ابن الضائع بمعجمة فمهملة ....

حاشية الأمير

(قوله: أن يقصد المتكلم إفادة السامع)

كنَّوا بهذا عن قصد التلفظ ليخرج نحو: كلام الساهي، فإن الصحيح أنه ليس كلامًا اصطلاحًا، وإلا فقد يكون من الإنسان كلام في خلوته، ولا سامع عنده، وقد يكون الكلام لغير الإفادة كالأذكار والأوراد وكالاستفهام وكاللوم، وقد يكون لغير العاقل لكن بعد التنزيل كقولها:

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَا لَكَ مُورِقًا كأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ[1]

وقوله:

بِاللهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُن أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ[2]

ونخطاب الليل والديار، ونحو ذلك مما لا يحصى، فلو عبروا بقصد اللفظ كان أبين.

(قوله: فهملة)

الأولى ثم مهملة أو آخره مهملة؛ لأن المراد بالمهملة العين، وهي ليست بعقب

---

(1) البيت لليلى بنت طريف الخارجية، وهو في مغني اللبيب (ص69)، وهمع الهوامع (486/1).

(2) ينسب البيت للمجنون، وهو في ديوانه (ص130)، وللعرجي كما في المقاصد النحوية (2032/4)، وللكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (72/8)، وفي خزانة الأدب (97/1) ذكر اختلاف النسبة، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف (482/2).

حاشية الأمير

الضاد المعجمة حتى يأتي بالفاء، واحترز به[1] عن الصائغ بمهملة بعدها معجمة[2]، والأول ممن أخذ عنه أبو حيان، والثاني أخذ عن أبي حيان، وشرح مغني ابن هشام، وسماه تنزيه السلف عن تمويه الخلف[3] كما في أول الشمني[4] على الكتاب المذكور، ثم الكلام في استلزام التركيب الفائدة، وهي القصد، وفي شأن الوضع سبق لنا مستوفى فلا نعيده.



(1) أي: ابن الضائع، وهو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، عالم بالعربية، أندلسي، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، توفي سنة ثمانين وستمائة، ينظر بغية الوعاة (204/2).

(2) محمد بن عبدالرحمن الزمردي الحنفي، أبو عبدالله، شمس الدين، من مصنفاته شرح الألفية، توفي سنة ست وسبعين وسبعمائة، ينظر بغية الوعاة (155/1).

(3) الكتاب من التراث المفقود.

(4) أحمد بن محمد الشمني القسنطيني الأصل، الإسكندري، أبو العباس، تقي الدين، محدث، مفسر، نحوي، من مصنفاته شرح المغني لابن هشام، توفي سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة، ينظر بغية الوعاة (375/1)، والأعلام (230/1).

<u>إلى أن القصد لا يشترط</u>؛ فإنه مستفاد من حصول الفائدة؛ لأن قول النائم: قام زيد مثلًا لا يستفاد منه شيء، والمتأخرون على خلاف قوله، منهم: الجُزُولي في مقدمته، وابن مالك في تسهيله، وابن عصفور في مقربه، ولا حاجة لذكر التركيب لما سيأتي ....



(قوله: إلى أن القصد لا يشترط)

ظاهره أن ابن الضائع يقول: الكلام لا يشترط فيه القصد، وكلام النائم، والساهي ونحوه كلام عنده، وهو قول كما في الحلبي، قال: وأما الصادر عن غير العاقل كالدرة فليس كلامًا اتفاقًا، وقوله: بعد فإنه مستفاد يقتضي أن ابن الضائع يقول: الكلام يشترط فيه القصد لكن لا حاجة للتصريح به؛ لأن الفائدة تستلزمه فتضاربت عبارته، ويمكن ترجيع الأول للثاني بأن يقال: معنى قوله: لا يشترط أي: لا يشترط ذكره، أي: لا حاجة للتصريح بها، ثم لا تغفل عما أسلفنا من أن استلزام الفائدة للقصد بناء على تفسيرها بفعل المتكلم، وعدمه بناء على أنها وصف الكلام، ثم على الاستلزام الأنسب التصريح بها استيفاء لأجزاء المعرف كما هو الغرض من التعريف، فلا يكتفى بدلالة الالتزام(1).



(1) لأن دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف، حاشية الشنواني، خ، لوحة 8/أ.

ولا إلى ذكر الوضع؛ لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات، والكلام في المركبات، ودلالتها غير وضعية على الأصح (مِثَالُ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) أعني اللفظ والإفادة والقصد (العِلْمُ نَافِعٌ)، فالعلم نافع لفظ؛ (لِأَنَّه صَوْتٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى بَعْضِ حُرُوفِ الحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ، ....

حاشية الأمير

(قوله: ولا إلى ذكر الوضع)

يوهم أن الوضع[1] موجود، ولا حاجة إليه، والمراد أنه غير موجود رأسًا بدليل ما ذكره بعد، وتصحيح عبارته أن المراد لا حاجة لذكره؛ لأنه معدوم تأمل.

(1) المقصود الوضع العربي، ولا يخفى أن غير العربي لا يسمى كلامًا.

وَهِيَ بَعْضُ الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ)، فالهمزة والعين والألف من الحلق، واللام والنون من اللسان، والميم والفاء من الشفتين (وَمُفِيدٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْهَمَ مَعْنىً يَحْسُنُ السُّكُوتُ) من المتكلم (عَلَيْهِ)، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر، (وَمَقْصُودٌ) بالإفادة؛ (لِأَنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهِ إِفَادَةَ السَّامِعِ) إذا كان السامع يجهل ذلك، والإفادة المذكورة تستلزم التركيب ....



(قوله: والألف من الحلق)

فيه تسمح؛ لأنها من الجوف.

(قوله: من اللسان)

أي: مع ما بين أصول الثنايا العليا.

(قوله: والفاء من الشفتين)

فيه تسمح؛ لأنها من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا.

(قوله: إذا كان السامع يجهل ذلك)

الأولى حذف هذا لما علمت أن المعتبر في كونه عندهم كلامًا أن يكون العادة جهله، أي: كونه ليس ضروريًا، جهله السامع، أو علمه[1].

(خاتمة)

اشترط جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد، فإذا قال إنسان: قام، وقال

---

(1) في (أ) «جهله السامع أو لا».

حاشية الأمير

الآخر: زيد، فليس كلامًا، وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني[1] من أئمة الأصول، وصحح ابن مالك عدم اشتراطه، واعترضه الدماميني بما لا يرد، فلا نذكره، ثم الجملة أعم مطلقًا من الكلام؛ لأنها مسند، ومسند إليه، ولو لم يفد كجملة الشرط، وكالجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة، والصفة، فإنها إنما ذكرت لتعيين الموصول، أو الموصوف[2].

(قوله: هجائية)

نسبة للهجاء، وهو والتهجي معناهما تقطيع الكلمة بذكر أسماء حروفها، لا بذكر المسميات، فالأسماء ألف، باء إلخ، والمسميات أ، ب إلخ، فالألف الواقعة أولًا اسم للهمزة لا للألف اللينة بدليل أنك تنطق بالهمزة في أول لفظ ألف، والواضع لاحظ حكمة فجعل كل حرف من حروف المباني التي تبنى منها الكلمات ينطق به في أول اسمه، ثم لما كانت الألف اللينة ساكنة لا يمكن النطق بها أولًا توصلوا للنطق باسمها باللام؛ وذلك لام ألف، فلام ألف[3] اسم للألف اللينة، وليس لفظًا مركبًا من لام وألف؛ لأن المقام لتعداد الحروف البسيطة وأسمائها، لا المركبة، وإنما توصلوا باللام دون غيرها ليكون تعاوضًا؛ لأنهم توصلوا بالألف للنطق بلام التعريف الساكنة في نحو:

(1) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب المعروف بالباقلاني، البصري، المتكلم المشهور، من مصنفاته إعجاز القرآن، توفي سنة ثلاث وأربعمائة، ينظر وفيات الأعيان (269/4)، والأعلام (176/6).

(2) قال الرضي: «الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»، ينظر شرح الرضي على الكافية (33/1).

(3) قوله: «فلام ألف» ليس في (أ).

الرجل؛ لأن الهمزة والألف اللينة أخوان في اندراجهما تحت مطلق الألف، فلا يقال: هم توصلوا بالهمزة، وكلامنا في الألف اللينة، قال ابن جني: الصواب أن يقال: لا، وقولهم: لام ألف لحن، واعترض على نفسه بقول أبي النجم:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

تَكْتُبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الِفْ(1)

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه عامة القراء، ذكر معنى ذلك الإمام ابن هشام في المغني، لكن يرده أنه صرح بلام ألف في الحديث عن أبي ذر الغفاري-رضي الله تعالى عنه- أنه قال: «قلت يا رسول الله: كل نبي مرسل بم يرسل؟ قال: بكتاب منزل، قلت: يا رسول الله، أي كتاب أنزله الله تعالى على آدم، قال: كتاب المعجم، قلت: وما كتاب المعجم، قال: أ، ب، ت، ث إلخ، فقلت يا رسول الله: كم حرف؟ قال: تسعة وعشرون، قلت يا رسول: عددت ثمانية وعشرين، فغضب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى احمرت عيناه، ثم قال: يا أبا ذر، والذي بعثني بالحق نبياً ما أنزل الله على آدم إلا تسعة وعشرين حرفاً، فقلت: أليس فيها ألف لام، فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لام ألف حرف واحد أنزل على آدم في صحيفة واحدة، معه سبعون ألف ملك، من خالف لام ألف فقد كفر بما أنزل علي، من لم يعدَّ لام ألف فهو بريء مني، وأنا بريء منه، ومن لم

(1) الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب (266/3)، والمقتضب (237/1)، والخصائص (300/3)، والمخصص (53/17)، وخزانة الأدب (103/1).

....

حاشية الأمير

يؤمن بالحروف، وهي تسعة وعشرون لا يخرج من النار[1]، قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[2] كأنه قال: يا محمد، هذه الحروف ذلك الكتاب الذي أنزلته على آدم أبيك»[3] انتهى.

وقد يطلق على الأسماء حروفًا، من ذلك قوله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ الم حَرْفٌ، بَلْ الأَلِفُ حَرْفٌ، وَاللَّامُ حَرْفٌ، وَالمِيمُ حَرْفٌ»[4]، ثم وضع أسماء حروف الهجاء من قبيل وضع علم الشخص، إن قلنا: الشيء لا يتعدد بتعدد محله، فألف وضع لشخص واحد هو أولًا يتعدد بتعدد الناطق كما هو مذهب أهل السنة.



(1) في (ب) «لا يخرج من النار أبدًا».

(2) سورة البقرة الآيتان 1-2.

(3) في (ب) «على أبيك آدم»، والحديث لا أصل له كما نقل الكناني عن الحافظ ابن حجر، ينظر تنزيه الشريعة (250/1).

(4) الحديث في سنن الترمذي، باب ما جاء فيمن قرأ حرفًا من القرآن ما من أجر (175/5)، وروايته عن أيوب بن موسى، قال: سمعت محمد بن كعب القرظي يقول: سمعت عبد الله بن مسعود، يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ الم حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَامٌ حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ».

وكل مركب ....



حاشية الأمير

أما إن قلنا: الشيء يتعدد بتعدد محله فالظاهر أنه نكرة، لا اسم جنس، ولا علم جنس[1]، وقولهم: هذه الألف مثلًا بإدخال أل دليل على الثاني، تأمل.

(قوله: وكل مركب)

اعلم أن كل مركب لابد له من علل أربع:

- علة مادية، وهي أجزاؤه.
- وعلة فاعلية، وهو الفاعل المركب له.
- وعلة صورية، وهي صورته الحاصلة بعد التركيب.
- وعلة غائية، وهي ثمرته المترتبة عليه كالجلوس على السرير، وإفادة الكلام.



(1) قوله: «ولا علم جنس» ليس في (أ).

لا بد له من أجزاء يتركب منها، (وَأَجْزَاءُ الكَلَامِ الَّتِي يَتَرَكَّبُ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الاسْمُ، وَالفِعْلُ، وَالحَرْفُ)، وهي الكلمات الثلاث، ولا رابع لها، وذهب أبو جعفر ابن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع، وسماه خالفة؛ لأنه خلف عن الفعل..............

حاشية الأمير

(قوله: الاسم إلخ)

يأتي إن شاء الله تعالى الكلام على الثلاثة عند قوله: وأقسام المفرد ثلاثة.

(قوله: قسم رابع)

أي: لأنه خالف الاسم في كونه لا يسند إليه، ولا يقبل علامات الأفعال، وظاهر أنه ليس حرفًا، ويأتي توضيحه عند الكلام على الأقسام الثلاثة.

(قوله: وسماه[1] خالفة[2])

أي: ولا يسميه اسم فعل حتى يقال: تسميته اسم فعل تبطل دعواه مع أنه لو سماه بذلك لما أبطل لجواز أن المراد الاسم لغة، وهو ما دل على مسمى فيشمل الفعل والحرف[3].



(1) أي: ابن صابر، وهو أحمد بن محمد بن صابر القيسي، المالقي، أبو العباس، وأبو جعفر، كان فاضلًا جيد المشاركة في العلوم، توفي بمصر سنة اثنتين وستين وستمائة، ينظر صلة التكملة (507/2)، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة (604/1) وفيه أنه توفي سنة ست وستين وستمائة.

(2) سماه بذلك؛ لأنه يخلف عن الفعل، أي: يقوم مقامه في إفادة معناه.

(3) لأن كلًا منهما دال على مسماه.

وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة، فلا يعتد به، والمراد أن الكلام يتركب من مجموعها...

حاشية الأمير

(قوله: بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة)

أي: انعقاد الإجماع على الأقسام الثلاثة، وأن جميع الكلمات لا تخرج عنها، وليس هناك كلمة تسمى باسم رابع، فهذا الجواب ظاهر خلافًا لما في الحلبي، وبما قررناه لا يقدح في الإجماع توقُّف الفراء في كَلَّا(1)، هل هي اسم، أو فعل؟ لأنه لم يخرجها، إنما قال: دائرة بينهما لتعارض الأدلة، لم يتعين له واحد، ونص في المغني على أنها عند سيبويه، والمبرد، والزجاج، وأكثر البصريين حرف معناه الزجر.

(قوله: فلا يعتد)

بناء على الاعتداد بإجماع(2) غير أهل الشرع(3).

(قوله: من مجموعها)

أصل المجموع الهيئة المجتمعة من جميع الأفراد، واشتهر أنه يصدق بالبعض، ولعله مجاز، لكن مراده هنا بالمجموع ما اجتمع في التركيب، وتمت به الفائدة.

---

(1) من جهة أنه من الصدر الأول الذين لا ينعقد إجماع دونهم؛ إذ هو في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين.

(2) قوله: «بإجماع» ليس في (أ).

(3) المراد الإجماع بالمعنى اللغوي، لا الإجماع بالمعنى الأصولي، وهو اتفاق أهل الحل والعقد من الأئمة في عصر على حكم من أحكام الدين.

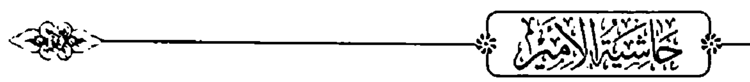
لا من جميعها، فإن التركيب الواقع بينها على ضربين: أحدهما غير مفيد فائدة الكلام، وهو ستة أقسام:

أحدها- تركيب حرفين نحو: ليتما.

والثاني- تركيب حرف واسم نحو: الرجل.

والثالث- تركيب اسمين، لا إسناد بينهما كغلام زيد.

والرابع- تركيب فعل وحرف نحو: قلما...



(قوله: لا من جميعها)

أي: ليس المراد أنها أجزاء حقيقة، وأنه لا يتحقق إلا بجميع الثلاثة، بل هي أجزاء[1] عرفية؛ لأن التركيب إلخ.

(قوله: نحو: قلما)

أصله قلَّ فعل ماضٍ، فاتصلت به ما الحرفية الكافة، فصار يستعمل بمعنى النفي، وكفته ما عن العمل في الفاعل، فهو فعل لا فاعل له، ومثله طالما، وكثرما، وقصرما؛ لأن ما تكف الأفعال والأسماء ككفها سي عن الإضافة في ولا سيما زيد برفع زيد على ما فيه، وأوضحته في شرحي أحكام لاسيما مع أبحاث رائقة في نحو كراس فراجعه[2].



(1) قوله: «أجزاء» ليس في (أ).
(2) درس المخطوط بتحقيق د. أحمد القرشي بالمدينة المنورة.

والخامس- تركيب فعل واسم نحو: حبذا. ....



وتكف كان وأخواتها(1)، وبعض حروف الجر على ما هو مبسوط في الألفية، ونظير قلما في عدم الفاعل كان الزائدة، والفعل المؤكد لغيره.

(قوله: وحبذا)

الراجح الذي ذكره ابن خروف، وذكره في الألفية- قال الأشموني: وهو ظاهر مذهب سيبويه- أنه لا تركيب في حبذا، بل هي كلام، أي: فعل ضم لفاعل، فذا اسم إشارة فاعل، وزيد في قولك: حبذا زيد مبتدأ، خبره جملة حبذا، وهي تدل على المدح مع حب الممدوح، والقائلون(2) بالتركيب طائفتان:

الأولى- تقول: غلب الفعل لتقدمه فصار مجموع حبذا فعلًا، وزيد فاعله.

والثانية- تقول: غلب الاسم لشرفه فصار المجموع اسمًا، ثم هو مبتدأ، وما بعده خبره، وهو قول المبرد، وابن السراج، وابن عصفور، ونسبه لسيبويه، وأجاز بعضهم كونه خبرًا مقدمًا، قلت: ولعل معنى حبذا على أنها اسم الممدوح المحبوب.



(1) في (ب) «وككفها إن وأخواتها».

(2) في (أ)، و(ب) «والقائلين».

والسادس- تركيب اسم وحرف نحو: ذاك.

والضرب الثاني- ما يفيد فائدة الكلام، وهو قسمان: أحدهما- تركيب فعل واسم.



قوله: (والسادس تركيب اسم وحرف نحو: ذاك)

هو مكرر مع الثاني، والنظر لتقدم الاسم وتأخره لا فائدة فيه، على أنه لو التزم لزادت الأقسام، فالأولى أن يقول: والسادس تركيب[1] فعلين؛ لأنه قسم عقلي[2]، وإن لم يوجد، على أنه يكفي في المثال ليس ليس ونحوه.

(قوله: وهو قسمان)

هما أقل ما يتحقق به[3] الكلام، وإلا فقد يتألف من أكثر نحو: أعلمت زيدًا عمرًا قائمًا، وقد يتألف من جملتي القسم وجوابه، أو الشرط وجوابه، إلى غير[4] ذلك مما هو في الحلبي، وفي الرضي أن الكلام هو جملة الجزاء، أو جواب القسم فقط، وأما جملة الشرط، وجملة القسم فليسا كلامًا؛ لأن الأولى تقييد، والثانية تثبيت وتأكيد، وليسا مقصودين بالإفادة، وسلم له السيد الثانية، ونازعه في الأولى[5]؛ لأن الفائدة المقصودة، وهي التعليق إنما تحقق بالجملتين، فمجموعهما الكلام.

---

(1) في (أ) «والسادس فعلين».

(2) لا واقعي.

(3) في (ق) «فيه الكلام».

(4) في (ج) «إلى نحو ذلك».

(5) الكلام عند السيد مجموع الشرط والجزاء، وعند الرضي والسعد جملة الجزاء، وأما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب وتثبيته، وفي القسم الكلام هو الجواب، وجملة القسم لتأكيده وتثبيته، ينظر فرائد العقود العلوية (95/1).

على وجه يكون الفعل حديثًا عن الاسم نحو: قام زيد، وتسمى جملة فعلية، والثاني تركيب اسمين على وجه يكون أحدهما خبرًا عن الآخر، نحو: زيد عدل، وتسمى جملة اسمية، ولا دخل للحرف في ذلك؛ لأنه ليس مقصودًا بالذات، وإنما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين..........



(قوله: على وجه يكون أحدهما خبرًا عن الآخر)

لعل المراد الخبر اللغوي، أي: ما أسند للشيء، وهو ما عبر عنه أولًا بالحديث، فيكون تفننًا لا خبرًا لمبتدأ، وإلا انتقض بنحو:

هَيْهَاتَ العَقِيقُ[1] ....

إلا أن يقال: هو داخل في القسم الأول نظرًا للأصل كما قالوا في يا زيد: والأصل أدعوا زيدًا، وبعد العقيق، ثم احترز بقوله: على وجه من تركيبهما كلمة واحدة كما أسلفه في حبذا، وغلام زيد.

(قوله: ولا مدخل للحرف في ذلك)

أي: في التركيب المفيد، وإنما عدوه من أجزاء الكلام؛ لأنه يؤتى به للربط بين أجزائه، وأقول: لا مانع من أنه من أجزاء الكلام حقيقة، وأنه يتركب منه مع القسمين الآخرين ضرورة توقف المعنى المراد عليه في نحو: هل قام زيد؟ وحينئذٍ لا حاجة لاعتبار الأصل في يا زيد.

---

(1) البيت لجرير، وتمامه كما في الديوان:

فأَيْهَاتَ أيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وأيهاتَ وَصْلٌ بالعَقِيقِ نُواصِلُهْ

ينظر ديوانه (ص965)، والخصائص (44/3)، وشرح المفصل (19/3)، وأوضح المسالك (84/4).

نحو: زيد في الدار، أو فعلين نحو: إن تضرب أضرب، أو فعل واسم نحو: مررت بزيد، أو جملتين نحو: إن جاء زيد أكرمته، (فَعَلَامَةُ الاسْمِ) المميزة له................

حاشية الأمير

(قوله: زيد في الدار)

أي: فالربط[1] بجعل زيد مظروفًا، والدار ظرفًا.

(قوله: إن جاء زيد أكرمته)

الوجه أن الربط هنا بين فعلين؛ إذ الذي في محل جزم الفعل وحده، لا الجملة قياسًا للجواب على الشرط الماضي كما صرح به في المغني، نعم هو في نحو: إن جاء زيد فهو مكرم للربط بين فعل وجملة، وفي نحو: جاء زيد فأكرمته للربط بين جملتين بالتسبب[2] تأمل.

وبهذا تعلم أن قولهم: جملة الشرط جملة الجواب من إضافة الكل للجزء كما نسبوا الكل للجزء في جملة فعلية، أو اسمية، نعم تكون إضافة الجزاء بيانية في نحو: إن يضرب زيد فهو ظالم، إن قلت: كيف يجعلون الربط في نحو: إن أكرمتني أكرمتك بين فعلين مع أن المعلق مضمون الجملة على مضمون الجملة، لا الفعل وحده؟ قلت: المعلق الفعل، وهو يدل على النسبة المخصوصة، وإنما ذكر الفاعل لبيان تلك النسبة وتحققها، لا أنه جزء من المعلق تأمل.

---

(1) أي: الذي حصل من الحرف.
(2) الفاء صيرت الجملة الأولى سببًا، والثانية مسببًا.

عن قسيميه الخفض، وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض سواء كان الخافض حرفًا، أو اسمًا ....




(قوله: المميزة له عن قسيميه[1])

فالجر لا يوجد في الحرف، ولا في الفعل، ويأتي الكلام في ذلك، وفي سببه في أنواع الإعراب مستوفى إن شاء الله تعالى.

(قوله: عامل الخفض[2])

قيل: فيه دور[3] حيث أخذ الخفض في تعريفه، وأجيب بأنه تعريف لفظي، قلت: وهو لا يصح، إذ التعريف اللفظي يكون لمن يعلم الماهية، ويجهل تسميتها بهذا اللفظ، كقولك: البر القمح لمن يعلم أن القمح هو الحب المخصوص، ويجهل تسميته بالبر، وليس هذا كذلك كما لا يخفى عليك إن كنت ذا تدبر، نعم يقال: هذا شرح لمن يعلم عامل الخفض بأنه المضاف، أو حرف الجر، لكن يجهل ماهية الخفض فأنصف، ثم اقتصاره على الكسرة نظرًا للأصل، ويأتي إيضاح ذلك في محله.

---

(1) تثنية قسيم، وهما الفعل والحرف كما في فرائد العقود العلوية (98/1).

(2) هذه عبارة الكوفيين، وعبارة البصريين الجر، قال ابن هشام في شرح العمدة: «وذكر الجر أولى؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو: عجبت من أن قمت؛ ولأنه يتناول الجر بالحرف، والجر بالإضافة، زاد في تعليقته وبالتبعية، وبالمجاورة، وبالتوهم، أي: على القول بذلك، واختص الجر بالاسم؛ لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم، فلا يدخل الجر إلا الاسم»، ينظر حاشية العطار (ص23).

(3) «هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح، كما يتوقف أ على ب، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى الدور المضمر، كما يتوقف أ على ب، وب على ج، وج على أ»، ينظر التعريفات (ص105).

ولا ثالث لهما على الأصح، (نَحْوُ: بِزَيْدٍ)، وغلام زيد، (وَالتَّنْوِينُ)، ....

حاشية الأمير

(قوله: ولا ثالث لهما على الأصح)

أي: وزيادة الجر بالتوهم، أو التبعية ضعيفة، ويأتي أيضًا ذلك في المجرورات.

(قوله: وهو نون)

تفسير له اصطلاحًا، وإلا فهو في الأصل مصدر[1] معناه إدخال النون.

(1) قوله: «مصدر» ليس في (ج).

وهو نون ساكنة تلحق الآخر، تثبت وصلًا غالبًا فيهن ....



(قوله: ساكنة)

خرج المتحركة كنون ضيفن[1] الأولى، أما الثانية فتنوين.

(قوله: تلحق الآخر)

خرج نون انكسر ونحوها مما لم تلحق الآخر، وكذا خرج النون في أحمد انطلق بالوصل؛ لأنها ابتداء كلمة مستقلة، ولا يقال عرفًا: إنها لاحقة بآخر أحمد، ألا ترى لو وقفت على أحمد لفصلت بالهمزة عند الابتداء.

(قوله: غالبًا فيهن)

أي: في السكون ولحوق الآخر، والثبوت وصلًا، ولو حذف هذا كان أولى؛ وذلك أنه مثل لخلاف الغالب في الأول بـ ﴿مَحْظُورًا ۝ انظُرْ﴾[2][3]، وأقول: كيف يدعي أن تحريكه لالتقاء الساكنين غير غالب مع أنه أكثر من أن يحصى نحو: مررت بزيد العالم، وعمرو الكريم، وبكر الشريف، وخالدًا اضرب، وعامرًا أكرم إلى غير ذلك؟ نعم هو تحريك لعارض، ومرادنا ساكن أصالة، وفي الثاني بنحو: شربت ما[4] بالقصر،

---

(1) اسم للطفيلي الذي يتبع الضيفان.

(2) سورة الإسراء الآيتان20-21.

(3) الساكنان: التنوين والنون، وحرك ولم يحذف؛ لأن التنوين منزل من الاسم منزلة الجزء للزومه له، وثمة قصد آخر وهو أن يجعل للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل، ينظر فرائد العقود العلوية (103/1).

(4) أي: شربت ماء، حذفت الهمزة على لغة القصر.

....

حاشية الأمير

وأقول: اعلم إن الأصل موه؛ لأنه من موهت الخاتم إذا طليته بماء الذهب، ومنه هذا الشيء ما هي، تحركت الواو[1] وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، ثم قد تبدل الهاء همزة، وهو لغة المد، وقد تحذف فتبقى الألف ساكنة مع التنوين فتحذف؛ وذلك لغة القصر، والتنوين عليها لاحق لآخر موجود، وهو الميم بمعنى أنها لا شيء بعدها خلاف التنوين كما قال البُرُلُّسِي[2] شيخ الطبلاوي شارح هذا المتن: أو لآخر مقدر، وهو الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما قال ابن هشام؛ لأن المحذوف لعلة تصريفية كالثابت، ثم إعراب ما بالقصر[3] كإعراب فتى منونًا، ومثل لغير الغالب في الثالث بنحو: زيد بن عمرو، وفيه أن الموصوف بابن أكثر من أن يحصى، ألا ترى أن سبب الحذف[4] فيه كثرة الاستعمال، اللهم إلا أن يريد بكونه غير غالب أن له ضابطًا مخصوصًا لا يتجاوزه، وهو الموصوف بابن على ما يأتي على أن الحذف لعارض التخفيف[5] لا يعتبر.

وحاصل مسألة ابن أنه إذا وقع ابن أو ابنة - خلافًا لابن عصفور[6] أو بنت عند

---

(1) في (ج) «تحركت وانفتح».
(2) شهاب الدين أحمد الملقب بعميرة، فقيه شافعي، انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب الشافعي، له حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي، توفي سنة سبع وخمسين وتسعمائة، ينظر الكواكب السائرة (120/2)، والأعلام (103/1).
(3) منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر.
(4) في (ج) «المحذوف».
(5) لفظ «التخفيف» ليس في (أ).
(6) ينظر شرح جمل الزجاجي (196/2).

....

حاشية الأمير

قوم من العرب - نعتًا لعلم، ومضافًا لعلم آخر، والمراد بالعلم ما يشمل الاسم، والكنية، واللقب وجب كما في المغني حذف التنوين من أول العلمين، وحذف ألف ابن، أو ابنة خطًا تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فإن كان ابن خبرًا عما قبله لا صفة، أو وقع بين وصفين، أو وصف، وعلم، أو فصل من العلم لم يحذف التنوين والألف، وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبًا للأول حقيقة، فإن كان جدًا فلا حذف؛ لأن علة الحذف كثرة الاستعمال، ولا يكثر نسبة الإنسان لجده كنسبته لأبيه، أي: فيحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنًا مع باء ابن، وألحق بعضهم بالعلم ما كُنِّيَ به عنه كفلان وفلانة، قال الحلبي: وقد يتوقف فيه لعدم كثرته.

قلت: وقد يقال: كل من النسبة للجد، وفلان، وفلانة أغلب من اللقب والكنية، أو مساوٍ، قال الحلبي: وانظر هل الحذف عند تخلف الشروط ممنوع، أو جائز؟ لأن هذه شروط اللزوم، ثم محل حذف ألف ابن إذا لم يقع في أول السطر، وإلا رسمت الألف؛ لأن الغالب أن الإنسان يقرأ السطر، ثم يبتدئ بأول ما بعده، وإذا ابتدأ بابن ثبتت همزته، وبعضهم جعل علة حذف تنوين الموصوف بابن التقاؤه ساكنًا مع باء ابن، وفيه أن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين، وإنما يحرك بالكسر، ولم يحذف كما حذفت نون التوكيد عند التقاء الساكنين في نحو اضرب الرجل؛ لأنهم قصدوا أن يجعلوا للنون[1] اللاحقة للاسم مزية على اللاحقة للفعل، وأيضًا التنوين لازم للاسم

---

(1) في (ج) «النون».

حاشية الأمير

عند عدم أل والإضافة، فهو كالجزء فلا يسهل حذفه، ونون التوكيد لا تلازم الفعل، قلت: وأيضًا لما ضعف أمر التنوين بعدم كتبه على صورته وقتاما قصدوا جبره بعد حذفه.



وتحذف خطًا ووقفًا غالبًا، ....



(قوله: وتحذف خطًا ووقفًا)

أي: يحذف لفظ التنوين دائمًا وقفًا وخطًا، وبهذا خرج نون التوكيد الخفيفة؛ لأنها وإن كان حذفها لفظًا دائمًا، وقفًا لا يحذف خطًا دائمًا؛ لأنها ترسم بصورة النون بعد ضمة، أو كسرة نحو: اضربن يا قوم، واضربن يا هند، وكذا بعد فتحة إن خيف لبس الفعل بالمسند لألف اثنين بأن وقعت بعد أمر، أو نهي نحو: اضربن زيدًا، ولا تضربن بكرًا، وإن لم يخف اللبس- كما إذا صرحت بخطاب الواحد نحو: اضربا يا زيد- أو كان لغير مخاطب نحو: لا يضربا، أو ليضربا، فالراجح كتبها ألفًا، وقيل: تكتب نونًا، وقولنا: يحذف لفظ التنوين لا ينافي وجود عوض غير لفظها كالألف حال الوقف بعد فتحة، وكتكرار الشَّكْلَة في الرسم، وثبوت ألف حال النصب خطًا، وفي الحلبي إنما رسم بدل التنوين ألف حال النصب، ولم يرسم واو حال الضم، ولا ياء حال الكسر لخفة الألف انتهى.

وأقول: لا حاجة لهذا؛ لأن كتابة الألف متعينة بثبوتها في اللفظ وقفًا، وقياس كتابة الكلمة كما قال ابن الحاجب في الأمالي: أن تستوفي حروفها في الوقف والوصل.



فمن غير الغالب أن التنوين قد يحرك لالتقاء الساكنين نحو: ﴿مَحۡظُورًا ۝ ٱنظُرۡ﴾، وقد يلحق الأول نحو: شربت ما بالقصر، وقد يحذف وصلًا إذا كان في علم موصوف بابن مضاف إلى علم نحو: قال زيد بن عمرو، وبحذف تنوين زيد تخفيفًا، وهو أقسام أربعة: .....



(قوله: وهو أقسام إلخ) [1]

اعلم أن أقسام التنوين من حيث هو على ما نقله في المغني عن ابن الخباز[2] في شرح الجزولية عشرة: هذه الأربعة التي ذكرها الشارح.

والخامس- تنوين الترنم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلًا من حروف المد، وظاهر العبارة أنه محصل للترنم، وبه قال ابن يعيش، قال: لأن النون حرف غنة يترنم به، والمشهور أنه على حذف مضاف، أي: قطع الترنم[3]؛ وذلك في إنشاد تميم كقوله:

.... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[4]

---

(1) في (ق) «أربعة أقسام».

(2) أحمد بن الحسين، المعروف بـ ابن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير، علامة زمانه في علوم العربية، من مصنفاته الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، توفي سنة سبع وقيل: تسع وثلاثين وستمائة، ينظر نكت الهميان (ص72)، وبغية الوعاة (304/1).

(3) هذا التنوين غير مختص بالأسماء، بل يدخل الاسم والفعل والحرف، ثم إن هذا ضرب من ضروب إنشاد القوافي، قال سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد: «وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا، ولفظوا بتمام البناء، وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد»، والمقصود منه ترك الترنم كما يفهم من عبارة سيبويه، وقد قال العلماء: إن هذه التسمية على تقدير مضاف، أي تنوين قطع الترنم، أو ما أشبه ذلك، ينظر الكتاب (206/4).

(4) البيت لجرير، وصدره كما في الديوان: أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا.

=

....

حاشية الأمير

والسادس- الغالي زاده الأخفش والعروضيون، وسمي غاليًا؛ لأن الغلو الزيادة[1]، وهو زائد على الوزن، وهو اللاحق للقوافي المقيدة بالسكون، نحو:

قَالَـتْ بَنَـاتُ الْعَـمِّ يَـا سَـلْمَى وَإِنْـنْ[2] ....

البيت من الرجز، والنون الأخيرة زائدة، أدرجه ابن يعيش في تنوين الترنم لما قال: إن الترنم بالنون، وإطلاق التنوين على هذين مجاز كما قال ابن مالك في التحفة[3]، إنما هما نونان زائدتان لا يختصان بالاسم، ويجمعان للإضافة وأل، ويثبتان في الوقف.

السابع- تنوين ما لا ينصرف لضرورة نحو:

وَيَـوْمَ دَخَلْـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنَـيْزَةٍ[4] ....

أو للتناسب[5] كقراءة ﴿سَلَٰسِلًاْ وَأَغْلَٰلًا﴾[6][7].

= ينظر ديوان جرير (ص813)، والكتاب (205/4)، والخصائص (98/2)، وشرح المفصل (88/1)، وشرح شواهد المغني (374/3)، وخزانة الأدب (69/1).

(1) الغلو اسم حركة ما قبل التنوين.

(2) الرجز من الأبيات المنسوبة لرؤبة، وعجزه كما في الديوان: كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ، وهو في ملحق ديوان رؤبة (ص188)، ومغني اللبيب (ص852)، وهمع الهوامع (621/2)، وخزانة الأدب (14/9).

(3) أي: في كتابه التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه ابن مالك، وجمعه بدر الدين بن جماعة.

(4) البيت من معلقة امرئ القيس، وعجزه: فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي، ينظر ديوانه (ص183).

(5) ليناسب الأول آخر سائر الآيات، والثاني الأول عند صرفه، ينظر شرح التصريح (351/2).

(6) سورة الإنسان آية4.

(7) هي قراءة نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي، ينظر السبعة في القراءات (ص663).

حاشية الأمير

الثامن- تنوين المنادى المضموم نحو:

سَــلَامُ اللهِ يَــا مَطَــرٌ عَلَيْهَــا[1] ....

قال ابن هشام: وأقول بالثاني من هذين دون الأول، بل الأول تنوين صرف أباحته الضرورة، والاسم في الثاني يبنى على الضم التابع[2].

التاسع- التنوين الشاذ كقول بعضهم: هؤلاء قومك، وذكر ابن مالك أنها نون زائدة كنون ضيفن الأولى، لا تنوين، قال ابن هشام: وفيه نظر؛ لأن ناقله سماه تنويًا، فهذا دليل على أنه ثبت عنده حذفه وقفًا[3].

العاشر- تنوين الحكاية كما إذا سميت رجلًا بعاقلة لبيبة، فتحكي التنوين، قال ابن هشام: وهذا اعتراف بأن التنوين تنوين حرف محكي[4]، ورد بأن الصرف لا يجامع

---

(1) البيت للأحوص، وعجزه: وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ.
والبيت في الكتاب (202/2)، والمقتضب (224/4)، والأصول في النحو (344/1)، والإنصاف في مسائل الخلاف (253/1).

(2) قال ابن هشام: «وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبني على الضم»، ينظر مغني اللبيب (ص449).

(3) قال في المغني: «وقال ابن مالك: الصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك»، ينظر مغني اللبيب (ص449).

(4) قال ابن هشام: «وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف؛ لأن الذي كان قبل التسمية حكي بعدها»، ينظر مغني اللبيب (ص449).

حاشية الأمير

علتي التأنيث، والعلمية، وليس بلازم أن يبقى الشيء بوصفه قبل الحكاية، ألا ترى أن حركة الإعراب إذا حكيت لا تسمى إعرابًا.



الأول- تنوين التمكين، نحو: زيد، ورجل. ....



(قوله: تنوين التمكين)

هو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير ما جمع بألف وتاء، وأولى من هذا تنوين الإمكنية[1]؛ لأن المتمكن المعرب، ولو غير مصروف، والأمكن المعرب المنصرف، وقد يقال: تنوين الصرف[2] من إضافة العام للخاص على الراجح في معنى الصرف.

(قوله: ورجل)

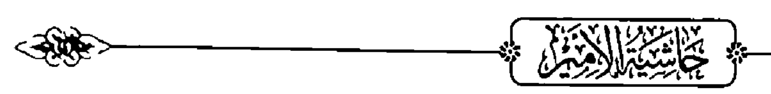
قال في المغني: الدليل على أن تنوينه للتمكين[3] أنك لو سميت به زال التنكير مع بقاء التنوين، وذكر الرضي أنه لا مانع من أنه للتنكير والتمكين معًا، فإذا سمي تمحض للتمكين[4].



(1) أولى لتمكنه، والوصف متمكن لا ممكن، ينظر شرح التصريح (24/1).
(2) سمي بذلك لانصراف الاسم عن شبه الفعل والحرف، ينظر فرائد العقود العلوية (106/1).
(3) في (ب)، و(ج) «للتمكين لا للتكثير».
(4) قال الرضي: «وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا، فرب حرف يفيد فائدتين، كالألف، والواو، في مسلمان ومسلمون، فنقول: التنوين في رجل، يفيد التنكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن»، ينظر شرح الكافية (45/1).

والثاني- تنوين التنكير نحو: سيبويه، وصه.

والثالث- تنوين المقابلة نحو: هندات، ومسلمات؛ فإنه في مقابلة النون في زيدين ومسلمين في كونه علامة لتمام الاسم، كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك..............................



(قوله: نحو: سيبويه إلخ)

اعلم أنه يلحق قياسًا العلم المختوم بويه، وسماعًا اسم الفعل(1)، واسم الصوت، وإلا فبعضها لا يجوز تنوينه كنزال ودراك، وبعضها يجب تنوينه كواهًا في التعجب، ثم إن الحكم على اسم الفعل عند عدم التنوين بالتعريف مبني على قول بعض: إن مدلوله الحدث، أما على قول جمهور البصريين: إن مدلوله لفظ الفعل الاصطلاحي فلا؛ إذ الأفعال في حكم النكرات دائمًا(2)؛ لأن معنى ضرب حصل ضرب ما.

هذا، ولا مانع من أن يقال: حذف التنوين دليل على أن المدلول لفظ الفعل دالًا على حدث معهود بشاهد الاستعمال؛ وذلك أن إيهٍ منونًا طلب للزيادة من أي حديث كان، وبلا تنوين طلبه لزيادة مخصوصة، وصه بلا تنوين معناه اسكت سكوتًا مخصوصًا، كأن يكون سكوتًا عن كلام مخصوص، وصهٍ بالتنوين معناه اسكت(3)،

---

(1) يلحق الأول قياسًا مطردًا، والثاني والثالث سماعًا، ينظر فرائد العقود العلوية (108/1).

(2) قال الشنواني: «فإن قيل: لم لا يجري التعريف والتنكير في الفعل كما جرى في اسم الفعل بالطريق المذكور، قلت: لما كان اسم الفعل من جملة الأسماء قصدوا أن يجروه مجراها فيعرف تارة وينكر أخرى، وأما الفعل فلا ضرورة تدعوا إلى مثل ذلك فيه، على أنهم قد يقولون: الجمل والأفعال نكرات، لكنه على التجوز، بمعنى أنه يصح تأويلها بنكرة» تنظر حاشية الشنواني، خ، 10/أ.

(3) في (ج) «معناه السكت».

....



أي سكوت كان، والنكرة هنا عامة في سياق الإثبات قليلًا، فالمعنى اسكت كل سكوت، أي: لا تتكلم بكلمة ما، هذا هو الظاهر.



قاله الرضى، والرابع: تنوين العوض ....

حاشية الأمير

(قوله: قاله الرضي)

نقل في التصريح عن الرضي أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر، والقول: بأن مفرده قد يكون ممنوعًا من الصرف غير منون كفاطمة معارض بأنه قد يكون ذلك في جمع المذكر كإبراهيم وإسماعيل فإن قيل: يقصد تنكيرهما قلنا: وكذا فاطمة إلا أن يقال: الممنوع من مفرد المؤنث أكثر فاعتبر الأكثر، تأمل.

وقيل: إن التنوين في جمع المؤنث للتمكين، ورد بثبوته إذا سمي به على ما يأتي في أحد اللغات الثلاث مع وجود العلمية والتأنيث، وأجاب الرضي بأنه لو حذف التنوين لتبعه الجر فيؤدي لحمل جره على نصبه، وهو عكس قاعدة جمع المؤنث السالم، لكن يقال للرضي: إنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الجر وحذفهما، كما يجوز إجرؤاه بحاله، فهل هو ينكر اللغتين الأوليين؟ ثم بهذا تعلم أن عن الرضي ثلاثة أقوال[1]، وأجاب

---

(1) قال الرضي: «وإنما قالوا: إنه تنوين مقابلة؛ إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في قوله تعالى: ﴿مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾، ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام، وليست عوضًا عن المضاف إليه، ولا للترنم، فلم يبق إلا أن يقال: هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر؛ لان هذا معنى مناسب، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعًا للجر كما في جمع المذكر، فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة تمام الاسم، وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة، فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيها أيضًا شيء من تلك المعاني، لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام، وفي الوقف دون النون؛ لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها»، ينظر شرح الكافية (46/1).

حاشية الأمير

الزمخشري بضعف علامة التأنيث؛ إذ لم تتمحض له، بل أصلها للجمع[1]، وقيل: هو عوض عن الفتحة حال النصب، ورد بأن عوضها الكسرة على أنه ثابت رفعًا.

(1) أي: في عرفات.

نحو: جوارٍ، ويومئذٍ.

فالأول- عوض عن حرف أصلي، وهو الياء، وأصله جواري، ....



(قوله: نحو: جوارٍ)

أي: من كل ممنوع من الصرف مختوم بياء حالة جره ورفعه، فيشمل نحو: قاضٍ علم امرأة، وأُعَيمٍ تصغير أعمى للوصف ووزن الفعل؛ إذ هو بوزن أدحرج بحسب الأصل[1]، أما حالة النصب فتظهر الفتحة على الياء بلا تنوين، وإنما لم تظهر حالة الجر مع خفتها حملًا لها على ما نابت عنه، وهي الكسرة.

واعلم أن في جوارٍ أربعة مذاهب:

الأول- قول الأخفش: إن تنوينه للتمكين لزوال صيغة مفاعيل بحذف الياء، فصار بوزن أمان، وكلام، وسلام.

والثلاثة الأخر بناء على أن تنوينه عوض، وأنه ممنوع من الصرف؛ وذلك أن أصله جواري بتنوين التمكين، فقيل: الإعلال مقدم على منع الصرف[2]؛ لأن الإعلال سببه الثقل الظاهر، ومنع الصرف سببه خفي، وهو مشابهة فعل فاعل

(1) أصله أعيمي بوزن أفيعل كأدحرج.

(2) قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه يتصرف في حال الجر والرفع، وذلك أنهم حذفوا الياء نخف عليهم، فصار التنوين عوضًا، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت، فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفًا صرفته، وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنك تتم في حال النصب كما تتم غير بنات الياء والواو» الكتاب (308/3)، ويظهر من كلام سيبويه أن التنوين عوض من الياء.

....

حاشية الأمير

كقاضٍ، ثم حذف تنوين التمكين منعًا للصرف، وأتى بتنوين العوض، وقيل: منع الصرف مقدم بحذف التنوين، ثم حذفت الضمة للثقل، ومن هنا قولان:

الأول- حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين المقدر، نقل عن المبرد؛ لأن(1) كل اسم ممنوع من الصرف فتنوين التمكين مقدر عنده فيه.

وقيل: بل أتى بالتنوين عوضًا عن الحركة المحذوفة، فحذفت الياء للساكنين.



---

(1) في (أ) «ولأن».

والثاني- عوض عن جملة، وليس منه العوض عن المفرد في مثل: كل، وبعض، فإن تنوينهما تنوين تمكين.........................



(قوله: عوض عن جملة)

المراد جنس الجملة(1) فيشمل المتعدد(2) كقوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا ۝٣ يَوْمَئِذٍ﴾(3)، ولك أن تقول: المحذوف هنا جملة واحدة تشمل الثلاث، أي: يوم إذ كان ما ذكر(4)، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين، وكسرة إذ إعراب(5).



(1) مراد الشارح أن الجملة يصدق بها الواحدة كقوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤﴾، أي: حين إذا بلغت الروح الحلقوم، وبالأكثر كقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤﴾ فإن التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث، وإنما كان التنوين في إذ عوضًا عن جملة؛ لأن إذ يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقًا، فلما حذفت الجملة المضاف إليها إذ أتى بالتنوين عوضًا عنها، تنظر حاشية العطار (ص28).

(2) في (ب)، و(ج) «متعددة».

(3) سورة الزلزلة الآيات1-4.

(4) وإنما كان التنوين في إذ عوضًا عن جملة؛ لأن إذ يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقًا، فلما حذفت الجملة المضاف إليها إذ أتى بالتنوين عوضًا عنها، وكسرت إذ تخلصًا من التقاء الساكنين؛ لأنها في الأصل ساكنة والتنوين ساكن.

(5) أي: إعراب المضاف إليه.

يزول عند الإضافة، ويوجد عند عدمها، هذا هو الصحيح، (وَالأَلِفُ وَاللَّامُ) في الاسم والصفة (نَحْوُ: الغُلَامِ)، واليقظان........................

حاشية الأمير

(قوله: يزول عند الإضافة)

هذا لا ينتج[1] أنه للتمكين؛ إذ تنوين إذ يزول بالإضافة، فالأولى أن يقول: لأنه لاحق باسم معرب منصرف غير مجموع بألف وتاء[2]، وقد نظمت أقسام التنوين العشرة فقلت:

مَكِّنْ بِزَيْدٍ وَإِيهِ نَكِّرَنْ وَكَذَا ... قَابِلْ بِجَمْعٍ لِتَأْنِيثٍ وَقَدْ سَلِمَا

عَوِّضْ جَوَارٍ إِذْ رَنِّمْ بِمُطْلَقِهِ ... غَالٍ أَنَنْ أَوْ بِصَرْفِ الشِّعْرِ مَا حَرُمَا

كَذَا نِدَاءٍ بِتَنْوِينٍ كَيَا مَطَرٌ ... وَالحَكْيُ مَا شَذَّ تِلْكَ العَشْرُ فَافْتَهِمَا

(خاتمة)

قال الرضي: إنما لم يجعلوا لإعراب المضارع علامة كما جعلوا لإعراب الاسم؛ لأن إعراب المضارع فرع، وإنما حذفت علامة الإعراب من غير المنصرف؛ لأنه شابه الفعل الذي أصله البناء انتهى، قلت: قد يستغنى عن قوله: وإنما حذفت إلخ بأن التنوين علامة للإمكنية، لا لمجرد الإعراب كما أسلفنا، ثم إن الطبلاوي ناقش الرضي بأنهم

(1) أي: لا يظهر.

(2) نقل الطبلاوي عن عميرة أن «تنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مرية، إلا أنه مع ذلك تنوين صرف، أي: تمكن؛ لأن مدخوله معرب، فهو من القسم الأول، وهذا بخلاف تنوين حينئذٍ ويومئذٍ، فإنه تنوين عوض لا غير؛ لأن مدخولهما ظرف مبني، فهو من القسم الرابع»، العقود الجوهرية للطبلاوي، خ، 19/ب.

....

حاشية الأمير

جعلوا لإعراب الفعل علامة هي خلوه من النونين، وأقول: هذا شرط لإعرابه، لا علامة، وإلا لكان خلو الاسم من مشابهة الحرف علامة لإعرابه[1]، ولا قائل به، ثم كنت بحثت في كلام الرضي بأن الفرع أولى بالعلامة تنبيهاً على وجوده الذي هو خلاف الأصل، ثم ظهر لي وجه آخر، وهو أن خلاف الأصل[2] ضعيف، فليشكر الله على قبول وجوده، ولا يقوى بحيث يجعل له علامة.

---

(1) قوله: «لا علامة وإلا لكان خلو الاسم من مشابهة الحرف علامة لإعرابه» مستدرك في هامش الأصل.

(2) قوله: «ثم ظهر لي وجه آخر، وهو أن خلاف الأصل» ليس في (ج).

(وَ) دخول (حُرُوفِ الخَفْضِ نَحْوُ: مِنَ اللهِ)، ومن الرسول، وقس الباقي............

حاشية الأمير

(قوله: ودخول)

قال الحلبي: أي: وجود انتهى، إشارة إلى أن حقيقة الدخول للعاقل.

(قوله: والألف واللام وحروف الخفض)

الأولى بالترتيب الطبيعي أن يقدم ما يدخل في الأول على ما يدخل[1] الآخر، وأجاب الجماعة بأنه عكس لطول الكلام على حروف الخفض، وأقول: هذا جواب شارحنا على الآجرومية، وهو صحيح هناك؛ لأن الآجرومية أطالت الكلام هناك على حروف الخفض فأخرته ليفرغ الطالب ذهنه لها بعد فراغه من غيرها، والشارح لم يطل في متنه هذا الكلام عليها، فالجواب الحق أنه عكس الترتيب اهتمامًا بالتنوين والجر لصعوبتهما كما لا يخفى.

(1) في (ج) «على مدخل الآخر».

وعلامة الفعل (قَدْ)، وتدخل على الماضي (نَحْوُ: قَدْ قَامَ زَيْدٌ)، (وَ) على المضارع نحو: (قَدْ يَقُومُ)، (وَالسِّينُ)، وتختص بالمضارع نحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾.................



(قوله: وعلامة الفعل قد)

أي: الحرفية كما هو المراد عند الإطلاق، وأما الاسمية فليست من علامات الأفعال، وهي وجهان:

اسم مرادف لحسب معناها كافٍ، والغالب فيها البناء حملًا لها على حالها حرفًا، فتقع مبتدأ نحو: قد زيد درهم، وتلحقها نون الوقاية في الغالب حرصًا على بقاء السكون نحو: قدني درهم، ويقل الحذف كما يقل الإعراب.

واسم فعل بمعنى يكفي، فيجب بناؤها، ولحوق النون لها نحو: قد زيدًا درهم، وقدني درهم.

وذكر في المغني للحرفية خمسة معانٍ:

التوقع نحو: قد يقدم الغائب.

وتقريب الماضي من الحال، فإذا قيل: قام زيد احتمل الماضي القريب والبعيد، فإذا قيل: قد قام اختص بالقريب.

وكونها جوابًا للقسم مع اللام نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[1]، والتقليل نحو: قد يجود البخيل، والتكثير نحو:

---

(1) سورة يوسف آية91.

....

حاشية الأمير

قَــدْ أَتْــرُكُ القِــرْنَ مُصْــفَرًّا أَنَامِلُــهُ[1] ....

قاله سيبويه.

والتحقيق نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ①﴾[2].

ثم قال: والسادس النفي، حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف في جواب النفي المأخوذ من قد، ورده ابن مالك بأنه قد ينصب في جواب الإثبات[3]، قال:

سَــأَتْرُكُ مَــنْزِلي لِبَــني تَمِــيمٍ وأَلْحَــقُ بالحِجَــازِ فأَسْــتَرِيحَا[4]

وبسط الكلام، وانتشاره يطول، فعليك بالمغني.

وما ذكره في التقريب خلاف المشهور، والمشهور أن معناه تقريب وقوع الفعل نحو: قد قامت الصلاة، أي: قرب قيامها، ويظهر لي أنها في قد قامت للتحقيق[5]، ثم

---

(1) صدر بيت لعبيد بن الأبرص، وعجزه: كأَنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ، ينظر ديوانه (ص56)، والكتاب (224/4)، والمقتضب (43/1)، وشرح المفصل (147/8)، وهمع الهوامع (73/2)، وخزانة الأدب (253/11).

(2) سورة المؤمنون آية1.

(3) قوله: «في جواب النفي المأخوذ من قد، ورده ابن مالك بأنه قد ينصب» ليس في (ب)، ولا في (ج).

(4) البيت للمغيرة بن حبناء في الكتاب (39/3)، والمقتضب (24/2)، وشرح المفصل (284/4)، والمقاصد النحوية (1872/4)، وخزانة الأدب (522/8).

(5) قال ابن هشام: «وأما مع الماضي فأثبته (أي: التوقع) الأكثرون، قال الخليل: يقال: قد فعل لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك»، ينظر مغني =

....

حاشية الأمير

إن المراد بقيام الصلاة قيام الناس لها، فهو مجاز عقلي، وأما أن يراد به تحققها ووجودها، فالتقريب حينئذٍ مأخوذ من قرينة الحال، لا من قد؛ إذ لو حذفت كان التقريب موجودًا، ويظهر لي أيضًا أنها للتحقيق في جواب القسم، وفي التكثير، وفي قد يجود البخيل، والقلة من خارج هو أن البخيل جوده قليل، فلم يتبين لي معنى غير التحقيق، والتقريب بالمعنى السابق[1] عن المغني[2]، بل يناقش في التقريب أيضًا، ولا تدخل إلا على فعل متصرف مثبت خبري مجرد من ناصب، وجازم، وهي كالجزء منه، فلا يفصل بينهما اللهم إلا بالقسم.

= اللبيب (ص228).

(1) في (أ) «والتقريب السابق».

(2) قال ابن هشام بعد أن ذكر رأي من أثبت التوقع مع الماضي ومن أنكره: «والذي يظهر لي قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلًا، أما في المضارع فلأن قولك: يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد، إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له، وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لا رجل بالفتح: إن لا للاستفهام؛ لأنها لا تدخل إلا جوابًا لمن قال: هل من رجل ونحوه، فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك، وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة، فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل: إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق»، ينظر مغني اللبيب (ص228).

(وَتَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ)، وتختص بالماضي، (نَحْوُ: قَامَتْ)، وقعدت، (وَيَاءُ الْمُخَاطَبَةِ مَعَ الطَّلَبِ) بالصيغة، وتختص بالأمر، (نَحْوُ: قُومِي)، بخلاف الطلب باللام، فإنها تدخل على المضارع نحو: لتقومي يا هند، (وَعَلَامَةُ الحَرْفِ) عدمية، وهي (أَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ) المذكور من علامات الاسم، وعلامات الفعل.................

حاشية الأمير

(قوله: الساكنة)

الأولى أن يزيد الدالة على تأنيث الفاعل ليخرج تاء ربت، وثمت لتأنيث اللفظ، وخرج المتحركة ببناء، فإنها للاسم نحو: لا حول ولا قوة، وللحرف نحو: لات، ومنه ربت وثمت على الأكثر، أو بإعراب فإنها خاصة بالاسم كقائمة.

(قوله: عدمية)

ولا ضرر في كون العدم علامة لموجود؛ إذ محله إذا كان العدم مطلقًا، وهنا عدم شيء مخصوص(1).

(1) أي: عدم علامة الأسماء والأفعال، لا العدم مطلقًا.

وما لم يذكر من علاماتهما، فترك العلامة علامة له، (ثُمَّ اللَّفْظُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَمُرَكَّبٌ)؛ لأنه لا يخلو إما ألا يدل جزؤه على جزء معناه، أو يدل ....

حاشية الأمير

(قوله: وما لم يذكر)

أشار إلى أنه لم يذكر جميع العلامات، فقد قال السيوطي في الأشباه: إنها ثلاثون علامة، نقله عنه الحلبي في آخر علامات الاسم السابقة، فلا ينبغي الحكم بحرفية لفظ بمجرد تعذر علامة الاسم والفعل المشهورة، بل يحقق النظر، ويتبع كلامهم، ألا ترى بعض الأسماء لا يقبل العلامات التي ذكرها المصنف هنا كقط ظرف لما مضى[1]، ونزال ودراك اسمي فعل، فإنه لم يسمع فيهما تنوين كما سبق، وكذلك بعض الأفعال كخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، وما أفعله، وأفعل به في[2] التعجب، ويستدل بعمل الفعل والدلالة على معناه مثلًا، والوقوع صلة لما المصدرية كأفعال الاستثناء.

إن قلت: ما المراد بقولهم: علامة الاسم كذا مثلًا، هل العلامة الوجود بالفعل، أو الصلاحية؟

- إن قيل بالأول لزم عدم اسمية رجل هكذا موقوفًا.
- وإن قيل بالثاني لزم أن على حرف جر اسم؛ إذ هي صالحة لدخول حرف الجر عليها، فتكون اسمًا نحو: نزلت من على السطح.

قلت: المراد الثاني، لكن مع بقاء اللفظ على معناه، وعلى الحرفية معناها تعدية

(1) قوله: «مضى» ليس في (أ).
(2) في (ج) «فعل التعجب».

....

حاشية الأمير

معنى العامل إلى الاسم، وما زالت على هذا المعنى، لا يدخل عليها حرف الجر، إنما يدخل عليها حرف الجر إذا كانت بمعنى المكان العالي المرتفع، فتكون إذ ذاك اسمًا مرادفًا لفوق، تأمل فإنه نفيس لم أجد من صرح به.

(خاتمة)

قد يراد بالفعل والحرف لفظه فيكونان اسمًا للفظهما، ويحكم عليهما[1]، لكن تارة يقع الحكم على اللفظ بقطع النظر عن معناه، نحو: من ثنائي، وضرب ثلاثي، فاللفظ حينئذٍ اسم لنفسه، وآلة لاستحضار نفسه، وقد يقع الحكم على اللفظ باعتبار دلالته على معناه نحو: من حرف جر، وضرب فعل ماضٍ، فمن هذه اسم لمن أخرى، هي الواقعة في سرت من البصرة إلى الكوفة، وضرب اسم لضرب في قولك: ضرب زيد، فاللفظ اسم، والمسمى حرف، أو فعل، فلا تنافي بين قولنا: هما اسمان، وبين الإخبار[2] بالحرفية، أو الفعلية، إذ الحكم المتعلق باللفظ وارد على مسماه، ألا ترى أن الحكم في زيد قائم على معنى زيد، لا على لفظه، والحكم بالحرفية والفعلية لا يرد على اللفظ في حد ذاته، بل باعتبار معناه، لأنه إن دل على معنى في غيره فحرف، وإن دل على أحد الأزمنة ففعل، هذا هو التحرير أخذًا من كلام الرضي.

---

(1) أي: إذا كان مستعملًا في ذلك المعنى، وينظر للتوسع حول هذا الموضوع فقرة أسباب تسمية المفردات في كتاب فرائد العقود العلوية (157/1).

(2) قوله: «بالحرفية، أو الفعلية، إذ الحكم المتعلق باللفظ وارد على مسماه، ألا ترى أن الحكم» ليس في (ج).

حاشية الأمير

وذهب ابن مالك إلى أنهما باقيان على فعليتهما وحرفيتهما، والإسناد للفظهما باقيين على المعنى الحرفي، أو الاسمي[1]، قال: والإسناد المختص بالاسم هو الإسناد المتوجه للمعنى، لا للفظ[2]، ورد السيد[3] المذهب الأول بأن هذا الإسناد يوجد في المهملات نحو:

جسق مهمل، فيلزم وضع المهملات، ولا قائل به، وقد يقال: الممنوع وضع المهملات لمعانٍ؛ لأنه ينافي الإهمال، لا وضعها لنفسها، قال سعد: التحقيق، لكن هذا الوضع غير قصدي[4]، لا يثبت الاشتراك به، وإلا كانت الألفاظ كلها مشتركة، ولا قائل به، وقد يراد بالفعل جزء معناه المستقبل، وهو الحدث فيكون اسمًا[5] في محل جر بالإضافة إليه، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[6]، قاله المحققون، لكن المشهور في هذا أن الذي في محل جر الجملة، وأنها مؤولة بمصدر بدون سابك، فمن ثم يقولون: تسبك الجملة بدون سابك في ثلاثة مواضع[7]:

(1) في (ج) «أو الفعلي».
(2) ولهذا قيل: «الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها»، ينظر شرح التسهيل (9/1).
(3) علي بن محمد بن علي، المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، معاصر التفتازاني، ومن كبار العلماء بالعربية، له تصانيف كثيرة منها: التعريفات، توفي سنة ست عشرة وثمانمائة، ينظر الضوء اللامع (328/3)، والأعلام (7/5).
(4) يريد أنه لا يضر وجود الوضع غير القصدي في الألفاظ المهملة.
(5) في (أ)، و(ج) «فيكون في محل».
(6) سورة المائدة آية 119.
(7) للتوسع في هذا الموضع ينظر النحو الوافي (414/1).



حاشية الأمير

- إذا أضيف لها اسم زمان.

- وإذا وقعت بعد همزة تسوية نحو: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[1] على ما فيه[2].

- وإذا تقدمت على واو المعية، أو فاء السببية في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا يكن الأكل والشرب على ما فيه، وتكون أيضًا مبتدأ نحو: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[3]، ولك أن تقول: الخبر هنا محذوف[4]، أي: وسماعك

---

(1) سورة البقرة آية 6.

(2) قال ابن هشام: «قد أجيز في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ كونها خبرًا عما قبلها، أو عما بعدها، أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول، ومبتدأ على الثاني، وخبر على الثالث، وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم، فيقال له: وكذا الخبر، فإن أجاب بأنه مثل زيد أين هو متعناه، وقلنا له: بل مثل كيف زيد؛ لأن ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ إذا لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرًا لعدم تحمله ضمير سواء، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو: علمت أزيد قائم، وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق، قلنا: بل الاستفهام مراد هنا؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم: أزيد قائم، وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره»، ينظر مغني اللبيب (ص189).

(3) يضرب لمن خبره خير من مرآه، ودخل الباء على تقدير: تحدث به خير، ينظر. الأمثال للميداني (129/1).

(4) في (ق) «محذوف».

حاشية الأمير

خير(1)، والجملة حالية، ولم أر هذا التخريج منصوصًا، وتقع مضافًا، ومن هذا ألغز الدماميني(2):

أَيَا عُلَمَاءَ الهِنْدِ إِنِّي سَائِلٌ ... فَمُنُّوا بِتَحْقِيقٍ بِهِ يَظْهَرُ السِّرُّ
أَرَى فَاعِلًا بِالفِعْلِ أُعْرِبَ لَفْظُهُ ... بِجَرٍّ وَلَا حَرْفٌ يَكُونُ بِهِ الجَرُّ
وَلَيْسَ بِمَحْكِيٍّ وَلَا بِمُجَاوِرٍ ... لِذِي الخَفْضِ وَالإِنْسَانُ لِلْبَحْثِ يُضْطَرُّ
فَهَلْ مِنْ جَوابٍ عِنْدَكُم أَسْتَفِيدُهُ ... فَمِن بَحْرِكُم لَا زَالَ يُسْتَخْرَجُ الدُّرُّ(3)(4)

جوابه للفاضل النبيه حبيبنا في الله تعالى، ومحبنا فيه، أخينا الشيخ أحمد السجاعي(5):

جَوَابُكَ يَا نِحْرِيرُ خُذْهُ مُوضَّحًا ... عَلَى(6) حِينِ هَاجَ الصِّنْبَرُ فَادْرِ يَا حَبْرُ
فَقَدْ أَعْرَبُوا بِالكَسْرِ لَفْظَةَ صِنْبَرٍ ... إِذْ الفِعْلُ فِي مَعْنَى لِمَصْدَرِهِ أَجْرَوا

---

(1) في (ب) «ومن هنا قال الدماميني».

(2) في (ج) «قال».

(3) في (أ) فهل عندكم من جواب أستفيده ... فمن بحركم لا زال يستخرج الدر.

(4) في الألغاز النحوية (ص50).

فهل عندكم من جواب أستفيده ... فمن بحركم لا زال يستخرج الدر

(5) أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الأزهري، فقيه شافعي، له تصانيف كثيرة منها: حاشية على شرح ابن عقيل للألفية في النحو، توفي سنة سبع وتسعين ومائة وألف، ينظر الخطط التوفيقية (12/10)، والأعلام (93/1).

(6) في (ج) «أتى حين».

حاشية الأمير

مُضَـافًا لِذَاكَ[1] الفَاعِـلِ اعْلَـمْ فَإِنَّـهُ ... مُـرَادُ لِذِي الإِلْغَـازِ جَـادَ بِـهِ الفِكْـرُ
وَلَـيْسَ الَّذِي فِي الحَـجِّ يَـدْفَعُ سَـائِلًا ... فَكُـنْ حَاذِقًـا فَـالعِلْم يَسْـمُو بِـهِ القَـدْرُ

قال الشمني على المغني: وسبق إلى الإلغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوي الأندلسي[2] في منظومته النونية في الألغاز النحوية قال:

مَـا فاعِـلٌ بِالْفِعْـلِ لَكِـن جَـرُّهُ ... مَـعَ السُّـكُونِ فِيـهِ ثَابِتَـانِ[3][4]

وجوابه ما أنشده ابن جني في الخصائص[5] لطرفة بفتح الراء، قال:

---

(1) في (أ)، و(ج) «لذا».

(2) فرج بن قاسم بن لب الثعلبي، يكنى أبا سعيد، من أهل غرناطة، نحوي من الفقهاء، انتهت إليه رئاسة الفتوى في الأندلس، له مصنفات منها: رسالتان في الفقه، وكتاب في الباء الموحدة، توفي سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة، ينظر الإحاطة (212/4)، ونيل الابتهاج (ص357)، والأعلام (140/5).

(3) في (ب)، و(ج):
مَـا فَاعِـلٌ بِالفِعْـلِ أُغْـرِبَ لَفْظُـهُ ... لَكِـن جَـرهُ مـع السُّـكُونِ فيـه ثَابِتَـان

(4) في الألغاز النحوية (ص69).
مـا فاعـلٌ بالفِعـل لكـنْ جـرُّه ... مـع السـكون فيـه ثابتـان

(5) قال ابن جني: «يريد الصنبر فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم: هذا بكر، ومررت ببكر، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: الصنبر؛ لأن الراء مضمومة إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل فصار إلى أنه كأنه قال: حين هيج الصنبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر» ينظر الخصائص (282/1).

حاشية الأمير

بِجِفَــــانٍ تَعْـــتَرِي نَادِيَنَـــا   مِــنْ سَــنامٍ حِــينَ هَــاجَ الصِّــنَّبِرْ[1]

الشاهد في الصنبر[2]، فإنه مرفوع فاعل هاج، ومجرور بإضافة هاج إليه بشاهد الكسرة التي على الباء فإنها منقولة عن الراء المسكنة للروي في البيوت قبله، والجفان جمع جفنة، وهي القصعة، والنادي المجلس، والسنام أعلى ظهر الناقة، والصنبر البرد الشديد، وقوله: وليس الذي في الحج إشارة إلى أن بعضهم أجاب بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، فإن فاعل المصدر مجرور في محل رفع، ولا حرف هنا، ولا جوار، لكنه لا يصح مع قوله: أرى فاعلاً بالفعل، ثم هذا الكلام قد يناقش فيه بأن كسر باء الصنبر ليس للنقل، بل هو لمجرد الضرورة فرارًا من اختلاف ما قبل الروي، ثم يتأتى في البيت أيضًا أن هاج في محل جر بإضافة حين على ما سبق في ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[3]، فيقال في اللغز: فعل في محل جر، وفاعله مرفوع ساكن مجرور[4].

ثم نرجع للمبحث الأول إذا أردت بالفعل لفظه، أو بالحرف فقال شيخنا العدوي في حاشية ابن عبد الحق: يجوز لك البناء والإعراب، فالبناء للشبه الصوري،

(1) البيت كما في الديوان (ص63):

بِجِفَــــانٍ، تَعْـــتَرِي نَادِيَنَـــا   مِــنْ سَــدِيفٍ، حِــيْنَ هَــاجَ الصِّــنَّبِرْ

و الصنبر: الريح الباردة، والسديف: السنام أو شحمه.

(2) جملة «الشاهد في الصنبر» ليست في (ج).

(3) سورة المائدة آية 119.

(4) زاد في (ج) «وبعد لجعله فعلًا نظرًا لصورته وأصله وإلا فقد سبق والحالة هذه اسم»، وتنظر حاشية الأمير على المغني (2/66-67).

حاشية الأمير

والإعراب[1] عمل بالأصل، فإذا قلت: ضرب فعل ماضٍ بالرفع والتنوين فلا إشكال، بخلاف ما إذا قيل: من حرف جر يلزمه كلمة موضوعة على حرفين معربة منونة، ولا نظير له، ولا يرد يد ودم؛ لأن الأصل يدي، ودمي، والمخلص أن يضعف النون، ويقول منّ، انتهى، قال الشاعر:

أُلَامُ عَلَى لَــوٍّ وَلَــو كُنْــتُ عَالِمًــا ... بِأَذْنَــابِ لَــوٍّ لَــمْ تَفُتْــنِي أَوَائِلُــه[2]

لكن قلت: الشبه الصوري بالفعل لا يقتضي البناء، وإلا لبني حجر لمشابهته لحجر القاضي على السفيه، فالوجه أن البناء على الحكاية، أي: أنك حكمت عليه بالفعلية حاكيًا لحاله عند الفعلية، ثم هذا على ما أسلفنا عن الرضي.

أما على قول ابن مالك ببقائهما على الفعلية والحرفية فلا وجه للإعراب، لكن الإعراب وارد كما سبق في البيت[3]، وأنشده الجماعة فيما يأتي عند الكلام على بناء الحرف، تدبر ولا تمل من التطويل، فإنه مع نفاسة الكلام هذه المحلات مضامير الأفهام، وسنقتصر إن شاء الله تعالى في محل الاقتصار، والشكر لله الكريم الشكور.

---

(1) في (أ) «فالإعراب»، وفي (ج) «والإعراب عملًا بالأصل».

(2) البيت لأبي زبيد كما في شرح الشواهد الشعرية (305/2)، وهو بلا نسبة في الكتاب (262/3)، وشرح المفصل (23/4)، وهمع الهوامع (28/1)، وخزانة الأدب (320/7).

(3) الشاهد في تضعيف لو لما جعلها اسمًا، وأخبر عنها؛ لأن الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في لو لا تحرك فضوعفت لتكون كالأسماء المتمكنة، ينظر خزانة الأدب (320/7).

الأول- المفرد كزيد.

والثاني- المركب، كغلام زيد، (وَالمُفْرَدُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ)؛ لأنه لا يخلو إما أن يستقل بالمفهومية، أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل، والعناد حقيقي يمنع الجمع والخلو، وقد علم بذلك حد كل واحد منها ....



(قوله: الأول المفرد[1])

قيل: يرد عليه الفعل، فإنه مفرد، ويدل جزؤه على جزء معناه؛ إذ معناه حدث وزمان، ونسبة، وهو يدل على الأول بمادته[2]، والثاني بهيئته[3]، والجواب أن المراد الأجزاء العرفية التي يمكن انفصال بعضها عن بعض، ولا كذلك المادة والهيئة، وإن كان اللفظ المخصوص مركبًا من المادة والهيئة[4].

هذا، ويظهر لي أن المادة لا تدل بمجردها على الحدث، بل لابد من مراعاة بعض الهيئة، وهو ترتيب الحروف، وإلا كان رضب كضرب معنى، وكذا الهيئة بدون البنية، وهي الحروف المخصوصة، لا تدل على الزمن، وإلا لدلت هيئة حجر واحد الأحجار على الزمن؛ إذ هيئته هيئة ضرب، لكن يقال: هي دالة لولا المانع، وهو دليل اسميتها، وإلا

(1) أكثر النحاة على أن الفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد، والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف، ينظر فرائد العقود العلوية (143/1).

(2) كالضاد والراء والباء من ضرب.

(3) أي: بحركاته وسكناته وتقديم بعض الحروف على بعض.

(4) قوله: «وإن كان اللفظ المخصوص مركبًا من المادة والهيئة» ليس في (أ)، ولا في (ب).

حاشية الأمير

لكانت مادة حجر السفيه القاضي غير دالة على حدث، ألا ترى أنها موجودة أيضًا في واحد الأحجار، تأمل[1].

(1) ضرب يدل على الزمن الماضي لكونه على وزن فعل، لا بحروفه وهي الضاد والراء والباء، ويضرب يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل على الخلاف فيه لأي الأزمنة وضع لكونه على وزن يفعل لا بحروفه، بل بوزنه، ينظر العقد المنظوم في الخصوص والعموم (254/1).

للإحاطة بالمشترك، وهو الجنس، وما به يمتاز كل عن الآخر، وهو الفصل، (وَ) القسم الأول (الاسْمُ) ....



(قوله: للإحاطة بالمشترك)

هو اللفظ، فالاسم لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، قولنا: دل على معنى في نفسه، هو معنى استقلاله بالمفهومية، فالضمير إما للفظ ففي سببية، أي: لفظ دل على معنى بسبب نفسه، أي: نفس ذلك اللفظ غير محتاج للفظ آخر، بخلاف لفظ الحرف فيحتاج للفظ العامل والمجرور، وإما للمعنى، أي: أن ذلك في نفسه يعني مستقل بالمفهومية، بخلاف معنى الحرف، فهو غير مستقل[1] كما يأتي بيانه.

إن قلت: يخرج من التعريف الاسم المضمن معنى الحرف كمن استفهامية متضمنة معنى حرف الهمزة، قلت: في الكشاف ما يفيد أن المراد بتضمن الاسم معنى الحرف أن الحرف منوي قبله، والاسم باقٍ على معناه، فأصل من قام؟ هل من قام؟ وعلى المشهور من أن المراد بالتضمن كون الاسم دالًا على معنى الحرف، فهو داخل بحسب معناه الأصلي كالواحد العاقل في من، والتضمين عارض، وإن لم يوجد ذلك قدر كما في أسماء الإشارة، تأمل.

إن قلت: هناك ألفاظ تستعمل اسمًا تارة، وحرفًا أخرى كعلى كما أسلفته قريبًا[2]،

(1) أي: أن دلالته على معناه بسبب انضمام غيره إليه، بخلاف الاسم والفعل فإن كلًا منهما يدل على معناه وحده دون الضميمة، تنظر حاشية العطار (ص34).

(2) أي: إذا قصد لفظها.

حاشية الأمير

قلت: نعم، وهي عند كونها حرفًا داخلة في تعريف الحرف لدلالتها على غير مستقل كما أسلفته لك، وعند كونها اسمًا داخلة في تعريف الاسم لاستقلال معناها.

وأما بالنظر للفظ في حد ذاته - بقطع النظر عن معنى مخصوص- فلا يوصف باسمية، ولا حرفية، إذ هما تابعان للمعنى كما سبق أيضًا، فلا تدخل في تعريف واحد منهما.

إن قلت: قولك: غير مقترن بزمان يخرج اسم الفاعل، ألا ترى أنه حقيقة في الحال قلت: قال العلامة الشنواني فيما كتب على بسملة شيخ الإسلام(1): قولهم: الوصف حقيقة في الحال، أي: في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل، وقولهم: مجاز في الاستقبال، أي: في الحدث الغير الحاصل، بل يتحصل بعد ذلك، فإذا كان الحدث حاصلًا بالفعل كان الوصف حقيقة، لا لأن الزمان حاضر، بل لأن الحدث متحقق، وإن لزمه حضور الزمن، وفرق بين الزمن اللازم للمفهوم، والمعتبر في المفهوم، وإذا لم يكن الحدث حاصلًا بالفعل كان الوصف مجازًا، لا لكون الزمن مستقبلًا، بل لعدم حصول الحدث بالفعل(2).

---

(1) اسمه شرح قرة عيون ذوي الأفهام بشرح مقدمة شيخ الإسلام، وقد درس في جامعة بغداد، ولمّا يطبع بعد حسب علمي.

(2) وبهذا يعلم أن اسمى الفاعل والمفعول إنما وضعا لما وقع فى الحال والماضى، لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضى، وشتان ما بين الأمرين، وحينئذ فلا ينتقص تعريف الاسم والفعل طردًا ومنعًا، تنظر حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (ص748).

حاشية الأمير

إن قلت: فيخرج أسماء الأفعال كهيهات، فإن معناه بعد، ودلت على الزمن الماضي، قلت: قال العلامة ابن عبد الحق السنباطي في شرحه على البسملة المذكورة[1]: إن دلالتها على الزمان عارضة، لا يعتد بها[2]، وهي منقولة عن المصادر سواء كان النقل صحيحًا كرويد، فإنه استعمل مصدرًا أيضًا، أو غير صريح نحو: هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدرًا إلا أنه على وزن قوقاة مصدر قوقى إذا صوت، أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتًا كصه، أو عن الظرف والجار والمجرور نحو أمامك زيدًا، أو عليك زيدًا أهـ.

لكن لي وقفة في الجار والمجرور الذي هو اسم فعل بعد النقل[3] فإن معناه قبل النقل لا يتم إلا بمتعلقه، فهو وحده لا يدل على معنى أصلًا، فكيف يدخل بحسب الأصل في تعريف الاسم؟ والجواب الأحسن منع دلالة اسم الفعل على الزمان فإن معناه الذي يدل عليه عند الجمهور لفظ الفعل، فالزمان مدلول مدلوله، ومدلول المدلول ليس مدلولًا، ألا ترى إذا جعلت الفعل مثلًا اسمًا للفظه كما سبق في ضرب فعل ماضٍ، فإنه يصير اسمًا، ولا يقال: إنه دال على معنى الفعل، فكذا اسم الفعل، ولئن سلم أن اسم الفعل يدل على زمان، فلا يدل عليه بهيئته، بل بوضع مادته كدلالة الصباح والمساء على الزمن، غايته أن الزمن في هذين جميع المعنى، وفي اسم الفعل بعضه[4].

---

(1) في (ب) «شرحه البسملة المذكورة».

(2) لأنها لا تدل على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول، ينظر الفوائد الضائية (173/1).

(3) في جميع النسخ «قبل النقل»، والتصحيح من (ق).

(4) قال المرادي: «اختلف القائلون باسميتها في مدلولها، فقيل: مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، =

....

حاشية الأمير

إن قلت: أفعال الإنشاء منسلخة عن الزمان كنعم وبئس، وأفعال المقاربة، فتخرج عن تعريف الأفعال، وتدخل في تعريف الأسماء، قلت: هي بحسب الوضع الأول مقترنة بالزمان، ومرادنا بالوضع الأول ما حقها أن تكون عليه حملًا على نظائرها، وإن لم يوجد بالفعل.

إن قلت حينئذٍ: يخرج عن تعريف الاسم العلم المنقول عن الفعل[1] كشمر فإنه دال بالوضع الأول على الزمان، قلت: لما زالت آثار الفعلية عن شمر، وصار يستعمل استعمال الأسماء مسندًا ومسندًا إليه حكم باسميته.

وأما عسى ونحوها فآثار الوضع الأول باقية معها لاستعمالها استعمال الأفعال من رفع الفاعل، ولحاق تاء التأنيث نحو: عست إلى غير ذلك، فبقيت على فعليتها.

إن قلت: لم لا يجعل أفعال الإنشاء تدل على الحال حملًا لها على فعل الأمر الذي هو أنشأ؟ قلت: ليس كل أنشأ يدل على زمن الحال، ألا ترى الاستفهام فإنه أنشأ، ولا يدل على زمن الحال[2]، والدليل استعمال العرب؛ إذ ليس معنى نعم زيد مدحه في

= بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان، وقيل: مدلولها المصادر إلا أنها دخلها معنى الأمر، ومعنى الوقوع بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان، وقيل: إنها دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، إلا أن دلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة، قيل: وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي وجماعة»، ينظر توضيح المقاصد (1159/3).

(1) في (ج) «عن اسم فعل».

(2) قوله: «ألا ترى الاستفهام فإنه أنشأ، ولا يدل على زمن الحال» ليس في (أ).

....

حاشية الأمير

الزمن الحال فقط، بل هو إنشاء لمدحه من غير التفات لزمان، وإن كان واقعًا في الحال ولابد، ويأتي إيضاحه إن شاء الله تعالى في أفعال المقاربة.

هذا، وجعل الشارح الفعل مستقلًا نظرًا لجزء مخصوص من معناه، وهو الحدث؛ لأنه المقصود الأهم، وإلا فتمام معناه، وهو الحدث، والزمان، والنسبة المعينة غير مستقل لتوقف النسبة على ذكر فاعل معين، ونقل الطبلاوي عن السيد وعصام(1) أن الزمن أيضًا غير مستقل(2)، ويظهر لي استقلاله؛ إذ لا يتوقف فهم الزمن الماضي من ضرب على ذكر شيء آخر، وليس الزمان نسبة بين أمرين، وكونه قيدًا للنسبة لا يوجب أنه غير مستقل مثلها.

هذا، وجعله الحرف غير مستقل بناء على قول العضد(3) والجمهور إنه موضوع

(1) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين، من تصانيفه: الأطول في شرح تلخيص المفتاح، توفي سنة خمس وأربعين وتسعمائة، ينظر شذرات الذهب (417/4)، والأعلام (66/1).

(2) قال الطبلاوي: «فإن قلت: قد اقتضى كلام المولى السيد أن الزمان الذي دل عليه الفعل ليس مستقلًا، فهل الأمر كذلك؟ قلت: قال المولى عصام: إن الزمان قيد للنسبة، وملحوظ بالتبع مثل النسبة، ومنه يعلم أيضًا أن قول النحاة: لا يجوز حذف الفاعل ليس مجرد اصطلاح حال عن المعنى كما قد يقع في وهم بعض ضعفة الطلبة»، العقود الجوهرية، خ، 26/ب.

(3) في (ب) «العضد الدين»، والعضد هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي، عالم بالأصول، والمعاني، والعربية، من مصنفاته المواقف، والرسالة العضدية، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة، ينظر الدرر الكامنة (110/3)، وطبقات الشافعية لابن شهبة (27/3).

حاشية الأمير

لجزئياته خاصة[1][2]، فمعنى من مثلًا ابتداء خاص الذي هو حالة بين السير والبصرة، فيتوقف فهمه على فهمهما، وفرق بين هذا، وبين الابتداء العام الذي هو مدلول الاسم كلفظ[3] ابتداء[4]، فإنه لا يتوقف على أمر مخصوص، بل هو كلي يعقل بين أمرين: أمر ما، وأمر ما، وكل واحد يعرف أمرًا ما، فبمجرد التصريح بلفظ ابتداء تعرف معنى، وهو نسبة[5] بين أمر ما وأمر ما، بخلاف الابتداء الخاص، فلا يفهمه من مجرد لفظ الحرف، فلذا حكمنا بأن الأول مستقل دون الثاني، تأمل.

وذكر السيوطي عن بهاء الدين السبكي[6] في تعليقه على المقرب أن الحرف يدل على معنى في نفسه كما نقله الحلبي، قلت: وهو مبني على مذهب السعد أن الحرف موضوع للكلي، وإن كان لا يستعمل إلا في جزئي، وهو الذي أفهمه؛ إذ ما تقدم لا

---

(1) لفظ «خاصة» ليس في (ب).

(2) في الصبان «لا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيًا ملحوظًا للغير، وإنما اختلفوا في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أولا، ذهب إلى الأول العضد والسيد، ومن وافقهما، فقالوا: معاني الحروف جزئيات وضعًا واستعمالًا، فمن مثلًا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير، مستحضرة بكلي يعمها، وذهب إلى الثاني الأوائل فقالوا: هي كليات وضعًا، جزئيات استعمالًا لغيرها»، تنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (313/2).

(3) قوله: «هو مدلول الاسم كلفظ» ليس في (أ).

(4) أي: ابتداء سير، لا ابتداء قراءة أو كتابة، والابتداء العام مطلق ابتداء شيء من شيء آخر، بغير تخصيص، ولا تحديد.

(5) في (ب) «وهو نسبة لفظ الحرف».

(6) أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي من مصنفاته: عروس الأفراح، توفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة، ينظر البدر الطالع (81/1)، والأعلام (176/1).

....

حاشية الأمير

دليل عليه، ويكون جعل هذا اسمًا، وهذا حرفًا اصطلاحًا مسندًا لعلامات الاسم والحروف المخصوصة، وإن كان كل منهما مستقلًا.

وأما ما رد به على السعد فقد أوضحت الجواب عنه في رسالتي في البسملة المشتملة على كلام نفيس جدًا في دون الكراس[1]، فاطلبها، ولولا خوفي مللًا لسقته لك هنا.

هذا، ونقل عن السيد أن الحرف لا يدل على معنى أصلًا، أي: بل هو رابطة بين الفعل والاسم، ولعله يقول: ابتداء السير من البصرة مثلًا مأخوذ من مجموع تركيب سرت من البصرة، ومِنْ وحدها لا معنى لها، كما أن فهم الذات المخصوصة[2] مأخوذ من زيد، وزا[3] وحدها لا معنى لها، ثم ما ذكره الشارح في المفرد اصطلاح أهل الميزان، ومحققو النحاة على أن اللفظ الواحد عرفًا، فالعلم المركب غير مفرد؛ إذ نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء، ولكل مركب عندهم إعرابان ذكروه هنا، قلت: ليس لازمًا أن لكل مركب إعرابين[4]، ألا ترى بعلبك ممنوعًا من الصرف، والله تعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.



(1) طبع بدار الصالح بالقاهرة ضمن مجموع رسائل في البسملة بتحقيق د. عمر مصطفى أحمد، وعنوان الرسالة تعليق لطيف على البسملة.

(2) أي: المعلومة.

(3) يقال: زاي، وزاء، وزي، وزاً، وزا، ينظر: تاج العروس (229/38).

(4) في (أ)، (ب)، و(ج) «ليس لازمًا لكل مركب إعرابين».

وهو (ثَلَاثَةُ) أقسام: (مُظْهَرٌ نَحْوُ: زَيْدٍ) ورجل، (وَمُضْمَرٌ نَحْوُ: أَنْتَ) وهو، (وَمُبْهَمٌ نَحْوُ: هَذَا) وهذه؛ لأنه لا يخلو إما أن يصلح لكل جنس، أو لا.

الأول- المبهم..



(قوله: وهو أقسام ثلاثة[1])

الذي ذكره ابن يعيش أن القياس إدراج المبهم في الظاهر[2]، وراجع كلام المحشي[3] هنا ففيه بسط.

(قوله: لأنه لا يخلو إلخ)

قال الطبلاوي بعد أن نقل عبارة الشارح: وفيه نظر؛ إذ لفظ الشيء والممكن الإمكان العام يصلح لكل جنس[4]، ولك منع صلاحية المبهم لكل جنس كما لا يخفى على ذي وضع[5]، انتهى.



(1) أي: الاسم.
(2) لأن له شبهًا بالظاهر، وشبهًا بالمضمر.
(3) أي: ابن يعيش في شرح المفصل (311/2).
(4) قوله: «جنس» ليس في (ق).
(5) أي: يصلح لأن يستعمل في كل جنس، وفيه إشكال؛ لأن الجنس الأمر الكلي، والأمور الكلية لا وجود لها في الخارج، تنظر حاشية العطار (ص37).

والثاني- إما أن يكون كناية عن غيره أو لا.

الأول- المضمر.

والثاني- المظهر.

(وَ) القسم الثاني (الفِعْلُ) وهو (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ) على الأصح: (مَاضٍ نَحْوُ: قَامَ، وَمُضَارِعٌ نَحْوُ: يَقُومُ، وَأَمْرٌ نَحْوُ: قُمْ)؛ لأنه لا يخلو إما أن يدل على الاستقبال، أو لا، الثاني الماضي، والأول إما أن يختص ....



قلت: يجاب عن الأول بأن مراده صالح لكل جنس بحسب الوضع، فيكون مارًا على مذهب العضد القائل: إن اسم الإشارة موضوع لكل فرد من المشار إليه المخصوص لا للأمر الكلي، بخلاف نحو: ممكن وشيء، فإنه موضوع للأمر الكلي، وصلاحيته للأفراد بالاستعمال، وعن الثاني بأن مراده يصلح لكل جنس متحقق في فرد مخصوص كالمشاهد بحاسة البصر في اسم الإشارة، لا مطلقًا، تأمل.

(قوله: إما أن يكون كناية[1] عن غيره)

أقول: إما أن يريد بالغير معناه المستعمل فيه، فيقال: لا خصوصية للضمير بذلك، وإما أن يريد كما صرح به بعضهم أنه عبر به بدلًا عن الظاهر اختصارًا، فيمنع بأنه قد يسلم إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد بزيد، فتقول: هو يفعل كذا، ولا تقول: زيد يفعل كذا كما هو الأصل، ولا يظهر في ضمير المتكلم والمخاطب؛ إذ ليس حق التكلم

---

(1) يعني المضمر؛ لأنه كني به عن الظاهر اختصارًا.

....

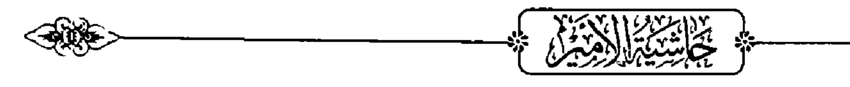


والخطاب بالاسم الظاهر حتى يكون الضميران كناية عنه، بل الاسم الظاهر من قبيل الغيبة، والتعبير به عن المتكلم، أو المخاطب خلاف الظاهر، فمن ثم جعله السكاكي التفاتًا، فتأتى.



بالاستقبال، أو لا، الثاني المضارع، والأول الأمر، وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان كما سيأتي:

(وَ) القسم الثالث (الحَرْفُ)، وهو (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ): قسم (مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ)، فيدخل عليهما، ولا يعمل شيئًا، (نَحْوُ: هَلْ) تقول: هل زيد أخوك؟ وهل قام زيد؟ وإنما تكون هل مشتركة إذا لم يكن في حيزها فعل، فإن كان في حيزها فعل فتختص به، فزيد من هل زيد قام فاعل بمحذوف دل عليه المذكور، تقديره هل قام زيد قام، (وَ) قسم (مُخْتَصٌّ بِالأَسْمَاءِ) فيعمل فيها، (نَحْوُ: فِي) كقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾، (وَ) قسم (مُخْتَصٌّ بِالأَفْعَالِ)، فيعمل فيها (نَحْوُ: لَمْ) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾، وسمي الاسم اسمًا لسموه على قسيميه بالإخبار به وعنه، ....



(قوله: في الاستقبال إلخ)

اعلم أن الزمن الواحد يتصف أولًا بكونه مستقبلًا، ثم حالًا، ثم ماضيًا، وأما الثلاثة أوصاف في أزمنة مختلفة فبعكس الترتيب السابق ماضٍ، فحال، فاستقبال.

(قوله: بالإخبار به، وعنه)

لا يظهر في أسماء الأفعال والأصوات، فالأولى أن يقول: لاستقلال تمام معناه بالمفهومية كما سبق، وقال الكوفيون(1): لأنه سمة، أي: علامة على مسماه، فاعترض بأن الحرف والفعل علامتان أيضًا على معناهما، وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضي

(1) في (ج) «وقال الكوفية».

حاشية الأمير

التسمية، وأقول: لما كانا لا يدلان وحدهما لعدم استقلال تمام[1] معناهما، كأنهما ليسا علامة.

أما الحرف فظاهر، وكذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه؛ لأن فهم النسبة المعينة يتوقف على ذكر فاعل معين، ثم أصله عند البصريين سمو حذفت اللام، ثم خفف بإسكان أوله، وأتى بالهمز، وعند الكوفيين[2] وسم حذف الفاء، وأتى بالهمز، ويدل للأول أن التصغير يرد إلى الأصل، وتصغيره سمي، وأصله سميو[3] اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، ولا يصغر على وسيم[4].

(1) لفظ «تمام» ليس في (أ)، ولا (ق).
(2) في (ق) «وعند الكوفي».
(3) في هامش (أ) بعد وتصغيره سمي وسيمو وقال: «المراد بأصله سببه، أو معناه، لا بمعنى الاشتقاق».
(4) تنظر أقوال أهل المدرستين في الإنصاف في مسائل الخلاف (8/1).

وسمي الفعل فعلًا باسم أصله، وهو المصدر؛ لأن المصدر هو فعل الفاعل حقيقة، وسمي الحرف حرفًا لوقوعه في الكلام حرفًا ....

حاشية الأمير

(قوله: باسم أصله)

أي: بناء على مذهب البصريين[1]، ولو قال: باسم معناه التضمني، وهو الحدث؛ لأنه فعل الفاعل كان أسهل وأحسن.

(قوله: لأن المصدر)

أي: مدلوله[2]، هو فعل الفاعل بمعنى تأثيره وتعلق قدرته إن أردت المعنى المصدري، وبمعنى مفعوله كالحركات والسكنات إن أردت الحاصل بالمصدر[3]، وإن أردت تحقيق هذين وما يتعلق بهما فعليك برسالتي على البسملة[4].

---

(1) أي: في اشتقاقه من المصدر على رأي البصريين.
(2) أي: الحدث.
(3) إيضاح المصطلحين أن «المصدر قد يستعمل في أصل معناه، وهو الأمر النسبي، وقد يستعمل في الهيئة الحاصلة للفاعل بسبب تعلق المعنى المصدري به، فيقال حينئذٍ: إنه مصدر من المبني للفاعل، وقد يستعمل في الهيئة الحاصلة للمفعول بسبب تعلقه به، فيقال حينئذٍ: إنه مصدر من المبني للمفعول... فالفاعل إذا صدر منه المتعدي لا بد هناك من حصول أثر حسي أو معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول من الفاعل، أو غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل، ومن حيث الوقوع بالمفعول، فإذا نظرت إلى قيام ذلك الأثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل، وإذا نظرت إلى وقوعه على المفعول، ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول، وإذا نظرت إلى عين ذلك الأثر كان ذلك الحاصل بالمصدر»، ينظر الكليات (ص815).
(4) ينظر تفصيل كلام الأمير ضمن كتاب مجموع البسملة (ص479).

أي: طرفًا ليس مقصودًا بالذات، (وَالمُرَكَّبُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ):......................

حاشية الأمير

(قوله: طرفًا) بفتح الراء هو آخر الشيء، ولما كان الحرف ليس طرفًا بهذا المعنى بين أن المراد بالطرف هنا ما هو شأنه غالبًا بقوله: أي: ليس مقصودًا بالذات، وأما بسكون[1] الراء فهو البصر.

(قوله: والمركب ثلاثة أقسام)

المراد به المركب النحوي كما سبق بيانه، لا المركب الذي عرَّفه سابقًا[2]، وإلا أشكل إدخال المركب الإضافي والمزجي إذا جعلا علمًا فيه، نعم[3] يمكن إدخالهما إذا لم يكونا علمين.

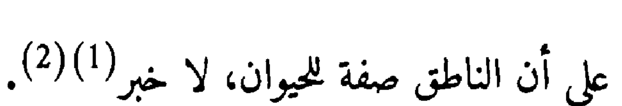
إن قلت: سبق لك أن المركب النحوي ما نطق به مرتين فأكثر، وحيث حمل الشارح عليه فهو لا ينحصر فيما ذكره الشارح؛ إذ قد يكون من حرف واسم نحو: يا زيد، ويا رجل، ومن حرفين: نحو: قد، سوف، أو فعلين نحو: قام، قعد، قلت: ليس مراده مطلق مركب نحوي، بل المركب النحوي المشتهر بينهم باسم خاص، وليس ذلك إلا الإضافي، والمزجي، والإسنادي.

وأما نحو: إن قام زيد فمندرج في الإسنادي؛ إذ المراد به ما يشمل التام، والناقص كما سبق، نعم بقي عليه المركب التقييدي، ويقال له: التوصيفي نحو: الحيوان الناطق،

---

(1) في (ج) «سكون».
(2) المركب السابق على اصطلاح المناطقة.
(3) لفظ «نعم» ليس في (أ).

....



على أن الناطق صفة للحيوان، لا خبر[1][2].

وأما تركيب العدد فهو قسمان: خمسة عشر ونحوه، مما فتح فيه الجزآن، والتحقيق أن هذا مزجي بدليل فتح الجزء الأول، وكون الإعراب المحلي لمجموع الكلمة، لا على الجزء الأول فقط، ولا يقدح في ذلك بناؤه، فهو بمنزلة سيبويه، غير أن آخر هذا مكسور، وذاك مفتوح، وضابط الشارح أغلبي، لا يشمل سيبويه، ومعدي كرب، كما بينه المؤلفون هنا، وقيل: إن نحو خمسة عشر تركيب إضافي، وكون الإعراب في الإضافي على الجزء الأول، والثاني مجرور أيضًا أغلبي.

القسم الثاني من تركيب العدد هو اثنا عشر[3]، واثنتا عشرة، والظاهر في هذا أنه قسم برأسه، لا مزجي لكون الإعراب فيه على الأول، ولا إضافي لكون الجزء الثاني لا محل له من الإعراب أصلًا؛ لأنه في محل نون اثنان واثنتان، وأيضًا ليس القصد رأيت اثنان مضاف لعشرة، بل القصد رأيت جملة آحاد، هي اثنا عشر[4]، تأمل، هذا ما يساعده كلامهم، ولك أن تقول: اثنا عشر مركب إضافي، وكون الجزء الأخير في محل جر أغلبي، بل قد يقال: إن الجزء الأخير في محل جر بالإضافة، وإن كان خلاف

(1) المركب من صفة وموصوف مثل: محمد الفاضل، أو من غيرهما، مما لا يعد في المركبات السابقة، ينظر النحو الوافي (146/1).

(2) ذهب الصبان إلى أن الأحسن ذكر المركب التقييدي والمزجي مع الإضافي، تنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (31/1).

(3) في (ج) «اثني عشر».

(4) في (ج) «اثني عشر».

....

حاشية الأمير

ما قالوه، ولا يقدح في ذلك أن معنى الإضافة غير مقصود، ألا ترى أن عبد الله علمًا لا يقصد فيه معنى الإضافة، والله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلم.



الأول- (إِضَافِيٌّ)، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها (كَغُلَامِ زَيْدٍ)، بجامع أن المضاف إليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة، والإعراب على ما قبله، (وَ) الثاني- (مَزْجِيٌّ)، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (كَبَعْلَبَكَّ) بجامع أن الجزء الأول ملازم حالة واحدة، وهي الفتح، والإعراب على الجزء الثاني، (وَ) الثالث- (إِسْنَادِيٌّ)، وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (كَقَامَ زَيْدٌ)، (ثُمَّ الاسْمُ قِسْمَانِ: مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ)،..........................



(قوله: كل كلمتين)

هذا ضابط للأفراد، لا شرح للماهية، بشاهد كل التي هي آلة لاستغراق الأفراد.

(قوله: والاسم قسمان)

أي: بعد التركيب، وقبله الأصح أنه موقوف، وقيل: معرب حكمًا وبالقوة، وقيل: مبني لشبهه بالحرف في الإهمال، أي: كونه غير عامل، ولا معمول أهـ[1].

---

(1) قال الطبلاوي نقلًا عن السيد: «وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: أعربت، فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب، بل في المعرب اصطلاحًا... فاعتبر صاحب الكشاف الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد العقد والتركيب، فجعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة، وهو الظاهر من كلام الإمام عبدالقاهر، واعتبر المصنف، يعني: ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل، أي: وذلك بالتركيب مع العامل، وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معربًا فلم يعتبره أحد»، العقود الجوهرية، خ، 29/ب.

ولا ثالث لهما خلافًا لقوم ذهبوا إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم ليس معربًا ولا مبنيًا، وسموه خَصِيًّا، ....

حاشية الأمير

قلت: لعل المراد بعض الحروف كقد وسوف، وإلا فكثير[1] من الحروف يعمل كأحرف الجر، والحروف الناسخة، ثم إن وقف المفرد على السكون؛ لأن عدم الحركة، ووجود الحركة إنما هو بالعامل.

وأما المثنى وجمع المذكر السالم[2] فكنت حال مطالعة الشيخ خالد توقفت على ماذا وقفهما؛ لأن الأحرف المخصوصة يجلبها العامل، قلت: ولعل وقفهما كحال رفعهما، ثم بعد دخول عامل الرفع يقدر ذهاب ما كان، وإنما اخترنا حال الرفع؛ لأنه هو الأشرف، ولا تقل: لأنه أكثر دورانًا، ولا لكونه أول الأحوال؛ لأن شيئًا منهما لا يثبت؛ إذ ينطق الإنسان ابتداء بعامل النصب، أو الجر، ثم رأيت الحلبي نقل ما استظهرته عند المضاف لياء المتكلم، فلله الحمد.

(1) في (أ)، و(ب) «فكثيرًا».
(2) في (ق) «جمع المذكر».

(فَالمُعْرَبُ مَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ)...

حاشية الأمير

(قوله: ما تغير آخره)

قيل: يرد عليه الأسماء مفردة بعد أن كانت ركبت مع العامل، وأجيب بأن الأفعال الواقعة في التعريف مجردة عن الزمن كما نص عليه السيد أهـ، أي: فليس المراد تغير فيما مضى، ثم مجرد التجريد عن الزمن لا ينفع، بل النافع أن الفعل مستعمل في الحال، وإلا لصدق بأي زمن فيعود المحذور، ثم يقال: هذا مجاز، والتعريف يصان عنه، ولعله يقول: هو مجاز مشهور، ثم الكلام هنا إجمالي، ويأتي تفصيله إن شاء الله في الكلام على نفس الإعراب والبناء.



حقيقة كآخر زيد، أو مجازًا كآخر يد.........................



(قوله: أو مجازًا)

يحتمل أن المراد اللغوي[1]، أي: مطلق التسمح، ومجاوزة الأصل كقولهم في شمس مثلًا: إنه مجازي التأنيث، ويحتمل أنه مجاز بياني استعارة حيث شبه دال يد بالآخر بجامع أن كلًا منهما لا حرف بعده في اللفظ.

(قوله: يد)

أصله يدي، ودمي، حذفت الياءان اعتباطًا[2]، ولا تقل: استثقلت الضمة كما في قاضٍ؛ لأنه إذا سكن ما قبل الياء والواو ظهر عليهما الحركات على ما يأتي في دلو، وظبي.

إن قلت: قد استثقلت في أصل يقول، فنقلت للقاف قلت: ذاك؛ لأنها حركة بنية لازمة، وحركة الإعراب معرضة للزوال، فيحصل لها خفة بالتنقل.

إن قلت: لم قدروا الإعراب على ياء كقاضٍ، وأظهروه على دال يد، هلا سووا بينهما؟ قلت: الفرق أن المحذوف لعلة كالثابت؛ إذ لولا العلة ما حذف، بخلاف المحذوف اعتباطًا فإنه يصير نسيًا منسيًا[3].



(1) عبر بمجاز لمشاكلته كلمة حقيقة.

(2) أصلها يَدْيٌ على وزن فَعْل حذفوا الياء الأخيرة تخفيفًا فقالوا: يد على وزن فع.

(3) الحذف الاعتباطي يكون لغير علة تصريفية، يعني أنه سمع من لغة العرب بغير ذكر الحرف أصلًا.

(بِـ) سبب (عَامِلٍ يَقْتَضِي رَفْعَهُ، أَوْ نَصْبَهُ، أَوْ جَرَّهُ)، تقول: جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد، وتقول: طالت يد، وقبلت يدًا، ونظرت إلى يد، واختلف في امرئ وابنم في قولك: جاء امرؤ وابنم، ورأيت امرأ وابنمًا، ومررت بامرئ وابنم، فقال البصريون: حركة ما قبل الآخر إتباع لحركة الآخر، وهو الصحيح،..............................



(قوله: سبب عامل)

كثيرًا ما يقحمون لفظ سبب بعد باء السببية، ولفظ أجل بعد لام العلة، وهو لتأكيد ما فهم منهما، وتوضيح لمعناهما.



وقال الكوفيون: معرب من مكانين، (وَالمَبْنِي بِخِلَافِهِ)، وهو ما لم يتغير آخره لفظًا، أو تقديرًا نحو: جاء هؤلاء، ورأيت هؤلاء، ومررت بهؤلاء بكسر الهمزة في الأحوال الثلاثة.

(وَالمُعْرَبُ قِسْمَانِ: مَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهَ) لفظًا، (وَمَا يُقَدَّرُ) فيه (فَالَّذِي يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ قِسْمَانِ: صَحِيحُ الآخِرِ)، وهو ما آخره حرف صحيح (كَزَيْدٍ، وَمَا آخِرُهُ حَرْفٌ يُشْبِهُ الصَّحِيحَ)، وهو ما كان في آخره واو، أو ياء قبلهما ساكن (نَحْوُ: دَلْوٍ وَظَبْيٍ)، تقول: هذا دلو وظبي، ورأيت دلوًا وظبيًا، ومررت بدلو وظبي، فتظهر فيه الحركات كما تظهر في الصحيح، (وَالَّـذِي يُقَـدَّرُ فِيـهِ الإِعْـرَابُ قِسْمَـانِ: مَـا يُقَـدَّرُ فِيـهِ حَـرْفٌ، وَمَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ)، ....

حاشية الأمير

(قوله: معرب من مكانين)

فالإعراب عندهم لا يختص بالآخر، بل يكون في الوسط تبعًا للآخر[1].

(قوله: والمبني بخلافه)

والاسم المبني يعرب محلًا، وقد لا يكون له محل كأسماء الأفعال، والأصوات على الصحيح، وكعشر من اثني[2] عشر.



(1) كما في جاء امرؤ وابنم، ورأيت امرأ وابنمًا، ومررت بامرئ وابنم، فقال البصريون: حركة ما قبل الآخر إتباع لحركة الآخر، وقال الكوفيون: فيه إعراب على الآخر، وإعراب على ما قبل الآخر، فهو عندهم معرب من مكانين، ينظر فرائد العقود العلوية (174/1).

(2) في (ج) «من اثنا عشر».

(فَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ الْمُضَافُ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ الْوَاوُ نَحْوُ: جَاءَ مُسْلِمِيَّ) أصله مُسْلِمُويَ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة، وقدرت الواو دون الضمة؛ لأن جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور........



(قوله: والذي يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم)

ليس محصوراً فيه في تلك الحالة، والضابط أن حرف الإعراب إن كان قبله حركة تجانسه حذف لالتقاء الساكنين لدلالة تلك الحركة عليه، نحو: جاء مسلمو القوم، ورأيت مسلمي القوم، ومررت بمسلمي القوم، وجاء مسلما القوم[1]، وإلا بقي محركًا بحركة تجانسه لعدم ما يدل عليه نحو: جاء مصطفو القوم، ورأيت زيدي القوم، ومررت بزيدي القوم، هذا تحريره.

(قوله: جاء مسلمي)

ذهب أبو حيان إلى أن الواو موجودة[2]، غاية الأمر أنها تغيرت بأو المقدر ما لا وجود له، وهو وجيه[3]، وإلزامه القول ببقاء حرف الرفع مع عامل النصب متغيراً

(1) الواو في حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل، والياء في حالتي النصب والجر كذلك.

(2) أي: أن إعراب مسلمي لفظي لا من المقدر.

(3) ذهب أبو حيان إلى أن تقدير الشيء «هو خلو المحل من المقدر، ولا يتأتى ذلك في زيدي؛ لأن تلك الواو انقلبت ياء، واستحالت إليها، فلم تنعدم، إنما تبدل وصفها؛ إذ هي والياء حرفا علة، وما كان هكذا لا يقال فيه: إن الواو مقدرة، ولا إن الياء مقدرة، ألا ترى أنا نقول في ميزان: إن الواو مقدرة، وإن كان الأصل موْزانًا... فكذلك لا نقول في زيديَّ: إن الواو مقدرة، بل الحرف فيه ظاهر، غاية ما فيه أنه استحال ياء»، ينظر التذييل والتكميل (154/12).

حاشية الأمير

مردود ببقاء عامل الرفع هنا، وذهابه هناك فيذهب معه حرفه بالكلية، وذهب الإمام العمدة ابن الحاجب- نفعنا الله به- إلى أن الواو مقدرة للثقل[1]، فرد عليه بعضهم بأن الضمة في الفتى قبل قلب لامه ألفًا مقدرة للثقل، وأصله فتى، أو فتو بناء على أنه يائي، أو واوي، وفي القاموس ما يدل لكل منهما، وقد حكم بالتعذر نظرًا للحالة الراهنة، فليكن مسلمي كذلك؛ إذ ما دامت الياء الأولى تتعذر الواو، انتهى.

وأقول: يجاب عن العلامة بأنا ننظر للحالة الراهنة في كل منهما، لكن أنت خبير بأن المانع من حركة الفتى كون الألف لا تقبل التحريك، وهو وصف ذاتي لازم، فظهور الحركة متعذر، وأما المانع من ظهور الواو في مسلمي، فهو ثبوت الياء الأولى، وثبوتها ليس بلازم لجواز حذفها، فتأتي الواو، ويقال: مسلموي إلا أنه ثقيل[2]، فالمانع من ظهور الواو الثقل، وهذا لا غبار عليه.



(1) قوله: «حرفه بالكلية، وذهب الإمام العمدة ابن الحاجب- نفعنا الله به- إلى أن الواو» ليس في (ج).

(2) تنظر حاشية عصام على كافية ابن الحاجب (ص26)، وفرائد العقود العلوية (182/1).

(وَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ قِسْمَانِ: مَا تُقَدَّرُ لِلتَّعَذُّرِ كَالفَتَى وَغُلَامِي)، تقول: جاء الفتى وغلامي، ورأيت الفتى وغلامي، ومررت بالفتى وغلامي، وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة بحال، وما قبل ياء المتكلم اشتغل بحركة المناسبة، فتقدر فيهما الحركات الثلاث، وذهب ابن مالك إلى أن المضاف للياء تقدر فيه الضمة والفتحة فقط، وتظهر الكسرة في حال الجر، واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر، وله أن يدعي أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفتها كسرة الإعراب ....



(قوله: والذي يقدر فيه حركة إلخ)

لم يذكر الشارح مثالًا لتقدير الحركة على الواو في الاسم، قال بعض من حشى كلامه على الآجرومية؛ لأنها لا توجد في الاسم إلا نحو: دلو مما يشبه الصحيح، قلت: بل توجد كما إذا سميت ابنك بيدعو فتمنعه من الصرف كيشكر، وتقدر فيه الرفع والجر للثقل، وإن كان بالفتحة لنيابتها عن ثقيل كما سبق في جوارٍ، ويظهر نصبه على أن يدعو يأتي اسمًا للفظه كنطقت بيدعو على ما سبق.

مبحثان:

الأول- لا فرق بين الفتى والقاضي، وفتىً وقاضٍ منونتين في تقدير الإعراب، وإذا صرفتهما ففي حالة الرفع على لاميهما ضمة، وفي حالة الجر على لاميهما كسرة، وفي حالة نصب فتى على لامه فتحة(1)؛ لأن الحركة المقدرة تابعة للعامل، وإياك أن تنطق

(1) جاء الفتى مرفوع بضمة مقدرة على الألف الموجودة منع من ظهورها التعذر، وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر؛ إذ أصله فتيٌ

....

حاشية الأمير

بالضمة دائمًا عند التصريف كما قد يغلط به كثير، ثم تمم[1] التصريف كما تعلم.

وإذا وقفت على فتى فقيل: يقلب التنوين ألفًا، وما زالت الألف المقدر عليها الإعراب محذوفة، وقيل: يحذف التنوين فتعود الألف، والصحيح مذهب سيبويه اختيار الأول حال النصب، والثاني حالة الجر، والرفع حملًا له على الصحيح، وإن كان الأول ظاهر عموم قول ابن مالك:

تَنْوِينًــا إِثْــرَ فَــتْحٍ اجْعَــلْ أَلِفًــا[2] ....

وأما إن وقفت على قاضٍ فقال ابن مالك:

وَحَــذْفُ يَــا المَنْقُــوصِ ذِي التَّنْــوِينِ مَــا لَــمْ يُنْصَــبَ اوْلَى مِــنْ ثُبُــوتٍ فَاعْلَمَــا[3]

المبحث الثاني-في الحلبي مما يقدر فيه الإعراب بحركة قول الشاعر:

ســمِعتُ النــاسُ يَنْتَجِعُــونَ غَيْثًــا[4] ....

= تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فالتقى ساكنان: الألف والتنوين، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى، تنظر حاشية العطار (ص45).

(1) لفظ «تمم» ليس في (أ).

(2) ألفية ابن مالك (ص173).

(3) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(4) البيت لذي الرمة من قصيدة مدح بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، وعجزه:

فقلتُ لصَيْدَحَ انتَجِعي بلالاَ

والبيت في ديوانه (1536/3)، والمقتضب (10/4)، وشرح التسهيل (84/2)، وخزانة الأدب (167/9).

....

حاشية الأمير

برفع الناس، كأن الشاعر سمع إنسانًا يقول: الناس ينتجعون غيثًا فحكى لفظه أهـ، قلت: هذا يوجب أن الناس مرفوع مبتدأ، وينتجعون خبره، والجملة في محل نصب مفعول سمع، ولا حكاية، ولا شيء، والمعنى سمعت هذا الكلام من إنسان، ولا تظهر الحكاية إلا لو كان المراد سمعت الناس في حالة كونهم ينتجعون بحيث يكون الناس مفعول سمع، لكن على هذا يتعين نصب الناس؛ إذ لا رفع يحكى[1]، تأمل، وأستغفر الله العظيم.

---

(1) روى النصب في الناس جماعة ثقات منهم: ابن السيد في أبيات المعاني، ومنهم الفارقي في شرح أبيات الإيضاح، ومنهم الزمخشري وغيره، تنظر خزانة الأدب (169/9).

كما قالوا في شرب إذا بنوه للمفعول: إن الكسرة فيه غير الكسرة في المبني للفاعل، (وَمَا يُقَدَّرُ لِلاسْتِثْقَالِ كَالقَاضِي)، فإنه يقدر فيه الضمة والكسرة، وتظهر فيه الفتحة لخفتها، تقول: جاء القاضي، بضمة مقدرة، ومررت بالقاضي، بكسرة مقدرة، وموجب هذا التقدير أن الياء المكسور ما قبلها ثقيلة، وتحريكها يزيدها ثقلًا.

(وَالمَبْنِي قِسْمَانِ: مَا تَظْهَرُ فِيهِ حَرَكَةُ البِنَاءِ، وَمَا تُقَدَّرُ فِيهِ)،....................



(قوله: كما قالوا في شُرِبَ)

اعترض بأن قائل ذلك أبو حيان وحده، قلت: وهو غير متعين، ما المانع من أن قولهم: كسر ما قبل الآخر محله إذا لم يكن مكسورًا أصالة، وإلا بقي على كسره؟[1].

(قوله: والمبني قسمان)

هو كما دل عليه كلامه في المبني على حركة، أما المبني على الحرف فلا يكون إلا ظاهرًا نحو: يا زيدون، ولا رجلين عندنا[2]، وأما المبني على السكون فيكون ظاهرًا[3] نحو: كم، ومن، ومقدرًا كـ متى، وإذًا فإن السكون الموجود سكون بنية لا بناء.

إن قلت: اجعله سكون بناء أغنى عن البنية كما تغني حركة هؤلاء، قلت: فرق

(1) في الحلبي «على أن ما تكلفه الشيخ أبو حيان في شرب مبنيًا للمفعول لا حاجة إليه؛ لأن قول النحاة: يضم أول الماضي، ويكسر ما قبل آخره محمول على غير المكسور، علمًا بأنه لا معنى لكسر المكسور، فما كان مكسورًا يبقى على حاله»، ينظر فرائد العقود العلوية (189/1).

(2) يا زيدون مبني على الواو، ولا رجلين مبني على الياء.

(3) قوله: «يا زيدون، ولا رجلين عندنا، وأما المبني على السكون فيكون ظاهرًا» ليس في (ج).

....

حاشية الأمير

بينهما؛ لأن البنية في هؤلاء تصح مع سكون الهمزة، وتحريكها بحركة ما، فتخصيص الكسرة تأثير للبناء.

وأما بنية الألف في إذا فلا تقبل إلا السكون، فسكونها الظاهر ليس تأثيرًا للبناء[1]، فوجب أن يقال إذا: مبني على سكون مقدر منع منه السكون الأصلي، وإذا منعت الحركة ظهور الحركة فلا غرابة في منع السكون ظهور السكون.

---

(1) لفظ «للبناء» ليس في (أ).

(فَالَّذِي تَظْهَرُ فِيهِ حَرَكَةُ البِنَاءِ نَحْوُ: أَيْنَ) بالبناء على الفتح للخفة، (وَأَمْسِ) بالبناء على الكسر...

حاشية الأمير

(قوله: نحو: أمس)

اعلم أنه إن استعمل ظرفًا كاعتكفت أمس بني اتفاقًا، وإلا فإن كان نكرة كمضى أمس من الأموس، أو أضيف كمضى أمسنا، أو عرف بأل كمضى الأمس، أو صغر كمضى أُمَيْس، أو كُسِّرَ كمضت أموس أعرب منصرفًا اتفاقًا، وإلا نحو مضى أمس مرادًا به معين، فمذهب الحجازيين بناؤه على الكسر في الأحوال الثلاثة، ولتميم مذهبان:

أحدهما- إعرابه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب أقلهم.

ثانيهما- وهو مذهب أكثرهم إعرابه الإعراب المذكور حال الرفع، وبناؤه على الكسر حال الجر والنصب.

أما مذهب الحجازيين فوجه بنائه أنه تضمن معنى حرف التعريف بدلالته على وقت معين هكذا عللوا[1]، وأقول: تضمن الاسم معنى الحرف حقيقته أن يؤدي معنى الحرف بذلك الاسم كما أدى الشرط والاستفهام اللذان هما معنى أن وهل بمتى، ولا كذلك أمس فإن المراد به اليوم الماضي، وليس مستعملاً في التعريف[2]، غاية الأمر

(1) علة بنائه تضمنه للام التعريف؛ وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة، ثم لما أريد أمس يوم التكلم، دخله لام التعريف العهدي، كما هو عادة كل اسم قصد به إلى واحد من بين الجماعة المسماة به... ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع أمس، مطلقًا من الإضافة، إلى أمس يوم التكلم، فصار معرفة، نحو: لقيته أمس الأحدث، ينظر شرح الرضي على الكافية (226/3).

(2) المتبادر والغالب في الاستعمال هو اليوم الذي يليه يوم التكلم، تنظر حاشية العطار (ص47).

....

حاشية الأمير

أنه ليس المراد مطلق يوم ماضٍ، بل يوم معين[1]، اللهم إلا أن يقال: قولهم: إن حقيقة التضمن ما ذكر تقريب بدليل كلامهم في أمس ونحوه كاسم لا، واسم الإشارة، فتمهل.

وأما مذهب تميم الأقل فوجهه أن فيه العلمية الجنسية؛ لأنه اسم لماهية اليوم الماضي المعينة كان ذلك اليوم هو الذي قبل يومك بقرب، أو متقدمًا عليه، والعدل عن الأمس، هذا توضيح ما في الحلبي، قلت: لو كانت فيه العلمية لكان تعريفه بها، فيمتنع دخول ال عليه، فلا يصح العدل عنها، فإن قيل: المراد عدل عنها[2] إلى التعريف بالعلمية قلنا: يلزم منع صرف جميع الأعلام بمثل هذا، ولا قائل به، فالوجه ما أشار له الإمام الرضي من أن المنع للعدل المذكور، والتعريف المشبه للعلمية في كونه ليس[3] بأداة ملفوظ بها، يعني، وهو المأخوذ من أل المعتبر بعد حذفها، ولا علمية أصلًا، تبصر فالمقام دقيق.



(1) قوله: «وليس مستعملًا في التعريف، غاية الأمر أنه ليس المراد مطلق يوم ماضٍ، بل متعين» ليس في (أ).

(2) لفظ «عنها» ليس في (أ).

(3) لفظ «ليس» ليس في (ب).

على أصل التقاء الساكنين، ....

حاشية الأمير

وأما مذهب أكثرهم فوجهه أنه حيث كان لكل من البناء والإعراب وجه فلا يهمل واحد، ثم جعلوا الإعراب حال الرفع تخصيصًا للأشرف بالأشرف، ثم جبروا البناء فجعلوا له محلين، أعني النصب والجر، أشار لبعض هذا الرضي، وأستغفر الله العظيم.

(قوله: على أصل التقاء الساكنين)

أي: على القاعدة عند وجودهما، وهو الكسر، والمراد القاعدة الأولوية، ووجهه أن الكسر كالضد للسكون لاختصاص هذا بالاسم، وذلك بالفعل، والتخلص من وجود الشيء بوجود ضده أقوى، وقال: الشاطبي[1]: ووجهه أن الكسر حيث أتى به للتخلص من الساكنين لا يلتبس بحركة الإعراب، إذ لا يكون إعراب إلا مع التنوين، أو ما عاقبه من أل والإضافة أهـ[2].

قلت: يضعف هذا بأن التمييز بالعامل، وقد يوجد التخلص بالكسر حال الإضافة مع قيام اللبس الذي لاحظه نحو: مررت بصالحي القوم، مثنى مضافًا، ومع التنوين نحو: مررت بزيد العالم بكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وقال العلامة سعد الدين[3]:

---

(1) إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق الشهير بالشاطبي، أصولي، فقيه، لغوي كبير، من مصنفاته: شرحه الكبير على الخلاصة لابن مالك، والموافقات في أصول الفقه، توفي سنة تسعين وسبعمائة، ينظر نيل الابتهاج (ص48)، وشجرة النور الزكية (332/1).

(2) بخلاف الضمة والفتحة، فإن كلًا منهما يكون إعرابًا مع عدم ما ذكر، كما في الاسم الذي لا ينصرف، ينظر فرائد العقود العلوية (201/1).

(3) التفتازاني.

....

حاشية الأمير

وجهه أن السكون عدم الحركة، والكسر قريب للعدم لقلة أفراده؛ إذ لا يوجد إلا في الاسم، وإذا انتفى الشيء فلا يوجد بدله بعيد مع تيسر القريب، وما أحلى هذا! والله أعلم، ومما يناسب المقام أن الأصل في المبني السكون، ووجهه أن السكون عدم الحركة، والعدم أخف من الوجود، والبناء حالة لازمة يناسب فيها التخفيف.



(وَحَيْثُ) بالبناء على الضم تشبيهًا بالغايات على إحدى اللغات التسع، بتثليث الثاء مع الياء والواو والألف، (وَالَّذِي تُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةُ البِنَاءِ نَحْوُ: المُنَادَى المُفْرَدِ المَبْنِيِّ قَبْلَ النِّدَاءِ نَحْوُ: يَا سِيبَوَيْهِ..

حاشية الأمير

(قوله: بالغايات)

هي قبل وبعد، والجهات الست بحذف ما أضيفت له، فتكون غاية الكلام وآخره، ونقل الكسائي عن بني فقعس إعراب حيث[1]، وقال الزجاج: حيث اسم موصول بمعنى الذي[2]، وما أبعد هذا!.

(قوله: على إحدى اللغات)

مراده بها ضم الثاء بأحوالها الثلاثة: الواو، والألف، والياء[3].



(1) المحكم والمحيط الأعظم (432/3)، ومغني اللبيب (ص176).
(2) في نسبة هذا الكلام إلى الزجاج تسمح؛ ذلك أن الزجاج ذهب في قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ إلى أن حيث «في موضوع جر إلا أنها بنيت على الضم، وأصلها أن تكون موقوفة؛ لأنها ليست لمكان بعينه، وأن ما بعدها صلة لها، ليست بمضافة إليه»، وذكر الزركشي أن الفارسي فهم من ذلك أنه يراها موصولة فرد عليه، ينظر معاني القرآن وإعرابه (329/2)، والبرهان في علوم القرآن (274/4).
(3) أي: تثليث ثاء حيث مع الياء، والواو، والألف.

وَيَا حَذَامِ)، فإنك تقدر فيه الضمة، ويظهر أثر ذلك في التابع، تقول: يا سيبويه ..



(قوله: ويا حذام)

اعلم أن فعال بفتح أوله علمًا لمؤنث لغة الحجاز، بناؤه على الكسر حملًا له على نزال اسم فعل[1]، ولتميم مذهبان:

أحدهما-منعه من الصرف مطلقًا للعلمية، والعدل عن فاعلة، وقال المبرد: للعلمية، والتأنيث المعنوي كزينب، قال الأشموني على الخلاصة: وهذا قوى على ما لا يخفى أي: لأن هذا عدل تقديري لا يصار إليه إلا إذا تعذر غيره.

والثاني- هو مذهب أكثرهم، بناؤه على الكسر إذا كان آخره راء كوبار اسم قبيلة؛ وذلك أن لغتهم الإمالة، فيكسرون الراء حرصًا عليها؛ وذلك أن الراء تمنع الإمالة ما لم تكن مكسورة كما هو مبين في الألفية وغيرها، ومنعه من الصرف إذا لم يكن آخره راء كحذام[2].



(1) وقيل في بناء حذام: لتضمنه معنى الحرف، وهو تاء التأنيث، ينظر فرائد العقود العلوية (208/1).

(2) اعترض بأن التوصل للإمالة ليس من أسباب البناء، ولو سلم فمقتضى إمالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر، لا أكثرهم فقط، ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للإمالة، بل الشبه بنزال على ما تقدم، لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الإمالة التي هي لغتهم عليه، وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضي البناء عنده، ولم يعتبر ترتب الإمالة عليه لكونه لا يجنح إلى الإمالة إلا عند تحقق مقتضى الكسر، تنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (395/3).

العالم بالرفع إتباعًا للضم المقدر في آخره، والعالم بالنصب إتباعًا لمحله، ويمتنع العالم بالجر إتباعًا للفظه؛..



(قوله: العالم بالرفع)

اعلم أن الرفع من ألقاب الإعراب، فيقال: العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وعامل المتبوع هنا يقتضي بناء اللفظ على الضم، ونصب المحل، ولا يعمل الرفع، وأجاب الفاضل الهندي[1] في شرح الكافية بأنه لما كان يقتضي الضم كأنه يقتضي الرفع لقربهما، وفي الحلبي أو أن العامل متوهم، كأنه توهم أن المتبوع نائب فعل الفاعل الذي نابت عنه بأن يقرأ مبنيًا للمجهول، ثم تخلص عن أصل الإشكال بالتزام أن حركة التابع إتباع لضم المتبوع، فليس حركة إعراب أهـ[2].

قلت: سبقه لمثل هذا العلامة بدر الدين الدماميني في شرح المغني، وهو مع بُعده من كلام القوم لا يظهر فيما نحن فيه، أعني يا سيبويه العالم؛ إذ الضمة غير ظاهرة حتى يحرك حركة إتباع لها، ومن الغريب لو صح ذلك امتناع إتباع الكسرة الظاهرة، وجواز إتباع الضمة المقدرة، ولو قيل: إن العالم خبر لمحذوف ما لزم شيء، فتبصر، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الموفق.

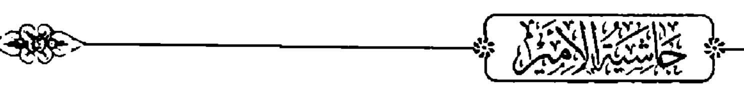


(1) شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الغزنوي الدولتآبادي، شمس الدين الهندي، من مصنفاته شرح الكافية، توفي سنة تسع وأربعين وثمانمائة، كشف الظنون (11/1).

(2) حاشية الصبان على شرح الأشموني (206/3).

لأن حركة البناء الأصلية لا يجوز إتباعها، بخلاف العارضة بسبب النداء ونحوه.

(وَالفِعْلُ قِسْمَانِ: مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ)، ولا ثالث لهما، (فَالمُعْرَبُ) الفعل (المُضَارِعُ المُجَرَّدُ مِنْ نُونَي الإِنَاثِ وَالتَّوْكِيدِ) نحو: يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، (وَالمَبْنِيُّ) الفعل (المَاضِي اتِّفَاقًا)، وكان حقه أن يبنى على السكون؛ لأنه الأصل في البناء، وإنما بني على حركة لمشابهته الاسم في وقوعه صفة وصلة وخبرًا وحالًا في قولك: مررت برجل ضرب، وجاء الذي ضرب، وزيد ضرب، ورأيت زيدًا قد ضرب، وكانت الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل، (وَالأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى الأَصَحِّ) عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه مضارع معرب مجزوم ....



(قوله: حركة البناء الأصلية لا يجوز إتباعها)

أي: إتباعًا نحويًا بنعت ونحوه[1]، فهذا غير الإتباع السابق عن الحلبي، والدماميني، والفرق أن العارضة تشابه حركة الإعراب في العروض[2].

(قوله: فالمعرب الفعل المضارع)

قالوا: إنما أعرب لمشابهته الاسم في أنه تعتريه معانٍ لا تميز إلا بالإعراب نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم الثاني، إن قصدت النهي عنهما، وإن قصدت النهي عن الجمع نصبته، وإن قصدت إباحة الثاني رفعته.



(1) لأنها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة.
(2) من حيث إنها تطرأ وتزول، ولا يخفى أن حركة الإعراب أقوى؛ لأنها جاءت لمعنى، بخلاف حركة البناء، ينظر فرائد العقود العلوية (210/1).

بلام الأمر تقديرًا، فأصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفًا، ثم التاء للالتباس بالمضارع وقفًا، ثم أتى بهمزة الوصل، (ثُمَّ المُعْرَبُ مِنَ الأَفْعَالِ قِسْمَانِ: مَا يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ، وَمَا يُقَدَّرُ، فَالذِي يَظْهَرُ إِعْرَابُهُ: الفِعْلُ المُضَارِعُ الصَّحِيحُ الآخِرِ)، كيضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، (وَالَّذِي يُقَدَّرُ إِعْرَابُهُ قِسمَانِ: مَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ، وَمَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ، فَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ الفِعْلُ المُضَارِعُ المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ بِهِ وَاوُ الجَمَاعَةِ، أَوْ أَلِفُ الاثْنَيْنِ، أَوْ يَاءُ المُخَاطَبَةِ إِذَا أُكِّدَ بِالنُّونِ فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ نُونُ الرَّفْعِ نَحْوُ: لَتُبْلَوُنَّ وَلَتُبْلَوَانِّ وَلَتُبْلَيِنَّ)، فلتبلون أصله لتبلوونَنَّ بواوين، وثلاث نونات، .....

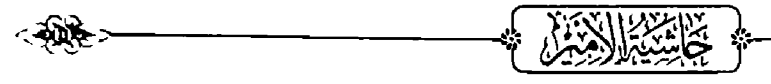
حاشية الأمير

إن قيل: هذه المعاني تتميز بغير الإعراب بأن يقال على الأول: أنهاك عن أكل السمك، وعن شرب اللبن، وعلى الثاني لا تجمع بينهما، وعلى الثالث ولك شرب اللبن، قلنا: الغرض بقاء التركيب بحاله، نعم يرد أن الماضي يعتريه ذلك أيضًا نحو: ما أكل وشرب يحتمل نفي كل واحد، أو نفي الجمع، أو إثبات الشرب بعطفه على النفي دون المنفي، فلم لم يعرب؟ فالأحسن أن المضارع أعرب حملًا على اسم الفاعل لمشابهته في الحركات والسكنات، واحتمال الحال والاستقبال، كما أن اسم الفاعل حمل عليه في العمل لذلك.

(قوله: للالتباس بالمضارع وقفًا)

أي: في الوقف، أي: أن محل الالتباس الوقف، أما الوصل فيمتاز أن فيه بسكون هذا وإعراب المضارع، والمراد للالتباس بالمضارع الذي لام الأمر غير مقدرة معه، وإلا فالأمر مضارع عندهم أيضًا.

تحركت الواو الأولى، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا، فاجتمع ساكنان، حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ....



(قوله: تحركت الواو، وانفتح ما قبلها إلخ)

ولك أن تقول: استثقلت الضمة على الواو[1] فحذفت لالتقاء الساكنين[2]، ذكروا الوجهين، وأقول: يظهر لي الثاني، لا ما ذكره الشارح[3]؛ وذلك أن شرط قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما أصالة التحرك، وحركة الواو هنا عارضة لمناسبة واو الجماعة بعدها[4]، فمن ثم لم تقلب واو لتبلون ألفًا؛ لأن حركتها لمجانسة الألف، ولولا ذلك ما حركت، وعلى كلامهم ما المانع من قلبها ألفًا، ثم تحذف لالتقاء الساكنين؟ وهذا البحث بعينه أجره في تصريف الشارح المسند لياء المخاطبة[5].



(1) أي: على الواو الأولى التي هي لام الفعل، فحذفت تلك الضمة للثقل.

(2) الحديث هنا عن لتبلون، وأصله لتبلوونن بواوين: الأولى لام الفعل، والثانية واو الجماعة، وثلاث نونات: نون الرفع، ونونا التوكيد، تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فاجتمع ساكنان، حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فاجتمع ساكنان واو الجماعة، ونون التوكيد المدغمة، فحركت الواو بالضمة للالتقاء الساكنين، ولم تحذف لعدم ما يدل عليها، ينظر العقود الجوهرية، خ، 39/أ، وفرائد العقود العلوية (219/1).

(3) هذا رأي الطبلاوي، وذكره الشنواني من بعده، العقود الجوهرية، خ، 39/أ، وحاشية الشنواني، خ، 13/أ.

(4) الحركة العارضة لا اعتداد بها في الإعلال، ينظر فرائد العقود العلوية (219/1).

(5) في لَتُبْلَيِنَّ.

ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فاجتمع ساكنان: واو الجماعة، ونون التوكيد المدغمة، ....

حاشية الأمير

(قوله: ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال[1])

إن قلت: قد جاز توالي الأمثال في جُنِنَّ، ويُجْنَنَّ من جن مسندًا لنون النسوة[2]، فلم منع هنا؟ قلت: النونان هنا[3] زوائد، وما أوردته نونان فيه أصليان، والزوائد[4] أثقل، هكذا قالوا.

وأقول: قد يعارض بأن النونات هنا، كل واحدة منها كلمة مستقلة، واجتماع الأمثال في غير كلمة واحدة جائز كالثمان ميمات في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾[5]، بخلاف الكلمة الواحدة، ونون النسوة فاعل، والفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة، فالأحسن أن يقال: اغتفرت الأمثال في جنن؛ لأنه لو حذفت[6] الأولى لالتبس بفعل الواحد المذكر مدغمًا[7]، ولو حذفت الثانية لالتبس به مفكوكًا، وأما حذف نون النسوة الفاعل العمدة فلا سبيل له، ثم حمل المضارع على الأمر[8].

---

(1) أي: النونات.

(2) في قولك: النساء جُنِنَّ في الماضي، ويُجْنَنَّ في المضارع، ولا يخفى أن في المثالين نونين من أصل الكلمة، ونونًا زائدة، وهي نون النسوة، فأصله قبل دخول النون جنن، بتصرف من حاشية الشنواني، خ، 13/أ.

(3) في (ب) «النونان زوائد».

(4) في (ق) «الزائد».

(5) سورة هود آية 48.

(6) في (ق) «لو حذفت النون الأولى».

(7) أي: في جنَّ.

(8) في (ب) و(ج) «الأمر الماضي».

فحركت الواو بالضمة لالتقاء الساكنين، ولم تحذف لعدم ما يدل عليها، فإن قلت: إذا تحركت الواو بالضم، وانفتح ما قبلها يجب قلبها ألفًا، ولم تقلب ههنا! قلت: الضمة ....

حاشية الأمير

(قوله: فتحركت الواو بالضمة)

أي: لأنها الحركة المجانسة لها، ولم تحرك بالفتحة أخف الحركات لئلا يلتبس بفعل الواحد، وكذا تقول في عدم تحريك ياء المخاطبة بالفتح؛ إذ ربما يتوهم أنه يائي مسند للواحد.

(قوله: ولم تحذف لعدم ما يدل عليها)

كما أن النون لم تحذف لا هنا، ولا لتوالي الأمثال؛ لأننا أتينا بها لغرض التوكيد، إن قلت: لو حذفت النون الأولى لبقيت الثانية دالة على الغرض، قلت: الذي يدل على الغرض هو نون التوكيد الخفيفة ابتداء، لا المقتطعة من الثقيلة[1]، على أن فرضنا التوكيد بالثقيلة، وما ذكرت يؤدي لسده، تأمل.



(1) في الصبان؛ «لأنها بسيطة، والثقيلة مركبة، فالخفيفة أحق بالأصالة، والثقيلة أحق بالفرعية»، تنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (3/314).

العارضة لا اعتداد بها، فلا يعل لأجلها، ولَتُبْلَوَانِّ أصله لَتُبْلَوَانِنَّ، ....

حاشية الأمير

(قوله: قلت: الضمة عارضة)

ظاهره أنه لولا عروض الضم لقلبت، وليس كذلك؛ إذ شرط قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما أن يكون الفتح متصلًا بهما، أي: في كلمتيهما، والواو هنا ضمير كلمة، والفتح في آخر الفعل الذي هو كلمة أخرى.

إن قلت: الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة، قلت: لو صح لك هذا لأعل قام زيد، وأكل وزيد، سلمنا لك جدلًا، فيشترط في الاتصال أن يكون أصليًا[1]، فمن ثم قال العلامة الأشموني: لو بنيت مثل[2] عُلَبِطٍ[3] من الغزو والرمي، قلت: غُزَوٍ ورُمَيٍ منقوصًا، والأصل غزوي، ورمي أُعِل كقاضٍ، ولا تقلب الواو والياء ألفًا؛ لأن عُلَبطًا أصله عُلَابِط، فأصل هذين غزاوي، ورمايي، فاتصال الفتح عارض بسبب حذف الألف أهـ، فكذا اتصال الفتح هنا عارض بسبب حذف الواو الأولى، وقد أهمل المحشون التنبيه على هذا، وأستغفر الله العظيم.



(1) ينظر شرح الأشموني (115/4).
(2) في (ب) «علبط من الغزو والرمي».
(3) العلابط الضخم، والعظيم من الرجال، والقطيع من الغنم، ينظر تاج العروس (483/19).

حذفت نون الرفع لتوالي النونات، ولَتُبْلَيِنَّ أصله لَتُبْلَوِيْنَنَّ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا، فالتقى ساكنان: الألف وياء المخاطبة، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وحذفت نون الرفع لتوالى النونات، فاجتمع ساكنان: ياء المخاطبة والنون الأولى من نوني التوكيد، فحركت الياء بحركة تجانسها، وهي الكسرة، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي النونات، فإنها تقدر حرصًا على بقاء علامة الرفع، (وَالَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ قِسْمَانِ: مَا يُقَدَرُ تَعَذُّرًا)، وهو ما في آخره ألف (كَيَخْشَى)، فإنه يُقَدَّرُ فيه الضمة والفتحة نحو: هو يخشى، ولن يخشى، (وَمَا يُقَدَّرُ اسْتِثْقَالًا)، وهو ما في آخره واو (كَيَدْعُو)، (وَ) ما في آخره ياء نحو: (يَرْمِي)، فإنه يقدر فيه الضمة فقط، وتظهر الفتحة على الواو والياء لخفتها..

حاشية الأمير

(قوله: حذفت نون الرفع لتوالي النونات)

أي: وكسرت نون التوكيد تشبيهًا بنون المثنى بجامع الوقوع بعد ألف فيما هو لاثنين، واغتفر التقاء الساكنين هنا[1]؛ لأنه يجوز في مواضع منها: إذا كان الأول حرف علة قبله حركة من جنسه، والثاني مدغم بناء على أنه لا يتقيد بنحو: الضالين مما كان في كلمة واحدة[2].

---

(1) الساكنان هنا: ألف الاثنين ونون التوكيد الأولى المدغمة في الثانية، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، ينظر فرائد العقود العلوية (220/1).

(2) للتوسع في هذه المسألة ينظر شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي (485/1)، والنحو الوافي (180/4)، هامش 2.



حاشية الأمير

(فإنها تقدر)

أي: والمانع لها الثقل؛ لأن توالي الأمثال ثقيل لا متعذر، واحترز الشارح بقوله سابقًا: المرفوع عن المنصوب والمجزوم، فإنه لا يقدر فيه الإعراب بالحرف، بل هو منصوب، أو مجزوم بحذف النون كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ (1)، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (2)، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ (3) أصل الأول لا يصدوك بحذف نون الرفع للا الناهية، ثم أكد فحذفت الواو للالتقاء الساكنين (4)، لكن يقال: التقاء الساكنين في هذا مغتفر كما سبق في لتبلوان إلا أن يقال: معنى اغتفاره أنه لا يجب التخلص بالحذف، بل يجوز ويجوز.

وأصل الثاني ولا تتبعا بالجزم بلا الناهية، ثم أكد (5).

(1) سورة القصص آية 87.

(2) سورة يونس آية 89.

(3) سورة مريم آية 26.

(4) أصله قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك، حذفت نون الرفع عند دخول الجازم، وهو لا الناهية، فصار يصدوك، ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما: واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية، ثم حذفت الواو لدلالة الضمة عليها، فصار يصدنك.

(5) أصله قبل التوكيد والجازم تتبعان، حذفت نون الرفع للجازم، وهو لا الناهية، فصار لا تتبعا، ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان، وهما الألف والنون المدغمة، ولا تحذف الألف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، ولا النون لئلا يفوت الغرض الذي جئ بها من أجله، ولا يمكن تحريك النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة؛ لأنها واجبة الإدغام، وتحريكها يمنع من ذلك، فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى، واغتفر هنا التقاء السكونين كما في لتبلوان، تنظر حاشية العطار (ص52).



حاشية الأمير

وأصل الثالث تَرْأَيين بوزن تمنعين، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت تخفيفًا[1]، فصار تَرَيين بفتح الراء، وكسر الياء الأولى، وسكون الثانية، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت، ثم الياء لالتقاء الساكنين، فصار ترين بسكون الياء بين فتحتين، ولا تقل تحركت الياء، وانفتح ما قبلها إلخ، وإن ذكره الحلبي أيضًا، لما علمت من انتفاء الاتصال المتأصل في نظيره، ثم دخل الجازم، وهو أن الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت نون الرفع، ثم أكد بنون التوكيد، وحركت الياء بالكسر فصار ترين على وزن تفين، فلم يبق من الأصول إلا فاء الكلمة، وحذفت عينها ولامها، وهما الهمزة، والياء الأولى[2].

---

(1) لكثرة الاستعمال.

(2) الإعراب في الأمثلة الثلاثة لفظي؛ لأنه بحذف النون للجازم، لا تقديري وإن حذفت النون لتوالي الأمثال كما في الأمثلة التي ذكرها المصنف في المتن، ينظر فرائد العقود العلوية (223/1).

(وَالمَبْنِيُّ مِنَ الأَفْعَالِ قِسْمَانِ: مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ كَضَرَبَ) واستخرج إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك، أو واو الجماعة، (وَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ أَوْ نَائِبِهِ، فَالأَوْلُ كَاضْرِبْ)، فإنه مبنى على السكون، (وَالثَّانِي كَاغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ وَقُولَا وَقُولُوا وَقُولِي)، فإنه مبنى على نائب السكون، وهو الحذف، فالمحذوف من اغز الواو، والضمة قبلها دليل عليها، ومن اخش الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن ارم الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، ومن قولا وقولوا وقولي النون.

(وَالحُرُوفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ)؛ لأنها لا يتداول عليها ما تفتقر في دلالته إلى الإعراب، (وَهِيَ) ....



(قوله: لأنها لا يتداول عليها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى الإعراب)

كذا في نسخة، وهي الصواب[1]، وفي أخرى: لأنها لا يتداول عليها ما تفتقر في دلالته إلى الإعراب[2]، فما واقعة على معانٍ، وضمير دلالته يرجع لها باعتبار اللفظ، وإضافة دلالة للضمير لأدنى ملابسة، أو أنه من الحذف والإيصال[3]، والأصل دلالتها عليه، فحذف الضمير الأول، وجاز الثاني، تأمل، فإن هذه النسخة ركيكة، أي:

(1) أي: في دلالة الحروف على المعاني، وقوله: في دلالته يحتاج إلى تكلف كما أشار المحشي، وما ذكره الأمير هو ما في الحلبي، ينظر فرائد العقود العلوية (234/1).

(2) أي: لا يعتريها من المعاني التركيبية ما يحتاج إلى تمييز بالإعراب، فلا يرد أن كل حرف منها معانٍ متعددة، حاشية القليوبي، خ، 10/أ.

(3) أي: حذف حرف الجر، ونصب مجروره، وإيصاله بالعامل المحتاج للتعدية بعد حذف الجار، ينظر النحو الوافي (535/2).

....



أن الحرف غني عن الإعراب؛ لأن له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يميز بالإعراب، فإن كون من في أخذت من الدراهم للتبعيض، وفي سرت من البصرة للابتداء ظاهر، لا لبس به.



بالنسبة إلى البناء (أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ):

قسم (مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ)، وهو الأصل (نَحْوُ: لَمْ) من الحروف الجازمة، (وَ) قسم (مَبْنِيٌّ عَلَى الفَتْحِ) للخفة، (نَحْوُ: لَيْتَ) من الحروف الناسخة، (وَ) قسم (مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ) على أصل التقاء الساكنين، (نَحْوُ: جَيْرِ) بفتح الجيم وسكون الياء التحتية من الحروف الجوابية (وَ) قسم (مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ) تشبيهًا بالغايات، (نَحْوُ: مُنْذُ) من الحروف الجارة، بخلاف الرافعة، فإنها اسم.

(وَالبِنَاءُ) على القول بأنه معنوى ....

حاشية الأمير

(قوله: مبني على الضم تشبيهًا بالغايات نحو: منذ)

الجامع افتقار كل في أداء معناه إلى غيره، وهو المضاف إليه في الغايات[1]، والمجرور، والعامل في منذ، وهذا الجامع يشمل جميع حروف الجر، فالأحسن أن الضم إتباع لحركة الميم، والساكن حاجز غير حصين.

(قوله: معنوي[2])

نسبة للمعنى من نسبة الجزئي للكلي[3].

(1) قبل وبعد وأخواتهما، ووجه شبهها بها شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها، حاشية الشنواني، خ، 19/أ.
(2) أي: البناء.
(3) لأن المعنى كلي يشمل البناء وغيره.

(لُزُومُ آخِرِ الكَلِمَةِ حَالَةً وَاحِدَةً لِغَيْرِ عَامِلٍ) كلزوم كم للسكون، ولزوم أين للفتح، ولزوم هؤلاء للكسر، ولزوم حيث للضم، وعلى القول بأنه لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من ....



(قوله: لزوم الكلمة حالة واحدة)

إن قلت: هل يشمل هذا التعريف لزوم الكلمة حالة الوقف؟ قلت: تحقيق ذلك أن الموقوف إما معرب بعد العامل، أو لا[1]، فالأول وقفه غير لازم لتغيره بدخول العامل، وأما الثاني فالظاهر أن وقفه ليس إلا حالة بنائه؛ لأن موجب البناء قائم قبل دخول العامل، فحينئذٍ وقفه بناء، وبهذا تعلم أن ما سبق من الخلاف في الاسم قبل العوامل، وذكر حالة وقفه إنما هو في الاسم المعرب بعدها، أما[2] المبني فهو مبني قبل دخول العامل قطعا، كذا ينبغي.

(قوله: لغير عامل)

لعل الأولى حذفه؛ إذ أثر العامل يعرض ويزول، وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل، إن قلت: الظروف التي لا تتصرف، قلت: تخرج للجر بمن[3].

(قوله: ما جيء به إلخ)

أحسن منه عندي ما لزمته الكلمة من شبه الإعراب؛ وذلك لأن قوله ما جيء

---

(1) في (ب) «الأولى».

(2) قوله: «في الاسم قبل العوامل، وذكر حالة وقفه إنما هو في الاسم المعرب بعدها، أما» ليس في (ج).

(3) وقد يجاب بأن هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الأصل في القيود.

....



به: يوهم أن البناء أمر طارئ، وهو على فرض تسليمه في الاسم؛ لأن أصله الإعراب لا يسلم في الفعل والحرف.



شبه الإعراب، وليس حكاية، ولا نقلًا، ولا إتباعًا، ولا تخلصًا من ساكنين، فالحكاية نحو: من زيدًا؟ لمن قال: رأيت زيدًا، والنقل نحو: ﴿فَمَنُ اوتِيَ﴾ بضم النون نقلًا من الهمزة، والإتباع نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال إتباعا لكسر اللام، والتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾...

حاشية الأمير

وأيضًا قولنا: ما لزمته يغني عن قوله بعد: وليس حكاية إلخ، لأن هذه الأمور لا تلزمها الكلمة، وأيضًا ليخرج الوقف، وتعريفه يشمله، وقوله: شبه الإعراب[1]، أي: في كونه في الآخر فخرجت حركة البنية.

(قوله: ولا تخلصًا من ساكنين)

أي: إن كان في كلمتين كما مثل[2]، أما إن كان في كلمة فيكون بناء كما سبق في جير، وتحقيقه أنه إذا كان في كلمة ليس المقتضي له مجرد التخلص من الساكنين، بل الكسر مثلًا له حالتان:

- حالة عموم.
- وحالة خصوص.

فالأولى كونه مطلق حالة لازمة، وهو بهذه الحيثية بناء لا يتوقف وجوده على التخلص من الساكنين[3]، والثانية خصوص الحركة، وهو بهذه تخلص، فنظروا للأولى، تأمل.

---

(1) أي: المشابهة له في كونه حركة، أو حرفًا، أو سكونًا، أو حذفًا في الآخر، ينظر فرائد العقود العلوية (240/1).

(2) كما في كسر النون للتخلص من التقاء الساكنين في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ سورة البينة آية 1.

(3) قوله: «بل الكسر مثلًا له حالتان: حالة عموم، وحالة خصوص، فالأولى كونه مطلق حالة لازمة، وهو بهذه الحيثية بناء لا يتوقف وجوده على التخلص من الساكنين» ليس في (ج).

(وَأَنْوَاعُ البِنَاءِ أَرْبَعَةٌ: ضَمٌّ وَكَسْرٌ)، وهما ثقيلان، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا الاسم والحرف، (وَفَتْحٌ وَسُكُونٌ)، وهما خفيفان، ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث: الاسم والفعل والحرف، (فَالسُّكُونُ وَالفَتْحُ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الاسْمُ) نحو: كم وأين، (وَالفِعْلُ) نحو: قم وبان، (وَالحَرْفُ) نحو: لم، وإن، (وَالكَسْرُ وَالضَّمُّ يَخْتَصُّ بِهِمَا الاسْمُ وَالحَرْفُ، وَلَا يَدْخُلَانِ الفِعْلَ)، مثال دخول الكسر في الاسم والحرف أمس وجير، ومثال دخول الضم في الاسم والحرف منذ في لغة من رفع بها أو جر، فالرافعة اسم، والجارة حرف...

حاشية الأمير

(قوله: وأنواع البناء أربعة إلخ)

فعلى أن البناء لفظي يكون الضم نفس الضمة، وما ناب عنها كالألف في يا زيدان، والواو في يا زيدون.

وعلى أنه معنوي هو لزوم مخصوص، علامته الضمة، وما ناب عنها، وقس الباقي، وكذا القول في أنواع الإعراب، هذا خلاصة ما في الشيخ الحلبي، وهاهنا أمور:

الأول-صرح الحلبي نظير ما سبق بأن السكون على أنه لفظي نفس قطع الحركة، وما ناب عنه، وهو الحذف، وأقول: السكون عدم الحركة، والحذف عدم الحرف، وما معنى كون العدم لفظيًا إلا أن يقال: ليس هذا من نسبة الجزئي للكلي؟ بل المراد أن السكون شيء يؤخذ من لفظ الإنسان، أي: أنه يعلم السكون من عدم لفظه بالحركة، والحذف من عدم لفظه بالحرف، وخلاصته أن اللفظي ما ارتبط باللفظ إثباتًا أو نفيًا.

الثاني-قولهم: الضم على أنه معنوي لزوم مخصوص، علامته الضمة، معناه علامته

....

حاشية الأمير

وجود الضمة في جميع الأحوال[1]، فمحصله أنا نجعل وجود الضمة في ثاني حال، وثالث إلخ علامة على لزوم الاسم لها، ولا يخفاك صعوبة هذا، وأنه يدفع ما يقال: لا يلزم من الضمة اللزوم حتى يجعل علامة له لجواز زوالها.

وأما قولهم: الرفع تغيير مخصوص علامته الضمة، فمعناه علامته طرو الضمة بعد أن كان غيرها، وهو ظاهر.

الثالث-مقتضى ما سبق أن الواو في يا زيدون ضم، والياء في لا رجلين فتح[2]، وربما يقويه قولهم: يبنى على ما يرفع به، ما ينصب به، فيحمل البناء على الإعراب، فكما أن الياء في الإعراب نصب، كذلك الياء في البناء فتح، فحينئذٍ[3] يأتي توقف في الذين مبنيًا على الياء فإنها في الإعراب تأتي نصبًا وجرًا، وانظر تحمل[4] في البناء على أيهما، وعبارتهم إنما هي مجرد مبني على الياء[5].

---

(1) قال الرضي: «وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية، فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية، بنائية كانت، كضمة حيث أو لا، كضمة قاف قفل، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضًا، كقول المصنف بالضمة رفعًا، والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا، ينظر شرح الرضي على الكافية (71/1).

(2) من باب المجاز كما ذكر الرضي، ينظر شرح الرضي على الكافية (399/2).

(3) في (ب) «والواو ضم»، وفي (ج) «فتح ضم».

(4) في (ب) «فانظر تحمل».

(5) قال المحشي في شرحه على شذور الذهب عند قول ابن هشام: ومثال ما بني على الفتح الذين: «الأحسن ما قاله غيره إنه مبني على الياء؛ لأن البناء يعتبر في محل الإعراب، والذين على إعرابه يكون بالواو والياء، ثم عليه هل هو من قبيل المبني الكسر أو الفتح، فإن الياء في الإعراب تنوب =



حاشية الأمير

الرابع- قولهم: مبني على الضم ونحوه، على فيه مستعارة لباء الملابسة دلالة على شدة التمكن، أي: موضوعة ببنية ملتبسة بالضم، ولك أن تزيد البناء المقابل للإعراب، وعلى مستعارة لباء التصوير، أي: مبني بناء مصورًا بالضم.

وأما قولهم: معرب بالفتحة فمعناه معرب ملتبس بالفتحة، أما من حيث إن الفتحة علامة إعرابه، أو أنها نفس إعرابه، فهو آتٍ على المذهبين، بخلاف ونصبه الفتحة، وعلامة نصبه الفتحة، فكل على مذهب.

الخامس- قولهم في المبني: في محل رفع مثلًا لا يقدح في بنائه؛ لأن المراد في محل، الحق فيه الرفع، بمعنى أنه لو وقع فيه المعرب لرفع، وذلك المحل مكان مجازي يعتبره العقل، وهو الذي يحل فيه المرفوع، وهذا معنى قولهم: الجملة في محل رفع، فبهذا يستغنى عما اشتهر من تأويل الرفع بالمرفوع، أو حذف مضاف، أي: محل ذي رفع.

السادس-قولهم: البناء لزوم الكلمة حالة واحدة معناه كونها بحيث لا تتغير بتعاقب العوامل، فلا ينافي أن بعض أفراد البناء جائز كالظرف من نحو إلى يوم تقوم الساعة، وبعضه مقيد بحالة مخصوصة كما في قبل وبعد، وأسأل الله اللطف.



= عنهما، والظاهر الأول؛ لأن الياء بنت الكسرة، فحقها أن تنوب عنها، فمن ثم يقولون في المثنى والجمع حمل نصبه على جره دون عكسه»، تنظر حاشية الأمير على شرح شذور الذهب (ص45).

(وَالإِعْرَابُ) على القول بأنه لفظي: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وعلى القول بأنه معنوى: (تَغْيِيرُ آخِرِ الاسْمِ) المتمكن....

حاشية الأمير

(قوله: والإعراب إلخ)

اعلم أن الإعراب منه المحلي، وهو في الجمل والمبنيات، وهو لا يقدح في بنائه كما سبق، وتعريف المصنف لا يشمله إلا أن يريد بقوله: أو تقديرًا[1] ما يشمله.

(قوله: تغيير آخر الاسم)

أقول -خلافًا لشارحنا على الآجرومية- المراد تغيير منسوب لآخر الاسم أعم من أن يتغير نفس الآخر كالأسماء الستة، أو حاله من الحركات، ومن الأول المثنى والجمع؛ لأن نونهما مقدرة الانفصال[2]، ثم المراد تغيير، ولو عن حالة الوقف، فيشمل أول إعراب، لكن هذا لا يظهر في المضارع؛ لأن عامله التجرد، وهو ملازم، فلا يعقل له حالة قبله يغير عنها[3]، فالأولى أن الإعراب - بناء على أنه معنوي- تأثر الكلمة بالعامل، ولو لم يكن تغييرًا، وخلاصة المقام أن الإعراب أثر العامل، أو تأثيره.



(1) أراد به ما ليس لفظيًا فيشمل الإعراب المحلي، تنظر حاشية العطار (ص59).
(2) لأن نونهما كالتنوين يحذفان للإضافة، تنظر حاشية الأمير على شرح شذور الذهب (ص14)، وشرح الرضي على الكافية (58/1).
(3) لأنه يرى أنه متى نطق به فهو مرفوع بالتجرد اللازم له قبل الناصب والجازم.

(وَالفِعْلِ المُضَارِعِ) الخالي عن النونين (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، بِعَامِلٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ) مثال تغيير الاسم لفظًا، أو تقديرًا ....

حاشية الأمير

(قوله: والفعل المضارع الخالي من النونين[1])

مفهومه لو كان ماضيًا، أو مضارعًا فيه النونان، فهو مبني كما سبق، ثم هل له محل من الإعراب كمبني الأسماء، أو لا؟ كنت أفهم أنه لا محل له[2]، وذلك أن الإعراب في الفعل فرع، فحيث انتفى لفظًا لا حاجة لاعتباره محلًا، ثم رأيت النص بأن المضارع والماضي تعمل فيهما أداة الشرط محلًا، وكذا الناصب في المضارع، فقلت: قياسه أن يعمل التجرد الرفع في المضارع محلًا، وصرح به بعض حواشي شرح المصنف للآجرومية، قلت: وقد يُفرق بأن التجرد عامل معنوي ضعيف، والعامل اللفظي قوي، فلا بد من تأثيره لفظًا، أو محلًا، ونقل الحلبي في باب الأفعال عن ابن طلحة فيما يأتي أن الفعل المضارع مع نون الإناث معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون، وبعضهم يقول: بإعرابه أيضًا، ولو باشرته نون التوكيد كما نقله فيما يأتي أيضًا عن ابن هشام.

(1) نون النسوة، ونون التوكيد.
(2) قوله: «كنت أفهم أنه لا محل له» ليس في (أ).

بعامل ملفوظ به جاء زيد والفتى، ورأيت زيدًا والفتى، ومررت بزيد والفتى، ومثال تغيير الفعل لفظًا أو تقديرًا بعامل ملفوظ به لن يضرب، ولم يضربْ، ولن يخشى، ومثال تغيير الاسم لفظًا، أو تقديرًا بعامل مقدر زيد والفتى في جواب من قال: من قام؟ وفي جواب من قال: من رأيت؟ فزيد والفتى في الأول مرفوعان بفعل محذوف تقديره قام زيد والفتى، وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف تقديره رأيت زيدًا والفتى، ومثال تغيير الفعل لفظًا أو تقديرًا بعامل مقدر حتى يقوم ويسعى زيد، فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر، وهو أن المصدرية، (وَأَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَشْتَرِكَانِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ، وَالخَفْضُ يَخْتَصُ بِالأَسْمَاءِ، وَالجَزْمِ يَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ)، مثال دخول الرفع والنصب والخفض في الأسماء ما أحسن زيد برفع زيد على النفي، وبنصبه على التعجب، وبخفضه على الاستفهام، والنون في الأولين مفتوحة، وفي الثالث مرفوعة، ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الأفعال نحو: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن، برفع تشرب على الاستئناف، وبنصبه ....

حاشية الأمير

(قوله: بعامل ملفوظ به)

هو خير من قول ابن آجروم: لاختلاف العوامل؛ لأن التغيير الأول لوجود العامل لا لاختلافه، ثم إن قولهم: عامل مجاز؛ إذ هو معمول معه، أي: إن العرب تعمل مع تحققه الرفع، أو النصب إلخ، فالعامل ما عملت العرب معه من الإعراب نوعًا مخصوصًا، ومعنى عمل العرب نطقها، وهي لا تعرف أن هذا عامل، وذاك معمول[1]،

(1) قال المحشي في شرحه على شذور الذهب: «أقول في يجلبه تجوز، أي: تجلبه العرب عنده، وكذا في

....

حاشية الأمير

وإنما هو تصرف النحاة(1)، وما قلنا: خير من قولهم: العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب؛ لأنه وإن ظهر في نحو: جاء التي(2) تتقوم بها الفاعلية المقتضية للرفع، لا يظهر في التجرد عامل المضارع.

= العامل، أي: إن العرب تعمل عنده عملًا مخصوصًا رفعًا ونصبًا إلخ، ثم صار حقيقة عرفية، وبهذا تعلم أنه لا مانع من أن يكون عدميًا كالتجرد في المضارع، فإن العرب تعمل عنده الرفع، ولا يحتاج إلى تكلف بدر الدين ابن مالك أنه وجودي، أي: الإتيان بالمضارع على أول أحواله» تنظر حاشية الأمير على شرح شذور الذهب (ص14)، وشرح الرضي على الكافية (63/1).

(1) قال الرضي: «اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملًا لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم»، ينظر شرح الرضي على الكافية (63/1).

(2) في (ج) «جاء الذي».

على المصاحبة في النهي، وبجزمه.............................



(قوله: على المصاحبة في النهي[1])

ظاهره أن قوله: في النهي صلة للمصاحبة مع أن المصاحبة في النهي أن يكون كل منهما منهياً عنه، ولا يفيده النصب، والجواب أن في متعلقة بمحذوف صفة للمصاحبة، أي: المصاحبة المعتبرة في النهي من حيث إنها نهي عنها، ولو قال: على النهي عن المصاحبة المفادة بواو المعية كان أظهر.



(1) أي: لا تشرب اللبن مع أكل السمك مصاحباً له، فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما.

على النهي عن الشرب أيضًا، (وَمِثَالُ دُخُولِ الرَّفْعِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ) عَلَى الابْتِدَاءِ وَالخَبَرِ، (فَزَيْدٌ اسْمٌ مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ) وعلامة رفعه الضمة، (وَيَقُومُ) خبره، وهو (فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالتَّجَرُّدِ) من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة، (وَمِثَالُ دُخُولِ النَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَضْرِبَ، فَزَيْدًا اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِإِنَّ) على أنه اسمها، وعلامة نصبه الفتحة، (وَيَضْرِبَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِلَنْ)، وعلامة نصبه الفتحة ....

حاشية الأمير

قوله: (على النهي عن الشرب أيضًا)

اعترضه البدر الدماميني بأنه يحتمل النهي عن الاجتماع أيضًا، كما يحتمل ما جاء زيد وعمرو[1]، والنفي عن الاجتماع إنما يكون لكل فرد إذا أعيد أداة النفي والنهي، هكذا اعترض في شرح المغني.

وحاصل اعتراضه أن ظاهر كلامهم برمتهم حيث يقتصرون عند الجزم على النهي عن كل فرد أنه نص فيه مع أنه احتمال، فالأولى لهم التصريح بالصواب، وجواب الشمني محشي المغني أيضًا عنه بأن قولهم: إذا جزم كان نهيًا عن كل واحد معناه ظاهرًا لا ينفع عند العارف المنصف، وإن أقره الجماعة هنا، بل قد يدعى أنهما احتمالان لا ظهور لأحدهما على الآخر[2]، ....

(1) إذا قلت: ما جاءني زيد وعمرو، يحتمل أن يكون المراد نفي مجيء كل منهما في كل حال، ويحتمل أن يكون المراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ لا، وقلت: ما جاءني زيد ولا عمرو كان الكلام نصًا في المعنى الأول، ينظر فرائد العقود العلوية (260/1).

(2) هذه المسألة ألغز فيها بعضهم بقوله:

=

حاشية الأمير

ولكن جرت عادة الشمني[1] بالتحيل على رد كلام الدماميني، ولو بوجه ما، كما جرت بذلك لابن قاسم[2] مع شيخه الناصر[3] نفعنا الله بالجميع، ورضي عنهم.



=ومــــا حـــــرفٌ يليـــــهِ الفِعْـــــ ـــــلُ مَجْزُومـًــــا ومرْفُـــــوعا

وَيُنْصَـــــبُ بعْـــــدَهُ أَيْضًـــــا وَكُلٌّ جَـــــاءَ مَسْـــــمُوعا

ينظر فرائد العقود العلوية (261/1).

(1) تقدمت ترجمته في مبحث ترجمة الشيخ خالد الأزهري في أول القسم الدراسي.

(2) تقدمت ترجمته في مقدمة نص التحقيق.

(3) ناصر الدين محمد بن الحسن اللقاني المصري المالكي، علامة كبير، من مصنفاته حواشٍ على شرح جمع الجوامع للمحلي، توفي سنة ثمان وخمسين وتسعمائة، ينظر كفاية المحتاج (230/2).

(وَمِثَالُ اخْتِصَاصِ الاسْمِ بِالخَفْضِ نَحْوُ: بِزَيْدٍ) مررت، (فَزَيْدٌ اسْمٌ مَخْفُوضٌ بِالبَاءِ)، وعلامة خفضه الكسرة، (وَمِثَالُ اخْتِصَاصِ الفِعْلِ بِالجَزْمِ نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ، فَيَقُم فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَمْ)، وعلامة جزمه السكون، وإنما اختص الاسم بالخفض، والفعل بالجزم للتعادل بينهما، فإن الاسم خفيف، والفعل ثقيل، والسكون أخف من التحريك، فأعطى الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل التحريك، ويعادل ثقل الفعل خفة السكون، وإنما قلنا: الاسم خفيف، والفعل ثقيل؛ لأن مدلول الاسم بسيط، ومدلول الفعل ....



(قوله: ومثال اختصاص الاسم بالخفض)

الأحسن لو قال: ومثال الخفض المختص به الاسم، وكذا ما بعده، واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق[1]، وإنما الخلاف في الغالب، فمذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره، وعكس السيد، فالنظم المشهور:

وَالبَـاءُ بَعْـدَ الاخْتِصَـاصِ يَكْـثُرُ ... دُخُولُهَـا عَلَى الَّذِي قَـدْ قَصَـرُوا

وَعَكْسُـهُ مُسْـتَعْمَلٌ وَجَيِّـدُ ... ذَكَـرَهُ الحَـبْرُ الهُمَـامُ السَّـيِّدُ

حقه إبدال السيد بالسعد[2].



(1) في الحلبي دخول الباء على المقصور عربي، ولكنه قليل، والشائع الكثير دخولها على المقصور عليه، ينظر فرائد العقود العلوية (263/1).

(2) ينظر في هذه المسألة حاشية الدسوقي على السمرقندي (ص4).

مركب من الحدث والزمان، والمركب ثقيل، والبسيط خفيف، (وَلِهَذِهِ الأَنْوَاعِ الأَرْبَعَةِ)، -أعني أنواع الإعراب- ....

حاشية الأمير

(قوله: مركب من الحدث والزمان)

أورد الجماعة هنا اسم الفاعل فإنه يدل على الحدث والزمان، وأجابوا بأنه إنما يدل عليهما بالحمل على الفعل، قلت: المراد المدلول الوضعي، واسم الفاعل لم يوضع للزمان، وقولهم: حقيقة في الحال، ليس لكونه موضوعًا للزمن، بل لأن الحدث المدلول عليه لا يكون موجودًا حقيقة، لا في الحال كما أسلفنا في مبحث الاسم، نعم يرد اسم الفاعل من حيث إن مدلوله الوضعي مركب من ذات وحدث قام بها، وهذا على كلام الشارح، أما على قول المحققين: إن النسبة المعينة من مدلول الفعل أيضًا، فهو أثقل؛ لأن أجزاءه ثلاثة[1]، ثم هذا التوجيه للاختصاص لو صح لكان الأولى إبدال الجر بالضم؛ لأنه أثقل بشهادة الوجدان، ولما وجد السكون في الاسم بناء لازمًا إلا أن يقال: قصدوا تخفيف ثقل البناء كما سبق، وعلل الدماميني اختصاص الجر بالاسم بأن المجرور محكوم عليه في المعنى، فقولك: مررت بزيد في قوة قولك: زيد ممرور به، والمحكوم عليه لا يكون إلا اسمًا.

أقول: كذلك المنصوب محكوم عليه، نحو: ضربت زيدًا في قوة زيد مضروب مع أن النصب لا يختص، بل المرفوع محكوم عليه حقيقة، والرفع ليس خاصًا بالاسم؛ وذلك أن محل كون ما ذكر محكومًا عليه إذا كان اسمًا.

---

(1) الحدث والزمن والنسبة.

....

حاشية الأمير

وبالجملة الأحسن عندي التعويل في هذا ونظيره على السماع، فالجر لم يسمع إلا في الاسم، والسكون لم يسمع إلا في الفعل، وحيث لم تظهر لك حكمة فلا تتعسف في طلبها، وكذا الأمور الاصطلاحية؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، والله أعلم.



(عَلَامَاتٌ أُصُولٌ، وَعَلَامَاتٌ فُرُوعٌ) تعرف بها الأنواع الأربعة.................

حاشية الأمير

(قوله: علامات)

بناء على أن الإعراب معنوي[1]، وقد غلب ذلك في الإعراب من يقول: إنه لفظي، وقول المصنف في شرح التوضيح معنى كون هذه علامات- بناء على أن الإعراب لفظي إنها أعلام، وأسماء له، فالضمة علم للرفع - إنما يتم بناء على أن المراد لفظ ضمة مع أنهم يقولون: ضمة ظاهرة، ضمة مقدرة، ولفظ ضمة لا يوصف بهذا، إنما يوصف بها الحركة التي هي مسماها، اللهم إلا أن يقال: قوله: ظاهرة نعت سببي، أي: ظاهر مدلولها، واعترضه الحلبي بأنه يقتضي أن الرفع يسمى ألفًا، أو نونًا لقولهم: وعلامة رفعه الألف إلخ.

وأقول: لا مانع من تسمية رفع المثنى ألفًا، وهل الرفع بناء على أنه لفظي إلا نفس الضمة، وما ناب عنها؟ واعترضه العلامة الناصر اللقاني بأن الضمة لو كانت علمًا لمنعت الصرف للعلمية والتأنيث، ولك أن تقول: يجاب بأن المراد العلم اللغوي، وهو مطلق علامة على مسماه، وإن كان نكرة[2].

---

(1) في شرح الأشموني «لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابًا، وجعلها علامات إعراب؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص»، وأوضح الصبان كلام الأشموني بأنه من تعليم وجود الكلي بوجود جزئيه، ولا مانع من ذلك، وإن كان المشهور أن القائل بأن الإعراب لفظي يقول: مرفوع ورفعه كذا، والقائل بأنه معنوي يقول: مرفوع وعلامة رفعه كذا، وفي القليوبي وقد يقال: إن الحركات إعراب وعلامات باعتبارين، والتغاير بالاعتبار جائز، ينظر شرح الأشموني (49/1)، وحاشية الصبان (102/1)، وحاشية القليوبي على شرح الأزهرية، خ، 12/أ.

(2) في (ج) «إلا نكرة».

وتتميز بها عن أنواع البناء.

(فَالعَلَامَاتُ الأُصُولُ أَرْبَعَةٌ) على عدد أنواع الإعراب الأربعة، كل علامة منها تختص بنوع: الأولى (الضَّمَّةُ)، وهي علامة (لِلرَّفْعِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ)، فزيد فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والثانية (الفَتْحَةُ)، وهي علامة (لِلنَّصْبِ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا)، فزيدًا مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والثالثة (الكَسْرَةُ)، وهي علامة (لِلْخَفْضِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، فزيد مخفوض بالباء، وعلامة خفضه الكسرة.

والرابعة (السُّكُونُ)، وهو علامة (لِلْجَزْمِ نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ)، فيضرب مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، (وَلَهَا مَوَاضِعُ) تقع فيها، (فَأَمَّا الضَّمَّة فَتَكُونُ عَلَامَةَ لِلرَّفعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:) الأول (فِي الاسْمِ المُفْرَدِ نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ وَالفَتَى)، فزيد والفتى مرفوعان على الفاعلية، وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في زيد، مقدرة في الفتى، (وَ) الثاني في (جَمْعِ التَّكْسِيرِ)، وهو ما تغير فيه بناء واحده (نَحْوُ: جَاءَ الرِّجَالُ وَالأُسَارَى)، فالرجال والأسارى مرفوعان على الفاعلية، وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في الرجال، مقدرة في الأسارى، (وَ) الثالث (في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ) اسمًا كان أو صفة، (نَحْوُ: جَاءَتِ الهِنْدَاتُ المُسْلِماتُ)، فإن كان المؤنث علمًا، فإنه يجمع هذا الجمع بلا شرط كهندات .



(قوله: وتميز(1) عن أنواع البناء)

فيه أن التمييز ليس بمجرد العلامات، بل بلزومها، أو طروها.



(1) أي: تميز أنواع الإعراب عن أنواع البناء الأربعة: الضم، والفتح، والكسر، والسكون.

وإن كان صفة وله مذكر فشرطه أن يكون مذكره قد جمع بواو ونون كمسلمات، وإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردًا من التاء كحائض ....

حاشية الأمير

(قوله: أن لا يكون مؤنثه خالٍ من التاء)

الإضافة بيانية، أي: المؤنث الذي هو هو، واعلم أن الشارح لم يعرف ما يجمع بألف وتاء، وخلاصته أنه لا ينقاس إلا في خمسة أمور:

- ذو التاء إلا شفة، وشاة، وأمة[1] استغناء بشفاه، وإماء، وشياه، وإلا مرأة.

- الثاني علم المؤنث إلا حذام عند من يبنيه فإن أعرب جمع[2].

- الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات، وأيام معدودات[3].

- الرابع تصغيره؛ لأنه يفيد الوصف بالصغر نحو: دريهمات.

- الخامس اسم جنس لمؤنث كبهمى[4] لنبت، أو صفة كحبلى وحبليات بشرط أن يجمع مذكرها جمع تصحيح، نخرج فعلاء أفعل، فلا يقال:في حمراء: حمروات، وفعلى فعلان كسكرى، فلا يقال: سكريات، وما عدا ذلك مقصور على السماع كسموات، وحمامات، واصطبلات، ونظمت ذلك فقلت:

وَمُطَّرِدُ الجَمْعِ المُؤَنَّثِ سَالِمًا مَوَاطِنُهُ خَمْسٌ فَذُو التَّاءِ مُطْلَقُ
وَتَخْرُجُ شَاةٌ مَرْأَةٌ شَفَةٌ أَمَه وَمُعْرَبَ أَعْلَامِ المُؤَنَّثِ حَقِّقُوا

(1) لفظ «أمة» ليس في (أ).
(2) قوله: «أعرب جمع» ليس في (ج).
(3) قوله: «الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات، وأيام معدودات» ليس في (ج).
(4) في (ق) «المؤنث اسمًا كبهمى».

حاشية الأمير

وَثَالِثُهَا وَصْفُ المُذَكَّرِ خَالِيًا ... مِنَ العَقْلِ وَالتَّصْغِيرُ بِالوَصْفِ يَلْحَقُ
وَخَامِسُهَا الجِنْسُ المُؤَنَّثُ غَيْرَ مَا ... مُذَكَّرُهُ وَصْفٌ لِتَصْحِيحِه اتَّقَوا
وَغَيْرُ الَّذِي أَسْلَفْتُ بِالسَّمْعِ[1] ثَابِتُ ... فَيُحْفَظُ مِنْهُ مَا بِهِ العُرْبُ تَنْطِقُ

تنبيه: بنات وأخوات من جمع المؤنث السالم، ولا عبرة بالتغيير حيث رد إلى الأصل أعني أخوا، وبنوا، وكأنهم أتوا بالواو في أخوات؛ لأنهم لو حذفوها صارت أخات، والهمزة في ذاتها من حروف الزيادة، وإن كانت هنا أصلًا فكرهوا أن لا يبقى معها[2] إلا حرف واحد من المفرد، بخلاف بنات، فحذفوها كما هي محذوفة من المفرد لاجتماعها ساكنة مع ألف الجمع بعد قلبها هي ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما أبيات فليس من هذا الجمع؛ لأن تاءه أصلية من مفرده، وهو بيت، بخلاف تاء أخت وبنت، فهي للتأنيث، وتاء التأنيث في نية الانفصال، فمن ثم تحذف في النسب، وتحقق بنية التصغير قبلها، فحذفت من الجمع، وأتت تاء أخرى، ولولا ذلك لما ثبتت في أخوات؛ لأن التاء في المفرد بدل من لامه، ولا يجمع بين العوض والمعوض، بخلاف التاء الأصلية، فلا تحذف؛ لأن حق الجمع أن يستوفي أصول مفرده، تأمله فإنه حسن[3].

فائدة: لا حظ للمبنيات في الجمع، فإن أردت أن تجمع من اسمه مبني فاتِ بجمع ذو للمذكر، وجمع ذات للمؤنث، وضفهما مرادًا منه لفظه، أي: أصحاب هذا اللفظ

---

(1) في (ب) «للسمع».
(2) في (ج) «فيها».
(3) من قوله: «تنبيه» إلى قوله: «فإنه حسن» ليس في (ج).

....

حاشية الأمير

المسمون به نحو: جاء ذوو سيبويه، وذوو برق نحره، وذوات حذام، وكذا المركب المزجي مطلقًا على الأصح.

وأما المركب الإضافي فيجمع صدره، ويضاف لعجزه، وجوز الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلامو زيدين، ويزاد شروط لجمع المذكر السالم على الإعراب، والإفراد، وهو أن يكون لمذكر عاقل خالٍ من التاء، ولو لغير تأنيث كعلامة ليس من باب[1] فعلان فعلى كسكران سكرى، ولا أفعل فعلاء كأحمر حمراء، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو صبور، ولا وصفًا لا مؤنث له نحو: أكمر، وآدر لعظيم الكمرة والأدرة[2]، فلا يقال: أكمرون، ونظمت حاصل ذلك فقلت:

وَيُجْمَعُ تَصْحِيحًا مُذَكَّرُ عَاقِلٍ ... بِنَاءً وَمَزْجِيًّا مَعَ التَّاءِ قَدْ عُدِم

وَفَعْلَانُ فَعْلَى مِثْلُهُ افْعَلُ لَهَا ... فَجَمْعُهُمَا التَّصْحِيحَ يَأْبَاهُ مَنْ عَلِم

وَإِنْ تَسْتَوِي أُنْثَى بِلَفْظٍ[3] مَعَ الذَّكَر ... أَوِ انْعَدَمَ التَّأْنِيث فَالجَمْعُ مُنْعَدِم

وَذُو مِثْلُ ذَاتٍ يُجْمَعَانِ وَصِفْهُمَا ... إِلَى مَا بُنِي أَوْ رَكَّبُوهُ مِنَ الكَلِم

بِصَدْرِ مُضَافٍ جَمْعُهُ وُهْوَ فِيهِمَا ... يُجَوِّزُهُ الكُوفِيُّ بُشْرَى لِمَنْ فَهِم

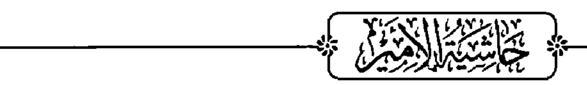
---

(1) قوله: «باب» ليس في (ج).
(2) الكمرة رأس الذكر، جمع كَمَر، والأدرة انتفاخ الانثيين جمع أدر، ينظر تاج العروس (66/14)، والمعجم الوسيط (10/1).
(3) في (ب) «في لفظ».

(وَ) الرابع (فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْرَبِ نَحْوُ: يِضْرِبُ) ويخشى، فيضرب ويخشى مرفوعان، وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب، مقدرة في يخشى، (وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ): الأول (فِي الاسْمِ المُفْرَدِ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا) والفتى، فزيدًا والفتى منصوبان، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في زيد، مقدرة في الفتى، والثاني (فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ نَحْوُ: رَأَيْتُ الرِّجَالَ) والأسارى، فالرجال والأسارى منصوبان بفتحة ظاهرة في الرجال، مقدرة في الأسارى، والثالث (فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْرَبِ نَحْوُ: لَنْ يَضْرِبَ) ولن يخشى، فيضرب ويخشى منصوبان، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في يضرب، مقدرة في يخشى، (وَأَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) تقع فيها: الأول (فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) والفتى، فزيد والفتى مخفوضان، وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في زيد، مقدرة في الفتى، والثاني (فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ نَحْوُ: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ﴾) ويرفقون بالأسارى، فرجال والأسارى مخفوضان، وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في الرجال، مقدرة في الأسارى، والثالث في (جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ) ومسلمات، فهندات ومسلمات مخفوضان، وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في آخرهما، فإن زال معنى الجمعية منه- بأن جعل علمًا- جاز فيه الصرف وعدمه، فعلى الصرف يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه، وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين، (وَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ)، وهو ما ليس في آخره حرف علة، (نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ)، فيضرب مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(وَأَمَّا العَلَامَاتُ الفُرُوعُ فَسَبْعٌ): أربعة أحرف، وحركتان، وحذف، فالأحرف: (الوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَاليَاءُ، وَالنُّونُ، و) الحركتان (الكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ) في جمع

المؤنث السالم، (وَالفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ) فيما لا ينصرف، والسابعة (الحَذْفُ)، فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث، وعن السكون، فمنها ما ينوب عن الضمة، ومنها ما ينوب عن الفتحة، ومنها ما ينوب عن الكسرة، ومنها ما ينوب عن السكون، (فَيَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ ثَلَاثَةٌ: الوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ)، وسيأتي أمثلتها، (وَيَنُوبُ عَنِ الفَتْحَةِ أَرْبَعَةٌ: الكَسْرَةُ، وَاليَاءُ، وَالأَلِفُ، وَحَذْفُ النُّونُ) كما سيأتي، (وَيَنُوبُ عَنِ الكَسْرَةِ اثْنَانِ: الفَتْحَةُ، وَاليَاءُ، وَيَنُوبُ عَنِ السُّكُونُ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ حَذْفُ الحَرْفِ) الأخير، ولها مواضع تكون فيها، (قَالُوا: تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي مَوْضِعَيْنِ) لا ثالث لهما: الأول (فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ) اسمًا كان، أو صفة (نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدُونَ المُسْلِمُونَ)، فالزيدون المسلمون فاعل، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، هذا هو المشهور، (وَ) الثاني في (الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ) وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وهنوك بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم، (نَحْوُ: هَذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ، وَهَنُوكَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ) حكاها سيبويه، فهذه الأسماء الستة مرفوعة على الخبرية، وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة على المشهور، (وَالأَلِفُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ........................



(بشرط أن تكون مفردة إلخ)

زاد ابن الضائع بضاد معجمة، وعين مهملة، وأن لا تلحقها ياء النسبة، وإلا أعربت بحركات ظاهرة نحو: هذا أبوي، قال الحلبي: ورد؛ لأنه يستلزمه اشتراط الإضافة؛ إذ مع ياء النسبة لا إضافة، قلت: وهذه سهوة؛ إذ يقال: هذا أُبَيُّكَ، وقد

في المثنى المرفوع نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، فرجلان فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة ...



مثل هو به- نفعنا الله به- إنما يرد بأن المنسوب للأسماء الخمسة ليس داخلًا فيها حتى يخرج منها؛ إذ المنسوب غير المنسوب إليه، وفي المقام طول مسطر في المطولات، فلا أذكره إنما التزم ذكر الدقائق الغريبة، ولا أذكر غيرها إلا لنكتة تظهر للحاذق في محالها.



رفعه الألف نيابة عن الضمة على المشهور، (وَتَكُونُ الأَلِفُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ) المتقدم ذكرها، (نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ وَهَنَاكَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ)، فأباك وما عطف عليه مفعول، والمفعول منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة، (وَاليَاءُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلخَفْضِ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ): الأول (فِي المُثَنَّى) المخفوض، (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ)، فالزيدين مخفوض، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، (وَ) الثاني في (جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ نَحْوُ: مَرَرتُ بِالزَّيْدَيْنِ)، فالزيدين مخفوض، وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة، (وَ) الثالث في (الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ) المتقدم ذكرها (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ، وَهَنِيكَ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ)، فأبيك وما عطف عليه مخفوض، وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة، (وَاليَاءُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ فِي المُثَنَّى المَنْصُوبِ نَحْوُ: رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ)، فالزيدين مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة، (وَفِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ نَحْوُ: رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ)، فالزيدين مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، (وَالنُّونُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ وَهِيَ) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، نحو: (تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ) بالتاء..............

حاشية الأمير

(قوله: في المثنى)

جمع بعضهم شروطه في قوله:

....

حاشية الأمير

شَرْطُ المُثَــنَّى أَنْ يَكُـــونَ مُعْرَبًــا وَمُفْـــرَدًا مُنَكَّـــرًا مَـــا رُكِّبَــا

مُوَافِـــقٌ[1] فِي اللَّفْـــظِ وَالمَعْـــنَى لَهُ مُمَاثِـــلٌ[2] لَـــمْ يُغْـــنِ عَنْـــهُ غَـــيْرُهُ

وقد وضح الحلبي الشروط[3]، وزاد أن لفظ كل وبعض لا يثنيان، وكذا أحد، وعريب ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الأفراد، فزدت البيتين بقولي:

وَلَـــمْ يَكُـــنْ كَلا وَلَا[4] بَعْضَـــا وَلَا مُسْـــتَغْرِقًا فِي النَّـــفْيِ نِلْـــتَ الأَمَـــلَا

---

(1) في (ب) «موافقًا».

(2) أي: يكون له ثانٍ في الخارج موافق له في اللفظ، فنحو: قمران للشمس، والقمر ليس من المثنى الحقيقي، ينظر فرائد العقود العلوية (323/1).

(3) تنظر الشروط كاملة في فرائد العقود العلوية (320/1).

(4) في (ج) «ولم يكن كلا وبعضًا ولا».

والياء الفوقانية والتحتانية، (وَتَفعَلُونَ وَيَفعَلُونَ) بالتاء والياء الفوقانية والتحانية، (وَتَفْعَلِينَ) بالتاء المثناة فوق لا غير، فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة، هذا هو المشهور، وقيل: علامة رفعها ضمة مقدرة على لام الفعل، ويقال فيها كلها: فعل وفاعل، وعلامة رفع، (وَالكَسْرَةُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين (نَحْوُ: رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ)، فالهندات مفعول، وهو منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، حملوا نصبه على جره كما في جمع المذكر السالم ليلحق الفرع بأصله.

وَالفَتْحَةُ تَكُونُ عَلَامَةً لِلخَفْضِ نِيَابَةً عَنِ الكَسْرَةِ فِي الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ)، وهو ما أشبه الفعل في علتين فرعيتين مختلفتين، مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى، أو..



(قوله: في فرعيتين مختلفتين[1] إلخ)

قالوا: فإن كان مرجع العلتين للفظ كأجيمال[2]، أو للمعنى كحائض، أو للفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم صرف[3].



(1) الحديث هنا عن الممنوع من المصرف.

(2) تصغير أجمال جمع جمل، فإن فيه فرعيتين: التصغير الذي هو فرع التكبير، والجمع الذي هو فرع الإفراد، وهما من جهة اللفظ، تنظر حاشية الصبان (338/3).

(3) في (ب) «انتهى».

فرعية تقوم مقام الفرعيتين؛ وذلك أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ، وهو عند البصريين اشتقاقه من المصدر، فضرب مثلًا مشتق من الضرب، وعند الكوفيين التركيب؛ لأن الاسم كالمفرد، والفعل كالمركب، والمفرد أصل المركب، وفرعية في المعنى، وهو احتياجه إلى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا. ....

حاشية الأمير

أقول: أجيمال فيه فرعية الجمع والتصغير لفظًا، وحائض فرعية التأنيث والوصفية معنى، ودريهم فيه تصغير لفظه، وتصغير معناه وتحقيره، فاتضح المقام.

(قوله: الاسم كالمفرد)

لا محل للكاف[1]، نعم هي صحيحة في قوله: الفعل كالمركب؛ لأن لفظه مفرد لكن لتركيب مدلوله كأنه مركب.

(قوله: والفاعل لا يكون إلا اسمًا)

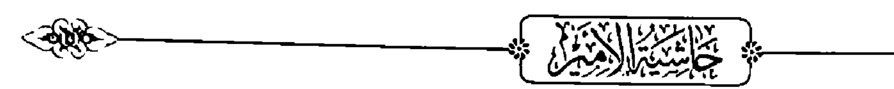
ظاهره أن معنى قولهم: في الفعل فرعيتان أنهما أمران يقتضيان أنه فرع الاسم، وربما صرح به بعضهم، وأنا أقول: ليس بلازم، ما المانع من أن معنى فرعيتان أن الأصل عدم وجودهما حتى يتم مشابهة علتي الاسم بهما؟ فافهم.

---

(1) ذكر الطبلاوي نقلًا عن البرلسي أن الصواب إسقاط الكاف؛ لأنه مفرد حقيقة، وزاد العطار أن الكاف لمشاكلة قوله: كالمركب، العقود الجوهرية، خ، 62/ب، وحاشية العطار(ص71).

ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

الأول- ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة، (وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ صِيغَةِ مُنْتَهَى الجُمُوعِ وَضَابِطُهُ كُلُّ جَمْعٍ بَعْدَ أَلِفِ تَكْسِيرِهِ حَرْفَانِ)، سواء كان في أوله ميم أم لا، (كَمَسَاجِدَ وَصَوَامِعَ، أَوْ) بعد ألف تكسيره (ثَلَاثَةٌ) أحرف، أوسطها ساكن، سواء كان في أوله ميم أم ....



(قوله: ثم الذي لا ينصرف نوعان)

أي: بالاستقراء، فهذه العلل نكت لما وقع من العرب، وليست عللًا باعثة[1]، وإلا لزم منع ضاربة للوصفية والتأنيث، فالمدار على السماع فلا تغفل.

(قوله: أوسطها ساكن)

خرج ملائكة، وفراعنة، ثم إن الجماعة هنا تسمحوا فأخرجوا أمورًا لا تدخل في الموضوع أصلًا، من جملة ذلك قولهم: يشترط في ألف مفاعل أن لا تكون عوضًا عن ياء النسبة، لخرج يمانٍ[2]، وأصله يمني نسبة لليمن، وأنت خبير بأن هذا لا يدخل في الجمع أصلًا.



(1) أي: باعثة على الحكم، وهي العقلية التي يوجد الحكم بوجودها ويعدم بعدمها، ينظر المقاصد الشافية (120/9).

(2) أصله يمني، حذفت الياء الأولى الساكنة من الياء المشددة، وأتي بألف زائدة عوضًا عنها بعد الميم، فأصبحت الكلمة اليماني بسكون الياء الأخيرة على صورة المنقوص، وهذه الياء تحذف عند تنوينه إذا جرد من أل، ومن الإضافة كالشأن في المنقوص، ينظر النحو الوافي (716/4).

لا (كَمَصَابِيح وَقَنَادِيلَ)، وإنما استأثر هذا الجمع بالمنع؛ لأنه بمثابة جمعين، (أَوْ كَانَ مَخْتُومًا بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ المَقصُورَةِ)، وهي ألف مفردة، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، سواء وقع نكرة كذكرى، أو معرفة كرضوى، أو جمعًا كجرحى، أو صفة (كَحُبلَى أَوْ) ألف التأنيث (المَمْدودَةِ)، وهي ألف قبلها ألف، فتقلب هي همزة، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، سواء وقع نكرة كصحراء، أم معرفة كزكرياء، أم جمعًا كأصدقاء، أم صفة (كَحَمْرَاءَ)، وإنما استأثر ما فيه..............................

حاشية الأمير

(قوله: فهو بمثابة جمعين)

فيه أن شرط المنع اختلاف العلتين، فالأولى قول بعضهم: إن صيغة الجمع علة ترجع للفظ، وعدم نظير لها[1]، أو عدم مجاوزة الجموع لها علة ترجع إلى المعنى[2]، وكذا ما يأتي في ألف التأنيث، فيقال: لزومها علة ترجع إلى المعنى، ولا يقال: كما قال: بمنزلة تأنيث آخر.

(قوله: رضوى)

بفتح الراء علم فرس، أو جبل بالمدينة المشرفة، والنسبة إليه رضوي، قاله: الجوهري.

(1) في (ج) «وعدم نظيرها».
(2) أي: بمنزلتهما؛ لأن عدم جمعه مرة أخرى بمنزلة الجمع الثاني.

ألف التأنيث بالمنع؛ لأنه تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث آخر..........



حاشية الأمير

(قوله: فإنه تأنيث لازم)

أي: إن علامته كالجزء من الكلمة، بخلاف التاء فإنها في نية الانفصال غالبًا، وإنما قلت: غالبًا؛ لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالًا، ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كَهُمَزَة، فإن التاء ملازمة له استعمالًا، ولو قدر انفكاكه عنها لكان على هُمَز كحطم، لكن حطم مستعمل، وهمز غير مستعمل، ومنه ما لا ينفك عنها استعمالًا، ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كحِذْرِية، وعَرْقُوة، الأولى قطعة واسعة من الأرض، والثانية خشبة توضع في فم الدلو؛ إذ ليس في الكلام فِعْلِيّ، ولا فِعْلو، لكن وجود هذا في التاء قليل لا اعتداد به، بخلاف الألف فلا تكون إلا هكذا، فلا يقال في حبلى: حبل، ولا في حمراء حمر، بل ألف التأنيث ملازمة، بخلاف امرأة، وضاربة مثلًا فيقال: امرؤ وضارب، فحاصله أن اللفظ المحتوي على ألف التأنيث لا يحمل على مذكره بحذف الألف، بل بصيغة أخرى كأحمر، وسكران لمذكر[1] حمراء وسكرى، بخلاف تاء التأنيث، فيقال: اللفظ للمذكر بحذفها نحو: قائمة، وقائم، ومسلمة، ومسلم، وثمرة، وثمر، ولذلك[2] عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي في الحذف، فقيل في قرقرى: قريقر، كما قيل في سفرجل: سفيرج، وعوملت التاء معاملة[3].



(1) في (ج) «لذلك».
(2) في (ق) «ولذا».
(3) قوله: «معاملة خامس أصلي في الحذف، فقيل في قرقري: قريقر، كما قيل في سفرجل سفيرج، وعوملت التاء معاملة» ليس في (ج).

والثاني- ما يمتنع صرفه بفرعيتين، وهو نوعان: ما يمتنع صرفه مع العلمية، وما يمتنع مع الوصفية، فالأول ما أشرنا إليه بقولنا: (أَوِ اجْتَمَعَ فِيهِ) (العَلَمِيةُ وَزِيَادَةُ الأَلِفِ وَالنُّونِ) المضارعين لألف التأنيث الممدودة؛ لأنهما في بناء يخص المذكر، كما أن ألف التأنيث في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء (كَعِمْرَانَ) فإن فيه العلمية، وهي فرع التنكير، والزيادة، وهي فرع المزيد عليه، (أَوِ العَلَمِيةُ وَالتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ كَبَعْلَبَكَّ)، فإن فيه العلمية، وهي فرع التنكير، والتركيب وهو فرع الإفراد ...



كلمة أخرى، فلم ينلها تغيير التصغير، فقالوا في زجاجة: زجيّجة[1].

(قوله: أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الألف والنون)

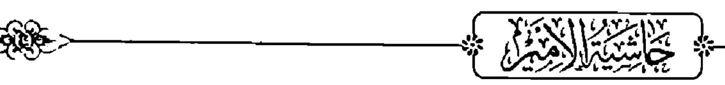
قد يحتملان الزيادة وعدمها، فيجوز الصرف وعدمه في نحو: حيان من الحياة، أو من الحيّن بفتح الحاء، وهو الموت[2].



(1) بتشديد الياء، لأن زجاجة رباعي، وتصغير الرباعي يكون على فعيل.

(2) يجوز أن يكون من الحياة فيكون ممنوعًا، وأن يكون من الحين الذي هو الموت فيكون مصروفًا، وعلى هذا لما سأل بعض الملوك أبا حيان عن حيان، هل ينصرف، أو لا؟ فأجابه بقوله: إن أحياه الملك لم ينصرف، وإن أماته انصرف، ينظر فرائد العقود العلوية (352/1).

(أَوِ العَلَمِيةُ وَالتَّأْنِيثُ) لفظًا ومعنى، أو لفظًا لا معنى، أو معنى لا لفظًا، فالأول (كَفَاطِمَةَ)، والثاني كـ (طَلْحَةَ) لرجل، (وَ) الثالث نحو: (زَيْنَبَ) لامرأة، وهو تأنيث معنوي، وشرط تحتم منعه الصرف الزيادة على الثلاثة كما مثلنا، أو تحرك الوسط كسقر، أو العجمة كحمص، أو النقل من المذكر إلى المؤنث كزيد لامرأة، فإن تخلف شرط من هذه الشروط جاز الصرف وعدمه، كهند ودعد وجمل، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ، وأنها قد قاومت إحدى الفرعيتين، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود الفرعيتين في الجملة، واختلف في الأولى منهما، فعن سيبويه الأولى المنع من الصرف، وعن أبي علي الأولى الصرف، وروي بالوجهين قول الشاعر:........................



(قوله: أو العلمية والتأنيث إلخ)

اعلم أنه قيل: العلمية والتأنيث المعنوي يرجعان للمعنى، فلم يتحقق قولكم: ترجع إحداهما إلى اللفظ، والثانية للمعنى، فأجبت بأن مرادنا بالمعنوي ما علامته مقدرة، والمقدر كالثابت، فهو لفظي[1]، فلا يخفاك أنه معارض لما أسلفوه أول المبحث من أن حائض فيه علتان يرجعان للمعنى: الوصفية، والتأنيث، فمن ثم صرف، فالظاهر أن يقال: إن اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف تبعًا لمعناه بأنه لفظ مؤنث، فالتأنيث بحسب الأصل للمعنى، واكتسب منه اللفظ[2]، واشترطوا أمورًا تقويه وتزيده ثقلًا كالحركة

(1) إيضاح كلام المحشي أن التأنيث مطلقًا، أي: ملفوظًا بعلامته أو مقدرة علامته أمر يرجع إلى اللفظ؛ لأن المقدر كالملفوظ، لكن لضعفه وانحطاط رتبته عن الملفوظ اشترط لوجوب تأثيره في منع الصرف أحد أمور أربعة: الزيادة على الثلاثة أو تحرك الوسط، أو العجمة، أو النقل من المذكر إلى المؤنث فإن تخلف شرط من هذه الشروط جاز الصرف وعدمه.

(2) العلة على هذا لفظية.

حاشية الأمير

الأثقل من السكون والعجمة، وكون اللفظ للمذكر، إذ الشيء في غير محله يستثقل، فراعوا في حائض الأصالة، وفي زينب الاكتساب، ولا يطلب المرجح؛ لأن هذه حكم لما سمع من العرب، وليست باعثة[1].

---

(1) أي: فلا يحتاج فيها لطلب المرجح؛ إذ ليست أحكامًا عقلية، وإنما هي علل تلتمس لأحكام لفظية، والمرجع في ذلك كله السماع، تنظر حاشية العطار (ص73).

لَــمْ تَتَلَفَّــعْ بِفَضْــلِ مِئْزَرِهَــا دَعْــدٌ وَلَــمْ تُسْــقَ دَعْــدُ فِي العُلَــبِ

(أَوِ العَلَمِيةُ وَوَزْنُ الفِعْلِ)، وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر علمًا لفرس، أو افتتاحه بزيادة هي في الفعل أولى لكونها تدل في الفعل، ....



بقي أنهم يجعلون العلمية علة معنوية مع أن الذي يوصف بكونه علمًا اللفظ، لا المعنى، وكأنه لما كان لا معنى لعلميته إلا تشخص معناه جعلوا العلمية معنوية، أو يقال: معنى أنها معنوية كونها لا يلفظ بها، وإن كانت في عوارض اللفظ، لكن يعكر على هذا جعلهم التركيب علة لفظية، مع أنه لا ينطق بالتركيب الذي هو فعل الفاعل؛ لأنه معنى من المعاني اللهم إلا أن يقال: لما كان يوجب ثقلًا في اللفظ عد لفظيًا، لكن يقال: هم عدوا العدل لفظيًا، وهو معنى من المعاني، ولا يوجب ثقلًا في اللفظ، بل يوجب الخفة، ألا ترى أن عمر أخف من عامر، فالظاهر أن تحرير المقام أن المراد باللفظي ما لفظ به كزيادة الألف والنون، أو ما أثر في اللفظ بثقل كالتركيب المزجي، أو بخفة كالعدل، أو كان هيئة للفظ كزنة الفعل.



ولا تدل في الاسم كأحرف المضارعة (كَأَحْمَدَ وَيَشْكُرَ) علمين لنبينا ولنوح- صلى الله عليهما وسلم- فإن الهمزة والياء لا يدلان في الاسم، ويدلان في الفعل على المتكلم والغائب، (أَوِ العَلَمِيةُ وَالعَدلُ) التقديري كعمر، فإنه معدول عن عامر خوف الالتباس بالصفة، (أَوِ العَلَمِيةُ وَالعُجْمَةُ)، وشرط العجمة كون علميتها في اللغة الأعجمية، والزيادة على الثلاثة (كَإِبْرَاهِيم)، بخلاف فيروز ولجام فإنهما من أسماء الأجناس الأعجمية..

حَاشِيَةُ الأَمِيْرِ

(قوله: ولا تدل في الاسم)

قيل: الأولى أن يقول كما قال الرضي: ولا تطرد دالة على معنى في الاسم؛ لأنها قد تدل فيه كهمزة زيد أفضل من عمرو أهـ، وأقول: الظاهر أن الدال على المفاضلة أفعل التفضيل بتمامه لا الهمزة وحدها[1]، فحينئذٍ الهمزة وحدها لا تدل على معنى في الاسم أصلًا.

إن قلت: تقول: همزة أضرب مضارعًا لا تدل وحدها على التكلم، قلت: لما كان فهم التكلم والغيبة والخطاب من الحروف الأول، أي: الهمزة، والياء، والتاء، وتختلف باختلاف الأول حكمنا بأن الدال هو الحرف الأول، ومثل هذا لا يتأتى في أفعل التفضيل.



(1) قال العطار: «ولا تدل في الاسم دائمًا، بل قد تدل، وقد لا تدل، فالأول كالهمزة في أفعل التفضيل، فإن بسببها دلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم، تقول: زيد أكرم منك وأفضل ونحو ذلك، والثاني كالهمزة في أبيض وأسود» تنظر حاشية العطار (ص75).

فإذا جعلا علمين لمذكرين فإنهما مصروفان لفقد الشرط الأول، وبخلاف نوح ولوط وشيث فإنها مصروفة لفقد الشرط الثاني، وقيل: الثلاثي الساكن الوسط يجوز فيه الصرف وعدمه، والمتحرك الوسط متحتم المنع، والنوع الثاني ما يمتنع مع الوصفية، وهو ما أشرنا إليه بقولنا:........................

حاشية الأمير

(قوله: علمين لمذكرين)

أما إن جعلا علمين لمؤنثين منعا للعلمية والتأنيث، لا لها والعجمة.

(قوله: وشتر)

علم لحصن[1]، وفي نسخة شيث علم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والحاصل أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا محمدًا وصالحاً وشعيباً وهوداً، وبعضهم أبدل هودًا بآدم، فهذه الأسماء عربية، وإن كانت مسمياتها عجمية؛ لأنه لم يوجد من العرب، وهم ذرية إسماعيل نبي إلا سيد الكل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكن حيث كانت العرب ذرية إسماعيل، وآدم قبل ذلك، فما معنى كون اسمه عربيًا؟ لعل معناه أن اسمه موافق لآحاد الكلمات العربية، وآتٍ على استعمالهم الغالب، بخلاف غيره، تأمل.

وأسماء الأنبياء كلهم ممنوعة إلا ما سبق، ويزاد نوح، ولوط، وشيث، وإن كانت عجمية لعدم زيادتها على الثلاث، وأسماء الملائكة كلهم أعجمية إلا منكر بفتح الكاف، ونكير، ورضوان، ومالك، وهذه مصروفة إلا رضوان للعلمية، وزيادة الألف والنون، وأسماء الأسبوع كلها مصروفة، وكذا الشهور إلا شعبان ورمضان للعلمية وزيادة الألف

(1) شتر بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث، تنظر حاشية الصبان (377/3).

....

حاشية الأمير

والنون، وجمادى الأولى، وجمادى الثانية لألف التأنيث المقصورة، ورجب، وصفر للعلمية الجنسية[1]، والعدل عن الرجب والصفر، فإن أريد شهر غير معين صرف الكل[2].



---

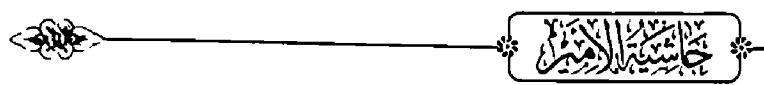
(1) أي: من قبيل العلم الجنسي، والعلم الجنسي كالعلم الشخصي في منع الصرف، ينظر فرائد العقود العلوية (368/1).

(2) نظم ذلك العطار بقوله:

وَكُلُّ أَسْمَاءِ النَّبِيِّينَ العُلا ... فِي عُجْمَةٍ لَهَا انْتِظَامٌ وَوَلا
وَاسْتَثْنِ مِنْهَا أَرْبَعٌ سَتُسْرَدُ ... هُودٌ شُعَيْبٌ صَالِحٌ مُحَمَّدُ
أَسْمَاؤُهُم مَصْرُوفَةٌ وَمِثْلُهَا ... لُوطٌ وَنُوحٌ ثُمَّ شِيثٌ كُلُّهَا
وَذَا لِفَقْدِ عِلَّةٍ فِي الأَوَّلِ ... وَفَقْدِ شَرْطِ عُجْمَةٍ فِيمَنْ وَلِي
اسْتَثْنِ مِنْ أَسْمَاءِ أَمْلاكِ السَّمَا ... رِضْوَانَ ثُمَّ مَالِكَ المُعَظَّمَا
وَمُنْكَرًا ثُمَّ نَكِيرًا لِلْعَرَبْ ... أَسْمَاؤُهم مَنْسُوبَةٌ نِلْتَ الأَرَبْ
وَاحْكُم لِرِضْوَانَ بِمَنْعِ الصَّرْفِ ... حُكْمَ الجَمِيعِ وَالثَّلاثَةَ اصْرِفِ
لَكِنَّهُ بِعِلَّةِ الزِّيَادَةِ ... مَعْ عَلَمٍ وَفِي السِّوِي بِالعُجْمَةِ
وَاصْرِفْ لأَسْمَاءِ الشُّهُورِ مَا عَدَا ... شَعْبَانَ ثُمَّ رَمَضَانَ الصَّاعِدَا
كَمِثْلِ رِضْوَانَ وَفِي جُمَادَى ... لأَلِفِ التَّأْنِيثِ ع المُرَادَا
وَرَجَبٌ مَعْ صَفَرٍ إِنْ عُيِّنَا ... فَامْنَعْهُمَا الصَّرْفَ وَإِلَّا نَوِّنَا
وَالمَنْعُ فِيهِمَا أَتَى لِلعَدْلِ ... مَعَ عَلَمِيَّةٍ فَحُزْ لِلفَضْلِ

تنظر حاشية العطار على الأزهرية (ص76).

(أَوِ الوَصْفُ وَالعَدْلُ) التحقيقي (كَأُخَرَ) مقابل آخرين من قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فإنه صفة معدولة عن آخر بفتح الخاء، فإن قياس أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة يجب أن يكون مفردًا مذكرًا، ولو كان موصوفه مذكرًا، أو مؤنثًا، أو مثنى أو مجموعًا.........................



(قوله: آخر مقابل آخرين)

من حيث إن أخر جمع المؤنث، وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر، وأما مقابل آخرين بكسر الخاء فمصروف لانتفاء العدل؛ لأن أخرى مقابل الأولى تذكر وتؤنث إلخ.

(قوله: معدولة عن آخر)

وأصله أفعل تفضيل بمعنى أشد تأخرًا، ثم توسع فيه، واستعمل بمعنى غير[1].

(قوله: بفتح الخاء)

احترز عنه بكسرها فإنه مقابل أول كما سبق.

(قوله: فإن قياس أفعل التفضيل إلخ)

إن قلت: مقتضى هذا أن آخرين وأخريات تمنع من الصرف قلت: الصرف حذف تنوين التمكين، ولا تنوين في آخرين، وأخريات[2] تنوينه مقابلة، نعم مقتضى ذلك منع صرف أخرى للمؤنث.

(1) أصله أأْخَر بهمزتين: مفتوحة فساكنة، ثم أبدلت الساكنة ألفًا تخفيفًا بمعنى أشد تأخرًا، ثم نقل إلى معنى غير، ينظر فرائد العقود العلوية (374/1).

(2) قوله: «تمنع من الصرف قلت: الصرف حذف تنوين التمكين، ولا تنوين في آخرين، وأخريات» ليس في (ج).

حاشية الأمير

هذا، وقد لحنوا من قال:

كَـــأَنَّ صُـــغْرَى وَكُـــبْرَى ....(1)

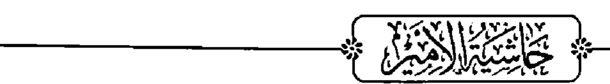
وكأنــه لكونه لم يسمع في هذا العدل إلا آخر وحده، فحينئذٍ سقط ما ذكر من أصله.

(1) البيت لأبي نواس، وتمامه:

كـــأن صُـــغْرَى وكُـــبْرَى مـــن فَواقِعِهـــا حَصْـــباءُ دُرٍّ على أرضٍ مـــن الذَّهَـــبِ

والبيت في الديوان (ص40)، وشرح التسهيل (61/3)، وشرح المفصل (137/4)، وخزانة الأدب (277/8-315، 318).

(أَوِ الوَصْفُ وَزِيَادَةُ الأَلِفِ وَالنُّونِ كَسَكْرَانَ)، فإن مؤنثه سكرى، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فعلان بالفتح، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية، (أَوِ الوَصْفُ وَوَزْنُ الفِعْلِ)، وهو أفعل (كَأَحْمَرَ)، فإن مؤنثه حمراء، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفعل، بخلاف الوزن المانع مع العلمية، ويشترط لتأثير الصفة أمران: كونها أصلية فيجب الصرف في قولك: هذا قلب صفوان، بمعنى قاسٍ، وهذا رجل أرنب، بمعنى ذليل ضعيف القلب، والثاني عدم قبولها التاء، فيجب صرف ندمان وأرمل، لقولهم: ندمانة وأرملة ....



(فيجب صرف صفوان إلخ)

أصل الصفوان الحجر الأملس، والأرنب الحيوان المعلوم؛ لأنه يمنع الوصف الأصلي، ولا عبرة بالاسمية العارضة كأدهم للقيد، فظهر أن هذا الشرط للوصفية سواء كانت مع زيادة الألف والنون، أو مع وزن الفعل، وقول الشارح سابقًا: فإن مؤنثه سكرى، وقوله: فإن مؤنثه حمراء إلخ تعليل لمحذوف تقديره فإن ما ذكر ممنوع من الصرف لوجود شرط المنع فيه، فإن مؤنثه إلخ تأمل، والمراد بالشرط عدم قبول التاء.



(وَالحَذْفُ يَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ فِي مَوْضِعَيْنِ): الأول (فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ) أصالة، (وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ نَحْوُ: يَخْشَى، أَوْ وَاوٌ نَحْوُ: يَغْزُو، أَوْ يَاءٌ نَحْوُ: يَرْمِي، تَقُولُ: لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ)، فكل منها جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف آخره، فالمحذوف من يخش الألف، والفتحة قبلها دليل عليها؛ لأن الفتحة تجانس الألف، والمحذوف من يغز الواو، والضمة قبلها دليل عليها؛ لأن الضمة تجانس الواو، والمحذوف من يرم الياء، والكسرة قبلها دليل عليها؛ لأن الكسرة تجانس الياء، هذا هو المشهور، وذهب سيبويه إلى أن الجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم، لا به، ومن العرب من يجرى المعتل مجرى الصحيح، فيحذف الضمة المقدرة، ولا يحذف حرف العلة، فيقول: لم يخشى، ولم يغزو، ولم يرمي بإثبات الألف والواو والياء، وعلى ذلك جاء قوله:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (كذا)



(قوله: والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون)

اعلم أن لهم في نحو: قولهم: الضمة أصل في الرفع، وغيرها نائب وجهين:

الأول- أنها أكثر مواضع؛ إذ هي في أربعة مواضع، بخلاف غيرها كما سبق.

والثاني- أن الحركات أخف من الحروف، والأخف أولى بأن يجعل أصلًا،

....

حاشية الأمير

وكلاهما لا يتأتى في جعل السكون أصلًا للحذف، بل يقال: حذف الحرف أخف من حذف الحركة؛ إذ زوال الأثقل أعظم خفة، والحذف في موضعين: المعتل، والأفعال الخمسة[1] إلا أن يقال: جعلوا السكون أصلًا لكونه أشرف موضعًا؛ إذ هو في صحيح الآخر، والحذف في معتله.

(1) في (ق) «الأسماء الخمسة».

وقوله:

أَلَـــمْ يَأْتِيـــكَ وَالأَنْبَـــاءُ تَـــنْمِي　　بِمَـــا لَاقَـــتْ لَبُـــونُ بَـــنِي زِيَـــادِ

وعلى اللغة المشهورة يحمل أمثال ذلك على الضرورة.

فإن كان حرف العلة غير أصلي- بأن كان بدلًا من همزة كيقرا ويقري ويوضو، ثم دخل الجازم- جاز حذف حرف العلة وتركه بناء على الاعتداد بالإبدال وعدمه، (وَ) الموضع ....

حاشية الأمير

وأما الأفعال الخمسة فهي فرع؛ لأن الواحد المذكر أصل ما عداه من التأنيث والتثنية والجمع، أو يقال: حذف الحركة أسهل من حذف الحرف لعظم الحرف، والأصل أن لا يتجاوز الأسهل، تأمل.

(قوله: يحمل أمثال ذلك على الضروة[1])

قيل: بل هو لغة[2] لقوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ ٧٧﴾[3]، وأجيب بأن الألف للإطلاق، أي: لأن فاصلة السجع كالنظم[4]، قلت: لا هنا نافية نظير التي قبلها بلصقها، وهو إتيان بالنهي في صورة النفي على حد ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ٧٩﴾[5]، وإلا يراد مبني على أنها ناهية.

---

(1) هذا مذهب الجمهور، حاشية الشنواني، خ، لوحة 23/ب.
(2) هو رأي ابن مالك وطائفة، ينظر شرح التسهيل (55/1)، وهمع الهوامع (205/1).
(3) سورة طه آية 77.
(4) معنى كلام المحشي أن الألف في تخشى زيدت لإطلاق الفتحة؛ إذ كانت رأس آية كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع، وهذا التوجيه من كلام السيرافي، ينظر شرح الكتاب (200/1).
(5) سورة الواقعة آية 79.

الثاني: (فِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ)، وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة (نَحْوُ: لَمْ يَفْعَلَا، وَلَمْ تَفْعَلَا، وَلَمْ يَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلُوا، وَلَمْ تَفْعَلِي)، فهذه مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف النون، هذا هو المشهور، وعلى القول بأن إعرابها بحركات مقدرة على لاماتها، فالجازم حذف الحركة المقدرة، واكتفي بها، وحذفت النون عند الجازم، لا به كما تقدم، (وَحَذْفُ النُّونِ يَكُونُ عَلَامَةً لِنَصْبِهَا) أي: الأفعال الخمسة (أَيْضًا نَحْوُ: لَنْ تَفْعَلَا، وَلَنْ يَفْعَلَا بِالتَّاءِ) الفوقية (وَاليَاءِ) التحتية، (وَلَنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ يَفْعَلُوا بِالتَّاءِ) الفوقية (وَاليَاءِ) التحتية، (وَلَنْ تَفْعَلِي) بالتاء الفوقية، لا غير، فهذه منصوبة، وعلامة نصبها كلها حذف النون نيابة عن الفتحة على المشهور، وقيل: منصوبة بحركة مقدرة على لاماتها، وحذفت النون للفرق بين صورتي المرفوع والمنصوب، (وَالحَاصِلُ أَنَّ المُعْرَبَاتِ) من الأسماء والأفعال (قِسْمَانِ) لا ثالث لهما: (قِسْمٌ يُعْرَبُ ....

حاشية الأمير

(قوله: المعربات قسمان)

إن قلت: فيه إخبار بالمثنى عن الجمع قلت: لا ضرر حيث كان المثنى جمعًا في المعنى نحو: العرب فرقتان: مسلمون، وكفار، وهنا كذلك؛ لأن كل قسم تحته أفراد متعددة(1)، وهم يقولون: إن في العبارة حذفًا، أي: المعربات ذوات قسمين، أو أن أل للجنس، وهي إذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته، وقد يقال: لا حاجة للحذف؛ لأن المطابقة اللفظية لا تلزم بين المبتدأ والخبر كما مثلنا، وكقولهم: زيد وعمرو وبكر الكل

(1) المطابقة على هذا موجودة نظرًا للمعنى.

....

حاشية الأمير

قائمون، فراعوا معنى كل، وأيضًا لو التزموا المطابقة اللفظية لما ينفعهم جعل أل للجنس شيئًا، إذ هو لا يبطل جمعية اللفظ.

ثم قولهم: المعربات ذوات قسمين يرد عليه أنها نفس القسمين، والشيء لا يكون صاحبًا لنفسه، والجواب أنها مختلفة بالاعتبار، لأن المعربات اسم لها من حيث اجتماعها، والقسمان يلاحظ فيهما الافتراق إلى جزأين(1)، ثم جعلهم أل للجنس يقتضي أنها معرفة مع أنها هنا داخلة على وصف، فهي موصولة إلا أن يقال: المعربات في الاصطلاح صار اسمًا للفظ المخصوص بقطع النظر عن الصفة(2)، تأمل.



---

(1) في (ج) «إلى ضربين».

(2) الحاصل أنه لابد من التأويل في المعربات ليوافق قسمان، أو عكسه، والمراد جنس المعربات من حيث هي، لا بقيد كونها معربة بالحركات، ولا بقيد كونها معربة بالحروف، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، تنظر حاشية أبي النجا على شرح خالد الأزهري على متن الآجرومية (ص35).

بالحَرَكَاتِ) الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة، (وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ) الأربعة: الألف، والواو، والياء، والنون، (فَالذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ) من الأسماء والأفعال (أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ): الأول (الاسمُ المُفْرَدُ) مذكرًا كان، أو مؤنثًا، منصرفًا كان، أو غير منصرف، معرفة كان، أو نكرة، جامدًا كان، أو مشتقًا، متبوعًا كان، أو تابعًا، (وَ) الثاني (جَمْعُ التَّكْسِيرِ) كذلك إلا ما حمل منه على جمع المذكر السالم كسنين، فإنه يعرب بالحروف (وَ) الثالث (جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ)، وما حمل عليه، (وَ) الرابع (الفِعْلُ المُضَارِعُ) إذا لم يتصل به نون الإناث، ولم تباشره نون التوكيد، (وَضَابِطُ هَذِهِ) الأشياء (الأَرْبَعَةِ) التي تعرب بالحركات) مَا كَانَتْ الضَّمَّةُ عَلَامَةً لِرَفْعِهِ)، (وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ (الأربعة) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ أَيْضًا) الأول (المُثَنَّى) وما ألحق به، (وَ) الثاني (جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ) وما ألحق به، (وَ) الثالث (الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ) المعتلة المضافة، (وَ) الرابع (الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ) على المشهور في جميع ذلك، (وَتَفْصِيلُ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ)......................




(قوله: بالحركات الثلاث)

المراد أن إعرابه لا يخرج عنها، قال: للجنس[1]، وليس المراد أنه يعرب بكل منها، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم لا توجد فيه الفتحة، والفعل وما لا ينصرف لا توجد فيه الكسرة.

(قوله: المعتلة)

أي المختومة بحرف العلة، وهو الواو رفعًا، والألف نصبًا، والياء جرًا، ولو حذف قوله: المضافة ما ضر؛ لأن الاعتلال لا يكون إلا مع الإضافة كما سبق.

---

(1) أي: بجنسها لا بكل منها.

المعربة بالحروف) أَنَّ المُثَنَّى يُرْفَعُ بِالأَلِفِ نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ)، فالزيدان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة، والألف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة، (وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِاليَاءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا، المكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ)، فالزيدين في الأول مخفوض، وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة، والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وفي المثال الثاني منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، والياء تنوب عن الفتحة في موضعين: في التثنية، وجمع المذكر السالم، وقدم الخفض على النصب؛ لأن النصب محمول عليه، (وَجَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ يُرْفَعُ بِالوَاوِ، نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدُونَ)، فالزيدون فاعل، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، والواو تنوب عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، (وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِاليَاءِ المَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، المَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ، وَرَأَيْتُ الزَّيْدِينَ)، والكلام فيهما كما تقدم في المثنى حرفًا ....

حاشية الأمير

(قوله: والألف تنوب عن الضمة في تثنية الأسماء خاصة)

المحل لفاء التفريع، وكذا نظائره بعده، وخاصة مصدر أتى على فاعلة، تقول: جاء الزيدون خاصة، وعامله محذوف، أي: أخصهم خاصة، أي: خصوصًا[1].



(1) أي: أخص التثنية بنيابة الألف عن الضمة خصوصًا، ولا تكون حالًا لقولك: جاء الزيدون خاصة، تنظر حاشية الشنواني، خ، 25/أ.

بحرف، (وَالأَسْمَاءَ السِّتَّةَ تُرْفَعُ بِالوَاوِ، نَحْوُ: جَاءَ أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَهنُوكَ وَذُو مَالٍ)، فهذه مرفوعة، وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة، والواو تنوب عن الضمة في موضعين: في جمع المذكر السالم، والأسماء الستة (وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، نَحْوُ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَهَنَاكَ وَذَا مَالٍ)، فهذه منصوبة، وعلامة نصبها الألف نيابة عن الفتحة، والألف تنوب عن الفتحة في الأسماء الستة خاصة،) وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَهَنِيكَ وَذِي مَالٍ)، فهذه مخفوضة، وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة، والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع: في التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة،) وَالأَفْعَالُ الخَمْسَةُ تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، نَحْوُ: تَفْعَلَانِ وَيَفْعَلَانِ) بالفوقية والتحتية، (وَتَفْعَلُونَ وَيَفْعَلُونَ) ....

حاشية الأمير

(قوله: ترفع بثبوت النون)

أي: بعد فاعلها، وقولهم: النون تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة تَسمح[1]؛ لأن النون بعدها، بل وبعد فاعلها، لا فيها[2]، وظهر لي هنا لغز لطيف لم أسبق به فيما

---

(1) قال الرضي: «وإنما أعرب هذا بالنون؛ لأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو، وإنما خص هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء دون نحو: يدعو ويرمي ويخشى، والقاضي، وغلامي، وإن كان الإعراب في جميعها مقدرًا لمانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون» ينظر شرح الرضي على الكافية (23/4).

(2) من قوله: «لا فيها» إلى قوله: «إلا إذا اتصلت بالضمائر» ليس في (ج).

....

حاشية الأمير

أعلم، هو أن يقال: لنا معمول فصل بين عامله، وإعراب عامله، والشأن أن الإعراب في آخر الكلمة، فيقول المسؤول: هل يدخل المعمول بين أجزاء الكلمة؟ بل يزاد، ويقال: وشرط إعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه، وبين إعرابه، وظاهر أن وجود معرب شرط إعرابه فصل الإعراب منه بفاصل غريب، ونظمت ذلك فقلت:



بالفوقية والتحتية (وَتَفْعَلِينَ) بالفوقية لا غير، فهذه مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون، وثبوت النون يكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة خاصة، (وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ نَحْوُ: لَمْ تَفْعَلَا، وَلَمْ يَفْعَلَا (بالفوقية والتحتية، (وَلَمْ تَفْعَلُوا، وَلَمْ يَفْعَلُوا (بالفوقية والتحتية، (وَلَمْ تَفْعَلِي) بالفوقية، فهذه مجزومة، وعلامة جزمها حذف النون، وحذف النون ينوب عن السكون في الأفعال الخمسة خاصة، (وَتُنْصَبُ بِحَذْفِ النُّونِ نَحْوُ: لَنْ تَفْعَلَا، وَلَنْ يَفْعَلَا، وَلَنْ تَفْعَلُوا، وَلَنْ يَفْعَلُوا، وَلَنْ تَفْعَلِي)، فهذه منصوبة، وعلامة نصبها حذف النون، وحذف النون ينوب عن الفتحة في الأفعال الخمسة خاصة...

حاشية الأمير

أَلَا يَا إِمَامَ النَّحْوِ لَا زِلْتَ مُخْرِجًا ... فَرَائِدَ دُرٍ مِنْ عَمِيقِ المَسَائِلِ

أَرَى عِنْدِ مَعْمُولًا وَقَدْ جَاءَ فَاصِلًا ... لَنَا بَيْنَ عَامِلٍ وَإِعْرَابِ عَامِلِ

وَزَادَ ارْتِيَابِي أَنْ تَحْصِيلَ فَصْلِهِ ... هُوَ الشَّرْطُ فِي الإِعْرَابِ دُونَ مُجَادِلِ

فَقُلْ لِي فِدَاكَ النَّفْسُ مَا هُوَ مُعْرَبٌ ... لإِعْرَابِهِ شَرْطُ اقْتِرَانٍ بِفَاصِلِ؟[1]

جوابه:

بِحَمْدِ إِلَهِي بَدْءُ قَوْلِي وَبَعْدَهُ ... صَلَاةٌ وَتَسْلِيمٌ لِخَيْرِ الوَسَائِلِ

نعم خَمْسُ أَفْعَالٍ لَهَا النُّونُ رَفْعُهَا ... وَمَعْمُولُهَا يَا ذَا ضَمِيرٌ لِفَاعِلِ

(1) اختصر العطار لغز الأمير بقوله:

يا أيها النحوي بين لنا ... ما معرب قد خالف المعربات

الفصل بالمعمول شرط أتى ... في حالة الإعراب عند الثقات

تنظر حاشية العطار على الأزهرية (ص83).

....

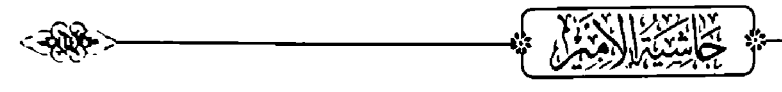
حاشية الأمير

فَهَاكَ جَوَابًا زَانَكَ العِلْمُ وَالتُّقَى وَزِدتْ كَمَالًا عِنْدَ كُلِّ المَحَافِلِ

فظاهر أن الضمائر فاعلة بها، وعامل الفاعل هو الفعل، وأنها لا تعرب هذا الإعراب إلا إذا اتصلت بالضمائر.



(باب علامات الأفعال وأحكامها على التفصيل الآتي في كل واحد منها)

(باب علامات الأفعال وأحكامها)(1)

لك في التراجم أوجه سبعة:

- خبر لمحذوف، أي: هذا باب.
- أو مبتدأ خبره محذوف، أي: باب علامات(2) الأفعال أذكره.
- أو مفعول لمحذوف، أي: أقرأ باب الأفعال.
- أو مجرور بحرف محذوف، أي: انظر في باب، لكن يلزم هذا حذف الجار، وإبقاء عمله، وهو قليل.
- أو أنه مبتدأ، وجملة الكلام بعده خبر، أي: باب الأفعال(3)، وهو قولنا: علامة الفعل الماضي إلخ.
- أو أنه خبر مقدم، وجملة الكلام بعده مبتدأ، أي: هذا الكلام، هو باب الأفعال.
- والوجه السابع أنه موقوف، لا معرب ولا مبني على حد ما يأتي في المبتدأ في

---

(1) في (أ)، و(ب)، و(ج) «باب الأفعال».
(2) لفظ «علامات» ليس في (ب)، و(ج).
(3) في (ق) «باب علامات الأفعال».

حاشية الأمير

الأعداد المسرودة، وهذا أحسن الأوجه لإغنائه عن تقدير مع حصول الغرض من فصل الكلام اللاحق عن السابق[1]، ويأتي إشارة لنحو هذا في الأعداد، وهو يبطل من قال: الوقف لم يسمع.

(1) و قرب الوجه الأول وحسنه لا يخفى عند التأمل.

(عَلَامَةُ) الفعل (المَاضِي أَنْ يَقْبَلَ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ نَحْوُ: قَامَتْ)، وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل الذي لحقته؛ لأن الاسم المذكر قد يستعمل في المؤنث، وعكسه كزيد لامرأة، وهند لرجل، فيحتاج فعل المؤنث إلى التمييز بالتاء، (وَحُكْمُهُ يُفْتَحُ آخِرُهُ) للتخفيف، (سَوَاءٌ كَانَ ثُلَاثِيًا نَحْوُ: ضَرَبَ) وهرب، (أَوْ رُبَاعِيًا نَحْوُ: دَحْرَجَ) ودربج، (أَوْ خُمَاسِيًا نَحْوُ: انْطَلَقَ) وانصلح، (أَوْ سُدَاسِيًا نَحْوُ: اسْتَخْرَجَ) واستعظم، (مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ) كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، ولا فرق في الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم وحده، أو المعظم نفسه، والمخاطب والمخاطبة، أو مثنيهما، أو مجموعهما، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ) بضم التاء، (وَضَرَبْنَا) بسكون الموحدة، (وَضَرَبْتَ بِفَتْحِ التَّاءِ، وَضَرَبْتِ) بكسر التاء، (وَضَرَبْتُمَا وَضَرَبْتُمْ وَضَرَبْتُنَّ وَضَرَبْنَ) ....



(قوله: كراهة توالي أربع متحركات)

أي: لفظًا نحو: ضربت، أو تقديرًا نحو: سرت، وقلت، إذ الأصل سَيَرْتُ، وقَوَلْتُ قلب الحرفان لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفا للساكنين، ثم اجتلب دليلًا على كل حرف حركة من جنسه على فاء الكلمة، وأما نحو: استخرجت فعلة سكونه طرد الباب.

(قوله: فيما هو كالكلمة الواحدة)

أي: أنهم يكرهون أربع حركات في كلمة واحدة، وفيما هو بمنزلتها، وهو الفعل مع فاعله لما بينهما من التلازم، بخلافه مع المفعول، إذ أفعال كثيرة لازمة فلا مفعول لها، فمن ثم لم يسكنوا مع المفعول المتحرك، فضربنا بسكون الباء بمعنى أوجدنا الضرب،

حاشية الأمير

وبفتحها بمعنى أوقع علينا فلان الضرب، واعترض بأنا نجد أربع متحركات في الكلمة كشجرة، وبقرة، وأجيب بأن تاء التأنيث وحركتها في نية الانفصال، قلت: لا يخفى أنها لا تكون بنية الانفصال أقل من كلمة لاصقت[1] كالفاعل مع الفعل[2]، وقد كرهوا فيه ذلك، فالأحسن أن كراهة ما ذكر في حركات لازمة، وهي حركة البنية والبناء.

أما حركات الإعراب كحركة التاء فلا ثقل فيها؛ لأنها تظهر في صور مختلفة، وتنتقل بتنقل العوامل، والتنقل يوجب خفة، ولله در من قال:

تَنَقَّلْ فَلَذَّاتُ الهَوَى فِي التَّنَقُّلِ ... وَرِدْ كُلَّ صَافٍ لَا تَقِفْ عَنْدَ مَنْهَلِ[3]



(1) لأن شدة التلازم جعلت الاثنين الفعل والضمير الفاعل كالكلمة الواحدة.

(2) قال ابن مالك: «ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها في تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تام، وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد، وما فعل إلا أنا»، ينظر شرح التسهيل (125/1).

(3) البيت لصفي الدين الحلي، وليس في ديوانه، وهو في المستطرف في كل فن مستظرف (ص288)، وديوان الصبابة (ص19).

(وَ) ما لم يتصل به (وَاوُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ؛ فَإِنَّهُ يُضَمُّ) لمناسبة الواو، (نَحْوُ: ضَرَبُوا)، وأما نحو: غزوا ورموا -بفتح الزاي والميم- فأصله غزووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل واو الجماعة مفتوحًا على حاله..........................



(قوله: أو واو الجماعة المذكرين)

أو هنا للأحد الدائر[1] على حد قوله جل ذكره ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2]، وفي نسخة بالواو، وهي ظاهرة، ثم إن هذا مفهوم قوله: متحرك، ومن مفهومه[3] ألف الاثنين، والفتح باقٍ معها[4].

(قوله: استثقلت الضمة إلخ)

هذا هو الصواب[5]، لا ما في كلام الجماعة هنا من قولهم: تحركت الواو إلخ، وإن استظهروه؛ وذلك لما نبهناك عليه عند الكلام على لتبلون من أن شرط قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما أصالة تحريكهما، والضم هنا عارض لمناسبة الواو بعده.

---

(1) أي: ولا تطع منهم آثمًا ولا كفورًا، كما يرى الفراء، ينظر معاني القرآن (219/3).

(2) سورة الإنسان آية 24.

(3) في (ج) «ومن مفهومه الاثنين».

(4) أي: من مفهوم التحرك حركة ألف الاثنين في نحو: ضربا، فقيل: إن الفتحة الموجودة فتحة المناسبة، وفتحة البناء مقدرة، والراجح أن الفتحة الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة، تنظر حاشية العطار (ص85).

(5) ترجيح الأمير للثقل على قولهم: تحركت غير متعين عند شراح الأزهرية، حاشية الشنواني، خ، 27/أ، وفرائد العقود العلوية (409/1)، وحاشية القليوبي، خ، 17/ب.

(وَعَلَامَةُ) الفعل (المُضَارِعِ أَنْ يَقْبَلَ لَمْ نَحْوُ: لَمْ يَضْرِبْ)، ولم يسمع، (وَحُكْمُهُ أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا) رفعًا ونصبًا وجزمًا، (مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ النِّسْوَةِ) فإنه يبنى على السكون (نَحْوُ: يَضْرِبْنَ) حملا على ضربن؛ لأن المضارع فرع الماضي، (وَ) ما لم تباشره (نُونُ التَّوْكِيدِ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الفَتْحِ) لثقل التركيب، ولا فرق في ذلك بين الثقيلة والخفيفة، (نَحْوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾)، فإن لم تباشره كان معربًا على الأصح، نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ بتشديد النون فيهن، (وَعَلَامَةُ الأَمْرِ أَنْ يَقْبَلَ يَاءَ المُخَاطَبَةِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَى الطَّلَبِ نَحْوُ: قُومِي)، فإن دل اللفظ على الطلب، ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو: صه، وإن قبل الياء، ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو: تقومين، (وَحُكْمُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ الآخِرِ)، وهو ما ليس آخره ألفًا، أو واوًا، أو ياء، (نَحْوُ: اضْرِبْ، أَوْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ الآخِرِ) أصالة (إِنْ كَانَ مُعْتَلَّ الآخِرِ)، وهو ما آخره ألف، أو واو، أو ياء، (نَحْوُ: اخْشَ وَاغْزُ وَارْمِ)، فاخش مبني على حذف الألف، واغز مبني على حذف الواو، وارم مبني على حذف الياء، وهذه الأحرف الثلاثة أواخر أصالة، بخلاف النون في الأفعال الخمسة؛ فإنها ليست آخرًا أصالة، (أَوْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدًا لأَلِفِ اثْنَيْنِ نَحْوُ: اضْرِبَا، أَوْ وَاوُ جَمْعٍ نَحْوُ: اضْرِبُوا، أَوْ يَاءُ مُخَاطَبَةٍ نَحْوُ: اضْرِبِي)..........................

حاشية الأمير

(قوله: حملًا على ضربن)

أي: الذي سكن فيه كراهة توالي أربع متحركات، وقوله: لأن المضارع فرع الماضي، أي: لأن المضارع ماضٍ زيد عليه حرف المضارعة، وغيرت هيئته، والمجرد أصل [1] للمزيد.

---

(1) قوله: «ماضٍ زيد عليه حرف المضارعة، وغيرت هيئته، والمجرد أصل» ليس في (ج).

وضابط ذلك أن الأمر يبني على ما يجزم به مضارعه، فإن كان مضارعه يجزم بالسكون فالأمر مبني على السكون، وإن كان مضارعه يجزم بحذف آخره فالأمر مبني على حذف الآخر، وإن كان مضارعه يجزم بحذف النون فالأمر مبني حذف النون. .....



(قوله: وضابط ذلك أن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه)

اعترضه العلامة ابن قاسم[1] بأن الأمر المسند للمؤنثات يبنى على السكون، ولو كان معتلًا، نحو: اخشين، وارمين، واغزون يا نسوة مع أن مضارعه حال جزمه يجزم بالحذف أهـ، قلت: يجاب بأن هذا ضابط لبناء الأمر الأصلي، والسكون المذكور عارض بعروض النون، وإلا لورد أيضًا المؤكد بالنون، فإنه مبني على الفتح صحيحًا، أو معتلًا، ولا يجزم به مضارع.



(1) في (ج) «اعترضه ابن قاسم».

(المرفوعات من الأسماء سبعة)

الأول (الفَاعِلُ)، (وَ) الثاني (نَائِبُهُ)، (وَ) الثالث والرابع (المُبْتَدَأُ وَخَبَرُه)، (وَ) الخامس (اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)، (وَ) السادس (خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)، (وَ) السابع (تَابِعُ المَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَلٌ)، قُدِّم الفاعل؛ لأنه أصل المرفوعات، ثم نائبه؛ لأنه يخلفه عند حذفه، ثم المبتدأ وخبره؛ لأن المبتدأ فاعل معنى؛ لكونه مسندًا إليه، والخبر مسند، ثم اسم كان وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إن وأخواتها؛ لأنه خبر في الأصل، ثم التابع؛ لأنه متأخر عن المتبوع، وإذا اجتمعت التوابع قدم النعت، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم البيان، ثم النسق، (وَلَهَا أَبْوَابٌ) تذكر فيها.



(باب المرفوعات من الأسماء سبعة)[1]

قالوا: جمع مرفوع على حد جبال راسيات، لا جمع مرفوعة، أي: كلمة مرفوعة لقوله بعد سبعة: وعدد المؤنث يحذف منه التاء، وأقول: بل يصح أنه جمع مرفوعة[2]، ومحل حذف التاء من عدد المؤنث، وإثباتها في المذكر إذا كان المعدود مذكورًا تمييزًا للعدد، أما إن لم يذكر أصلًا، أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا، ومنه قول الفقهاء: سنن الوضوء ثمانية، ألا ترى أنه جمع سنة، وذكره النووي فيما أظن[3].



(1) في (أ)، و(ب)، و(ج) «المرفوعات سبعة».
(2) ثمة خلاف حول الصحة في ذلك، تنظر حاشية أبي النجا (ص48)، وحاشية العطار (ص88).
(3) علق المحشي في إحدى حواشيه بقوله: فكأن المعدود لم يذكر، ينظر حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية (ص32).

(الباب الأول باب الفاعل)

(وَهُوَ الاسْمُ) الصرح أو المؤول..



(قوله: الفاعل هو الاسم المرفوع إلخ[1])، قال الشارح في شرحه على الآجرومية: إن هذا التعريف رسم[2] بخواص الفاعل[3]، وهو مبني على ما قاله بعض: إن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها[4] جزمًا، فجميع تعاريفها رسوم لجواز أن لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساوٍ، ولا أعم ولا أخص، قال الفخر الرازي في نظير هذا المقال: وهو عن التحقيق بمعزل؛ إذ هي أمور اعتبارية يلاحظها الواضع، ويضع

---

(1) ما بين القوسين هو تعريف الأزهري في شرحه على الآجرومية، ينظر شرح المقدمة الآجرومية (ص102).

(2) الرسم قسم من المعرف مقابل للحد، ومنه تام وناقص، فالرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك... أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الإنسان: إنّه ماش على قدميه... ضحّاك بالطبع، ينظر كشاف اصطلاح الفنون (861/1).

(3) جمع خاصة، وهي قسمان: مطلقة وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما وراءه كالضاحك للإنسان، وإضافية وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان، وهي المرادة هنا؛ لأن ما ذكره من كونه مذكورًا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها، تنظر حاشية أبي النجا (ص48).

(4) الذاتي لكل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه، وقيل: ذات الشيء نفسه وعينه، وهو لا يخلو عن العرض، والفرق بين الذات والشخص أن الذات أعم من الشخص؛ لأن الذات تطلق على الجسم وغيره، والشخص لا يطلق إلا على الجسم، ينظر التعريفات (ص107).

....

حاشية الأمير

الألفاظ بإزائها، ولا ماهية لها عند الواضع إلا هذه الأمور، فالتعريف بها حد، على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر، نقله عنه قاضي القضاة مولانا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي في آخر الكليات، ولقد كان يخطر ببالي، فلله الحمد.



(المُسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ) ....



حاشية الأمير

(قوله: المسند إليه فعل)

الإسناد -كما سبق- ضم كلمة إلى أخرى على وجه تحصل به الفائدة، فهو من عوارض الألفاظ، فحينئذٍ لا يرد ما نقله الطبلاوي عن السيد عيسى الصفوي[1] من أن التعريف يشمل مفعول المفاعلة كضارب زيد عمرًا، إذ كل منهما واقع منه الضرب، ومسند إليه معنى؛ لأنا نقول: الفعل بالنظر للمفعول ليس بينهما إسناد نحوي؛ إذ هو ضم كلمة لأخرى على وجه تحصل به الفائدة، وضم الفعل للمفعول لا تحصل به الفائدة، إنما تحصل بضمه للفاعل، نعم يرد نائب الفاعل نحو: ضرب زيد؛ إذ هو إسناد نحوي تتم به الفائدة على جهة القيام؛ وذلك أن مصدر ضرب المبني للمجهول هو الضرب بمعنى الكون مضروبًا، وهو قائم بالمفعول، اللهم إلا أن يراد المسند أصالة، وهو إسناد بعد حذف الفاعل، أو يقال- وهو الأحسن - إن هذا تعريف موصل لذهن الطالب بوجه ما،



(1) عيسى بن محمد بن عبيد الله، أبو الخير، قطب الدين الحسني الحسيني الإيجي، المعروف بالصفوي، فقيه من الشافعية، هندي الموطن، له شرح الكافية لابن الحاجب، توفي سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة، ينظر شذرات الذهب (427/10)، والأعلام (108/5).

متعدٍ أو لازم، (أَوْ شِبْهُهُ)، وهو اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل (مُقَدَّمٌ) أي: الفعل، أو شبهه (عَلَيْهِ) أي: على الفاعل (عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ)، (فَالأَوَّلُ)، وهو إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة قيامه به، (نحو: عَلِمَ زَيْدٌ) فإن العلم قائم بزيد، أي: متلبس به، (وَالثَّانِي)، وهو إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة وقوعه منه، (نحو: قَامَ زَيْدٌ) فإن القيام وقع من زيد، أي: أحدثه، وعلم من هذين المثالين أن ....

حاشية الأمير

وقد أجاز المتقدمون التعريف بالأعم لذلك[1]، وأما قول نجم الأئمة الرضي: إنه خارج بقوله على جهة قيامه به؛ لأن المراد بجهة القيام أن يكون على هيئة المبني للفاعل، فلا دليل عليه، مع أن ضمير به للاسم الشامل للفاعل ونائبه وغيرهما، ولا يظهر إلا لو كان الضمير للفاعل، وهو محذور بلزوم الدور بأخذ المعرف في التعريف؛ إذ المعرف متوقف على جميع أجزاء التعريف، تأمل.

(قوله: نحو: علم زيد)

فإن العلم كيفية نفسانية يوجدها المولى في زيد لا أنها تحدث عن زيد[2]، وأقول: هو محصل لها بأخذه في أسبابها، فهي واقعة منه، والظاهر أنه لا فرق في استعمال العرب بين علم زيد أن عمرًا قائم، وبين ضرب زيد عمرًا في أن كلًا منهما فعل صدر منه، فالأولى التمثيل بمات زيد، ومرض عمرو ليظهر ما قاله بعد من أن هذا فاعل

---

(1) التعريف هو «الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويسمى هذا الطريق قولًا شارحًا، ويسمى حدًا أيضًا»، ينظر المعجم الفلسفي (304/1).

(2) ينظر في المسألة فرائد العقود العلوية (436/2).

إسناد الفعل إلى الفاعل يكون حقيقة كالمثال الثاني، ومجازًا كالمثال الأول، ومثال اسم الفاعل ﴿مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾، ومثال ما يفيد المبالغة أضرَّابٌ زيد، ومثال الصفة المشبهة زيد حسن وجهه، ومثال اسم التفضيل ما رأيت رجلًا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد، ومثال الاسم المؤول ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾ أي: إنزالنا، (وَهُوَ) أي: الفاعل (عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، فَالظَّاهِرُ أَقسَامٌ) ثمانية: (الأَوْلُ الاسْمُ المُفْرَدُ) المقابل للتثنية والجمع، (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ)، فجاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، (وَالثَّانِي مُثَنَّى المُذَكَّرِ نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ)، فالزيدان فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف، (وَالثَّالِثُ جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ) برفع السالم صفة لجمع (نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدُونَ)، فالزيدون فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو، (وَالرَّابعُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُذَكَّرِ نَحْوُ: جَاءَ الرِّجَالُ)، فالرجال جمع رجل، (وَالخَامِسُ المُفْرَدُ المُؤَنَّثُ نَحْوُ: جَاءَتْ هِنْدُ)، فهند فاعل مؤنث لدخول التاء في فعلها، (وَالسَّادِسُ مُثَنَّى المُؤَنَّثِ نَحْوُ: جَاءَتِ الهِنْدَانِ)، فالهندان مثنى مؤنث لدخول التاء في فعلهما، (وَالسَّابعُ جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ) من التغير (نَحْوُ: جَاءَتِ الهِنْدَاتُ)، (وَالثَّامِنُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: جَاءَتِ الهُنُودُ)، فالهنود جمع هند. .....

حاشية الأمير

مجازي، أي: بالنظر للغة؛ لأن الفاعل فيها من أوجد الفعل، وإن كان فاعلًا حقيقة في النحو[1]، فمن ثم شمله التعريف.



(1) ثمة تفصيل أكثر للمحشي في شرحه على شذور الذهب (ص55)، وينظر للتوسع فرائد العقود العلوية (436/2).

فإن قيل: الزيدان والهندان، والزيدون والهندات والزيود والهنود مفرداتها أعلام، والعلم يدل على الوحدة، فإذا زيد عليه ما يدل على التثنية، أو الجمع دل على التعدد والوحدة، والتعدد متضادان قلت: إذا أريد تثنية العلم، أو جمعه قصد تنكيره، ثم يثنى ويجمع بدليل؛ جواز دخول أل عليه عوضًا عما فاته من تعريف العلمية (وَ) القسم الثاني- (المُضْمَرُ)، وهو ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، وهو (اثْنَا عَشَرَ) نوعًا: (اثْنَانِ لِلمُتَكَلِّمِ: أَكْرَمْتُ، أَكْرَمْنَا) بسكون الميم، (وَخَمْسَةٌ لِلمُخَاطَبِ: أَكْرَمْتَ) بفتح التاء للمذكر (أَكْرَمْتِ) بكسرها (لِلْمُؤَنَّثَةِ، أَكْرَمْتُمَا) للمثنى مطلقًا مذكرًا كان، أو مؤنثًا (أَكْرَمْتُمْ) لجمع الذكور (أَكْرَمْتُنَّ) لجمع الإناث، والتاء في الجميع هي الفاعل، وهي اسم مبني، محله رفع لا يظهر فيه إعراب، والحروف اللاحقة لها لا مدخل لها في الفاعلية (وَخَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ: أَكْرَمَ)، ففي أكرم ضمير مستتر تقديره هو (أَكْرَمَتْ) بسكون التاء، ففي أكرمت ضمير مستتر تقديره هي، (أَكْرَمَا أَكْرَمُوا أَكْرَمْنَ)، فالألف والواو والنون هي الفاعل محلها رفع لا يظهر فيه إعراب. ....

حاشية الأمير

(قوله: فإن قيل: إلخ)

هذا السؤال لا يرد من أصله؛ لأن الدال على الوحدة هو المفرد، وهو غير المثنى والجمع[1]، تأمل.

---

(1) لأن الدال على الوحدة المفرد، والدال على التعدد هو المثنى والمجموع، وهما غيرانِ، ينظر فرائد العقود العلوية (444/2).

(الباب الثاني من المرفوعات: باب نائب الفاعل)

(وَ) نائب الفاعل (هُوَ كُلُّ اسْمٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ) لغرض من الأغراض، (وَأُقِيمَ هُوَ) أي: نائب الفاعل (مَقَامَهُ) أي: مقام الفاعل، (وَغُيِّرَ عَامِلُهُ إِلَى صِيغَةِ فُعِلَ) بضم أوله، وكسر ثانيه في الماضي (أَوْ يُفعَلُ) بضم أوله، وفتح ما قبل آخره في المضارع، (أَوْ إِلَى) صيغة (مَفْعُولٍ) في الاسم (فَإِنْ كَانَ عَامِلُه فِعْلًا مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَحْقِيقًا نَحْوُ: ضُرِبَ زَيدٌ)، والأصل ضرب عمرو زيدًا، فحذف الفاعل، وهو عمرو، وأقيم المفعول، وهو زيدًا مقام الفاعل، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعمدة بعد أن كان فضلة، ومتصلًا بالفعل بعد أن كان منفصلًا عنه، وامتنع تقديمه على الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، وأنث الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثًا، وغيِّر عامله عن صيغته الأصلية إلى فعل بضم أوله، وكسر ما قبل آخره (أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: كِيلَ الطَّعَامُ)، والأصل كيل بضم الكاف وكسر الياء، فاستثقلت الكسرة على الياء ....

(باب نائب الفاعل)

جعله[1] نائبًا نظرًا إلى أن الأصل أن يبنى العامل للفاعل، وإلا فبعد بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول أصالة، فتأمل.

(قوله: بعد أن كان منفصلًا عنه)

أي: بالفاعل؛ وذلك لأن الأصل تأخير المفعول عن الفاعل، وعكسه طارئ، لا عبرة به.

(قوله: وأنث الفعل لتأنيثه)

(1) أي: جعله المفعول نائبًا عن الفاعل.

....



يجب أنه مستأنف غير مرتبط بما قبله؛ وذلك أنه في المثال السابق مذكر، ولو قال: ويؤنث كان أوضح.



فنقلت منها إلى الكاف، فصار كيل بكسر الكاف وسكون الياء، فكسر الياء مقدر، (وَشُدَّ الحِزَامُ)، والأصل شدد فأدغم أحد المثلين في الآخر، فكسر أولهما مقدر.

(وَإِنْ كَانَ) عامله (مُضَارعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَحْقِيقًا نَحْوُ: يُضْرَبُ زَيْدٌ)، فيضرب فعل مضارع مبني للمفعول، وزيد نائب الفاعل، (أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: يُبَاعُ العَبْدُ)، والأصل يبيع بضم أوله وفتح ما قبل آخره، نقلت فتحة الياء إلى ما قبلها، فقلبت الياء ألفًا لتحركها الأصلي وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ففتح الياء مقدر، (وَيُشَدُّ الحبْلُ)، والأصل يشدد الحبل بدالين، أدغم أحد المثلين في الآخر؛ ففتح أولهما مقدر، (وَإِنْ كَانَ عَامِلُهُ اسْمَ فَاعِلٍ جِيءَ بِهِ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ المَفْعُولِ تَحْقِيقًا نَحْوُ: مَضْرُوب زَيْدٌ)، فمضروب اسم مفعول، وزيد نائب الفاعل، والأصل ضارب عمرو زيدًا، فحذف الفاعل، وحولت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول ....




(قوله: فكسر الياء مقدر)

ظاهره أن قوله: تحقيقًا أو تقديرًا راجع للكسر فقط، وليس كذلك، بل هو راجع لضم الأول كما لا يخفى[1]، نعم يجوز في نحو: بيع الضم التحقيقي[2] كما هو مشهور، نعم قوله: في المضارع تحقيقًا، أو تقديرًا تعميم في الفتح فقط، وأما الضم فمحقق دائمًا.



(1) وكذا ضم الكاف، تنظر حاشية الشنواني، خ، 30/أ.
(2) أي: الملفوظ به.

(أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: قَتِيلُ عَمْرٍو)، فقتيل بمعنى مقتول، وعمرو نائب الفاعل، فصيغة مفعول مقدرة، (وَنَائِبُ الفَاعِلِ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ كَمَا مَثَّلْنَا، وَمُضْمَرٍ نَحْوُ: أُكْرِمْتُ) بضم التاء للمتكلم وحده (أُكْرِمْنَا) للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، (أُكْرِمْتَ) بفتح التاء للمخاطب المذكر، (أُكْرِمْتِ) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة (أُكْرِمْتُمَا) للمثنى المخاطب مطلقًا، مذكرًا كان، أو مؤنثًا (أُكْرِمْتُمْ) لجمع المذكر (أُكْرِمْتُنَّ) لجمع المؤنث (أُكْرِمَ) للمفرد المذكر الغائب (أُكْرِمَتْ) بسكون التاء للمفردة الغائبة (أُكْرِمَا) للمثنى الغائب (أُكْرِمُوا) لجمع المذكر الغائب (أُكْرِمْنَ) لجمع المؤنث الغائب، (وَالفِعْلُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الأَمْثِلَةِ مَضْمُومُ الأَوَّلِ)، وهو الهمزة (مَكْسُورُ مَا قَبْلَ الآخِرِ)، وهو الراء، ويقال في الجميع: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والضمير نائب الفاعل، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب...

حاشية الأمير

(قوله: أو تقديرًا نحو: قتيل عمرو[1])

مراده بالتقدير هنا المعنى[2]، بخلافه سابقًا فإن المراد به الأصل.



(1) الأصل قاتل زيد عمرًا، فحذف الفاعل الذي هو زيد، وحولت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول تقديرًا، ينظر فرائد العقود العلوية، 463/2.

(2) قال السيوطي: «ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقبض وقتيل، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبوه، خلافًا لابن عصفور حيث أجاز ذلك، قال أبو حيان: ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب»، ينظر همع الهوامع (78/3).

(الباب الثالث والرابع من المرفوعات: باب المبتدأ والخبر)

(المُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ المرْفُوعُ المُجَرَّدُ عَنِ العَوامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ ....



(باب المبتدأ والخبر)

(قوله: المبتدأ هو الاسم المرفوع)

كذا في نسخة بذكر المرفوع، ويرد عليه ما اشتهر من أن الرفع حكم، وهو لا يؤخذ في التعريف، وأقول: الظاهر أن هذا غير محقق، وأن قولهم: لا يدخل الحكم في الحد معناه لا يدخل الحكم المنسوب للمحدود، لا لأحد أجزاء الحد، وذلك أنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف، فهو متوقف على التعريف(1)، فلو أخذ في التعريف توقف التعريف عليه، فيلزم الدور، وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف إلا الحكم على المعرف كأن يقال: الإنسان هو المحكوم عليه بأنه كذا، وهنا الحكم لم ينسب للمبتدأ، إنما نسب للاسم، وهو معلوم قبل التعريف، وإلا لم يدخل فيه لبيان الماهية، فلا دور.

---

(1) معنى هذا الكلام يتوقف على فهم قول الأخضري في السلم:

وعندهم من جملة المردود أن تدخل الأحكام في الحدود

فلو قلنا: الفاعل مرفوع، فالرفع حكم من أحكام الفاعل، والحكم على الشيء متوقف على تصوره، فإذا أخذ الحكم جزءًا في التعريف توقف المعرف عليه، وحصل الدور الذي هو توقف كل من الشيئين على الآخر، ولقائل أن يقول: لا دور؛ لأن المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف ليس هو المعرف، بل المأخوذ جنسًا في التعريف، ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في المثال هو الاسم لا الفاعل، فالحكم بالرفع إنما يتوقف على تصور مطلق الاسم، لا على تصور خصوص الفاعل حتى يلزم الدور، ينظر شرح القويسني على السلم (ص21).

....

حاشية الأمير

وهنا مبحثان:

أحدهما- لا يقع المبتدأ نكرة إلا بمسوغ، من جملته الوصف، قال ابن قاسم: وفيه إشكال؛ إذ مقتضاه جواز حيوان آدمي في الدار، ومنع إنسان في الدار مع ترادف المبتدأين[1]، فما الفرق بينهما؟ قال: ورأيت شيخنا أستاذ المحققين السيد عيسى الصفوي، قال: تحقيق ذلك أن العرب اعتبروا الوصف مسوغًا لنكتة تظهر في بعض الأحيان، ثم طردوا الباب، فلا يضر تخلفها في بعض المواد، هذا حاصله بالمعنى.

وأقول: ما أورده[2] العلامة ابن قاسم - نفعنا الله به- قائم في كل مادة؛ إذ معلوم أن وصف النكرة نكرة، فظاهر كلامهم جواز الابتداء بالنكرة موصوفة، ومنع الابتداء بوصف النكرة وحده، فيجوز رجل عالم في الدار دون عالم في الدار، وهكذا جميع الأمثلة مع ترادفهما في الفائدة، فلا يظهر كلام السيد الصفوي المذكور، ويخطر ببالي جواب آخر هو أن النكرة مع وصفها من باب الإبهام، ثم التفصيل[3]، فلما ذكروا الموصوف المبهم أولًا تشوفت النفس لتخصيصه، فيأتي الوصف مفيدًا لما تشوفت له النفس، بخلاف ما لو ذكر الوصف، أو مرادفه ابتداء، فلم يأت بعد طلب، فلا مزيد فائدة فيه، فمن ثم جاز الأول دون الثاني، ومثل هذه النكتة لا يبعد أن يعتمد عليها عند البلغاء فأنصف.

---

(1) لوصف المبتدأ في الأول، وعدمه في الثاني مع أن المعنى متحد فيهما، تنظر حاشية الصبان (300/1).

(2) في (ق) «ما أورد».

(3) في الصبان «ويمكن الفرق بأن في الأول نكتة الإجمال، ثم التفصيل، بخلاف الثاني»، تنظر حاشية الصبان (300/1).

لِلإِسْنَادِ)، فخرج الفاعل حقيقة نحو: قام زيد، والفاعل مجازًا نحو: كان زيد قائمًا لعدم التجرد؛ لأن عاملهما لفظي، وهو الفعل، وخرجت الأعداد المسرودة............

حاشية الأمير

المبحث الثاني- من المبتدأ ما معه وصف أغني عن الخبر نحو: بقرة تكلمت، وأقل[1] رجل يقول ذلك، فالجملة في الأول صفة للمبتدأ، وفي الثاني صفة للمضاف إليه، لا خبر؛ لأن احتياج النكرة إلى الوصف أشد من الاحتياج للخبر، وأيضًا يدل على الوصفية في الثاني المطابقة للمضاف إليه نحو: أقل رجل يقول ذلك، وأقل رجلين يقولان ذلك، وأقل رجال يقولون ذلك، هكذا اشتهر.

وأقول: الذي يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر؛ لأن المقصود الحكم على البقرة بالكلام، والإخبار عنها بذلك، ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادة كما هو مشهور، ولو جعلت صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت، فلا تتم الفائدة؛ لأنه بمنزلة أن يقال: البقرة المتكلمة، فلم يتم الحكم، ولم تحصل فائدة، ألا ترى أنهم عدوا المركب التوصيفي التقييدي من المركبات الناقصة نحو: الحيوان الناطق فأنصف.

وأما التثنية والجمع في المثال الثاني فنظرًا لمعنى المبتدأ؛ لأن قولك: أقل رجلين يقولان ذلك مصدوق الأقل فيه رجلان هما أحقر أفراد مطلق رجلين، وقس.

(قوله: للإسناد)

أورد عليه قوله:

غَـيرُ مَأْسُـوفٍ عَلَى زَمَـنٍ ... يَنْقَضِـي بـالْهَمِّ وَالحَـزَنِ[2]

---

(1) في (أ) «أقول».

(2) البيت لأبي نواس، وهو ليس في الديوان، وروايته في أمالي ابن الحاجب (237/2)، ومغني

حاشية الأمير

فإن غير مبتدأ، وليس مسندًا، ولا مسندًا إليه، نعم لما أضيف للوصف، كأنه هو والوصف شيء واحد، فسد مرفوع ذلك الوصف- وهو الجار والمجرور نائب الفاعل- مسد الخبر كما يسد المرفوع المسند إليه نفس المبتدأ نحو: أقائم زيد؟ إن قلت: اجعل غير خبرًا لمحذوف، أي: أنا غير مأسوف، قلت: لو كان كذلك لقيل: غير آسف بصيغة اسم الفاعل من أسف فهو آسف، أي: حزن فهو حزين إلا أن يجعل على حد: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا ۝٤٥﴾(1)، أي: ساترًا.

= اللبيب (ص886)، والمقاصد النحوية (482/1)، وهمع الهوامع (362/1)، وخزانة الأدب (345/1).

(1) سورة الإسراء آية 45.

نحو: واحد، اثنين، ثلاثة، فإنها وإن جردت عن العوامل اللفظية لا إسناد فيها، ودخل نحو: بحسبك درهم، فحسبك مبتدأ، ودرهم خبره، ولا يقدح في ذلك كونه مجرورًا بحرف زائد؛ لأن الحرف الزائد وجوده كلا وجود، (وَالخَبَرُ هُوَ الاسْمُ المُسْنَدُ إِلَى المُبْتَدَإِ)، فخرج عامل الفاعل، فإنه مسند إلى الفاعل، لا إلى المبتدإ، (مِثَالُ المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ)؛ لأنه مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، (وَقَائِمٌ خَبَرٌ)؛ لأنه مسند إلى المبتدأ، (وَالمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ) كما تقدم في الفاعل ونائبه، (فَالظَاهِرُ أَقْسَامٌ) ثمانية: الأول (مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ)، (وَ) الثاني (مُثَنًّى مُذَكَّرٌ نَحْوُ: الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ)، (وَ) الثالث (جَمْعُ مُذَكَّرٍ مُكَسَّرٌ نَحْوُ: الزُّيُودُ قِيَامٌ)، (وَ) الرابع (جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٌ نَحو: الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ)، (وَ) الخامس (مُفْرَدٌ مُؤَنَّثٌ نَحْوُ: هِنْدٌ قَائِمَةٌ)، (وَ) السادس (مُثَنًّى مُؤَنَّثٌ نَحْوُ: الهِنْدَانِ قائمتان) (وَ) السابع (جَمْعُ تَكْسِيرٍ مُؤَنَّثٌ نَحْوُ: الهُنُودُ قِيامٌ)، (وَ) الثامن (جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سَالِمٌ نَحْوُ: الهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ)، والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدئه في الإفراد والتثنية والجمع تكسيرًا، وتصحيحًا، وأقسام الظاهر كثيرة جدًّا، وفيما ذكرناه كفاية، فإن الذكي يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبي بألف شاهد...

حاشية الأمير

(قوله: نحو: واحد)

إن قلت: لم لا تجعل الأعداد مسندة لمحذوف، أي: هذا واحد إلخ؟ قلت: القصد مجرد حصر المعدود، وهو حاصل بمجرد السرد من غير التفات لمحذوف، فلا داعي له[1].

---

(1) الظاهر من حال العاد أنه لا يضمر لها مبتدأ ولا خبرًا، ينظر فرائد العقود العلوية (467/2).



حاشية الأمير

تنبيه: رافع المبتدأ على المشهور من الأقوال المعلومة هو الابتداء[1] [2]، وهو كما قال: ابن مالك: تجريده من العوامل اللفظية، ويعترض بنظير ما اعترض به على قولهم: رافع المضارع التجرد من أن التجرد عدمي، فكيف يعمل الرفع الوجودي؟ وهو اعتراض ليته ما قيل! لما علمت أن العامل[3] ما عملت العرب عند وجوده أمرًا مخصوصًا، ولا مانع من أن العدم المقيد كعدم العوامل اللفظية تعمل العرب عند تحققه الرفع، أي: تنطق به عنده[4]، وأما جواب بدر الدين ابن مالك بأن التجرد ليس عدميًا، وإنما هو وجود المضارع على أول أحواله فممنوع بأن التجرد الخلو بالضرورة.



(1) قال سيبويه: «فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق»، ينظر الكتاب (127/2).

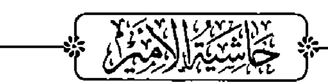
(2) المسألة من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (38/1).

(3) في (ج) «العوامل».

(4) قال الصبان: «لك أن تقول سلمنا أنه عدمي، لكن لا نسلم أن العدمي لا يكون علة للوجودي على الإطلاق، بل ذاك في الأعدام المطلقة، أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودي»، تنظر حاشية الصبان (406/3).

(وَ) المبتدأ (المُضْمَرُ) أقسام (اثْنَا عَشَرَ): الأول (مُتَكَلِّمٌ وَحْدَه نَحْوُ: أَنَا قَائِمٌ)، (وَ) الثاني (مُتَكَلِّمٌ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، أَوْ مُعَظِّمٌ نفسَهُ نَحْوُ: نَحْنُ قَائِمُونَ)، (وَ) الثالث (المُخَاطَبُ المُذَكَّرُ نَحْوُ: أَنْتَ قَائِمٌ)، (وَ) الرابع (المُخَاطَبَةُ المُؤَنَّثَةُ نَحْوُ: أَنْتِ قَائِمَةٌ) (وَ) الخامس (مُثَنَّى المُخَاطَبِ مُطْلَقًا) مذكرًا كان، أو مؤنثًا (نَحْوُ: أَنْتُمَا قَائِمانِ) لمثنى المذكر، (أَوْ قَائِمَتَانِ) لمثنى المؤنث، (وَ) السادس (جَمْعُ المُخَاطَبِ نَحْوُ: أَنْتُمْ قَائِمُونَ) والسابع (جَمْعُ الإِنَاثِ المُخَاطَبَاتِ نَحْوُ: أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ)، (وَ) الثامن (المُفْرَدُ الغَائِبُ نَحْوُ: هُوَ قَائِمٌ)، (وَ) التاسع (المُفْرَدَةُ الغَائِبَةُ نَحْوُ: هِيَ قَائِمَةٌ)، (وَ) العاشر (مُثَنَّى الغَائِب مُطْلَقًا) مذكرًا كان، أو مؤنثًا، (نَحْوُ: هُمَا قَائِمَانِ) في مثنى المذكر، (أَوْ قَائِمَتَانِ) في مثنى المؤنث، (وَ) الحادي عشر (جَمْعُ الذُّكُورِ الغَائِبِينَ نَحْوُ: هُمْ قَائِمُونَ، (وَ) الثاني عشر (جَمْعُ الإِنَاثِ الغَائِبَاتِ نَحْوُ: هُنَّ قَائِمَاتٌ)، فالمبتدأ في ذلك كله مبني لا يظهر فيه إعراب.

(وَالخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ، فَالمُفْرَدُ هُنَا مَا لَيْس جُمْلَةً، وَلَا شِبْهَهَا، وَلَوْ كَانَ مُثَنًى أَوْ مَجْمُوعًا) لمذكر أو مؤنث (كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَمْثِلَةِ، فَالخَبَرُ فِيهَا كُلِّهَا مُفْرَدٌ)؛ لأنه ليس جملة، ولا شبهها، (وَغَيْرُ المُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ): (الأَوْلُ الجُمْلَةُ الاسْمِيةُ)،.........



(قوله: الأول الجملة إلخ)

اعلم أن الجملة لابد لها من رابط[1]، عدوا منه[2] إعادة المبتدأ بمعناه نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴿١٧٠﴾﴾[3]، وعدوا منه

(1) إنما احتاجت الجملة الواقعة خبرًا إلى رابط؛ لأنها في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزءًا من الكلام فلابد من رابط يربطها بالجزء الآخر، حاشية الشنواني، خ، 30/ب.
(2) ذكر ابن هشام أن الروابط عشرة، ينظر مغني اللبيب (ص647).
(3) سورة الأعراف آية 170.

حاشية الأمير

الإشارة للمبتدأ نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1]، وأقول: يمكن إدراج الإشارة في الإعادة[2] بالمعنى، فإن معنى اسم الإشارة في التركيب نفس المبتدأ، إن قلت: كذلك الضمير هو إعادة للمبتدأ بالمعنى، قلت: نعم لما كان الضمير متأصلاً في باب الربط فيربط الخبر والصلة وغيرهما ناسب أن يعد رابطًا مستقلاً، ولا يدرج في غيره، بل لا ينظر لغيره إلا عند انتفائه.

(1) سورة الأعراف آية 26.

(2) في (ج) «في نحو الإعادة».

وهي ما صدرت باسم (نَحْوَ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، وَأَبُوهُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَقَائِمٌ خَبَرُ المُبْتَدَإِ الثَّانِي)، وهو أبوه، والمبتدأ الثاني وخبره جملة اسمية في موضع رفع (خَبَرُ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ)، وهو زيد، والجملة إذا وقعت خبرًا وكانت غير المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط، (وَالرَّابِطُ) هنا (بَيْنَ المُبْتَدَإِ الأَوَّلِ وَخَبَرِهِ الهَاءُ مِنْ أَبُوهُ)، فإنها عائدة على زيد.

والشيء (الثَّانِي الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةِ)، وهي ما صدرت بفعل (نَحْوَ: زَيْدٌ قَعَدَ أَخُوهُ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ)، والجملة بعده، (وَ) هي (قَعَدَ أَخُوهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ خَبَرُ زَيْدٍ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا) أي: بين زيد وخبره الهاء من أخوه؛ لأنها عائدة على زيد.

والشيء (الثَّالِثُ الظَّرْفُ) المكاني والزماني، (نَحْوَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ)، والسفر غدًا، (فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، وَعِنْدَكَ ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ مُسْتَقِرٌّ) إن قدر مفردًا، (أَوْ اسْتَقَرَّ) إن قدر جملة، (وَذَلِكَ المَحْذُوفُ خَبَرُ المُبْتَدَإِ) على الصحيح، وقس على ذلك السفر غدًا.

والشيء (الرَّابِعُ الجَارُّ وَالمَجْرُورُ نَحْوَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، والبرد في الشتاء، (فَزَيْدٌ) والبرد كل منهما (مُبْتَدَأٌ، وَفِي الدَّارِ)، وفي الشتاء (جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ مُسْتَقِرٌّ، أَوِ اسْتَقَرَّ، وَذَلِكَ المَحْذُوفُ خَبَرُ المُبْتَدَأ) على الصحيح ....



(قوله: بمحذوف وجوبًا)

إن قلت: يرده التصريح به في قوله:

لَـكَ العِـزُّ إِنْ مَـوْلاكَ عَـزَّ وَإِنْ يَهُـنْ ... فَأَنْـتَ لَدَى بُحْبُوحَـةِ الهُـونِ كَائِـنُ[1]

---

(1) البيت لقائل مجهول، وهو في شرح التسهيل (317/1)، ومغني اللبيب (ص582)، والمقاصد =

حاشية الأمير

قلت: لم أر من استشكل بهذا، لكن يمكن الجواب عنه بأن كائن هنا ليس من الكون المطلق، بل المقيد(1)، والمراد به الملازمة، وعدم المفارقة.

(قوله: تقديره مستقر إن قدر مفردًا إلخ)

إن قلت: حينئذٍ الظرف والجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردًا، أو جملة قلت: لما كانت صورتهما الظاهرية ليست مفردًا، ولا جملة، وحالهما في المتعلق محتمل(2) جعل قسمًا مستقلًا، إن قلت: لم قيل لهما: شبه الجملة، ولم يقل: شبه المفرد؟ قلت: لما كان الأصل في الخبر الإفراد جعلا كأنهما مفردين حقيقة، فلم يقل: شبه المفرد، لكن لما كانا يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل: شبه الجملة، فتدبر.



= النحوية (517/1).

(1) محل وجوب الحذف إذا كان المتعلق من الأفعال العامة، أي: مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن وحاصل لكون الظرف دالًا عليه، فإن كان المتعلق كونًا خاصًا نحو: قائم، وجالس لم يجز حذفه إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزًا لا واجبًا، ولا ينتقل الخبر من المحذوف إلى الجار والمجرور، تنظر حاشية الشنواني، خ، 30/أ.

(2) في (ج) «محتملًا».

(الباب الخامس من المرفوعات باب اسم كان واسم أخواتها)

(اعْلَمْ) -وفقك الله للعمل الصالح- (أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا تَرْفَعُ الاسْمَ) أي: المبتدأ (وَتَنْصِبُ الخَبَرَ) أي: خبر المبتدإ، (وَهِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلًا:) الأول (كَانَ)، وهي لاتِّصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي إما مع الدوام والاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝﴾، وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شابًا، (وَ) الثاني (أَمْسَى)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء، نحو: أمسى البرد شديدًا، (وَ) الثالث (أَصْبَحَ)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو: أصبح السعر رخيصًا، (وَ) الرابع (أَضْحَى)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى، نحو: أضحى الفقيه مجتهدًا، (وَ) الخامس (ظَلَّ)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في النهار نحو: ظل زيد صائمًا، (وَ) السادس (بَاتَ)، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الليل، نحو: بات زيد ساهرًا، والسابع (صَارَ)، وهي للتحويل ....




(باب كان وأخواتها)

قولهم: اسم كان الإضافة فيه لأدنى ملابسة من حيث عملها فيه، وكذا قولهم: خبر كان، ويزيد هذا بأن إطلاق الخبرية نظر لما كان فتأمل.

(قوله: أما مع الدوام إلخ)

خارج[1] عن مدلول كان، وتحقيقه أن معنى كان الثبوت فيما مضى، ثم

---

(1) في (ج) «هذا خارج».

حاشية الأمير

الأصل في كل ثابت أن لا ينعدم، فالأصل في كان الاستمرار، لكن الغالب المتبادر للفهم الانقطاع(1).

(1) ذكر الفاكهي أنها ترادف لم يزل كثيرًا فتفيد استمرار خبرها لاسمها، وفي الحلبي أن الدوام والاستمرار يستفادان من قرينة خارجية، وليس من لفظ كان خلافًا لمن قال: إنها للدوام والاستمرار، إذ لا دليل على الانقطاع، ينظر مجيب الندا (ص394)، وفرائد العقود العلوية (487/2).

والانتقال نحو: صار الجاهل عالمًا، (وَ) الثامن (لَيْسَ)، وهي لنفي الحال عند الإطلاق، والتجرد عن القرينة، نحو: ليس الصلح قائمًا، أي: الآن، (وَ) التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر (مَا زَالَ، وَمَا فَتِيَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا انْفَكَ)، وهذه الأربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نحو: ما زال الجود محبوبًا، وما فتئ العلم نافعًا، وما برح الجهل مضرًا، وما انفك الصبر مرًا، (وَ) الثالث عشر (مَا دَامَ)، وهي لاستمرار الخبر نحو: لا راحة ما دام الاختلاف موجودًا، (وهذه الأفعال) الثلاثة عشر بالنسبة إلى العمل (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:) الأول (مَا يَعْمَلُ بِلَا شَرْطٍ، وَهُوَ ثَمَانِيَةٌ مِنْ كَانَ إِلَى لَيْسَ) أي: كان وليس، وما بينهما، (وَ) الثاني (مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ نَفْيٌ) بأي أداة كانت، (أَوْ شِبْهُهُ)، وهو النهي والدعاء..........................

(قوله: وليس)

أصلها لَيِسَ بوزن علم، وإنما لم تقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن ليس فعل جامد لا يتصرف، فناسب عدم التصرف فيه بالقلب إلا أنه خفف بسكون الياء.

(وقوله: هذه الأربعة لملازمة الخبر إلخ)

في الحقيقة الأربعة للنفي، والملازمة من حيث النفي الداخل عليها، ونفي النفي إثبات.

(قوله: على حسب ما يقتضيه الحال)

أي: الحال المعتاد[1]، فقولك: مازال بكر مطالعًا معناه ملازمته للمطالعة في أوقاتها

---

(1) قال أبو حيان: «وما زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلًا لها على

....

حاشية الأمير

المعتادة، لا وقت النوم والأكل.

= حسب ما قبلها، فإن كان الموصوف قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد عالمًا، وإن كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يعطي الدنانير، ألا ترى أن إعطاءه للدنانير كان في أوقات متفرقة، وأن ذلك دام له»، ينظر التذييل والتكميل (123/4).

والاستفهام، (وَهُوَ) أربعة: (زَالَ، وَفَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَبَرِحَ)، وإنما اشترط فيها ذلك؛ لأن معناها النفي، ونفي النفي إثبات، (وَ) القسم الثالث (مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَقَدُّمُ مَا المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ، وَهُوَ دَامَ خَاصَّةً)، (مِثَالُ كَانَ) قولك: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، فَكَانَ فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ يَرْفَعُ الاسْمَ وَيَنْصِبُ الخَبَرَ، وَزَيْدٌ اسْمُهَا، وَهُوَ مَرْفُوعٌ)، وعلامة رفعه الضمة، (وَقَائِمًا خَبَرُهَا، وَهُوَ مَنْصُوبٌ)، وعلامة نصبه الفتحة، وسميت ناقصة لافتقارها إلى خبر منصوب، (وَكَذلِكَ القَوْلُ فِي بَاقِيهَا تَقُولُ): (أَمْسَى زَيْدٌ فَقِيهًا)، فأمسى فعل ماضٍ ناقص، وزيد اسمها، وفقيهًا خبرها، (وَأَصْبَحَ عَمْرٌو وَرِعًا)، فأصبح فعل ماضٍ ناقص..

حاشية الأمير

(قوله: لأن معناها النفي[1] إلخ)

الأولى؛ لأنها لم تسمع من العرب إلا كذلك، وأما علته فلا تنتج[2]، ألا ترى أن ليس معناها النفي، ولا يشترط فيها شيء[3].

(قوله: وسميت ناقصة لافتقارها إلى خبر منصوب)

يعني أنها في حال نقصانها ودلالتها على الحدث الناقص، وهو الكون كذا لا تفيد إلا مع خبر منصوب، وهذا بخلاف الأفعال التامة المتعدية، فليس ذكر المفعول فيها لتحصيل أصل الفائدة، بل لقسمتها، فتأمل جدًا.

(1) لفظ «النفي» ليس في الأصل، ولا في (ب).
(2) أي: لا تظهر.
(3) لأن معناها النفي، ونفي النفي إثبات، أي: يلزمه الإثبات الدائم.

وعمرو اسمها، وورعًا خبرها، (وَأَضْحَى مُحَمَّدٌ مُتَعَبِّدًا)، فأضحى فعل ماضٍ ناقص، ومحمد اسمها، ومتعبدًا خبرها، (وَظَلَّ بَكْرٌ سَاهِرًا)، فظل فعل ماضٍ ناقص، وبكر اسمها، وساهرًا خبرها، (وَبَاتَ أَخُوكَ نائمًا)، فبات فعل ماضٍ ناقص، وأخوك اسمها، ونَائِمًا خبرها، (وَصَارَ السِّعْرُ رَخِيصًا)، فصار فعل ماضٍ ناقص، والسعر اسمها، ورخيصًا خبرها، (وَلَيْسَ الزَّمَانُ مُنْصِفًا)، فليس فعل ماضٍ ناقص، والزمان اسمها، ومنصفًا خبرها، (وَمَا زَالَ الرَّسُولُ صَادِقًا)، فما نافية، وزال فعل ماضٍ ناقص، والرسول اسمها، وصادقًا خبرها، (وَمَا فَتِيءَ العَبْدُ خَاضِعًا)، فما نافية، وفتئ فعل ماضٍ ناقص، والعبد اسمها، وخاضعًا خبرها، (وَمَا انْفَكَ الفَقِيهُ مُجْتَهِدًا)، فما نافية، وانفك فعل ماضٍ ناقص، والعبد اسمها، وخاضعًا خبرها، (وَمَا بَرِحَ صَاحِبُكَ مُتَبَسِّمًا)، فما نافية، وبرح فعل ماضٍ ناقص، وصاحبك اسمها، ومتبسمًا..........................

حاشية الأمير

فائدة:

زال يزال من النواسخ، وزال يزول انتقل، وزال يزيل ميز المختلط من الأشياء، بعضه عن بعض، وقلت في ذلك:

يَــا مَلِيحًــا مَــنْ لَا يَــزَالُ مَلِيحًــا ... ارْحَــمِ الــلَّذِ عَــنْ حُبِّــهِ لَا يَــزُول

حَــارَ عَقْــلًا بَــلْ لا يَزِيــلُ اخْتِلَاطًــا ... فَامْنَحْــهُ قُرْبًــا بِطَــهَ الرَّسُــول[1]

---

(1) روى الأمير البيت الأول في شرحه على شذور الذهب على النحو الآتي:

يَــا رَحِيمًــا مَــنْ لَا يَــزَالُ رَحِيمًــا ... ارْحَــمِ الــلَّذِ عَــنْ بَــابِكُم لَا يَــزُول

ينظر حاشية الأمير على شرح شذور الذهب (ص64).

خبرها، (وَلَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ)، فما مصدرية ظرفية، وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة، ومصدرية لتأولها مع صلتها بمصدر، والتقدير مدة دوام زيد مترددًا إليك، (وَكَذَا القَوْلُ فِيمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا) من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، وكذا المصدر على رأى الكوفيين، (فَتَقُولُ فِي مُضَارِعِ كَانَ: يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا)، فيكون فعل مضارع ناقص، وزيد اسمها، وقائمًا خبرها، (وَفِي الأَمْرِ كُنْ قَائِمًا)، فكن فعل أمر ناقص، واسمه مستتر فيه، وقائمًا خبره، (وَفِي اسْمِ الفَاعِلِ كَائِنٌ زَيْدٌ قَائِمًا)، فكائن اسم فاعل كان الناقصة، وزيد اسمه، وقائمًا خبره، (وَفِي اسْمِ المَفْعُولِ) على رَأْيٍ (مُكَوَّنٌ قَائِمٌ)، فمكون اسم مفعول كان الناقصة، محول عن اسم الفاعل الرافع للاسم، الناصب للخبر، (فَحُذِفَ الفِعْلُ، وَأُنِيبَ عَنْهُ الخَبَرُ، فَارْتَفَعَ ارْتِفَاعَهُ)، وقيل: لا يبنى من الناقصة اسم مفعول، (وَفِي المَصْدَرِ عَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدًا قَائِمًا)، فكون مصدر كان الناقصة، وزيد مجرور بالإضافة، وموضعه رفع على أنه اسمه، وقائمًا خبره، وقيل: لا مصدر للناقصة، (وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ مَا تَصَرَّفَ مِنْ أَخَوَاتِها)، وكلها يجوز استعمالها تامة إلا ثلاثة: ليس، وفتئ، وزال، فإنها ملازمة للنقص، ومعنى التمام أن تكتفي بمرفوعها، ولا تحتاج إلى منصوب، وتكون أفعالًا قاصرة ومعانيها مختلفة، فمعنى كان وجد، وظل أقام نهارًا، وبات أقام ليلًا، وأضحى وأصبح وأمسى دخل في الضحى والصباح والمساء، وبرح وانفك انفصل، ودام بقي.........

حاشية الأمير

(قوله: لنيابتها عن الظرف)

حاصله أن ما مصدرية تؤول مع صلتها بمصدر، ثم قد يكون المصدر نائبًا عن الظرف كما في آتيك طلوع الشمس، أي: وقت طلوعها، فتكون ظرفية كما مثل الشارح[1].

(1) لا يخفى أن الظرفية لا توجد بغير المصدرية، تنظر حاشية الصبان (1/336).

حاشية الأمير

خاتمة:

هل يجوز تعدد خبر الناسخ؟ نقل الحلبي هنا عن أبي حيان، وابن السراج عدم جواز تعدده[1]، ولو قلنا بجواز تعدد خبر المبتدأ، قال أبو حيان: وهو ظاهر كلام سيبويه، قلت: يرد عليه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝١٣٤﴾[2] وأمثاله اللهم إلا أن يجاب بأن بصيرًا مثلًا صفة لـ (سميعًا)، وليس خبرًا ثانيًا، لكن لا داعي لهذا.

(1) قال أبو حيان: «وإذا كان يصح تعدد الأخبار على الخلاف الذي تقدم والعامل غير «كان» فلأن يصح معها بطريق الأولى؛ إذ كانت أقوى من ذلك العامل إذ نسخت حكمه، فكما جاز ذلك مع العامل الأضعف فجوازه مع الأقوى أولى»، ينظر التذييل والتكميل (131/4).

(2) سورة النساء آية 134.

(الباب السادس من المرفوعات: باب خبر إن وخبر أخواتها)

(اعْلَمْ) -وفقك الله- (أَنَّ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ) تشبيهًا بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه، (وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ: إِنَّ المَكْسُورَةُ) الهمزة، (وَأَنَّ المَفْتُوحَةُ) الهمزة، (وَكَأَنَّ ولَكِنَّ المُشَدَّدَاتُ) النونات الأربعة، (وَلَيْتَ وَلَعَلَّ المَفْتُوحَاتُ)، ومعانيها مختلفة، فإن المكسورة، وأن المفتوحة لتوكيد النسبة، ورفع الشك عنها، والإنكار لها، وكأن للتشبيه، وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، ولكنَّ للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو نفيه، وليت للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، ولعل للترجي، وهو طلب الأمر المحبوب، (تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فإن- بالكسر في الأولى، وبالفتح في الثانية- حرف توكيد ونصب، وزيدًا اسمها، وقائم خبرها، وتمتاز أن المفتوحة بكونها لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا، بخلاف المكسورة، (وَ) تقول: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ، فَكَأَنَّ حَرْفَ تَشْبِيهٍ وَنَصْبٍ وَزَيْدًا اسْمُهَا، وَأَسَدٌ خَبَرُهَا)، والأصل إن زيدًا كأسد، فقدمت الكاف على إن ليدل الكلام من أول الأمر على التشبيه كما في أخواتها، (وَقَامَ النَّاسُ لَكِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ، فَلَكِنَّ حَرْفُ اسْتِدَرَاكٍ، وَزَيْدًا اسْمُهَا)، وهو منصوب، (وَجَالِسٌ خَبَرُهَا)، وهو مرفوع، (وَلَيْتَ الحَبِيبَ قَادِمٌ، فَلَيْتَ حَرْفُ تَمَنٍ، وَالحَبِيبَ اسْمُهَا)، وهو منصوب، (وَقَادِمٌ خَبَرَهَا)، وهو مرفوع (وَلَعَلَ اللهَ رَاحِمٌ، فَلَعَلَّ حَرْفُ تَرَجٍ، وَاللهُ اسْمُهَا)، وهو منصوب، (وَرَاحِمٌ خَبَرُهَا)، وهو مرفوع[1].

---

(1) لم يعلق الأمير على باب خبر إن وخبر أخواتها.

(باب تتميم النواسخ)

وهو ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين، (وَهُوَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا)، وهي سبعة: ظننت، وحسبت، وزعمت، وخلت، وعلمت، ورأيت، ووجدت، فالأربعة الأول تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني، والثلاثة الباقية تفيد تحقيق وقوعه، (تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، فَظَنَنْتُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ)، الفعل ظن، والفاعل ضمير المتكلم، وهو التاء، (وَزَيْدًا مَفْعُولٌ أَوْلُ، وَقَائِمًا مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي حَسِبْتُ عَمْرًا مُقِيمًا)، فحسبت فعل وفاعل، وعمرًا مفعول أول، ومقيمًا مفعول ثانٍ، (وَزَعَمْتُ رَاشِدًا صَادِقًا)، فزعمت فعل وفاعل، وراشدًا مفعول أول، وصادقًا مفعول ثانٍ، (وَخِلْتُ الْهِلَالَ لَائِحًا)، فخلت فعل وفاعل، وراشدًا مفعول أول، ولائحًا مفعول ثانٍ، (وَعَلِمْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا)، فعلمت فعل وفاعل، والمستشار مفعول أول، وناصحًا مفعول ثانٍ، (وَرَأَيْتُ الْجُودَ مَحْبُوبًا)، فرأيت فعل وفاعل، والجود مفعول أول، ومحبوبًا مفعول ثانٍ، (وَوَجَدْتُ الصِّدْقَ مُنْجِيًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، بخلاف نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فإنه ليس من النواسخ؛ لأن مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر؛ إذ لا يقال: زيد درهم...

حاشية الأمير

(قوله: بخلاف أعطى زيد عمرًا جبة إلخ(1))

اعترضه الحلبي بأن ظاهره أن كل ناسخ معمولاه أصلهما المبتدأ والخبر، وليس

---

(1) أنبه إلى أن اختلاف الجملة التي بين القوسين مع ما في أعلى المتن يرجع إلى أن المحشي يرجع إلى نسخ غير التي بين أيدينا، ولهذا نراه ينبه على ذلك بقوله: وفي نسخة، فليتأمل.

....

حاشية الأمير

كذلك، ألا ترى معمولي صار، أقول: أشد الأمثلة ورودًا صار الجاهل عالمًا، فإنه لا يصح أن أصله الجاهل عالم، وأقول: بل يصح، وذلك لأن مرادنا بالجاهل الذات بقطع النظر عن ثبوت الجهل لها، وإلا لزم اجتماع الضدين؛ حيث صارت عالمة، وظاهر أن الذات مجردة يصح الحكم عليها بالعلم، ولا غرابة في إطلاق المشتق على الذات مجردة، فقد قالوا ذلك في قولهم: العلم معرفة المعلوم في دفع الدور اللازم لأخذ المشتق في تعريف المشتق منه.

خاتمة:

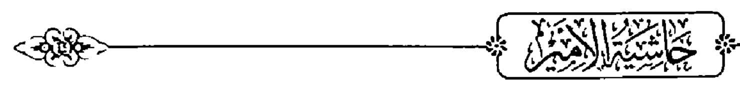
يقال: زعم صار زعيمًا، أي: سيدًا، ومنه اللهم صل على المخصوص بالزعامة، وقولهم للأعمى: زعيم جبرًا له كما يقولون له: بصيرًا.



(الباب السابع من المرفوعات باب تابع المرفوع)

(وَالمُرَادُ بِهِ) كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد، فخرج الخبر، فإنه معرب بإعراب سابقة الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ، وحال المنصوب نحو: رأيت زيدًا ضاحكًا، فإنه معرب بإعراب سابقه الحاصل، ولا يتبع سابقه إذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر.

وينقسم التابع أربعة أقسام: (النَّعْتُ، وَالعَطْفُ، وَالتَّوْكِيدُ، وَالبَدَلُ)، ولكل منها كلام يخصه. ....


حاشية الأمير


(باب التابع)[1]

(قوله: كل ثانٍ إلخ)

زاد المرادي غير خبر ليخرج الخبر الثاني[2] إذا تعدد نحو: الرمان حلو حامض، فإنه يتبع الخبر الأول في الحاصل والمتجدد[3]، واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد وغير حال أيضًا ليخرج الحال الثانية نحو: جاء زيد راكبًا ضاحكًا، قلت: قد يقال: إن قوله: أعرب بإعراب سابقه[4] الحاصل والمتجدد يقتضي أنهما صالحان لغير إعراب

---

(1) في (ب)، و(ج)، و(ق) التوابع، والتابع هنا المرفوع كما في المقدمة الأزهرية، وذكر المرفوع للإشارة إلى جواز ذكره هنا، وإلا فالمراد مطلق التابع، تنظر حاشية القليبوبي، خ، لوحة 23/أ.

(2) في (أ)، و(ب) «ليخرج الثاني».

(3) المراد بالحاصل ما نطق بعامله أولًا، والمتجدد ما طرأ على ما نطق به أولًا، تنظر حاشية العطار (ص107).

(4) أي: بجنس إعراب سابقه إن وجد له إعراب، تنظر فرائد العقود العلوية (524/2).



حاشية الأمير

واحد، نخرج الحال الثاني بالنظر للحال الأول؛ إذ إعرابهما واحد لا يتغير، وهو النصب، ثم اعترض على التعريف بأنه لا يشمل نحو: إن إن، أو ضرب ضرب؛ إذ لا إعراب،



(فَالأَوَّلُ النَّعْتُ)، (وَهُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ بِالفِعْلِ، أَوْ بِالقُوَّةِ المُوضِّحُ لِمَتْبُوعِهِ، أَوْ المُخَصِّصُ لَهُ)، مثال المشتق بالفعل (نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ العَالِمُ، وَ) المشتق بالقوة (نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ الدِّمَشْقِيُّ)، فإنه في قوة المنسوب إلى دمشق،........



قلت: واعترضه الدماميني على المغني أيضًا بالجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب، وأنا أقول: سبب هذا فهم أن المراد بالإعراب مقابل البناء، ولنا أن نقول: بل المراد به التطبيق على قواعد العربية[1]، ومن ذلك قولهم: أعرب[2] جاء زيد مثلًا، أي: إن التابع يطبق على قواعد العربية[3] بما يطبق به المتبوع، فمن ثم تراهم يقولون: المعطوف على الفاعل الفاعل، وعلى الصلة صلة، وعلى الخبر خبر، ولا غرابة في أن يقال: توكيد الفاعل فاعل، وكذا بدله إلخ؛ إذ لا فرق بين العطف وبقية التوابع، ويندرج في الإعراب بالمعنى المذكور البناء؛ إذ هو تطبيق على قواعد العربية، فتأمل جدًا، وأنصف، ويكون المراد ما ذكر.

تعلم أن الخبر والحال من المنصوب غير داخلين في قولنا: أعرب بإعراب ثانيه؛ إذ المبتدأ يطبق على القواعد بأنه مبتدأ، والخبر بأنه خبر، فلم يطبق تطبيقه، وصاحب الحال يطبق بأنه مفعول، والحال بكونها حالًا، فتأمل.

نعم مازال الخبر الثاني الذي أورده المرادي داخلًا، ويمكن إخراجه بقولنا: ثانٍ،

---

(1) ينظر كلام الأمير على هذه المسألة في حاشيته على شذور الذهب (ص4).

(2) في (ب) «إعراب».

(3) قوله: «ومن ذلك قولهم: أعرب جاء زيد مثلًا، أي: إن التابع يطبق على قواعد العربية» ليس في (ج).

....

حاشية الأمير

فإنه ليس المراد ثانٍ في العدد، وإلا شمل النعوت المتعددة، بل المراد ثانٍ في الرتبة بحيث لا يكون مقصودًا لذاته، بل إنما هو مقصود بعد قصد الأول المتبوع، وبطريق التبع له، وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول فإنهما في القصد سيان؛ إذ كل منهما خبر، فمن ثم لك تقديم أيهما، ألا ترى أن قولك: حلو حامض، أو حامض حلو سيان، وهما في قوة شيء واحد على كل حال، أي: مز، تأمل وأستغفر الله العظيم.



ونعني بالمشتق بالفعل المشتق الصريح، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ونعنى بالمشتق بالقوة الجامد المؤوّل بالمشتق، كاسم الإشارة، وذى بمعنى صاحب، والمنسوب، (وَالمُرَادُ بِالإِيْضَاحِ رَفْعُ الاحْتِمَالِ فِي المَعَارِفِ) كما مثلنا،



(قوله: ونعني بالمشتق إلخ)

منه المصدر نحو: جاء زيد العدل لتأويله بالعادل، أو بصاحب العدل[1]، وأما تأويل المبالغة حتى كأنه نفس العدل فعري عن التأويل بالمشتق، فلا يصح هنا إلا أن يقال: هو مؤول بالموصوف بكونه عدلًا، لكن هذا التأويل يجري في كل جامد، فحينئذٍ يصح النعت بكل جامد إذا لوحظ هذا التأويل ويحرر.

(قوله: والمراد بالإيضاح إلخ)

اعلم أن الفرق بين التوضيح والتخصيص ليس إلا مجرد اصطلاح، وتعبير المصنف بالرفع والاحتمال في الأول، وبالتقليل والاشتراك في الثاني، الظاهر أنه تفنن[2]، فليس مراده الرفع من أصله؛ إذ النعت لا يرفع الاحتمال لجواز الاشتراك في النعت أيضًا، نعم



(1) مصدر سماعي يؤول بعادل عند الكوفيين، وبذي عدل عند البصريين.

(2) أي: الاحتمال في جانب المعارف، والاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن، أو لما كان الاشتراك في المعارف طارئًا، وفي النكرات وضعيًا عبر في الأول بالاحتمال، وفي الثاني بالاشتراك، ينظر فرائد العقود العلوية (527/2).

والمراد (بِالتَّخْصِيصِ تَقْلِيلُ الاشْتِرَاكِ فِي النَّكِرَاتِ، نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ، وَمَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرْفَجٍ) بالعين والراء المهملتين، والفاء والجيم أي: خشن، (ثُمَّ النَّعْتُ قِسْمَانِ: حَقِيقِيٌّ وَسَبَبِيٌّ)؛ لأنه لا يخلو إما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر، أو لا، الأول الحقيقي، والثاني السببي، (فَالنَّعْتُ الحَقِيقِيُّ) هو الجاري على من هو له في المعنى، و(يَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشَرَةٍ: وَاحِدٍ مِنْ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، وَوَاحِدٍ مِن التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِن التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ)، (تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ الفَاضِلُ، فَزَيْدٌ فَاعِلٌ، وَالفَاضِلُ نَعْتُهُ)، وهو رافع لضمير منعوته المستتر، ووافق منعوته في أربعة من عشرة؛ وذلك أن زيدًا والفاضل مرفوعان، والرفع واحد من ثلاثة، وهي: الرفع، والنصب، والجر، وهما مفردان، والإفراد واحد من ثلاثة، وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، وهما مذكران، والتذكير..............................

يقلله، والمراد بالاحتمال والاشتراك شيء واحد، وهو إما الاشتراك المعنوي كاشتراك الرجل معرفًا، ورجل منكرًا بين أفراده، أو اللفظي كاشتراك عين بين معانيها، فيرفعه بقولك: عين جارية[1]، وكاشتراك العلم العارض الاشتراك، فالأمر في المعرفة والنكرة على حد سواء، هكذا يظهر.

(قوله: بقاع)

هو الأرض المتسعة.

(قوله: الأول الحقيقي)

---

(1) بيانه أن لفظ عين له مشاركات في لفظه، فإذا قلت: عين جارية ارتفع الاحتمال والاشتراك.

....

حاشية الأمير

يشمل مررت برجل كريم أبًا، وقوله: بعد فالنعت الحقيقي هو الجاري، أي: لفظًا على من هو له في المعنى، يقتضي أنه ليس حقيقيًا، وهل هو سببي، أو واسطة بناء على أن السببي ما رفع ظاهرًا؟ أقول: وعلى كل فهو يتبع في أربعة من عشرة[1].

(1) أي: يتبع منعوته في أربعة من عشرة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير، ولا يخفى أن هذه التبعية مقيدة بالخلو عن المانع، أما إذا وجد المانع فقد تتخلف في بعض المواضع تبعًا لذلك، تنظر حاشية العطار (ص109).

واحد من اثنين، وهما: التذكير والتأنيث، وهما معرفتان، والتعريف واحد من اثنين، وهما: التعريف والتنكير، فهذه أربعة من عشرة، وإنما وافقه فيما ذكر؛ لأن النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى، والموافقة تشعر بالمماثلة، بخلاف المخالفة، لا يقال: قد توجد المخالفة بينهما لفظًا: في مثل مررت بسيبويه هذا، فإن المنعوت مكسور، والنعت ساكن، وفي مثل: جاءني عبد الله الظريف، أو بعلبك الظريف، أو تابط شرًا الظريف، فإن المنعوت مركب، والنعت مفرد، وفي مثل: مررت برجل يكتب، فإن المنعوت مفرد، والنعت مركب من الفعل والفاعل؛ لأنا نقول: المراد بالتبعية في الإعراب أن يكون لفظًا..



(قوله: لأن النعت الحقيقي نفس منعوته إلخ)

هذه حكمة، وإلا فالتعويل على السماع، ألا ترى أن بدل الكل نفس متبوعه معنى، وتجوز المخالفة بينهما تعريفًا وتنكيرًا، نحو: مررت برجل أخيك.

(قوله: وفي مثل: جاءني عبدالله إلخ)

هذا لا يرد من أصله؛ لأن الموصوف ليس المركب الإضافي، بل المضاف، وهو عبد، فلا يتوهم مخالفة، ثم في الحلبي ولا مخالفة بينهما أيضًا في نحو: هذا جحر ضب خرب مع أنه صفة لجحر المرفوع؛ لأن جره هذا لمناسبة جحر، وإتباع له، وإعرابه رفع مقدر، قلت: على هذا لا ينبغي أن لا يعد الجر بالمجاورة في باب المجرورات؛ لأنه ليس جر إعراب، وإلا لعد كسر التقاء الساكنين، فتأمل.

....

حاشية الأمير

ثم فيه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالٗا﴾[1] الموصول بدل مما قبله، أو نعت مقطوع[2]، فلا يضر مخالفته في التعريف والتنكير، نقله عن ابن هشام أهـ.

قلت: القياس أن النعت المقطوع لا يخالف التابع في وجود الموافقة في أربعة من عشرة؛ وذلك أن أصله وحقه أن يتبع فقط لغرض، ألا ترى قولهم: إطلاق النعت عليه باعتبار ما كان، فتأمل.

---

(1) سورة الهمزة الآيتان 1-2.

(2) يجوز جره بدلًا، ونصبه ورفعه على القطع، ولا يجوز جره نعتًا، ولا بيانًا لتغايرهما تعريفًا وتنكيرًا، ينظر الدر المصون (106/11).

أو محلًا، والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، فيدخل في ذلك العلم المركب بأقسامه، ومضمون الجملة مفرد لا مركب، (وَسُمِّيَ) هذا النعت (حَقِيقِيًّا لِجَرَيَانِهِ عَلَى ....

حاشية الأمير

(قوله: ومضمون الجملة)

مراده به الوصف المأخوذ منها[1] ككاتب مثلًا، لا المضمون المعلوم، وهو المصدر المتصيد منها، والمفهوم ثبوته.



(1) أي: ما تؤول به.

الْمَنْعُوتِ لَفْظًا وَمَعْنًى)، أما لفظًا فلأنه تابع له في إعرابه، وأما معنى فلأنه نفسه في المعنى، (وَالنَّعْتُ السَّبَبِيُّ) هو الجاري على غير من هو له في المعنى، (وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي اثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ: وَاحِدٍ مِنْ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ)، ويطابق النعت مرفوعه الظاهر في اثنين من الخمسة الباقية: واحد من الإفراد والتثنية والجمع على لغة، وواحد من التذكير والتأنيث، (نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، فَقَائِمَةٍ تَابِعٌ لِرَجُلٍ فِي الْجَرِّ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ)، وهي: الرفع، والنصب، والجر، (وَفِي التَّنْكِيرِ، وَهُوَ وَاحِدٌ مَنْ اثْنَيْنِ)، وهما: التعريف والتنكير، وقائمة طابق مرفوعه، وهو أمه في التأنيث والإفراد، وهما اثنان من خمسة، والأفصح في النعت إذا رفع مثنى، أو مجموعًا أن يكون كالفعل في الإفراد نحو: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قاعد أباؤهم، والأحسن في نعت جمع التكسير الجمع نحو مررت برجال قعود غلمانهم، (وَلَا يَلْزَمُ فِي السَّبَبِيِّ أَنْ يَتْبَعَهُ فِي الْخَمْسَةِ الْبَاقِيةِ، وَهِيَ الْإِفْرَادُ، وَالتَّثْنِيَةُ، وَالْجَمْعُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالتَّأْنِيثُ)؛ لأنه في المعنى نعت للمرفوع به، لا للجاري عليه، (وَ) لذلك (سُمِّيَ سَبَبِيًّا لِكَوْنِهِ قَائِمًا فِي الْمَعْنَى بِالسَّبَبِيِّ، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ) كما مثلنا.........

حاشية الأمير

(قوله: على لغة)

راجع للتثنية والجمع، أي: لغة أكلوني البراغيث[1].

(قوله: ولذلك سمي سببياً)

(1) تنسب إلى طيئ، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، ينظر التذييل والتكميل (203/6)، وشرح الأشموني (392/1).

....

حاشية الأمير

اعلم أن قولهم: نعت سببي نسبة للسببي كالشافعي نسبة للإمام الشافعي، وياء النسبة تحذف من المنسوب إليه، ثم هذا السببي المراد به الظاهر الذي رفعه النعت نسبة للسبب، وهو الضمير؛ لأن السبب لغة الحبل يربط به، ولما كان الضمير رابطًا في الأخبار كالصلاة ونحوها سمي سببًا.



(وَالمَعَارِفُ سِتَّةٌ) الأول (المُضمَرُ)، وهو ما دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، (نَحْوَ: أَنَا) للمتكلم، (وَأَنتَ) للمخاطب، (وَهُوَ) للغائب، (وَفُرُوعُهُنَّ)، ففرع أنا نحن، وفرع أنت أنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، وفرع هو هي هما هم هن، وقس الباقي (وَ) الثاني (العَلَمُ)، وهو اسم يعين مسماه بلا قيد (كَزَيْدٍ) للمذكر، (وَهِنْدٍ) للمؤنث، (وَ) الثالث (اسْمُ الإِشَارَةِ)، وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه، ويكون للمذكر والمؤنث ومثنييهما وجمعهما (كَهَذَا) للمذكر، و(هَذِهِ) للمؤنث، (وَهَذَانِ) لمثنى المذكر، و(هَاتَانِ) لمثنى المؤنث، (وَهَؤُلَاءِ) لجمع المذكر والمؤنث، (وَ) الرابع الاسم (المُوصُولُ، وَهُوَ) ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو ظرف، أو مجرور تامين، وإلى عائد، ويقع على المذكر والمؤنث ومثنييهما وجمعهما، نحو: (الَّذِي) للمفرد ....



(قوله: والمعارف[1] ستة[2])

اعلم أنه وقع في ترتيبها في التعريف خلاف مبسوط موجه بتواجيه ليست بالقاطعة، وأنا لا يظهر لي إلا أن ذلك اصطلاح فقط، بل أصل المعرفة والنكرة مجرد اصطلاح، وإلا فبعض المعارف كضمير الغائب، والموصول يساوي النكرات في الشيوع، فلا فرق بينهما في العقل[3]، فتأمله.

---

(1) علة ذكر المعارف مع النعت هنا لاعتبارها فيه في بعض أحواله، فليتأمل.

(2) أي: بحسب الوضع، فلا يرد النكرات المقصودة في النداء، وحصرها بالعد أنسب من ضبطها بالحد؛ لأن «من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه»، ينظر شرح التسهيل (115/1).

(3) مما يحسن ذكره في ترتيب المعارف والنكرات قول العطار:

وَأَنكَرُ المنكَّراتِ حَدثُوا ... مَذْكُورُ مُوجُودٌ يَلِيهِ مُحْدَثُ

=





=فَجَوهرٌ ثمةَ جِسمٌ مُطلقُ ... كذاكَ نامٍ حَيوانٌ حَقَّقوا
كذاك إِنسَانٌ يليهِ رَجُلُ ... فَعَالَمٌ فالحَضرُ فِيها يَكْمُلُ
وإنْ أَردتَ أَعْرفَ المَعَارِفِ ... خُذْهَا عَلى التَّرتيبِ والتَّرادفِ
فَمضمرٌ فَعَلمٌ إشَارةُ ... كذاكَ موصولٌ محلى يثبتُ
ومَا لواحدٍ يُضَافُ فهو في ... رتبتهِ إلَّا الضميرَ فاعْرِفِ
فإنهُ في رُتبةٍ للعلمِ ... وأَطْلقَ ابنُ مالكٍ فاسْتفهِمِ
وأعرفُ الضَّمائرِ التَّكلمُ ... ثُم خِطابٌ غيبةٌ مُتممُ

تنظر حاشية العطار (ص114).

المذكر، (وَالَّتِي) للمفردة المؤنثة، (وَاللَّذَانِ) لمثنى المذكر، (وَاللَّتَانِ) لمثنى المؤنث، (وَالأُلَى وَالَّذِينَ) لجمع الذكور، وَاللَّاتِي (وَاللَّائِي) لجمع المؤنث، والخامس (المُعَرَّفُ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ كَالرَّجُلِ) للمذكر، (وَالمَرْأَةِ) للمؤنث، (وَ) السادس (المُضَافُ) إضافة محضة (إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الخَمْسَةِ)، فالمضاف إلى الضمير (كَغُلَامِي وَ) المضاف إلى العلم نحو: (غُلَامِ زَيْدٍ وَ) المضاف إلى اسم الإشارة نحو: (غُلَامِ هَذَا وَ) المضاف إلى الموصول الاسمي نحو: (غُلَامِ الَّذِي قَامَ وَ) المضاف إلى المعرف بالألف واللام نحو: (غُلَامِ الرَّجُلِ)، بخلاف إضافة الوصف إلى معموله كضارب زيد غدًا، أو الآن، فهو باقٍ على تنكيره؛ لأن إضافته غير محضة، (وَهِيَ) أي: المعارف بالنسبة إلى باب النعت (عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ): الأول (مَا لَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ) أما أنه لا ينعت فلأنه غنى عن الإيضاح لكونه نصًا في مسماه، وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس مشتقًا، ولا مؤولًا بالمشتق، (وَ) الثاني (مَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ، وَهُوَ العَلَمُ)، أما أنه ينعت فلأنه قد يقع الاشتراك الاتفاقي فيه، وأما أنه لا ينعت به فلجموده وعدم تأويله بالمشتق لما بينهما من التضاد؛ لان العلم يدل على الوحدة ....

حاشية الأمير

(قوله: ما لا ينعت ولا ينعت به، وهو الضمير)

أقول: التعويل في ذلك على السماع، وما ذكره الشارح لا يتم؛ إذ الضمير شائع في كثيرين خصوصًا في ضمير الغائب، فيحتاج للإيضاح، وهو مؤول إما بالمتكلم، أو بالمخاطب، أو بالغائب، وكل مشتق[1].

---

(1) جوز الكسائي نعت الضمير الغائب، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝٦﴾، =

....



(قوله: ولعدم تأوله بالمشتق لما بينهما من التضاد)

أقول: بل يمكن تأويله بالمسمى بزيد مثلًا، وقد ارتكب ذلك في نحو: هذا زيد عند من قال: الجزئي الحقيقي لا يقع محمولًا إلا بتأويله بكلي[1]، فالأحسن في هذا التعويل على السماع أهـ.



= وهو وأمثاله محمول على البدل عند الجمهور؛ لأن ضمير الغائب نص في مسماه، إذا تعين مرجعه نحو جاءني زيد فإياه ضربت، ثم حملوا نعت المدح والذم ونحو هذا على نعت الإيضاح طردًا للباب، ينظر فرائد العقود العلوية (555/2).

(1) قال الصبان عند قول ابن مالك: والمفرد الجامد فارغ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن: «أي على الصحيح خلافًا للكوفيين في قولهم بتحمله الضمير، ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق، أما هو كأسد بمعنى شجاع فتحمل اتفاقًا، والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق في نحو: هذا زيد؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولًا عندهم أصلًا، فلا بد من تأويله بمعنى كلي، وإن كان في الواقع منحصرًا في شخص، فيؤول زيد في نحو: هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقًا... وقوله: والمناطقة أي: جمهورهم، وإلا فنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي»، تنظر حاشية الصبان (289/1).

والمشتق يدل على التعدد، والثالث: (مَا يُنْعَتُ وَيُنْعَت بِهِ، وَهُوَ البَاقِي مِنَ المَعَارِفِ)، وهو الإشارة، والموصول، والمعرف بالألف واللام، والمضاف إلى واحد منها، (وَالنَّكِرَاتُ مَا سِوى ذَلِكَ، وَهِيَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ فِي الخَارِجِ كَرَجُلٍ)، فإنه شائع في جنس الرجال، (أَوْ) شاع (فِي جِنْسٍ مُقَدَّرٍ) وجوده (كَشَمْسٍ)؛ فإنها لم توضع على أن تكون خاصة كهند، وإنما هي موضوعة وضع أسماء الأجناس كرجل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن نحو: رجل كذلك، (فَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ النَّكِرَاتِ الجَامِدَةِ كَرَجُلٍ تُنْعَتُ)؛ لإبهامها واحتياجها إلى التخصيص، (وَلَا يُنْعَتُ بِهَا) لجمودها إذا لم تؤول بالمشتق، (فَهِيَ كَالأَعْلَامِ) في هذا الحكم، (وَالعَلَمُ يُنْعَتُ بِمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ مِنَ المَعَارِفِ)، فينعت باسم الإشارة، والموصول، والمعرف بالألف واللام، والمضاف إلى واحد منها، (وَاسْمُ الإِشَارَةِ لَا يُنْعَتُ إِلَّا بِمَا فِيهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ)؛ لأن..................

حاشية الأمير

(قوله: أو شائع في جنس مقدر وجوده كشمس)

أي: مقدر وجود أفراده المتعددة، فلا ينافي وجود فرد منه حقيقة[1].

(قوله: فجميع أسماء الأجناس من النكرات الجامدة)

المحل للواو لا للفاء.



(1) أي: هي موضوعة وضع أسماء الأجناس التي لها أفراد موجودة وحاصلة في الخارج في الوضع لمفهوم كلي، حاشية الشنواني، خ، 39/ب.

الجنس المعرف بالألف واللام يزيل الإبهام الحاصل في اسم الإشارة؛ لأن السامع لا يفهم منه جنس المشار إليه إذا كان بحضرة المتكلم أجناس متعددة، فإذا جيء بالجنس المقرون بال زال الإبهام (تَقُولُ فِي نَعْتِ العَلَمِ بِاسْمِ الإِشَارَةِ: جَاءَ زَيْدٌ هَذَا) أي: الحاضر، (وَفِي نَعْتِهِ بِالمَوْصُولِ) الاسمى (جَاءَ زَيْدٌ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) أي: القائم أبوه، (وَفِي نَعْتِهِ بِالمُعَرَّفِ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ جَاءَ زَيْدٌ الحَسَنُ وَجْهُهُ، وَفِي نَعْتِهِ بِالمُضَافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ جَاءَ زَيْدٌ صَاحِبُكَ) بالإضافة إلى الضمير، (أَوْ صَاحِبُ زَيْدٍ) بالإضافة إلى العلم، (أَوْ صَاحِبُ هَذَا) بالإضافة إلى اسم الإشارة، (أَوْ صَاحِبُ الَّذِي قَامَ) بالإضافة إلى الموصول، (أَوْ صَاحِبُ الرَّجُلِ) بالإضافة إلى المعروف بالألف واللام، (أَوْ صَاحِبُ غُلَامِي) بالإضافة إلى المعرف بالإضافة إلى الضمير، (وَتَقُولُ فِي نَعْتِ اسْمِ الإِشَارَةِ بِالمُوْصُولِ) المَقْرُونِ بال: (جَاءَ هَذَا الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) أي: القائم أبوه، (وَفِي نَعْتِهِ) بالجنس (بِالمَقْرُونِ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ جَاءَ هَذَا الرجل) أي: الحاضر، (وَفِي نَعْتِهِ بِالمُضَافِ المَقْرُونِ بِالٍ جَاءَ هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ، وَفِي نَعْتِ المَقْرُونِ بال بِمِثْلِهِ جَاءَ الرَّجُلُ الكَامِلُ، وَبِالمُوْصُولِ جَاءَ الرَّجُلُ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) أي: القائم أبوه، (وَبِاسْمِ الإِشَارَةِ نَحْوُ: جَاءَ الرَّجُلُ هَذَا)، والرافع للنعت في هذه الأمثلة ما رفع المنعوت لفظًا، أو محلًا. ....

حاشية الأمير

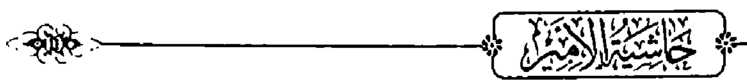
(قوله: جاء هذا الرجل أي: الحاضر)

قوله[1]: أي إشارة إلى أن أل لتعريف العهد الحضوري، وأن رجلًا وإن كان جامدًا إلا أنه مؤول بالمشتق.

---

(1) لفظ «قوله» ليس في (ب).

(وَالثَّانِي مِنَ التَّوَابِعِ: التَّوْكِيدُ)، وهو ضَرْبَانِ: (لَفظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ، فَاللَّفظِيُّ: إِعَادَةُ الأَوَّلِ بِلَفْظِهِ)، ويكون في الاسم والفعل والحرف، فالأول (كَجَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ)، والثاني كقام قام زيد، ....



(باب التوكيد)

(قوله: إعادة الأول)

أي: المعنى الأول، فضابطه أن المعنى الأول معاد، فإن أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدًا، ومنه قول المؤذن: الله أكبر، الله أكبر، لأن الثاني أنشأ لتكبير آخر خلافًا لابن السراج[1]، هكذا قال ابن هشام[2]، وقد يقال: الحق مع ابن السراج؛ لأن الله أكبر إخبار بثبوت الكبرياء لله، والثاني تأكيد له، وكون المراد فيما ذكر الإخبار غير بعيد، إذ الإخبار بما ذكر ثناء على الله، سلمنا أنه إنشاء، فمن أين أن الثاني غير الأول؟ لم لا يجوز أنه أنشأ بالأول تكبيرًا، أي: إبعادًا عن كل ما لا يليق، ثم أعاد ذلك التكبير نفسه، وذلك على حد اضرب اضرب؟ فتأمل.

(قوله: بلفظه)

الباء للتصوير أي: التوكيد هو الإعادة المصورة باللفظ، أو المرادف، وذلك أن الذي يقال له توكيد: هو اللفظ الثاني، لا الإعادة التي هي فعل الفاعل.

---

(1) في شرح قطر الندى خلافًا لابن جني، ينظر شرح قطر الندى (ص292).

(2) قال ابن هشام: «وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر خلافًا لابن جني؛ لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثان، بخلاف قوله: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خبر ثانٍ جيء به لتأكيد الخبر الأول»، ينظر شرح قطر الندى (ص292).

والثالث كنعم نعم، (أَوْ) إعادة الأول (بِمُرَادِفِهِ كَجَاءَ لَيْثٌ أَسَدٌ)، وجلس قعد زيد، ونعم جير، (وإنما جِيءَ بِهِ) أي: بالتوكيد اللفظيّ (لِقَصْدِ التَّقْرِيرِ، أَوْ خَوْفِ النِّسْيَانِ، أَوْ عَدَمِ الإِصْغَاءِ، أَوْ) عدم (الاعْتِنَاءِ) من السامع، والتوكيد (المَعْنَوِيُّ هُوَ التَّابِعُ الرَّافِعُ احْتِمَالَ تَقْدِيرِ إِضَافَةٍ إِلَى ....

حاشية الأمير

(قوله: جيء لقصد التقرير[1])

خرج به جميع التوابع حتى عطف البيان؛ لأنه للتخصيص، أو التوضيح كما يأتي.

(قوله: الرافع احتمال تقدير إضافة إلخ)

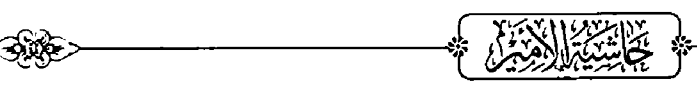
اعلم أن احتمال تقدير الإضافة لو اقتصر عليه لكفى؛ إذ هو متأتٍ في مثال توهم إرادة الخصوص بأن يقال: تقدير جاء الجيش، جاء بعض الجيش، وكذا احتمال المجاز العقلي، وهو إسناد الفعل لغير من هو له قائم في المحلين، نعم احتمال إرادة الخصوص لا يتأتى في مثال توهم تقدير الإضافة.

---

(1) أي: تقرير المؤكَّد.

المَتْبُوعِ، أَوْ إِرَادَةِ الخُصُوصِ بِمَا ظَاهِرُهُ العُمُومُ)، فالتابع جنس يشمل المحدود وغيره، والرافع إلى آخره فصل يخرج بقية التوابع، (وَيَجِيءُ) التوكيد (فِي الغَرَضِ الأَوْلِ)، وهو الرافع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع (بِلَفْظِ النَّفْسِ، أَوْ العَيْنِ) بمعنى النفس حال كون النفس والعين (مُضَافَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ) بفتح الكاف حال كون الضمير (مُطَابِقًا لَهُ) أي: للمؤكد (فِي الإِفْرَادِ) إن كان المؤكد مفردًا، (وَالتَّذْكِيرِ) إن كان المؤكد مذكرًا (وَفُرُوعِهِمَا)، وهي التأنيث والتثنية والجمع.

تَقُولُ: (جَاءَ زَيْدٌ)، فيحتمل تقدير مضاف إلى زيد، وأنه من الإسناد المجازي بالنقص، فإذا أردت رفع المجاز وإثبات الحقيقة، فإنك تقول: جاء زيد (نَفْسُهُ، أَوْ عَيْنُهُ، فَتَرْفَعُ بِذِكْرِ النَّفْسِ، أَوْ العَيْنِ احْتِمَالَ كَوْنِ الجَائِي رَسُولَ زَيْدٍ، أَوْ خَبَرَهُ)، أو ثقله، (أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ) من ملابساته، (وَلَفْظُ النَّفْسِ وَالعَيْنِ فِي تَوْكِيدِ المُؤَنَّثِ كَلَفْظِهِمَا فِي تَوْكِيدِ المُذَكَّرِ) في الإفراد، (تَقُولُ: جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا، أَوْ عَيْنُهَا) بإفراد النفس والعين، (وَفِي المُثَنَّى وَالجَمْعِ تُجْمَعُ النَّفْسُ وَالعَيْنُ) جمع قلة (عَلَى أَفْعُلٍ، تَقُولُ) في توكيد المثنى: (جَاءَ الزَّيْدَانِ)، أو الهندان (أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا)، وهو أفصح من الإفراد، والإفراد أفصح من التثنية، وتقول..



(قوله: وأنه من الإسناد المجازي بالنقص)

المعهود في البيان استعمال الإسناد المجازي في المجاز العقلي دون المجاز بالحذف[1].



(1) أي: أن المجاز بالنقص ليس من المجاز العقلي، بل هو لون آخر مغاير للعقلي واللغوي، تنظر حاشية العطار (ص116).

في توكيد الجمع المذكر: جاء الزيدون أنفسهم، أو أعينهم، وفي توكيد جمع المؤنث جاءت الهندات أنفسهن، أو أعينهن.

(وَيَجِيءُ) التوكيد (فِي الغَرَضِ الثَّانِي)، وهو الرافع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم (فِي تَوْكِيدِ المُثَنَّى المُذَكَّرِ بِكِلَا وَ) في توكيد المثنى (المُؤَنَّثِ بِكِلْتَا) حال كون كلا وكلتا (مُضَافَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ) بفتح الكاف، نحو: (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَ) جاءت (المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا، وَ) يجيء فِي توكيد ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (بِكُلٍّ) حال كونها (مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ المُؤَكَّدِ) بفتح الكاف (تَقُولُ) في المفرد المذكر: (جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ وَ) في المؤنث جاءت (القَبِيلَةُ كُلُّهَا وَ) في اسم الجمع المذكر جاء (القَوْمُ كُلُّهُم وَ)، في اسم الجمع المؤنث جاءت (النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، فَتَرْفَعُ بِذِكْرِ كُلٍّ وَكِلَا وَكِلْتَا احْتِمَالَ كَوْنِ الجَائِي بَعْضَ المَذْكُورِينَ)، وأنك عبرت بالكل عن البعض مجازًا، (إِمَّا لِأَنَّكَ لَمْ تَعْتَدَّ بِالمُتَخَلِّفِ) عن المجيء، (أَوْ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الفِعْلَ الوَاقِعَ مِنَ البَعْضِ كَالوَاقِعِ مِنَ الكُلِّ) مبالغة (بِنَاءً عَلَى أَنَّهُم فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ)، (وَيَخْلُفُ كُلًّا) في هذا الغرض (أَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ وَأَجْمَعُونَ وَجُمَعُ، تَقُولُ: جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ، وَ) جاءت (القَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، وَ)، وجاء (القَوْمُ أَجْمَعُونَ)، وجاءت (النِّسَاءُ جُمَعُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وَإِنْ شِئْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ كُلٍّ وَأَجْمَعَ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ كُلٍّ عَلَى أَجْمَعَ)؛ لأن أجمع كالتابع لكل في إفادة التقوية، (فَتَقُولُ: جَاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وَكَذَا فِي البَاقِي) تقول: جاءت القبيلة كلها جمعاء، والقوم كلهم أجمعون، والنساء كلهن جمع، (قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٧٣﴾، والتوكيد يخالف النعت في أمور: أحدها أنه لا يتبع نكرة عند البصريين، والثاني أن ألفاظه لا يعطف بعضها على بعض، والثالث أنه لا يقطع عن متبوعه، بخلاف النعت فيهن.........................

حاشية الأمير

(قوله: أنه لا يتبع نكرة عند البصريين)

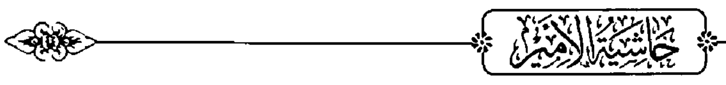
أي: ويتبع نكرة عند الكوفيين[1] بمعنى أنه قد يأتي بعد نكرة توكيدًا لها، لا أنه يوافقها في التنكير، إذ ألفاظ التوكيد معارف اتفاقًا بالإضافة الظاهرة، أو المقدرة كأجمع وأخواته.



(1) ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة نحو قولك: قعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها، والمسألة بعد من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (2/369).

(وَالثالثُ مِنَ التوَابِعِ العَطْفُ)

(وَهُوَ) ضربان: (عَطْفُ بَيَانٍ، وَعَطْفُ نَسَقٍ، فَعَطْفُ البَيَانِ) أي: المبين (هُوَ التَّابِعُ الجَامِدُ الَّذِي جِيءَ بِهِ لِإِيْضَاحِ مَتْبُوعِهِ) في المعارف (كَأَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ)، فعمر عطف بيان على أبي حفص، (أَوْ لِتَخْصِيصِهِ) في النكرات (نَحْوُ: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾)، فصديد عطف بيان على ماء، ويوافق النعت في الإيضاح والتخصيص، وفي أنه يتبع ما قبله في أربعة من عشرة: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، ويفارق النعت في الجمود المحض، (وَعَطْفُ النَّسَقِ) أي: المنسوق (هُوَ التَّابِعُ المُتَوَسِّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ حُرُوفِ العَطْفِ)، فالتابع: جنس يشمل جميع التوابع، والمتوسط إلى آخره فصل أخرج ما عدا المحدود من التوابع ....

(باب العطف)

(قوله: أي: المبين)

تأويل البيان باسم الفاعل، ومن المعلوم أن العطف مؤول بالمعطوف يقتضي أن الإضافة بيانية[1]، ولو أبقي المصدر على حقيقته كانت حقيقية، ولا داعي إلى الأول، وكذا القول في تأويل النسق بالمنسوق.

(قوله: أخرج ما عدا المحدود من التوابع)

(1) بحذف مضاف، أي: من بقية التوابع.

....

حاشية الأمير

اعترض بأنه يشمل الفاضل في قولك: جاءني زيد العالم والفاضل مع أنه نعت، قلت: لا نسلم أنه نعت حقيقة، بل هو معطوف على العالم، وإطلاق النعت عليه لما أن المعطوف على النعت نعت، أي: كالنعت، سلمنا فله حيثيتان: حيثية تبعيته لزيد، وهو حينئذٍ نعت، وحيثية تبعيته للعالم، وهو حينئذٍ عطف نسق، وهو داخل في الحد من الحيثية الأولى، لا الثانية، فلا ضرر، وذلك أن مرادنا بتوسط الحرف أن يكون الحرف هو المعتمد عليه في التبعية، والواو هنا واسطة يعتمد عليها في تبعيته للعالم، لا لزيد، فتأمل.



وأخرج نحو: عندي عسجد أي: ذهب، فإن ما بعد حرف التفسير تابع لما قبله على أنه بيان، أو بدل، لا عطف نسق، خلافًا للكوفيين، وسمي نسقًا؛ لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه ونسقه، والنسق النظم، يقال: هذا على نسق هذا أي: على نظمه (وَحُرُوفُ العَطْفِ عَلَى الأَصَحِّ تِسْعَةٌ) بإسقاط إما الثانية في نحو: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾، ....

حاشية الأمير

(قوله: وأخرج نحو: عندي عسجد)

خرج هذا بتقييد الحروف بقولنا: حروف العطف، لكن يلوح هنا مؤاخذة هي أن التعريف يلقى لجاهل العطف، فهو جاهل بحروفه، والمجهول لا يؤخذ في التعريف، والجواب أنا نمنع ذلك، بل هو تعريف لمن يعرف حروف العطف بأنها الحروف المخصوصة، أي: يعرف أنهم يسمونها حروف العطف[1]، ولا يعرف ما هو العطف.

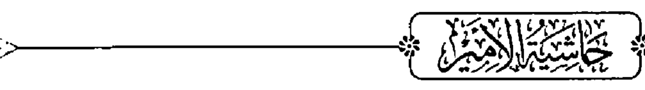
(قوله: وسمي نسقًا إلخ)

أنا لا أرى هذه إلا تسمية[2] اصطلاحية، وإلا فالنعت أولى بها خصوصًا الحقيقي، فإنه على نسق ما قبله في أربعة من عشرة، أو تقول: علة التسمية لا تقتضي التسمية.



(1) قوله: «بأنها الحروف المخصوصة، أي: يعرف أنهم يسمونها حروف العطف» ليس في (ب).
(2) في (أ)، و(ب) «الاسمية».

الأول (الوَاوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ) من غير تقييد بقبلية، أو مصاحبة، أو بعدية، وتستفاد القبلية والمصاحبة والبعدية بالظرف، (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ، أو مَعَهُ، أَوْ بَعْدَهُ)، فإذا خلا من ذلك احتمل المعاني الثلاثة على السواء، (وَ) الثاني (الفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ بِحَسَبِ الحَالِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو)، إذا كان عمرو جاء بعد مجيء زيد بلا مهلة، (وَ) نحو: (تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ)، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل، واعترض المعنى الأول بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾، وأجيب بأنه على تقدير الإرادة أي: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، واعترض المعنى الثاني بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝٤ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ۝٥﴾، ....



(قوله: لمطلق الجمع)

من إضافة الصفة للموصوف، فلا فرق بينهما لغة، وتفريق الفقهاء بين مطلق الماء، والماء المطلق اصطلاح لهم، ولا مشاحة في الاصطلاح.

(قوله: على تقدير الإرادة)

لفظ تقدير يؤذن بأن الإرادة محذوفة منوية، وليس كذلك، بل لفظ أهلكنا مستعمل في أردنا إهلاكها مجازًا[1].

---

(1) قال السمين: «ظاهر الآية أن مجيء البأس بعد الإهلاك وعقيبه؛ لأن الفاء تعطي ذلك، لكن الواقع إنما هو مجيء البأس، وبعده يقع الإهلاك، فمن النحاة من قال: الفاء تأتي بمعنى الواو فلا ترتِّب، وجعل من ذلك هذه الآية، وهو ضعيف، والجمهور أجابوا عن ذلك بوجهين: أحدهما- أنه على حذف الإرادة أي: أردنا إهلاكها... الثاني- أن المعنى أهلكناها أي: خذلناهم ولم نوفِّقهم فنشأ عن ذلك هلاكهم، فعبر بالمسبَّب عن سببه وهو باب واسع»، ينظر الدر المصون =

....

حاشية الأمير

هذا، وقال ملك المحققين الرضي: إن الفاء هنا للترتيب الذكري[1] أهـ، قلت: الحذر أن تفهم أن معنى الترتيب الذكري أن المتكلم ذكر الثاني بعدما ذكر الأول، وإلا فجميع حروف العطف للترتيب الذكري على هذا، ولا قائل به، بل معناه ما أشار هو إليه- عاملنا الله بواسع فضله- أن يكون ذكر الثاني رتبته بعد ذكر الأول كالمفصل بعد المجمل، والسبب بعد المسبب، فإنه إذا قيل: أهلكنا مثلاً تشوفت النفس لذكر سبب الهلاك وتفصيله، فيؤتى بذلك، ويقال: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾[2][3].

= (249/5).

(1) قال المرادي: «وأما الترتيب في الذكر فنوعان: أحدهما عطف مفصل على مجمل، هو في المعنى، كقولك: توضأ فغسل وجهه ويديه... والثاني عطف لمجرد المشاركة في الحكم، بحيث يحسن الواو كقول امرئ القيس: بسقط اللوى بين الدخول فحومل»، ينظر الجنى الداني (ص64).

(2) سورة الأعراف آية 4.

(3) قال الرضي: «وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلامًا مرتبًا على ما قبلها في الذكر، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان... ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل... ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾؛ لأن تبييت البأس تفصيل للإهلاك المجمل»، ينظر شرح الرضي على الكافية (385/4).

وأجيب بأنه على تقدير فمضت مدة..............................

حاشية الأمير

نكتة: قوله: أي: أردنا إهلاكها يعني تعلقت إرادتنا به، أي: تعلقًا تنجيزيًا حادثًا، وهو الذي قبيل الإيجاد، ولا يحمل على التعلق الأزلي؛ لأن المجيء ليس عقبه، والفاء للتعقيب[1]، فاحفظه، فإنه لطيف قل من تنبه له.

(قوله: بأن التقدير فمضت مدة)

هكذا تقديرهم، والأولى أن التقدير ثم مضت مدة؛ وذلك أن الفاء الأولى تفيد التعقيب، ومضي المدة إنما يكون بعد الإخراج بمهملة، ثم لا حاجة لهذا من أصله؛ لأن التعقيب في كل شيء بحسبه، فهو في الآية بمنزلته في تزوج زيد فولد له كما أشار له الحلبي[2].

(1) ينظر جامع البيان (301/12).
(2) ينظر فرائد العقود العلوية (594/2).

فجعله غثاء أحوى، (وَ) الثالث: (ثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ، ثُمَّ عَمْرٌو)، وإذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهملة، واعترض المعنى الأول بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِآدَمَ﴾، وأجيب بأنه على تقدير حذف مضاف، والتقدير ولقد خلقنا آباءكم، ثم صورنا آباءكم، أي آدم، ثم قلنا للملائكة: اسجدوا لآدم، واعترض المعنى الثاني بقول الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

فإن الاضطراب يعقب الجرى بلا تراخٍ، وأجيب بأن ثم فيه نائبة عن الفاء، (وَ) الرابع (حَتَّى لِلتَّدْرِيجِ وَالغَايَةِ) بحسب القوة والضعف في المعطوف، وقد اجتمعا في قوله:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

فالكماة جمع كمي معطوف على الكاف والميم، وهم في غاية القوة، والبنين جمع ابن معطوف على نا من تهابوننا، وهم في غاية الضعف لوصفهم بالصغر، (أَوْ بِحَسَبِ الشَّرَفِ وَالخِسَّةِ) في المعطوف، (مِثَالُ الأَوْلِ مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ، وَمِثَالُ الثَّانِي اسْتَغْنَى النَّاسُ حَتَّى الحَجَّامُونَ)، فالأنبياء في المثال الأول معطوف على الناس، وهم في غاية الشرف، والحجامون في المثال الثاني معطوفون على الناس، وهم في غاية الخسة، وفي الحديث «كَسْبُ الحَجَّامِ خَبِيثٌ»، (وَ) الخامس (أَمْ) وهي قسمان: متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة هي المعادلة للهمزة في كونها (لِطَلَبِ التَّعْيِينِ نَحْوُ: أَعِنْدَكَ زَيْدٌ، أَمْ عَمْرٌو، إِذَا كُنْتَ عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ، وَلَكِنْ شَكَكْتَ فِي عَيْنِهِ، أَوْ) المعادلة للهمزة في التسوية، وهي الواقعة (بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، نَحْوُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَامَ زَيْدٌ، أَمْ عَمْرٌو)، والمنقطعة غيرهما، ولا يفارقها معنى الإضراب، وقد تقتضى مع ذلك استفهامًا حقيقيًا، وقد لا تقتضيه، فالأول نحو: إنها لإبل أم شاء، أي: بل أهي شاء، وذلك أنك رأيت أشباحًا من بُعد، فقلت: إنها لإبل على سبيل الجزم، ثم حصل شك أنها شاء، فقلت: أم

شاء بقصد الإضراب عن الإبل واستئناف سؤال عن الشاء، والثاني نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ أي: بل هل؛ لأن الاستفهام لا يدخل على مثله، (وَ) السادس (أَوْ) تكون (لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ)، فإذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير، أو الإباحة، فالأول نحو، تزوج هندًا، أو أختها، والثاني نحو: تعلم فقهًا، أو نحوًا، والفرق أن التخيير يمنع الجمع، والإباحة لا تمنعه، وإذا وقعت بعد الخبر فهي للشك، أو الإبهام، فالأول (نَحْوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾) والثاني نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾، والفرق أن الإبهام بجامع العلم، بخلاف الشك، وتكون (أَوْ) لأحد (الأَشْيَاءِ) على التخيير، أو الإباحة باعتبارين (نَحْوُ: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ الآيَةَ)، وتمامها ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، فإنه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة،

حاشية الأمير

(قوله: فإنه لا يجوز الجمع إلخ)

أقول: الجمع جائز مطلقًا، والحرمة إنما هي وصف لاعتقاد أنه لا يكفي إلا الجميع سواء جمع بينها، أو اقتصر على أحدها(1)، على أن التحقيق كما قال الرضي: إن أو إنما هي لأحد الشيئين، وتخصيص الإباحة، أو التخيير، أو الشك، أو التشكيك من خارج، ولكونها لأحد



(1) أي: على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة، وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخيير لا على الإباحة، حاشية الشنواني، خ، 48/ب، وينظر للتوسع في هذه المسألة مغني اللبيب (ص88)، وفرائد العقود العلوية (608/2).

ويباح الجمع بينها إذا لم يعتقد ذلك، والسابع (لَكِنْ) بتسكين النون (لِلاسْتِدْرَاكِ)..

حاشية الأمير

الشيئين كانت في حيز النفي للعموم بمنزلة أحد، ومنه ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ۝٢٤﴾[1]، أي: واحدًا منهما.

(قوله: للاستدراك)

هو رفع توهم من الكلام السابق نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح، لكن أنت خبير بأن الاستدراك لا يظهر إلا لو كان المخاطب يعتقد الملائمة والتلازم بين الصالح والطالح بحيث يتوهم من نفي المرور بأحدهما نفي المرور بالآخر، ونقل في المطول عن المفتاح والإيضاح[2] أن ما جاءني زيد لكن عمرو، يقال: لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو، فهو قصر قلب[3]، ثم قال: والمذكور في كلام النحاة أن لكن في نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو لرفع توهم المخاطب أن عمراً لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة؛ لأنه للاستدراك، وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعًا شبيهًا بالاستثناء، وهذا صريح في أنه إنما يقال: ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجيء منتفٍ عنهما جميعًا، لا لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو على ما وقع في

---

(1) سورة الإنسان آية 24.

(2) المفتاح والإيضاح كلاهما في البلاغة، الأول للسكاكي، والثاني للقزويني.

(3) هو قصر الموصوف على وصف مكان الوصف الذي يعتقد السامع ثبوته له، كقولك لمن يعتقد زيدًا منجمًا لا شاعرًا: زيد شاعر لا منجم، أو قصر الوصف على موصوف مكان الموصوف الذي يعتقده السامع، وسمي قصر قلب؛ لأن المتكلم يقلب فيه حكم السامع؛ فينفي ما أثبته، ويثبت ما ينفيه، ينظر تحقيق الفوائد الغيائية (496/1).

....

حاشية الأمير

المفتاح، وأما أنه يقال: لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر الإفراد، فلم يقل به أحد أهـ.

قلت: كلام النحاة إنما يفيد أنها لرفع توهم من الكلام السابق، وهذا أعم من أن يعتقد نفي مجيئهما معًا، أو يكون خلي الذهن من مجيئهما وعدمه، غاية الأمر أنه يعتقد التناسب بينهما، فإذا سمع نفي المجيء عن أحدهما يتوهم منه نفيه عن الآخر، فيؤتى له بالاستدراك، فكيف يتم قوله: وهذا صريح في أنه إنما يقال إلخ؟ وأما مثال المفتاح الذي هو قصر القلب، فلا يظهر فيه الاستدراك أصلًا؛ لأنه حيث اعتقد مجيء زيد دون عمرو، ولم يعتقد ملازمة بينهما، فلا يتوهم من نفي المجيء عن زيد نفيه عن عمرو حتى يكون للاستدراك، بل لا يظهر فيه إلا الإتيان بـ بل للإضراب الانتقالي، وأما الذي قال: إنه لم يقل به أحد، فمقتضى كلام النحويين جوازه؛ وذلك أنه حيث اعتقد مجيئهما معًا، فقد اعتقد مناسبة بينهما في ثبوت المجيء خصوصًا إذا انضم له اعتقاد مناسبة بينهما وملازمة، فحينئذٍ إذا سمع النفي توجه لأحد ما اعتقد ثبوته يتوهم منه توجهه للثاني(1)، إذ لا فرق بينهما فيؤتى بالاستدراك، فالحق أن عدم التصريح بجوازه لا يكفي في منعه مع إمكان صحته، نعم لو صرحوا بمنعه، فافهم، فإن تحرير المقام من دقائق الأفهام.



---

(1) قوله: «فحينئذٍ إذا سمع النفي توجه لأحد ما اعتقد ثبوته يتوهم منه توجهه للثاني» ليس في (ج).

وإنما يعطف بها بثلاثة شروط: إفراد معطوفيها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو (نَحْوُ: مَا مَرَرْتُ بِصَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ)، ونحو: لا يقم زيد لكن عمرو، فإن دخلت على جملة، أو وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء، فالأول كقوله:

إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لَا تُخْشَـى بَـوَادِرُهُ   لَكِـنْ وَقَائِعُـهُ فِي الحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

والثاني كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ أي: ولكن كان رسول الله، (وَ) الثامن (بَلْ للإِضْرَابِ)، ويعطف بها بشرطين: إفراد معطوفيها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر، فالإيجاب (نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، والأمر نحو: ليقم زيد، بل عمرو، فإن دخلت على جملة فهي حرف ابتداء، إما للإبطال نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، وإما للانتقال نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝١٦﴾، (وَ) التاسع (لَا لِلنَّفْيِ)، ويعطف بها بشرطين: إفراد معطوفيها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر، (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)، واضرب زيدًا لا عمرًا، (فَإِنْ عَطَفْتَ) أنت (بِهَذِهِ الأَحْرُفِ) التسعة (عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ المَعْطُوفَ بِهَا، أَوْ) عطفت بها (عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَهُ)، أي: المعطوف (أَوْ) عطفت بها (عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَهُ) أي: المعطوف، (أَوْ) عطفت بها (عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَهُ) أي: المعطوف، وعلم من ذلك أنه يجوز عطف الاسم على الاسم رفعًا ونصبًا وخفضًا، وعطف الفعل على الفعل رفعًا ونصًا وجزمًا، (تَقُولُ) في عطف الاسم على الاسم في الرفع: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَ) في النصب (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَ) في الخفض (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، و) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: (يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ)، وفي........




(قوله: تقول في عطف الفعل إلخ)

....

حاشية الأمير

في الطبلاوي قال بعضهم: في جعله عطف فعل على فعل تسمح؛ لأنه من عطف الجمل، وأجيب بأن المقصود بالعطف الفعل لاتحاد الفاعلين أهـ(1).



(1) في الشنواني «وقال بعضهم: عطف الفعل على الفعل مجاز لكونه من عطف الجمل، وأجيب بأن الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين، ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل ونحوه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾... قال الماوردي: فإن قلت: كيف جاز ذلك، وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الجنس؟ قلت: إنما جاز ذلك؛ لأن أحدهما مؤول بالآخر فاتحد الجنس بالتأويل، فإن قلت: فأيهما المؤول؟ قلت: الذي يؤول هو الحال محل الآخر»، حاشية الشنواني، خ، 49/ب.

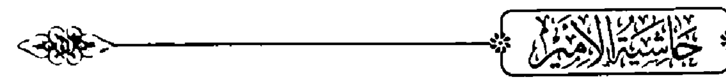
النصب (لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ، وَ) في الجزم (لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ)، فيقعد مجزوم بالعطف على يقم...

حاشية الأمير

وأنا أقول: لا مانع من أن العطف للفعل وحده أصلًا، وعليه يظهر قول الشارح: تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع، وأما إن قلنا: إن يقوم ويقعد زيد من عطف الجمل فهو عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة ابتدائية، ولا رفع، ثم مما ينبغي أن يتنبه له أن يقعد في المثال على ما قاله الشارح مرفوع بتجرد يقوم لا بتجرده هو لقولهم: العامل في التابع هو العامل في المتبوع، ومما يوضحه أن يقوم لو انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب، أو جازم لانتفى رفع المعطوف، ونصب أو جزم، ثم إن الجماعة هنا قالوا: لا يعطف الفعل على الفعل إلا بشرط اتحادهما في المعنى استقبالًا ومضيًا، قلت: إن كان لم يسمع من العرب أصلًا فسلم، وإلا فما المانع من قام أمس، ويقوم غدًا زيد؟.

(والرابعُ منَ التوابعِ: البدَلُ)

(وَهُوَ التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ)، فالتابع جنس يشمل جميع التوابع، والمقصود فصل خرج به النعت والبيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود، وبغير واسطة خرج به عطف النسق..............................



(باب البدل)

(قوله: وبغير واسطة أخرج عطف النسق)

حقق الشيخ ابن هشام فقال: عطف النسق إما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو، أو بل عمرو، أو لكن عمرو، وإما مقصود هو وما قبله كجاء زيد وعمرو، وهذان خارجان بقولنا: المقصود بالحكم فإن معناه المقصود دون المتبوع، فمن ثم المبدل منه في نية الطرح[1]، وإما مقصود بالحكم وحده، وهو المعطوف بـ بل، ولكن بعد الإثبات، وهو خارج بقولنا: بلا واسطة[2] أهـ، والعطف بـ لكن بعد الإثبات مذهب كوفي[3].



(1) لا يريد النحاة بالطرح إلغاءه، وإنما مرادهم أن البدل قائم بنفسه، ليس تبييناً للأول كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت، ومعه كالشيء الواحد، وقال الرضي: لابد أن يكون في ذكر المبدل منه فائدة لا تحصل لو لم يذكر، ينظر شرح الرضي على الكافية (380/2)، وحاشية الشنواني، خ، 49/ب.

(2) بلا واسطة حرف العطف.

(3) ليس بمسموع، ينظر مغني اللبيب (ص385).

(وَهُوَ) أي: البدل (أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ) الأول: بدل كل من كل، نحو: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾، فالصراط الثاني بدل من الصراط الأول بدل كل من كل، وهما لعين واحدة، واستفيد من المثال أن تخالفهما بالصفة والإضافة لا يضر، (وَ) الثاني: (وَبَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾)، فمن استطاع بدل من الناس، بدل بعض من كل، والرابط بينهما محذوف، تقديره منهم، وليست من فاعل الحج، ولا شرطية على الأصح فيهما، والثالث: (بَدَلُ اشْتِمَالٍ نَحْوُ: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾) فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال، سمي بذلك لاشتمال المبدل منه، وهو الشهر على البدل، وهو قتال اشتمالًا بطريق الإجمال، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه مشعرًا به، ومتقاضيًا له في الجملة، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره، منتظرة له، فيجيء هو مبينًا لما أجمل أولًا، واستفيد من المثال جواز إبدال النكرة من المعرفة، (وَ) الرابع (بَدَلُ الغَلَطِ) أي: بدل من اللفظ الذي ذكر غلطًا، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم، (نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا الفَرَسَ)، فالفرس بدل من زيد بدل غلط؛ لأنك (أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ) ابتداء: (الفَرَسَ فَغَلِطْتَ فَذَكَرْتَ زَيْدًا عِوَضًا عَنِ الفَرَسِ ثُمَّ) تبين لك غلطك، فرجعت عن ذكر زيد، و(أَبْدَلْتَ الفَرَسَ مِنْهُ) أي: من زيد. ....

حاشية الأمير

(قوله: بدل كل من كل[1])

لم يقل: بدل الكل من الكل؛ لأن مذهب الجمهور أن إدخال أل على كل وبعض

---

(1) هو ما كان مدلوله مدلول الأول، وسماه ابن مالك المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل، ينظر مجيب الندا (ص636).

حاشية الأمير

لحن، قالوا: لأنها مضافة تقديرًا، أي: كل شيء وبعضه، وال لا تجامع الإضافة، ويظهر لي قول الفارسي والزجاج بجوازه[1]، وما يصنع الجمهور حيث حذفوا ال بالتنوين مع أنه لا يجامع الإضافة أيضًا؟!.

(قوله: لا كاشتمال الظرف على المظروف)

معناه أن المنظور له الاشتمال الإجمالي بأن يسمى المبدل منه ببدل مجمل لا بخصوصه، وإن وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في المثال، فإن الشهر ظرف زمان[2] للقتال، فهو غير منظور إليه، والله أعلم.



(1) قال ابن هشام: «وإنما لم أقل: بدل الكل من الكل حذرًا من مذهب من لا يجيز إدخال ال على كل وقد استعمله الزجاجي في جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس»، ينظر شرح قطر الندى (ص309).

(2) لفظ «الزمان» ليس في (ج).

(وَالْمَنْصُوبَاتُ سِتَّةَ عَشَرَ)

الأول- (المَفْعُولُ بِهِ) نحو: ضربت زيدًا، (وَ) الثَّانِي- (المَفْعُولُ المُطْلَقُ) نحو: ضربت ضربًا، (وَ) الثالث- (المَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ) نحو: ضربت ابني تأديبًا، والرابع- (المَفْعُولُ فِيهِ) نحو: صليت يوم الجمعة خلف الإمام، (وَ) الخامس- (المَفْعُولُ مَعَهُ) نحو: سرت والنيل، (وَ) السادس- (خَبَرُ كَانَ وَ) خبر (أَخَوَاتِهَا) نحو: كان الشر قائمًا، (وَ) السابع- (اسْمُ إِنَّ وَ) اسم (أَخَوَاتِهَا) نحو: إن الظلم قائم، (وَ) الثامن: (الحَالُ) نحو: جاء الأمير راكبًا، (وَ) التاسع- (التَّمْيِيزُ) نحو: انتهب الناس مالًا، (وَ) العاشر- (المُسْتَثْنَى) نحو: هلك الفرسان إلا قليلًا، (وَ) الحادي عشر- (اسْمُ لَا) نحو: لا شجاع حاضر، (وَ) الثاني عشر- (المُنَادَى المُضَافُ وَشِبْهُهُ)، فالأول نحو: يا غياث المستغيثين، والثاني نحو: يا لطيفًا بالعباد، (وَ) الثالث عشر- (خَبَرُ كَادَ وَ) خبر (أَخَوَاتِهَا) نحو: كادت النفوس تزهق، والرابع عشر- (خَبَرُ مَا الحِجَازِيَةِ وَ) خبر (أَخَوَاتِهَا) نحو: ما أحد أغير من الله، (وَ) الخامس عشر- (التَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ) نحو: رأيت رجلًا قتيلًا، (وَ) السادس عشر- (الفِعْلُ المُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) نحو: لن يفلح الظالم، (وَلَهَا أَبْوَابٌ) تذكر فيها.....................




(الأَوَّلُ: المَفْعُولُ بِهِ)

(وَهُوَ الاسْمُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ) حقيقة كأنزل الله الغيث، أو مجازًا كأنبت الربيع البقل...

حاشية الأمير

المنصوبات

(باب المفعول به)

(قوله: المفعول به)

قال الطبلاوي: نائب الفاعل ضمير يعود للفعل المفهوم من لفظ المفعول أهـ، قلت: لو كان كذلك لوجب الإبراز لجريان الصلة على غير من هي له، فالأحسن أن نائب الفاعل الجار والمجرور(1)، ولا ضمير في الوصف، والباء للإلصاق، أي: الذي فعل به الفعل، وقس الباقي.

(قوله: كإنزال الله الغيث إلخ)

دليل على أن قوله حقيقة إلخ تعميم في الفاعل، ولك أن تجعله تعميمًا في قوله: وقع، مثال الوقوع الحقيقي ضربت زيدًا، والمجازي شربت الكأس، فهو مجاز عقلي في النسبة الإيقاعية؛ إذ الشرب حقيقة لما في الكأس، هذا إن لم يرد بالكأس ما حل فيه مجازًا، ثم ظاهر قوله: وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لابد من وجوده قبل فعل الفاعل،

---

(1) الحديث عن الجار والمجرور في المفعول به، وأل اسم موصول، ومفعول صلته، والهاء في به عائد على أل، والجار والمجرور في به نائب فاعل، أي: الذي يفعل به فعل، حاشية الشنواني، خ، 51/أ.

ومن ثم أعرب كثير السموات في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾(1) مفعولًا مطلقًا، لا مفعولًا به، قال الحلبي: والصواب أنه مفعول به على حد بنيت الدار(2).

قلت: هذه المسألة تتفرع على مبحث من علم الكلام هي هل الماهيات بجعل جاعل، أو لا(3)؟ فمن قال: الماهية ثابتة في نفسها، وإنما القدرة تكسيها ثوب الوجود

---

(1) سورة العنكبوت آية 44.

(2) أصل هذه المسألة النحوية الأصولية عند عبدالقاهر الجرجاني الذي قال: «الأفعال على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ، فالمتعدي على ضربين: ضرب يتعدى إلى شيء، هو مفعول به، كقولك: ضربت زيدًا، زيدًا مفعول به؛ لأنك فعلت به الضرب، ولم يفعله بنفسه، وضرب يتعدى إلى شيء، هو مفعول على الإطلاق، وهو في الحقيقة كفعل وكل ما كان مثله في كونه عامًا غير مشتق من معنًى خاص كصنع، وعمِل، وأوجد، وأنشأ... فهذا الضرب إذا أسند إلى شيء كان المنصوب له مفعولًا لذلك الشيء على الإطلاق، كقولك: فعل زيد القيام، فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به... وأحق من ذلك أن تقول: خلق الله الأناسيَّ، وأنشأ العالم، وخلق الموت والحياة، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه؛ إذ من المحال أن يكون معنى خلق العالم فعل الخلق به، كما تقول في ضربت زيدًا فعلت الضرب بزيد؛ لأن الخلق من خلق كالفعل من فعل، فلو جاز أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئًا بالقيام، وذلك من شنيع المحال»، وجعل الجرجاني المنصوب في مثل السموات مفعولًا مطلقًا بناء على ما التزمه من أن المفعول به ما كان موجودًا فأوجد الفاعل فيه شيئًا آخر، وما ذهب إليه الجرجاني قرره من بعده السهيلي وابن الحاجب والسبكي وابن هشام، ومن نحا نحوهم من أصحاب النظرة الأصولية التي ترى أن السموات مفعول مطلق، وليست مفعولًا به.

وصرح بعض المحققين أن ليس «من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنّما الشرط توقف عقلية الفعل عليه، سواء كان موجودًا في الخارج نحو: ضربت زيدًا أم لم يكن موجودًا، نحو: بنيت الدار»، وعلى هذا رأي المحشي، ينظر في هذه المسألة أسرار البلاغة (ص368-369)، وأمالي ابن الحاجب (702/2)، ونتائج الفكر (ص277)، ومغني اللبيب (ص867)، والأشباه والنظائر (140/7)، وفرائد العقود العلوية (649/2، و636).

(3) ينظر في هذه المسألة بحثًا مطولًا في شرح المواقف للإيجي (24/3).

حاشية الأمير

يتجه عنده أنها مفعول به، ومن قال: إن الماهية إنما تكون هي هي بجعل الجاعل فلا تكون عنده مفعولًا به إلا إذا لم يشترط سبق المفعول به على الفعل.

ثم المراد كما قال الإمام ابن الحاجب بقولنا: وقع عليه فعل الفاعل أنه وضع للدلالة على أنه وقع عليه[1]، نخرج زيد في زيد ضربته، فإن الفعل وإن كان واقعًا عليه في المعنى إلا أنه لم يوضع للدلالة على ذلك، وإنما وضع ليخبر عنه.

(1) ينظر رأيه في أمالي ابن الحاجب (702/2).

(وَيَصِحُّ نَفْيُهُ عَنْهُ) ليدخل نحو: ما ضربت زيدًا، فإن زيدًا مفعول به مع أن الفعل منفي عنه..

حاشية الأمير

(قوله: ويصح نفيه عنه)

قال الشنواني: الأولى أو نفي عنه، قلت: وذلك أن المراد النفي بالفعل، لا صحته بدليل مثاله، والمحل لـ أو، ولعل الواو في قوله: ويصح بمعنى أو؛ وذلك أن المراد أن المفعول به إما أن يتعلق به الفعل، أو ينفي عنه؛ لا أنه[1] ما اجتمع فيه أمران: الوقوع عليه، وصحة النفي، وإلا لما دخل نحو: ما ضربت زيدًا لانتفاء الأول كما اعترض به، وبعد هذا كله اعترض بأنه لا حاجة لتلك الزيادة؛ لأن المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به أعم من جهة الثبوت أو النفي، قلت: وكل هذا مبني على أن قوله: ويصح إلخ من التعريف، وهو المتبادر من قول الشارح ليدخل ما ضربت زيدًا، فإن المتبادر[2] منه يدخل في التعريف، ولنا أن نقول: المراد يدخل في المفعول به، وأن قوله: ويصح إلخ كلام مستأنف بعد تمام التعريف رفع به ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول المنفي، فأفادك أنه يصح النفي، أي: وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق، فافهم، ثم إن الرضي ذكر أن ضابط المفعول به أن يصح الإخبار عنه باسم مفعول، عامله غير مقيد بظرف، قال: ومن ثم لا يعد زيدًا من بعت زيدًا كذا مفعولًا به إلا توسعًا بعد حذف الجار، إذ هو مبيوع له، لا مبيوع أهـ، قلت: إلا أنه يشمل المفعول المطلق نحو: طفت سبعة أشواط، فإنه يقال: السبع مطوقة.

(1) في (ق) «لأنه».
(2) قوله: «من قول الشارح ليدخل ما ضربت زيدًا، فإن المتبادر» ليس في (أ).

(وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ، فَالظَّاهِرُ نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وقس بقية أقسام الظاهر المتقدمة في الفاعل، (وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ) لا ثالث لهما: (مُتَّصِلٌ) بعامله، (وَمُنْفَصِلٌ) عنه، (فَالمُتَّصِلُ) بعامله (مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا يَلِي إِلَّا فِي الاخْتِيَارِ، وَالمُنْفَصِلُ) عن عامله (بِخِلَافِهِ)، وهو ما يتقدم على عامله، ويلي إلا في الاختيار (وَكُلٌّ مِنْهُمَا) أي: من المتصل والمفصل (اثْنَا عَشَرَ) قسمًا: سبعة للحاضر، وخمسة للغائب، أمثلة (المُتَّصِلِ) زيد (أَكْرَمَنِي، أَكْرَمَنَا) بفتح الميم، (أَكْرَمَكَ) بفتح الكاف للمخاطب المذكر، (أَكْرَمَكِ) بكسرها للمخاطبة المؤنثة، (أَكْرَمَكُمَا) لمثنى المخاطب مطلقًا، (أَكْرَمَكُمْ) ....



(قوله: ظاهر ومضمر)

قال الطبلاوي: إنما بنيت المضمرات للشبه الوضعي، أو الافتقاري لافتقارها إلى التكلم، أو الخطاب، أو تقدم المرجع، أو لغنائها عن الإعراب؛ إذ الإعراب إنما يحتاج له لتمييز المعاني المختلفة، والضمائر تختلف صيغها باختلاف المعاني، قلت: الحذر أن المراد بالمعاني المتكلم، والمخاطب، والغائب، فإن اختلافها لهذه لا يغني عن الإعراب؛ لأنه إنما يميز اختلاف معنى العوامل، وهو مراد الشيخ؛ وذلك أن الضمير مع عامل الرفع له صورة غيرها مع عامل النصب، وهو غيره مع عامل الجر إلا أنه لا يظهر في المتصل المستعمل مجرورًا ومنصوبًا بلفظ واحد نحو: ضربتك، ومررت بك، تأمل.



لجماعة الذكور المخاطبين، (أَكْرَمَكُنَّ) لجماعة الإناث المخاطبات، (أَكْرَمَهُ) للمفرد المذكر الغائب، (أَكْرَمَهَا) للمفردة المؤنثة الغائبة، (أَكْرَمَهُمَا) للمثنى الغائب مطلقًا، (أَكْرَمَهُمْ) لجماعة الذكور الغائبين، (أَكْرَمَهُنَّ) لجماعة الإناث الغائبات والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها، ويقال في كل منهما: ضمير متصل في محل نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب، وأمثلة (الْمُنْفَصِلِ إِيَّايَ) أكرم، للمتكلم وحده، (إِيَّانَا) للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، (إِيَّاكَ) بفتح الكاف للمخاطب، (إِيَّاكِ) بكسرها للمخاطبة (إِيَّاكُمَا) للمثنى المخاطب مطلقًا، (إِيَّاكُمْ) لجماعة الذكور المخاطبين، (إِيَّاكُنَّ) لجماعة الإناث المخطابات، (إِيَّاهُ) للمفرد الغائب، (إِيَّاهَا) للمفردة الغائبة، (إِيَّاهُمَا) لمثنى الغائب مطلقًا، (إِيَّاهُم) لجماعة الذكور الغائبين، (إِيَّاهُنَّ) لجماعة النساء الغائبات، (وإِيَّا) فيهن -بكسر الهمزة، وتشديد الياء التحتية- هي الضمير، وما اتصل بها حروف دالة على التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع تذكيرًا، أو تأنيثًا، ويقال في كل منها: ضمير منفصل في محل نصب على المفعولية، وهو اسم مبني لا يظهر فيه إعراب. ....

حاشية الأمير

(قوله: والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها[1])

وقيل: المجموع ضمير[2]، وكذا قبل الهاء في نحو: هو هي الضمير وحدها، وقيل المجموع ضمير[3]، وكذا إياك، وقيل: مضاف للضمير بعده، ثم هو ضمير أيضًا، أو اسم

(1) لفظ «وحدها» ليس في (ج).

(2) قوله: «وقيل: المجموع ضمير» ليس في (ج).

(3) قوله: «وكذا قبل الهاء في نحو: هو هي الضمير وحدها، وقيل المجموع ضمير» ليس في (أ)، ولا في

....



غير ضمير، وقيل: إِيَّا حرف اعتمد عليه الضمير بعده[1]، وكله خلاف بلا ثمرة ظاهرة.

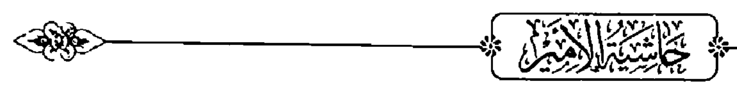
= (ب).

(1) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (570/2)، وفرائد العقود العلوية (642/2) وما بعدها.

(الثاني: المَفْعولُ المُطْلق)

أي: الذي يصدق عليه قولنا: مفعول صدقًا غير مقيد بجار: حرف، أو ظرف، (وَهُوَ المَصْدَرُ المُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ، أَوْ المُبِيِّنُ لِنَوْعِهِ، أَوْ لِعَدَدِهِ)، (فَالمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ) أقسام؛ لأن عامله تارة يكون فعلًا، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، و) تارة يكون وصفًا، نحو: (أَنَا ضَارِبٌ ضَرْبًا وَ) تارة يكون مصدرًا، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ضَرْبًا).

(وَالمُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ) إما بالوصف، (نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا، أَوْ) بالإضافة نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأَمِيرِ)، أو بالإشارة، نحو: (ضَرَبْتُ ذَلِكَ الضَّرْبَ، أَوْ) بلام العهد، نحو: (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ)، أي: المعهود للمخاطب، (وَالمُبَيِّنُ لِعَدَدِهِ) من مرة، أو مرتين، أو مرات (نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، أَوْ ضَرْبَتَيْنِ، أَوْ ضَرَبَاتٍ). ....

(باب المفعول المطلق)

(قوله: إما بالوصف[1])

في الحقيقة المبين هو الوصف[2][3].

(قوله: أو بالإشارة)

الظاهر أن البيان بأل الداخلة على الضرب، ثم هي إما لتعريف الحضور، أو العهد إن كانت الإشارة لمعهود ذهنًا فترجع لما بعده.

---

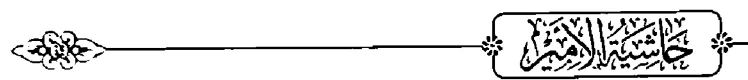
(1) فيه تسمح؛ لأن المبين في الحقيقة نفس الوصف.

(2) قوله: «هو الوصف» ليس في (ج).

(3) أي: نفس الوصف.

(الثالثُ: المَفْعُولُ لأَجْلِه)

ويقال له: المفعول له، والمفعول من أجله، (وَهُوَ المَصْدَرُ المَذْكُورُ عِلَّةً لِحَدَثٍ شَارَكَهُ) أي: شارك المصدر الحدث (فِي الزَّمَانِ، وَالفَاعِلِ) بأن يكون زمانهما واحدًا، أو فاعلهما واحدًا، وله ثلاثة أحوال: مجرد من ال والإضافة، ومقرون بال، ومضاف، فالأول (نَحْوُ: قُمْتُ إِجْلَالًا لِلشَّيْخِ)، ففاعل القيام والإجلال المتكلم؛ لأن القيام والإجلال صدرا منه، وزمانهما واحد؛ لأن القيام قارن الإجلال في الزمان، (وَ) الثاني نحو: (ضَرَبْتُ ابْنِي التَّأْدِيبَ)، والثالث نحو: (قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)، ويجوز فيه الجر بقلة في الأول، وبكثرة في الثاني، ويستويان في الثالث. ....



(باب المفعول لأجله)

سألت بعض مشايخنا ما معنى لفظ أجل؟ فقال لي: معناها الغرض[1]، قلت: فإضافته لما بعده بيانية.

(قوله: شاركه في الزمان)

قالوا: من ذلك ما إذا كان أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفًا من فرارك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحًا لحالك[2] أهـ، لكن يقال: الظاهر

---

(1) أي: سبب حامل للفاعل على الفعل، حاشية الشنواني على الأزهرية، خ، لوحة 52/أ.

(2) إيضاحه كما في شرح الكافية أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعًا... أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفًا من فرارك، أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحًا لك، ينظر شرح الرضي على الكافية (510/1).

....



أن الإصلاح إنما هو بعد المجيء، لا مع آخره، فحينئذٍ كان الواجب جره باللام على حد:

.... وَقَــدْ نَضَّــتْ لنَــوْمٍ ثِيَابَهَــا[1] ....

فلعله نصب بنزع الخافض، أو على الحال[2] أي: مصلحًا لك، أي: مريدًا إصلاحك، تأمل.

---

(1) البيت لامرئ القيس، وهو من أبيات معلقته المشهورة، وتمامه كما في الديوان:

فَجِئْـــتُ وَقَـــدْ نَضَّـــتْ لنَـــوْمٍ ثيابَهـــا لَدَى السِّـــــتْرِ إلّا لِبْسَـــــةَ الْمُتَفَضِّـــــلِ

ينظر الديوان (ص37)، وتوضيح المقاصد (723/2)، والمقاصد النحوية (1054/3).

(2) ذهب إلى ذلك الزمخشري، ينظر الكشاف (518/2).

(الرَّابِعُ: المَفْعُولُ فِيهِ)

(وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفًا عِنْدَ البَصْرِيِّينَ) لوقوع الفعل فيه، (وَهُوَ مَا ضُمِّنَ مَعْنَى فِي مِنْ اسْمِ زَمَانٍ مُطْلَقًا) أي: سواء كان مبهمًا، أو مختصًا بوصف، أو بإضافة، أو بلام التعريف، أو معدودًا، ونعني بالمختص ما يقع جوابًا لمتى، وبالمعدود ما يقع جوابًا لـ كم، وبالمبهم ما لا يقع جوابًا لشيء منهما، (أَوْ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ)، وهو ما ليس له صورة، ولا حدود محصورة، فالزمان (نَحْوُ: صُمْتُ يَوْمًا، أَوْ يَوْمًا طَوِيلًا، أَوْ يَوْمَ الخَمِيسِ، أَوْ اليَوْمَ، أَوْ أُسْبُوعًا)، الأول المبهم، والثاني الموصوف، والثالث المضاف، والرابع المقرون بال، والخامس المعدود، (وَالمَكَانُ المُبْهَمُ، نَحْوُ: جَلَسْتُ خَلْفَ زَيْدٍ، أَوْ فَوْقَهُ، أَوْ تَحْتَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الجِهَاتِ) الست نحو: أمام زيد، ويمينه وشماله، وشبهها في الشياع، كناحية الدار، وجانبها، ومكان الوقوف، وأسماء (المَقَادِيرِ كَسِرْتُ مِيلًا) وفرسخًا وبريدًا، (وَمَا صِيغَ مِنَ ....





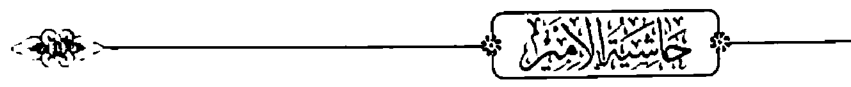

(باب المفعول فيه)

(قوله: أو اسم مكان مبهم)

فنحو: دخلت الدار ليس مفعولًا فيه، بل منصوب بنزع الخافض[1]، والأصل

---

(1) قال الرضي: «اعلم أن دخلت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه، مبهما كان، أو لا، نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة لحذف حرف الجر، أعني في معها في غير المبهم أيضًا، وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه، وقال الجرمي: دخلت متعدٍ، فما بعده مفعول به، لا مفعول فيه، والأصح أنه لازم، ألا =



في الدار، لكن قال الدماميني على المغني: مذهب جماعة، ومنهم سيبويه إمام الفن أنه ظرف، وعليه فهو مستثنى من قولهم، ولا يقبله المكان إلا مبهمًا لكثرة الاستعمال.

= ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها في نحو: دخلت في الأمر»، ينظر شرح الرضي على الكافية (492/1).

الفِعْلِ)، واتحدت مادته، ومادة عامله (كَرَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ)، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾..

حاشية الأمير

(قوله: كرميت مرمى)

اعلم أن مفعل صالح للحدث فيكون مفعولًا مطلقًا، والزمان والمكان فيكون ظرفًا، وكلام الشارح في الأخير[1].

---

(1) عامل مرمى رمى، ولو اختلفت مادته ومادة عامله نحو: رميت مذهب زيد، وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس أن يجعل ظرفًا، بل يجب التصريح معه بـ في، ينظر شرح التصريح (524/1).

(الخامس: المَفْعُولُ معه)

(وَهُوَ الاسْمُ الفَضْلَةُ الوَاقِعُ بَعْدَ وَاوِ المُصَاحَبَةِ المَسْبُوقَةِ بِفِعْلٍ، نَحْوُ: جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْشُ، أَوْ بِاسْمٍ فِيهِ مَعْنَى الفِعْلِ وَحُرُوفِهِ فِي نَحْوِ: أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ)، فخرج بقيد الاسم الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب، وبالفضلة العمدة نحو: اشترك زيد وعمرو، ....




(باب المفعول معه)

اعلم أن معنى كونه مفعولًا معه أن صاحب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضًا، وحينئذٍ يحسن العطف كجاء الأمير والجيش، أو يثبت الفعل للفاعل فقط، نحو: استوى الماء والخشبة، فإن الاستواء للماء فقط؛ لأنه هو الذي كان منخفضًا، ثم ارتفع واستوى، والخشبة مازالت بحالها، فالمراد بالاستواء هنا الارتفاع على حد ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾(1)، وليس المراد به التساوي الذي لا يكون إلا بين اثنين، وإلا تعين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو، تأمل.

(قوله: بقيد الاسم)

جعل الاسم قيدًا نظرًا للمعنى، وإلا فهو في التعريف جنس إلا أن المفعول به في المعنى الواقع مقيد بالاسم.

(قوله: نحو: اشترك زيد وعمرو)

---

(1) سورة هود آية 44.

....

حاشية الأمير

فإن عمرًا، أو ما يقوم مقامه عمدة، لابد منه، يعتمد معنى الكلام عليه؛ إذ الاشتراك إنما يكون بين اثنين، وقولنا: لابد منه[1]، أي: لفظًا، أو نية، تأمل.

(1) قوله: «يعتمد معنى الكلام عليه؛ إذ الاشتراك إنما يكون بين اثنين، وقولنا: لابد منه» ليس في (ج).

وبالواقع بعد واو المصاحبة الواقع بعد مع نحو: جئت مع زيد، وبالمسبوقة بفعل نحو: كل رجل وضيعته، وباسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو: هذا لك وأباك بالموحدة، فلا يُتكلم به خلافًا لأبي علي.

(السَّادِسُ خَبَرُ كَانَ وَ) خبر أخواتها نحو: كان زيد قائمًا.

(السَّابِعُ اسْمُ إِنَّ وَ) اسم (أَخَوَاتِهَا نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَتَقَدَّمَا فِي الْمَرْفُوعَاتِ)، فلا حاجة إلى إعادة ذلك. ....



لكن يرد[1] عليه نحو: جاء زيد وعمرو، فإن عمراً هذا ليس عمدة، ولعله اكتفى بكون الفضلة عند الإطلاق تنصرف للمنصوب، فخرج هذا، إلا أنه يرد ضربت زيدًا وعمرًا، إلا أن يقال: المراد بواو المصاحبة التي هي نص في مصاحبة الثاني للأول عند الحكم، وواو العطف وإن دلت على المصاحبة في الحكم ليست نصًا في المعية.

(قوله: وباسم فيه معنى الفعل إلخ)

يتبادر منه أن كلًا منهما قيد مستقل، وليس كذلك، بل القيد أحد الأمرين، إما الفعل، وإما ما فيه معناه وحروفه، وعلى كلٍ خرج كل رجل وضيعته، وهذا لك وأباك[2]، ثم في الحلبي أن الذي فيه معنى الفعل دون حروفه في المثال هو اسم

(1) قوله: «نحو» ليس في (ق).

(2) قال سيبويه: «وأما هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلًا ولا حرفًا في معنى فعلٍ حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل»، وفي الشنواني «وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في مالك وزيدًا لقوة الداعي إلى تعدية الفعل في مالك وزيدًا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى، وتأخر الجار والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبًا، بخلاف هذا لك وأباك فإنه ليس فيه إلا =

....

حاشية الأمير

الإشارة؛ لأنه في معنى أشير اهـ.

قلت: لا يخفى أن المصاحبة إنما هي فيما سبق الواو، ولو كان المراد به هنا أشير لكان(1) المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون جالسًا معه، أو مع كونه أبيك بأن كان هو أبوك، وكلاهما بعيد، فالأحسن أن المراد به هنا الظرف، أعني لك، فإنهم عدوه مما تضمن معنى الفعل، وهو الاستقرار دون حروفه، فالمعنى هذا الشيء استقر لك مع أبيك، ويؤيده أنهم يقولون: الجمهور يوجبون في هذا المثال أن يقال: هذا لك ولأبيك، تأمل.

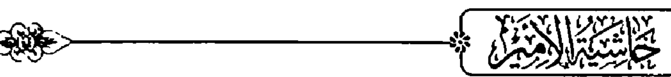


= داعٍ واحد، وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا»، ينظر الكتاب (310/1)، وحاشية الشنواني، خ، 53/ب.

(1) في (ج) «كان المعنى».

(الثامن: الحالُ)

(وَهُوَ الوَصْفُ الفَضْلَةُ المُبَيِّنُ لِهَيْئَةِ صَاحِبِهِ فَاعِلًا كَانَ) صاحبه، (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، فراكبًا حال من زيد، (أَوْ مَفْعُولًا نَحْوُ: رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا)، فمسرجًا حال من الفرس، (أَوْ مَجْرُورًا بِالحَرْفِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً)، فجالسة حال من هند، (أَوْ مَجْرُورًا بِالمُضَافِ) بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، فإن اللحم بعض الأخ، أو كبعضه في الاستغناء عنه بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ ....



(باب الحال)

(قوله: بشرط أن يكون المضاف إلخ)

وجهه أنه يجب اتحاد عامل الحال، وعامل صاحبها، والمضاف إن لم يصلح للعمل في الحال فهو عامل في صاحبها المضاف إليه الجر، فيخرج عن القاعدة، لكن إذا كان بعضًا مندرجًا في المضاف إليه، أو صالحًا للسقوط، فكأن عامله هو العامل في الحال على الأصح، لا معنى الإضافة عاملًا في صاحبها المضاف إليه(1).

(1) قال ابن مالك: «قلت: إلا أن يكون المضاف جزءه، أو كجزئه، فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾، وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، وإنما حسن جعل الذي أضيف إليه جزؤه، أو كجزئه صاحب حال؛ لأنه قد يستغنى به عن المضاف... بخلاف الذي يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل، وما ليس جزء ولا كجزء، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال»، ينظر شرح التسهيل (342/2).

فإنه يصح في الكلام أن اتبع إبراهيم حنيفًا، أو عاملًا في الحال (نَحْوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾)، ....

حاشية الأمير

تنبيه:

كثيرًا[1] ما يقرر أن نحو: ضرب زيد عمرًا حسن وبكرًا قبيح من العطف على معمولي عاملين[2] تنزيلًا لاختلاف جهة العامل منزلة اختلاف ذات العامل؛ وذلك أن ضرب يعمل في عمرو من حيث إنه مصدر، وفي حسن من حيث إنه مبتدأ، قلت: ولو صح ذلك لكان قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[3] مخالفًا لقاعدة العامل في الحال هو العامل في صاحبها؛ وذلك أن عمله في صاحبها من حيث إنه مضاف، وفيها من حيث إنه مصدر، إلا[4] أن يقال: هو عامل في صاحبها من حيث إنه مصدر[5]

(1) في (أ) «كثير».
(2) قال الرضي: «معنى قولهم: العطف على عاملين، أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين، أو المرفوعين على معمولي عاملين مختلفين، نحو: إن زيدًا ضرب عمرًا، وبكرًا خالدًا، وهذا عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، وقولك: إن زيدًا ضُرِبَ غُلامُهُ، وبكرًا أخوه، عطف مختلفي الإعراب، ولا يعطف المعمولان على عاملين، بل على معموليهما، فهذا القول منهم على حذف المضاف»، ينظر شرح الرضي على الكافية (344/2).
(3) سورة يونس آية 4.
(4) في (ق) «اللهم إلا».
(5) إيضاح كلام المحشي أن ﴿جَمِيعًا﴾ حال من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع، والمرجع هو العامل في الحال، وصح له أن يعمل؛ لأن المعنى عليه مع أنه مصدر، فهو بمنزلة الفعل ألا ترى أنه لو قيل: إليه ترجعون جميعًا كان العامل الفعل الذي المصدر بمعناه، ينظر شرح شذور الذهب (ص322).

....

حاشية الأمير

أيضًا؛ لأنه في محل نصب؛ إذ هو من إضافة المصدر لمفعوله[1] إلا أنه لا يظهر في نحو: أنا ضارب زيد أمس مجردًا، فإن اسم الفاعل المجرد لا ينصب المفعول إلا إذا كان غير ماضٍ، وأما الحال فينصبها على الظاهر؛ لأنه كالظرف يعمل فيها رائحة الفعل، ألا ترى العامل المعنوي كما هو مبسوط في محله.

(1) قوله: «إلا أن يقال: هو عامل في صاحبها من حيث إنه مصدر» ليس في (أ).

فإن مرجع عامل في الحال النصب، (وَتَنْقَسِمُ الحَالُ) بالنظر إلى وصفها (إِلَى مُنْتَقِلَةٍ) أي: غير لازمة لصاحبها (كَمَا مَثَّلْنَا)، ألا ترى أن الركوب قد يفارق زيدًا، ويجيء ماشيًا، (وَإِلَى لَازِمَةٍ) أي: لا تفارق صاحبها، (نَحْوُ: دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا)، وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وخلق الله اليربوع يديه أقصر من رجليه، (وَإِلَى مُوَطِّئَةٍ، وَهِيَ الجَامِدَةُ المَوْصُوفَةُ بِمُشْتَقٍ نَحْوُ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾)، فبشرًا حال من فاعل تمثل، وهو ....

حاشية الأمير

وبالجملة لا ينبغي تنزيل اختلاف الجهة منزلة ذات العامل خصوصًا، وقد قيل بجواز العطف على معمولي عاملين مختلفين فلا يشدد فيه، تأمل.

(قوله: بالنظر إلى وصفها)

إما أنه من الإضافة التي للبيان، أي: وصف هو هي، أي: لا بالنظر لغيره كالزمن، والاتحاد، والتعدد، وإما أن المراد بالوصف الاتصاف، وهو من الحذف والإيصال، والأصل بالنظر إلى الاتصاف بها، فإن دام فلازمة، وإلا فمفارقة.

(قوله: وإلى موطئة)

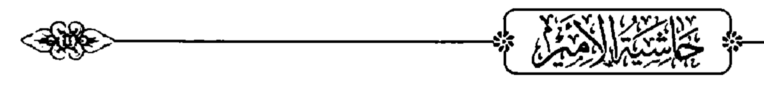
اعلم أن هذا تقسيم آخر إلى مشتقة مقصودة، وموطئة، أي: ممهدة، وموصلة لغيرها وذلك؛ لأنها لا تصلح حالًا بمفردها لجمودها، فالمانع من حالتيها لفظي، بخلاف الخبر الموطئ نحو: زيد رجل صالح، فالمانع من خبريته معنوي، وهو عدم الفائدة.

الملك، وسويًا نعت بشرًا، وهو المسوغ لوقوع الحال جامدة، وبالنظر إلى زمانها (إِلَى مُقَارِنَةٍ فِي الزَّمَانِ، نحو: ﴿هَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، وَإِلَى مُقَدَّرَةٍ، وَهِيَ الْمُسْتَقْبِلَةُ نَحْوُ: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ۝﴾، وَإِلَى مَحْكِيَّةٍ)، وهي الماضية، (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ أَمْسِ رَاكِبًا)، (وَ) بالنظر إلى الإفراد والتعدد إلى قسمين: (مُفْرَدَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ) من الأمثلة، (وَمُتَعَدِّدَةٍ لِمُتَعَدِّدٍ نَحْوُ: لَقِيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، وَيُقَدَّرُ) الحال (الأَوَّلُ)، وهو مصعدًا (لِلثَّانِي) من الاسمين، وهو الهاء، (وَبِالْعَكْسِ)، فيقدر الحال الثاني، وهو منحدرًا للأول من الاسمين، وهو التاء، وشاهده قوله:

عَهِدْتُ سُعَادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى ... فَزِدْتُ وَزَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا

فمعنى حال من التاء، وذات هوى حال من سعاد، وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس كقوله:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا ... عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ



(قوله: هذا بعلي شيخًا)

فشيخًا حال من المبتدأ[1]، قرره الزمخشري، فقيل له: يجب اتحاد عامل الحال، وعامل صاحبها، وعامل المبتدأ الابتداء، وهو ضعيف لا يعمل في شيئين: الحال وصاحبها، فأجاب بأن المعنى أشير له شيخًا، فاتحد عاملها بعد التقدير[2]، وهو أشير العامل في الضمير

(1) الجمهور على نصب شيخًا، وفيه وجهان: المشهور أنه حال، والعامل فيه: إما التنبيه، وإما الإشارة، وإما كلاهما، والثاني أنه منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحال لازمة عند من لا يجهل الخبر، أما من جهله فهي غير لازمة، ينظر الدر المصون (357/6).
(2) أي: أن الشيخوخة مقترنة مع الإشارة في زمن واحد.

فجملة أمشي حال من التاء في خرجت، وجملة تجر -بالتاء الفوقية- حال من الهاء في بها، (وَمُتَعَدِّدَةٍ لِوَاحِدٍ مَعَ التَّرَادُفِ، أَوْ التَّدَاخُلِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُبْتَسِمًا)، فإن جعلت راكبًا مبتسمًا حالين من زيد، حالًا بعد حال، فهي المترادفة، بمعنى المتتابعة، سميت بذلك لترادفها، أي: تتابعها، وإن جعلت مبتسمًا حالًا من فاعل راكبًا المستتر فيه فهي المتداخلة، سميت بذلك لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى، هذا كله في الحال المبينة، وهي المؤسسة، (وَقَدْ تَأْتِي الحَالُ مُؤَكِّدَةً)، وهي ثلاثة أنواع: (مُؤَكِّدَةٌ لِعَامِلِهَا نَحْوُ: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾، ومؤكدة لصاحبها، نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾، وَمُؤَكِّدَةٌ (لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا)، وعامل الحال الأولى والثانية مذكور، وعامل الثالثة محذوف وجوبًا تقديره أحقه ونحوه.....................

حاشية الأمير

النصب بواسطة الحرف، والضمير هو صاحب الحال أهـ، ولك أن تقول: هو حال من بعل[1]، أو من ضمير مستتر فيه بعد تأويله بمزوج بي، أو ببعل منسوب لي، تأمل.

(قوله: لترادفها)

أي: تتابعها، الأولى أنهما لما اتحد صاحبهما شبها بالرديفين، وهما الراكبان على دابة واحدة.



(1) حال مؤكدة؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها، ينظر التبيان في إعراب القرآن (707/2).

(التاسِعُ: التمييز)

ويقال له: التفسير والتبيين، (وَهُوَ اسْمٌ نَكِرَةٌ بِمَعْنَى مِنْ، مُبَيِّنٌ لِإِبْهَامِ اسْمٍ، أَوْ إِجْمَالِ نِسْبَةٍ)، فخرج بقيد التنكير نحو: زيد حسن وجهه -بالنصب- وبمعنى من الحال؛ فإنه بمعنى في، وبالمبين لإبهام اسم لا، نحو: لا رجل؛ فإنه اسم بمعنى من الاستغراقية لا المبينة، (فَالأَوَّلُ) -وهو المبين لإبهام اسم- يقع (فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ):

(أَحَدُهَا العَدَدُ المُرَكَّبُ)، والملحق بالجمع السالم، والمعطوف، (نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾)، وعشرون رجلًا، و﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾، (ثَانِيهَا المَسَاحَةُ نَحْوُ: شِبْرٍ أَرْضًا)، فشبر اسم مبهم، وأرضًا تمييز، (ثَالِثُهَا الوَزْنُ كَرَطْلٍ زَيْتًا)، فرطل اسم مبهم، وزيتًا تمييز، (رَابِعُهَا الكَيْلُ نَحْوُ: إِرْدَبٍّ قَمْحًا)، فإردب اسم مبهم، وقمحًا تمييز، وناصب التمييز في هذه المواضع الأربعة الاسم المبهم تشبيهًا بالمشتق، (وَالثَّانِي) -وهو المبين إجمال نسبة- يقع (فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ أَيْضًا:) (أَحَدُهَا المَنْقُولُ عَنِ الفَاعِلِ نَحْوُ: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾)، أصله اشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمضاف، وهو شيب الذي كان فاعلًا، وجعل تمييزًا، والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهمًا، ثم ذكره مفسرًا أوقع في النفس، (ثَانِيهَا: المَنْقُولُ عَنِ المَفْعُولِ، نَحْوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾)، أصله وفجرنا عيون الأرض، فحول المضاف، وجعل تمييزًا، وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المفعولية، والعلة فيه ما تقدم، (وَثَالِثُهَا: المَنْقُولُ عَنِ المُبْتَدَإِ، نَحْوُ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾)، أصله مالي أكثر منك، فحول المضاف، وجعل تمييزًا، وأقيم الضمير المضاف إليه مقام المضاف، فارتفع وانفصل، (رَابِعُهَا: غَيْرُ المَنْقُولِ عَنْ شَيْءٍ)، نحو: زيد أكرم الناس رجلًا، وناصب

التمييز في هذه المواضع الأربعة المسند من فعله، أو شبهه.........................



(باب التمييز)

(قوله: تشبيهًا بالمشتق)

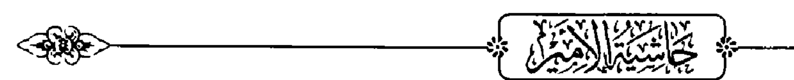
أي: تأويلًا به[1]، فمعنى أحد عشر معدود بأحد عشر، ومعنى شبر مقدر بشبر إلخ



(1) أي: باسم الفاعل.

(العَاشِرُ: المستثنى فِي بَعْضِ أَحْوَالِه)

(وَأَدَوَاتُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ: إِلَّا) وهي أمها، (وَغَيْرُ وَسِوَى بِلُغَاتِهَا)، فإنه يقال فيها: سوى كرضى، وسوى كهدى، وسواء كسماء، وسواء كبناء، (وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا)، وللمستثنى بها أحكام، (فَالمُسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ) وجوبًا، (إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا كَلَامًا تَامًّا مُوْجَبًا) بفتح الجيم، (نَحْوُ: قَامَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا)، فقام فعل ماضٍ، والناس فاعل، وإلا حرف استثناء، وزيدًا منصوب بإلا على الاستثناء، (وَالمُرَادُ بِالكَلَامِ التَّامِّ أَنْ يَكُونَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورًا فِيهِ قَبْلَهَا، وَالمُرَادُ بِالإِيجَابِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ، سَوَاءٌ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا، أَمْ مُنْقَطِعًا، وَالمُرَادُ بِالاسْتِثْنَاءِ المُتَّصِلِ أَنْ يَكُونَ المُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَ) ....

(باب الاستثناء)

(قوله: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه)

قيل: يشمل جاءني أولادك إلا أولاد زيد، فإنه منقطع، والأولاد من جنس بعض، قلت: المراد بالجنس الصنف الخاص[1]، وضابطه أن يتناول اللفظ المستثنى منه المستثنى، وإن كان

(1) قال الرضي تعقيبًا على قول ابن الحاجب (لأن أحدهما مخرج من متعدد، والآخر غير مخرج): «لا نسلم أن كون المتصل مخرجًا من أجزاء ماهيته، بل حقيقة المستثنى، متصلًا كان أو منقطعًا هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، ثم نقول: كون المتصل داخلًا في متعدد لفظًا أو تقديرًا من شرطه، لا من تمام ماهيته، فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد، كما في جاءني القوم إلا حمارًا لمخالفة الحمار القوم في المجيء»، ينظر شرح الرضي على الكافية (76/2).

والاستثناء (الْمُنْقَطِعُ بِخِلَافِهِ)، وهو أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فالمتصل نحو: قام القوم إلا زيدًا، والمنقطع قام الخيل إلا حمارًا، (وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا كَلَامًا تَامًّا غَيْرَ مُوْجَبٍ) بأن تقدم عليه نفي، أو شبهه، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلًا، أو منقطعًا، (فَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا جَازَ فِيهِ الإِتْبَاعُ) للمستثنى منه رفعًا ونصبًا وجرًا، (وَجَازَ فِيهِ النَّصْبُ اتِّفَاقًا) بين الحجازيين والتميميين (نَحْوُ: مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ بِالرَّفْعِ) على الإبدال من القوم، بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند...

حاشية الأمير

الحكم غير متوجه عليه[1]، وإلا لزم مناقضته للاستثناء، فالمستثنى منه عام مخصوص، وهو ما عمومه مراد تناولًا، لا حكمًا لقرينة كالاستثناء، فإن لم يرد لا حكمًا، ولا تناولًا فهو العام المراد به الخصوص.

(قوله: والمنقطع إلخ)

ولابد من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه، فلا يقال: قام القوم إلا ثعبانًا[2].



(1) في (ج) «غير متوجه».

(2) «ليس معنى انقطاعه أنه لا صلة له بالمستثنى منه، ولا علاقة تربطهما ارتباطًا معنويًا، فهذا خطأ... وإنما معناه انقطاع صلة البعضية بينهما... ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف لكن ساكن النون، أو مشددها الذي يفيد الابتداء والاستدراك معًا، وبالرغم من إفادته الابتداء والاستدراك معًا لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله»، ينظر النحو الوافي (319/2).

الكوفيين؛ لأن إلا عندهم من حروف العطف بمنزلة لا، (وَإِلَّا زَيْدًا بِالنَّصْبِ) على الاستثناء. (وَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلِيطُ العَامِلِ عَلَى المُسْتَثْنَى وَجَبَ النَّصْبُ اتِّفَاقًا، نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا المَالُ إِلَّا النَّقْصَ)؛ إذ لا يقال: زاد النقص، (وَإِنْ أَمْكَنَ تَسْلِيطُ العَامِلِ عَلَى المُسْتَثْنَى فَفِيهِ خِلافٌ) بين الحجازيين والتميميين، (فَالحِجَازِيُّونَ يُوجِبُونَ نَصْبَ المُسْتَثْنَى، وَالتَّمِيمِيونَ يُجِيزُونَ فِيهِ الإِتْبَاعَ) للمستثنى منه (نَحْوُ: مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا) بالنصب على الاستثناء واجبًا عند الحجازيين، راجحًا عند التميميين، (مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ المُسْتَثْنَى عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ فِيهِمَا) أي: في المتصل والمنقطع، (فَإِنْ تَقَدَّمَ) المستثنى (وَجَبَ نَصْبُهُ)، وامتنع إتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع ما دام باقيًا على تبعيته، (نَحْوُ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ، وَمَا قَامَ إِلَّا حِمَارًا أَحَدٌ)، وإعرابه: ما نافية، وقام فعل ماضٍ، وإلا حرف استثناء، وزيدًا وحمارًا نصبا على الاستثناء، والقوم وأحد فاعل، واحترزنا بقولنا: ما دام باقيًا على تبعيته من نحو: ما مررت بمثلك أحد، ....

حاشية الأمير

(قوله: من حروف العطف)

أي: في هذا الوجه، لا دائمًا[1].

(قوله: إذ لا يقال: زاد النقص)

أي: لا يقال بناء على أن المراد زاد النقص المال، أما على أن المراد زاد النقص، أي: عظم

(1) أي: في باب الاستثناء خاصة فهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها، ينظر مغني اللبيب (ص98).

فإن المتبوع أُخِّر وصار تابعًا، وبذلك يوجه قولهم: مالي إلا أبوك ناصر برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، (وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا غَيْرَ تَامٍّ) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، (وَغَيْرَ مُوجَبٍ) بأن تقدمه نفي، أو شبهه (كَانَ مَا بَعْدَ إِلَّا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا)، وسمي..

حاشية الأمير

فيقال[1]، كذا في الحلبي، قلت: إلا أن المعنى الأول لا يقتضيه الإتباع؛ إذ المال مرفوع فاعل زاد، وهو الموافق لما نحن فيه من التام غير الموجب، وحينئذٍ يصح تسليط العامل على الإتباع؛ لأن تسليطه لا يفيد المعنى الأول الباطل[2]، وأما إن نصبت المال فهو استثناء مفرغ، وهو متصل، والتقدير ما زاد هذا المال شيء إلا النقص، أي: إن كان النقص يزيد فهو زائد، فهو من تعقيب الذم بما يشبه المدح، عكس:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ[3] ....

فتأمل، وراجع.

(قوله: برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه)

جعله ناصر مستثنى منه نظراً للأصل، وهو مالي ناصر إلا أباك، وأما الآن فهو

---

(1) قال الصبان: «الظاهر أن انتفاء قول ذلك إذا كانت زاد متعدية، وأنه يقال إذا كانت لازمة»، تنظر حاشية الصبان (218/2).

(2) وذهب بعضهم إلى أن النقص بالرفع على الابتداء، وخبره محذوف، والتقدير ما زاد هذا المال لكن النقص شأنه، ينظر فرائد العقود العلوية (694/2).

(3) البيت للنابغة، وعجزه: بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ.

وهو في ديوانه (ص32)، وفي الكتاب (326/2)، وشرح التسهيل (132/3)، وخزانة الأدب (327/3).

....



استثناء مفرغ، ولي خبر مقدم، وأبوك مبتدأ مؤخر، وناصر بدل، أو عطف بيان، والمستثنى منه محذوف، أي: مالي أحد إلا أبوك ناصر



الاستثناء مفرغًا؛ لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها، (فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْنَا مَا بَعْدَ إِلَّا)، وقلنا: ما قام إلا زيد، فزيد مرفوع على الفاعلية بقام، (وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ إِلَّا يَحْتَاجُ إِلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْنَا مَا بَعْدَ إِلَّا)، وقلنا: ما رأيت إلا زيدًا، فزيدًا منصوب على المفعولية برأيت، (وَإِنْ كَانَ) ما قبل إلا (يَحْتَاجُ إِلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْنَا مَا بَعْدَ إِلَّا)، وقلنا: ما مررت إلا بزيد، فزيد مخفوض بالباء المتعلقة بمرَّ، هذا حكم المستثنى بـ إلا.

(وَأَمَّا الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ، وَسِوَى) بلغاتها (فَهُوَ مَجْرُورٌ دَائِمًا) بالإضافة، (وَيُحْكَمُ لِغَيْرٍ وَسِوَى بِمَا حَكَمْنَا بِهِ لِلاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا مِنْ وُجُوبِ النَّصْبِ مَعَ التَّمَامِ وَالإِيجَابِ)، نحو: قام القوم غير زيد، وسوى زيد بنصب غير لفظًا، وسوى تقديرًا (وَمِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ) وهما: النصب والإتباع (مَعَ النَّفْيِ وَالتَّمَامِ) نحو: ما قام القوم غير زيد، وسوى زيد برفع غير وسوى ونصبهما، (وَمِنَ الإِجْرَاءِ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ مَعَ النَّفْيِ وَعَدَمِ التَّمَامِ)، نحو: ما قام غير زيد، وسوى زيد برفع غير وسوى على الفاعلية، وما رأيت غير زيد، وسوى زيد بنصب غير وسوى على المفعولية، وما مررت بغير زيد، وسوى زيد، بجر غير وسوى بالباء. ....

حاشية الأمير

واعلم أن المقصود هنا حصر الناصر في الأب، وهو بعيد على جعل ناصر بدلًا من أبوك، إنما الملاقي له أن يجعل ناصر صفة لأحد المحذوف، فصل بينهما بإلا ومدخولها، أو أنه خبر لمحذوف، والجملة مستأنفة استأنفًا بيانيًا؛ لأنه لما قال: ما لي إلا أبوك، كأنه قيل: هذا الأب دون غيره في أي شيء فقيل: هو ناصر، فتأمل.

(وَأَمَّا المُسْتَثْنَى بِلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ فَهُوَ وَاجِبُ النَّصْبِ)؛ لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه، أو على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين، أو على المصدر المدلول عليه بالفعل..

حاشية الأمير

(قوله: وأما المستثنى بليس إلخ)

أنا لا أرى لعد ما سوى إلا من أدوات الاستثناء وجهًا، وإلا لعدوا نحو: امتنع، واستثنى، وأخرج، ولا أريد، ونحو ذلك مما يدل على الاستثناء نحو: قام القوم، امتنع زيد إلخ.

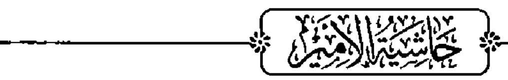
(قوله: على اسم الفاعل إلخ)

قيل: لا يطرد، ألا ترى القوم إخوتك[1] ليس زيدًا، قلت: يجاب بأن المراد اسم الفاعل المفهوم من الفعل إن تقدم الفعل، وإلا فيوجد اسم الفاعل[2] من معنى الكلام السابق، فيقال هنا: ليس هو أي: الكائن أخاك[3].

---

(1) في (ق) «إخوانك».
(2) قوله: «المفهوم من الفعل أن تقدم الفعل، وإلا فيؤخذ اسم الفاعل» ليس في (ب).
(3) ومحل ما ذكره أيضًا إذا كان الفعل السابق مبنيًا للفاعل، فإن كان مبنيًا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو: القوم ضُرِبوا ليس أو لا يكون زيدًا، أي: ليس أو لا يكون هو أي: المضروب زيدًا، فلو عبر بالوصف لكان أشمل، حاشية الشنواني، خ، 57/ب.

تضمنًا عند الكوفيين، (نَحْوُ: قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا)، والتقدير ليس هو، ولا يكون هو أي: القائم، أو بعضهم زيدًا، أو قيامهم قيام زيد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، (وَأَمَّا المُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا فَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى المَفْعُولِيَّةِ)، وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبًا، وفي مفسره الخلاف السابق (إِنْ قَدَّرْتَهَا أَفْعَالًا، وَجَرُّهُ إِنْ قَدَّرْتَهَا حُرُوفًا) جارة للمستثنى (نَحْوُ: قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ بِنَصْبِ زَيْدٍ وَجَرِّهِ، مَا لَمْ تَتَقَدَّمْ مَا المَصْدَرِيَّةُ عَلَى خَلَا وَعَدَا، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِمَا وَجَبَ النَّصْبُ) لتعين الفعلية حينئذٍ؛ لأن ما المصدرية مختصة بالأفعال، (مَا لَمْ يُحْكَمْ بِزِيَادَةِ مَا)، فإنه يجوز الجر على تقدير الحرفية.



(قوله: ما لم يتقدم ما المصدرية)

وهي معهما لا تسبك؛ إذ هما جامدان، لا مصدر لهما معين[1].



(1) محل ما وصلتها هنا إما النصب على الظرفية بتقدير مضاف، أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل، فمعنى قاموا ما عدا زيدًا قاموا وقت مجاوزتهم زيدًا، أو مجاوزين زيدًا، تنظر حاشية العطار (ص145).

(الحادي عشر: اسمُ لا النافيَةِ لِلْجنسِ)

مَنْصُوبٌ (إِذَا كَانَ مُضَافًا نَحْوُ: لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ)، فلا نافية للجنس، وغلام سفر اسمها، وحاضر خبرها، (أَوْ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ) في العمل فيما بعده، (وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَانَ) المعمول (نَحْوُ: لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ حَاضِرٌ)، فقبيحًا صفة مشبهة اسم لا، وفعله فاعلها، وحاضر خبر لا، (أَوْ مَنْصُوبًا نَحْوُ: لَا طَالِعًا جَبَلًا مُقِيمٌ)، فطالعًا اسم لا، وهو اسم فاعل، وفاعله مستتر فيه، وجبلًا مفعوله، ومقيم خبرها، (أَوْ مَخْفُوضًا بِخَافِضٍ مُتَعَلِّقٍ بِهِ نَحْوُ: لَا مَارًّا بِزَيْدٍ عِنْدَنَا)، فمارًا اسم فاعل، وهو اسم لا، وبزيد جار ومجرور متعلق به، وعندنا خبرها، (فَإِنْ كَانَ اسْمُ لَا مُفْرَدًا) أي: غير مضاف، ولا شبيه به، (فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا)، فيبنى على الفتح في نحو: لا رجل، ولا رجال؛ لأنهما ينصبان بالفتحة، ويبنى على الياء في التثنية وجمع المذكر السالم، فالأول نحو: لا رجلين والثاني نحو: لا زيدين بكسر الدال؛ لأنهما ينصبان الياء، ويبنى على الكسر في الجمع بالألف والتاء نحو: لا مسلمات بالكسر؛ لأنه ينصب بالكسرة، وقد يفتح إجراء للباب على وتيرة واحدة عند أبي عثمان المازني من البصريين. ....



(باب لا التي لنفي الجنس)

الإضافة لأدنى ملابسة؛ إذ هي لنفي بعض الأحكام عن جميع أفراد الجنس، وقولهم: النافية للجنس[1] تسمح.

---

(1) إسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء لآلته؛ لأن النافي حقيقة هو المتكلم، حاشية الشنواني، خ، لوحة 51/أ.

(الثاني عشر: المنادى)

بفتح الدال، وهو المطلوب إقباله بحرف مخصوص، وإنما ينصب (إِذَا كَانَ مُضَافًا نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ أَوْ شَبِيهًا بِالمُضَافِ، وَهُوَ مَا عَمِلَ فِيمَا بَعْدَهُ الرَّفْع، نَحْوُ: يَا حَسَنًا وَجْهُهُ، أَوْ النَّصب، نَحْوُ: يَا طَالِعًا جَبَلًا، أَوْ الجَرَّ) بخافض يتعلق به (نَحْوُ: يَا رَفِيقًا بِالعِبَادِ، أَوْ نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ نَحْوُ: قَوْلِ) الأعمى: يا رجلًا، خذ بيدي، وقول (الوَاعِظِ: يَا غَافِلًا، وَالمَوْتُ يَطْلُبُهُ)؛ لأن الأعمى والواعظ لا يقصدان شخصًا بعينه، (فَإِنْ كَانَ المُنَادَى مُفْرَدًا) أي: ليس مضافًا ولا شبهه، (فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا، فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ فِي نَحْوِ: يَا زَيْدُ)؛ لأنه يرفع بالضمة، (وَعَلَى الأَلِفِ نَحْو: يَا زَيْدَانِ)؛ لأنه يرفع بالألف، (وَعَلَى الوَاوِ) في جمع المذكر السالم، (نَحْوُ: يَا زَيْدُونَ)؛ لأنه يرفع بالواو، (وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً مَقْصُودَةً فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ نَحْوُ: يَا رَجُلُ)...........




(باب المنادى)

(قوله: المطلوب إقباله)

حقيقية، أو حكمًا نحو: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾[1]، فنزلت منزلة العاقل الذي يقبل أهـ، قلت: لا ينبغي أن يتجارى على المولى- تعالى- فيقال: إنه خاطب غير العاقل تنزيلًا له منزلة العاقل؛ وذلك أن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء، فيخاطب كلًا منهما كالآخر، وكلاهما يمتثل ويقبل إقبال الآخر، فالآية بمنزلة يا زيد اضرب عمرًا إذا كانا حاضرين عندك، فالإقبال فيهما إقبال امتثال، تأمل.

---

(1) سورة هود آية 44.

لمعين إجراء لها مجرى العلم في إفادة التعيين، (مَا لَمْ تُوصَفْ فَإِنْ وُصِفَتْ تَرَجَّحَ نَصْبُهَا عَلَى ضَمِّهَا)؛ لأن النعت من تمام المنعوت، فألحقت بالشبيه بالمضاف، (نَحْوُ: يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ)، فجملة يرجى في موضع نصب نعت لعظيم، هذا قول ابن مالك، وقال ابن هشام الأنصاري: جملة يرجى في موضع نصب على الحال من فاعل عظيمًا المستتر فيه، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، فهي من أمثلة الشبيه بالمضاف، لا من الملحق به.

(الثالِث عَشَرَ خَبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا)

اعلم -وفقك الله- أن كاد وأخواتها تسمى أفعال المقاربة، وهو من باب تسمية الكل باسم جزئه، وحقيقة الحال أنها (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى قُرْبِ الخَبَرِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوْشَكَ، وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى رَجَائِهِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا: حَرَى) بالحاء والراء المهملتين، (وَاخْلَوْلَقَ) بالخاء المعجمة، (وَعَسَى، وَمَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ: انْشَأَ، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَقَامَ، وَهَلْهَلَ، وَهَبَّ) بالتشديد، وكلها تعمل عمل كان إلا أن خبرها يجب كونه جملة فعلية، فعلها مضارع، (تَقُولُ: كَادَ زَيْدٌ يَقْرَأُ، فَكَادَ فِعْلٌ مَاضٍ ناقص، وَزَيْدٌ اسْمُهَا، وَجُمْلَةُ يَقْرَأُ فِي مَوْضِعُ نَصْبٍ خَبَرُ كَادَ، وَكَذَا البَاقِي) بلا فرق إلا في اقتران الخبر بأن المصدرية فإنها في ذلك على أربعة أقسام: ما يمتنع، وما يجب، وما يغلب، وما يقل، فيمتنع مع أفعال الشروع، ويجب مع حرى واخلولق، ويغلب مع عسى وأوشك، ويقل مع كاد وكرب.

(الرَّابِعَ عَشَرَ: خَبَرُ مَا الحِجَازِيَّةِ)

(نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾)، فهذا اسمها، وبشرًا خبرها، وإنما تعمل هذا العمل بشروط: أن لا يقترن الاسم بأن الزائدة، وأن لا ينتقض نفي الخبر، وأن لا يتقدم الخبر على

الاسم، فإن اقترن الاسم بأن نحو: ما إن زيد ذاهب، أو انتقض نفي الخبر نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، أو تقدم الخبر على الاسم نحو: ما في الدار رجل بطل العمل في الأمثلة الثلاثة؛ لأنها إنما عملت حملًا على ليس، وليس لا يزاد بعدها إن، وقد انتقض نفي الخبر بألا نحو: ليس الطيب إلا المسك بالرفع حملًا على ما، ولضعف ما في العمل اشترط الترتيب في معموليها.

(الخَامِسَ عَشَرَ: التَّابِعُ لِلمَنصُوبِ)

(وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: النَّعْتُ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا العَاقِلَ، وَالعَطْفُ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَالتَّوْكِيدُ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، وَالبَدَلُ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ)، فهذه التوابع الأربعة منصوبة، وناصبها ناصب متبوعها، إلا البدل فناصبه مقدر مماثل لناصب متبوعه، ولذلك أخر.



(السَّادِسَ عَشَرَ: الفِعْلُ المُضَارِعُ)

إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) يوجب بناءه كنون الإناث، أو نون التوكيد، (وَنَوَاصِبُهُ) المتفق عليها أربعة: (أَنْ) بفتح الهمزة، وسكون النون، (ولن، وإِذًا، وكى) المصدرية، مثال أن (نَحْوُ: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾)، فأن حرف نصب واستقبال، أما أنها حرف نصب فواضح، وأما أنها حرف استقبال فلأنها تخلص المضارع للاستقبال، وتقول فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وعلامة نصبه الفتحة، ومثال لن نحو: (﴿لَن نَّبْرَحَ﴾)، فلن حرف نفي ونصب واستقبال، أما النفي فلأنها لنفي الحدث في المستقبل، وأما النصب والاستقبال فمعلومان مما تقدم في أن، ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة، ومثال إِذًا نحو: (إِذًا أُكْرِمَكَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ)، فإذًا حرف جواب ونصب، وأكرمك فعل مضارع منصوب بإذًا، وعلامة نصبه فتح الميم، ويشترط لنصبها أن..

(باب النواصب)

(قوله: فلأنها تخلص المضارع للاستقبال)(1).

يؤخذ منه أنها قرينة على استعمال المضارع في الاستقبال، لا أنها مستعملة في الاستقبال(2)، فمقتضى هذا أنها هي لا معنى لها(3).

---

(1) أي: بعد أن كان مشتركًا بينه وبين الحال.

(2) قوله: «لا أنها مستعملة في الاستقبال» ليس في (أ).

(3) وجود أن قرينة على أن المراد بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركًا، أو حقيقة، أو مجازًا؛ وذلك لاحتياج كل من المشترك والحقيقة والمجاز إلى القرينة، تنظر حاشية العطار (ص155).

تكون مصدرة في أول الجواب، وأن يكون الفعل الداخلة عليه مستقبلًا، وأن يكون متصلًا بها، ولا يضر فصله منها بالقسم، فإن وقعت حشوًا نحو: إني إذًا أكرمك، أو كان الفعل للحال، نحو: إذًا تصدق جوابًا لمن قال: إني أحبك، أو فصل بينهما فاصل غير القسم نحو: إذًا في الدار أكرمك أهملت في الأمثلة الثلاثة، واغتفر الفصل بالقسم؛ لأنه مؤكد نحو: إذًا والله أكرمك بالنصب، ومثال كي نحو: (﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾)، فكي حرف مصدر ونصب، أما أنها حرف مصدر فلأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر، أي: لعدم إساءتكم، وأما أنها حرف نصب فلعملها النصب، وعلامة كونها مصدرية تقدم لام التعليل عليها لفظًا، أو تقديرًا، وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه حذف النون، وما جاء منصوبًا من الأفعال، ولم يذكر شيء معه من النواصب الأربعة، فالناصب له أن مضمر، (وَتضْمُرُ أَنْ بَعْدَ أَرْبَعَةٍ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ، وَثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ)، وإنما اختصت أن بالإضمار؛ لأنها أم النواصب، وهم يخصون الأمهات بزيادة الأحكام إظهارًا للمزية، (أَمَّا حُرُوفُ الجَرِّ) الأربعة: (فَلَامُ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾)، فتبين فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام..

حاشية الأمير

(قوله: وكي إلخ)

اعلم أنها إن اقترنت بها أن المصدرية نحو: كي أن تضرب، فأحدهما تأكيد للآخر

....

حاشية الأمير

على ما نقله الحلبي، لكن نقل عن بعض مشايخه[1] أن أن بدل عن كي[2] أهـ.

قلت: لكن الإبدال في الحروف لم يسمع، بخلاف التوكيد اللفظي[3].



(1) هو الشهاب عميرة البرلسي كما في حاشية العطار (ص156).

(2) قال العطار نقلًا عن البرلسي: «إن قلت: فلو فرض في هذه الحالة النطق بأن بعدها، نحو: لكي أن تقضيني قلت: هي بدل من كي؛ لأن كي بعد اللام بمعنى أن، وهذا كما أن اللام بعد كي التعليلية في نحو قولك: كي لتقضيني بدل من كي، واعترضه الشيخ محمد الشوبري... بأنه إن أراد البدل الذي هو أحد التوابع ففيه نظر؛ لأنه لم يدخل في الحروف، وإن أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه، تنظر حاشية العطار (ص156).

(3) دخول الحرف المصدري على مثله من الضرائر كما ذكر ابن هشام، وهو جائز عند الكوفيين في السعة، وعلى رأيهم الأمير الذي جعله القياس، وحجته في ذلك دخول الجازم على مثله، تنظر حاشية الأمير على شذور الذهب (ص87).

التعليل، وعلامة نصبه الفتحة، (ولام الجُحُودِ)، وهي المسبوقة بما كان، أو لم يكن، فالأول (نحو: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾)، وَالثاني نحو: (﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾)، فيطلع ويغفر منصوبان بأن مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، (وَحَتَّى) إذا كان الفعل مستقبلًا بالنسبة إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، أولا نحو: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾، فتبين فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد حتى، (وَكَيْ التَّعْلِيلِيةُ)، وهي التي لم تتقدم عليها اللام لا لفظًا، ولا تقديرًا، (نَحْوُ: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾، إِذَا لَمْ تُنو قَبْلَهَا لَامُ التَّعْلِيلِ)، فتقر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي إضمارًا لازمًا.

(وَأَمَّا حُرُوفُ العَطْفِ) الثلاثة: (فَأَوْ نَحْوُ: لَأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ)، فيسلم منصوب بأن مضمرة بعد أو إضمارًا واجبًا، وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر، ....



(قوله: وأما حروف العطف إلخ)

وهي عاطفة لمصدر منسبك من أن المضمرة والفعل(1)، إما على مصدر مأخوذ من معنى الكلام السابق نحو: رب وفقني فاعمل صالحًا، التقدير يا رب ليكن منك توفيق



(1) أي: مقدر مفروض لعدم وجود السابك.

والتقدير ليكونن مني قتل للكافر، وإسلام منه، (وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ، وَوَاوُ المَعِيَّةِ فِي الأَجْوِبَةِ الثَّمَانِيَةِ) الأول: (جَوَابُ الأَمْرِ، نَحْوُ: تَعَالَ فَأُحْسِنَ، أَوْ وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ)، فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء والواو، والثاني: (جَوَابُ النَّهْيِ نَحْوُ: لَا تُخَاصِمْ زَيْدًا فَيَغْضَبَ أَوْ وَيَغْضَبَ)، فيغضب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو، والثالث: (جَوَابُ التَّمَنِّي)، وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر، فالأول: (نَحْوُ: لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ فَأَتَزَوَّجَ، أَوْ وَأَتَزَوَّجَ، وَ)، والثاني: (وَنَحْوُ: لَيْتَ لِي مَالًا فَأَحُجَّ مِنْهُ، أَوْ وَأَحُجَّ مِنْهُ، وَ)، والرابع: (جَوَابُ التَّرَجِّي)، وهو طلب الأمر المحبوب، (نَحْوُ: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ فَيُفْهِمَنِي أَوْ وَيُفْهِمَنِي وَ) الخامس: (جَوَابُ العَرْضِ) بفتح العين المهملة المهملة وسكون الراء والضاد المعجمة، وهو طلب بلين ورفق، (نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلَ عِنْدَنَا فَنُكْرِمَكَ أَوْ وَنُكْرِمَكَ وَ) السادس: (جَوَابُ التَّحْضِيضِ) بمهملة فمعجمتين، وهو طلب بحث وإزعاج، (نَحْوُ: هَلَّا أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ فَيَشْكُرَكَ أَوْ يَشْكُرَكَ)، السابع: (جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ)، وهو طلب الفهم (نَحْوُ: هَلْ لِزَيْدٍ صَدِيقٌ فَيَرْكَنَ إِلَيْهِ، أَوْ وَيَرْكَنَ إِلَيْهِ وَ) الثامن: (جَوَابُ الدُّعَاءِ نَحْوُ: رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا، أَوْ أَعْمَلَ صَالِحًا، وَبَعْدَ النَّفْيِ المَحْضِ نَحْوُ: لَا يُقْضَى عَلَى زَيْدٍ فَيَمُوتَ أَوْ وَيَمُوتَ)، ولم يسمع النصب بعد واو المعية إلا بعد أربعة: النفي، والأمر، والنهي، والتمني، والباقي بالقياس عليها.



حاشية الأمير

فعمل مني، وإما على اسم صريح، نحو: ليت لي مالًا فأحج منه، أي: ليت لي مالًا لحج.

جوازم المضارع

(وَجَوَازِمُ المُضَارِعِ قِسْمَانِ: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ، فَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا لَمْ)، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾، (وَلَمَّا) بتشديد الميم أختها في الجزم، نحو: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾، بخلاف لمَّا الحينية نحو: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا﴾، ولما الإيجابية نحو: أقسمت عليك لما فعلت، أي: إلا فعلت، فإنهما يدخلان على الماضي، (وَلَامُ الأَمْرِ)، نحو: ﴿لِيُنفِقْ﴾، (وَلَامُ الدُّعَاءِ، نَحْوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا﴾، (وَلَا فِي النَّهْيِ) نحو: ﴿لَا تَخَفْ﴾، (وَلَا فِي الدُّعَاءِ) نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، وأما معانيها (فَلَمْ لِنَفْيِ الفِعْلِ فِي المَاضِي مُطْلَقًا، وَلَمَّا لِنَفْيِ الفِعْلِ فِي المَاضِي مُتَّصِلًا بِالحَالِ، نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝﴾): أي: إلى الآن ما ذاقوه، (وَقَدْ تَلْحَقُ لَمْ وَلَمَّا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ)، ....

حاشية الأمير

(باب الجوازم)

(قوله: لم)

قد ينصب نحو:

فِي أيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِرْ   أَيَومَ لم يُقدَرَ أم يَومَ قُدِرْ؟[1]

(1) ينسب للحارث بن المنذر الجرمي، ولسيدنا علي بن أبي طالب، والأظهر أنه تمثل به، ولم يقله، ينظر النوادر في اللغة (ص164)، والخصائص (224/3)، وحماسة البحتري (ص104)، والممتع الكبير في التصريف (ص215)، وخزانة الأدب (451/11)، وشرح أبيات مغني اللبيب (134/5).

....

حاشية الأمير

وهل هو ضرورة، أو لغة قليلة؟[1] يؤيد الثاني أنه قرئ ألم نشرحَ لك صدرك[2]، وخرجوه بحذف نون التوكيد، فالفتح بناء[3]، وفيه شذوذان:

- تأكيد المضارع غير دال على الطلب[4].
- وحذف نون التوكيد[5].

---

(1) النصب بلم لغة حكاها اللحياني، وضعف ذلك ابن مالك، ينظر شرح الكافية الشافية (1575/3)، وهمع الهوامع (543/2).

(2) قراءة أبي جعفر المنصور، ينظر المحرر الوجيز (496/5).

(3) الأصل لنشرحن بالنون الخفيفة، ثم حذفت فبقيت الفتحة دليلًا عليها، حاشية الشنواني، خ، 63/ب.

(4) أي: توكيد المنفي بلم.

(5) أي: حذفت لغير ضرورة ولا ساكنين.

فيتقرر الكلام معهما، (نَحْوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾، وألما يقم زيد، وَلَامُ الأَمْرِ وَالدُّعَاءِ لِطَلَبِ الفِعْلِ، وَلَا فِي النَّهْيِ، وَالدُّعَاءِ لِطَلَبِ التَّرْكِ)، فمن الأعلى إلى الأدنى أمر ونهي، ومن الأدنى إلى الأعلى دعاء، (وَالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ حَرْفٌ وَاسْمٌ، فَالحَرْفُ إِنْ) بكسر الهمزة وسكون النون (بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ، وَإِذْمَا عَلَى الأَصَحِّ)، وقيل: هي اسم، (وَهُمَا مَوْضُوعَانِ لِمُجَرَّدِ الدَّلَالَةِ عَلَى تَعْلِيقِ الجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ، وَالاسْمُ) نوعان: (ظَرْفٌ، وَغَيْرُ ظَرْفٍ، فَغَيْرُ الظَّرْفِ مَنْ) بفتح الميم، (وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيٌّ، وَكَيْفَمَا، وَالظَّرْفُ زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ، فَالزَّمَانِيُّ مَتَى، وَأَيَّانَ، ....

حاشية الأمير

قلت: ولو خرجوه بأنه إتباع للفتحة المتأخرة لصح على حد إتباع كسرة الدال للام في الحمد لله.

وَالمَكَانِيُّ: أَيْنَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُما، وَهِيَ تَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَقْسَامٍ:) أحدها: (مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ تَعْلِيقِ الجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ، وَهُوَ إِنْ، وَإِذْمَا)، (وَ) الثاني: (مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ مَنْ يَعْقِلُ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَهُوَ مَنْ)، (وَ) الثالث: (مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَهُوَ مَا، وَمَهْمَا) (وَ) الرابع: (مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَهُوَ مَتَى، وَأَيَّانَ)، (وَ) الخامس: (مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المَكَانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَهُوَ أَيْنَ، وَأَنَّي، وَحَيْثُمَا)، (وَ) السادس: (مَا هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الأَقْسَامِ الخَمْسَةِ، وَهُوَ أَيٌّ، فَإِنَّهَا بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ)، فهي في قولك: أيهم يقم أقم معه من باب من، وفي قولك: أي الدوب تركب أركب من باب ما، وفي قولك: أي يوم تصم أصم من باب متى، وفي قولك: أي مكان تجلس أجلس من باب أين، أمثلة ذلك: (مِثَالُ لَمْ نَحْوُ: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ﴾)، إعرابه لم حرف نفي وجزم، وتكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، (وَمِثَالُ لَمَّا نَحْوُ: ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝٨﴾) إعرابه لما حرف نفي وجزم، ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، ....



(قوله: ما وضع لمن يعقل، ثم ضمن إلخ)

المشهور أن تضمن الاسم معنى الحرف استعماله في معنى الحرف، وذكر الزمخشري أن معناه تقدير الحرف معه، قال: فأصل من يقوم أمن يقوم، لكن هذا لا يتأتى في أسماء الشرط، فتأمل.

حاشية الأمير

(قول: متردد بين الخمسة)

صوابه الأربعة[1]، وهي ما عدا الأول، وسكت عن كيفما[2]، وأصلها للحال، وضمنت معنى الشرط.

(1) وهي: من يعقل، وما لا يعقل، والزمان، والمكان، ينظر فرائد العقود العلوية (771/2).
(2) الظاهر أن سبب الترك يرجع إلى أن الجزاء بها مذهب كوفي كما سيأتي بعد قليل، فليتأمل.

(وَمِثَالُ لَامِ الأَمْرِ، نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾)، إعرابه اللام لام الأمر، وينفق مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره، وذو فاعل، وسعة مضاف إليه، (وَمِثَالُ لَامِ الدُّعَاءِ، نَحْوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾)، فيقض مجزوم بلا الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء؛ لأنه من الأفعال المعتلة، وعلينا جار ومجرور متعلق بيقض، وربك فاعل ومضاف إليه، (وَمِثَالُ لَا فِي النَّهْيِ، نَحْوُ: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾)، فلا حرف نهي، وتخف وتحزن مجزومان وعلامة جزمهما السكون، (وَمِثَالُ لَا فِي الدُّعَاءِ، نَحْوُ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾)، فلا حرف دعاء، وتؤاخذ مجزوم بها وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونا مفعول به، (وَمِثَالُ أَنْ، نَحْوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ﴾)، فإن حرف شرط يجزم فعلين، وتؤمنوا فعل الشرط، وهو مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف النون، وتتقوا معطوف عليه وعلامة جزمه حذف النون أيضًا، ويؤتكم جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، (وَمِثَالُ إِذْمَا، نَحْوُ:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا)

فإذما حرف شرط يجزم فعلين، وتأت فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، وتلف جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، (وَمِثَالُ مَنْ، نَحْوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾)، فمن اسم شرط يجزم فعلين، محلها رفع على الابتداء، ويعمل فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، ويعمل وفاعله العائد على من في موضع رفع على الخبرية، وقيل: الخبر جواب الشرط، وقيل: هما، ويجز جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف الألف، (وَمِثَالُ مَا، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾)، فما اسم شرط، وموضعها نصب على المفعولية للفعل الذي بعدها، فهو عامل في محلها النصب، وهي عاملة في لفظه الجزم، وعلامة جزمه حذف النون، ومن خير بيان لما، ويعلمه الله جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، (وَمِثَالُ مَهْمَا:)

أَغَــرَّكِ مِــنِّي أَنَّ حُبَّــكِ قَــاتِلِي (وَأَنَّــكِ مَهْمَـا تَـأْمُرِي القَلْـبَ يَفْعَـلِ)

فمهما اسم شرط مبتدأ، وتأمري خبرها، وهو مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والقلب مفعول به، ويفعل جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وكسر لموافقة حركة الروى، والشرط وجوابه خبر إن، (وَمِثَالُ أَيِّ، نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾)، فأيًا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا، وما صلة، وتدعوا مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وفله جارو مجرور خبر مقدم، والأسماء مبتدأ مؤخر، والحسنى نعت الأسماء، ومحل الجملة الابتدائية جزم على أنها جواب الشرط، (وَمِثَالُ كَيْفَمَا، نَحْوُ: كَيْفَمَا تَتَوَجَّهْ تُصَادِفْ خَيْرًا)، فكيفما في محل نصب بالفعل، وتتوجه فعل الشرط، وتصادف جواب الشرط، ولم أقف له على شاهد من شعر ولا نثر...

حاشية الأمير

(قوله: كيفما تتوجه تصادف خيراً)

الأولى كيفما تجلس أجلس؛ لأنه أظهر في معنى كيفما من الحال[1]، وكلامه يتبادر منه الظرفية المكانية.



(1) في المغني «ولا يجوز كيف تجلس أذهب باتفاق، ولا كيف تجلس أجلس بالجزم عند البصريين إلا قطربًا لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها... وقيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطرب والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما قالوا»، ينظر مغني اللبيب (ص273).

(وَمِثَالُ مَتَى، نَحْوُ:

.... مَـــتَى أَضَـــعِ العِمَامَـــةَ تَعْرِفُـــونِي)

فمتى اسم شرط في موضع نصب على الظرفية الزمانية، وناصبه أضع، وأضع فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وكسر لالتقاء الساكنين، وتعرفوني جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والأصل تعرفونني (وَمِثَالُ أَيَّانَ، نَحْوُ:

أَيَّـــانَ نُؤْمِنْـــكَ تَـــأْمَنْ غَيْرَنَـــا وَإِذَا لَـمْ تُـدْرِكْ الأَمْـنَ مِنَّـا لَـمْ تَـزَلْ حَـذِرَا)

فأيان في موضع نصب على الظرفية الزمانية، وناصبه نؤمنك فعل الشرط، وتأمن جواب الشرط، وعلامة جزمهما السكون، وغيرنا مفعول به، (وَمِثَالُ أَيْنَ، نَحْوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾)، فأين في محل نصب على الظرفية المكانية، وناصبه تكونوا، وما صلة، وتكونوا فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، ويدرككم جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، والموت فاعل (وَمِثَالُ أَنَّى، نَحْوُ:

فَأَصْـبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَـا تَسْـتَجِرْ بِهَـا تَجِـدْ حَطَبًـا جَـزْلًا وَنَـارًا تَأَجَجَـا)

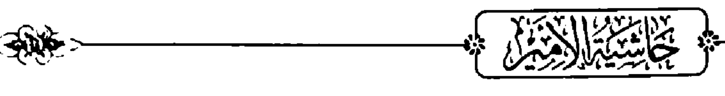
فأنى بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة في محل نصب على الظرفية المكانية، وناصبها تأتها، وتأتها فعل الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، وتستجر بدل، وتجد جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، (وَمِثَالُ حَيْثُمَا، نَحْوُ:

حَيْثُمَـــا تَسْـــتَقِمْ يُقَـــدِّرْ لَـــكَ اللهُ نَجَاحًـــا فِي غَابِـــرِ الأَزْمَـــانِ)

فحيثما في موضع نصب على الظرفية المكانية، وناصبه تستقم، وما زائدة، وتستقم فعل الشرط، ويقدر جواب الشرط، وعلامة جزمهما السكون، (وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مِنَ الفِعْلَيْنِ فِعْلَ الشَّرْطِ، والثَّانِي مِنْهُمَا جَوَابَ الشَّرْطِ وَ)، ويسمى أيضًا (جَزَاءَ الشَّرْطِ)،

سواء كانا مضارعين كما مثلنا، أو ماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾، أو الأول مضارعًا، والثاني ماضيًا، نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»، وبالعكس، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾.

....





(المجْرُورَاتُ)

المشهورة (قِسْمَانِ: مَجْرُورٌ بِالحَرْفِ، وَمَجْرُورٌ بِالمُضَافِ، لَا بِالإِضَافَةِ) على الأصح، وزاد بعضهم الجر بالتبعية، وبعضهم الجر بالمجاورة، وبعضهم الجر بالتوهم، (فَالأَوَّلُ) وهو المجرور بالحرف (مَا يُجَرُّ بِمِنْ وَإِلَى) نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾، والكل منه وإليه، (وَعَنْ) نحو: رضي الله عن المؤمنين ورضوا عنه ....

حاشية الأمير

(باب المجرورات)

(قوله: نحو: رضي الله عن المؤمنين)

قالوا: هي هنا للمجاورة[1]، وكذا على في نحو:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ[2] ....

فيقال: المجاوزة البعد[3]، والرضا لا يبعد عن مجرورها، بل هو واقع عليه، وظهر لي جوابان:

الأول- أن المراد أن الرضا ثبت له وعمه، واتسع حتى زاد وبعد على حد سقى الله ثراه بالرحمة.

(1) أي: جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا، تنظر حاشية الصبان (335/2).

(2) البيت للقحيف العقيلي، وعجزه: لَعَمْرُ اللهِ أعجبني رِضَاهَا.
وهو في النوادر لأبي زيد (ص481)، والخصائص (313/2)، والخزانة (247/4)، وبلا نسبة في شرح المفصل (120/1).

(3) قوله: «وكذا على في نحو: إذا رضيت علي بنو قشير، فيقال: المجاوزة البعد» ليس في (ج).

(وَعَلَى) نحو: قولك: توكلت على الله، وأقبلت عليه ....

حاشية الأمير

الثاني- أن البعد ليس للرضا، بل لغيره، لكن بسبب الرضا، فالمعنى أبعد الله[1] عني نقمه بسبب الرضا، كما أن البعد في رميت عن القوس للسهم بسبب القوس.

(قوله: وعلى)

قد تأتي للاستدراك، والإضراب كقوله:

بِكُلٍّ تَداوَينا فَلَمْ يَشْفِ مَا بِنا ... عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

عَلى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ ... إذا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيْسَ بِذي وُدِّ[2]

ويظهر لي أن هذه بمعنى لكن لا تتعلق بشيء[3]، ومنها العلاوة، فتجدهم يوردون اعتراضًا على كلام، ثم يقولون مثلاً: على أنه لا يصح من أصله، فهو استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من أنه صحيح، غاية الأمر أنه يرد عليه[4] كذا، وربما يستدركون على الاعتراض بذكر جوابه، ولا تجد هذا الثاني إلا في تعبير المحققين،

---

(1) في (ب)، و(ج) «أبعد عني».

(2) البيتان ليزيد بن الطثرية كما في ديوانه (ص71)، وهي في ديوان مجنون ليلى (ص89)، ولابن الدمينة كما في شرح شواهد المغني (425/1)، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (454/1).

(3) قال الصبان: «قوله: على أن قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله: فلم يشف ما بنا من تساوي القرب والبعد من كل وجه، وقوله: على أن قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقًا خير من البعد، وعلى التي بهذا المعنى يحتمل أن تكون غير متعلقة بشيء؛ لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والإضراب»، تنظر حاشية الصبان (334/2).

(4) في (أ) «على كذا».

(وَفِي) نحو: النعيم في الجنة، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي الأَنْفُسُ﴾، (وَرُبَّ) نحو: رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة، (وَالبَاءُ) الموحدة نحو: اعتصمت بالله، واستعنت به، (وَالكَافُ) نحو: الآدمي كالنخلة إذا قطع رأسه مات، (وَاللَّامُ) نحو: الذل للبغاة، ولهم سوء المنقلب، (وَحُرُوفُ القَسَمِ، وَهِيَ: البَاءُ) الموحدة، (وَالوَاوُ، وَالتَّاءُ) الفوقية نحو: بالله، ووالله، وتالله ما رأيت فتنة أعظم من هذه الفتنة الواقعة في آخر سنة اثنين وتسعمائة، وأعوذ بالله من شر سنة ثلاث، ....

حاشية الأمير

لكن مشايخنا يقولون: على هذه خبر لمحذوف، أي: والتحقيق أن على أن إلخ[1]، وحينئذٍ فهي للاستعلاء.

(قوله: والباء)

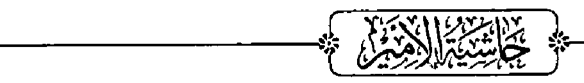
يعني غير القسمية بدليل ذكرها بعد.

تنبيه: مررت بزيد يحتمل أن الباء للإلصاق، فالمعنى أنه جالس، وأنت مررت عليه، أو للمعية، فالمعنى أنه مرَّ معك، لكن يحتمل أنه هو الذي حملك على المرور، وأنك أنت الذي حملته، وجعلته مارًا، فإن جعلتها للتعدية الخاصة، فهي نص في الثاني.



(1) قال ابن الحاجب: «وأظهر منه أن يقال: إنها في موضع خبر محذوف المبتدأ، كأنه قيل: والتحقيق على أن الأمر كذا، فتعلقها بمحذوف كما يتعلق كل خبر وجار ومجرور؛ لأن الجملة الأولى وقعت غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحذف المبتدأ لوضوح المعنى»، ينظر أمالي ابن الحاجب (454/1).

(وَالثَّانِي)، وهو المجرور بالمضاف (ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ) الاستحقاقية، (نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ) الجنسية، (نَحْوُ: خَاتَمُ فِضَّةٍ، وَمَا يُقَدَّرُ بِفِي) الظرفية، (نَحْوُ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾)، فالأول من الثلاثة على معنى غلام لزيد، والثاني على معنى خاتم من فضة، والثالث على معنى مكر في الليل، وبعضهم حصر المجرورات في المضاف إليه فقط، وهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظًا كالقسم الأول، أو تقديرًا كالقسم الثاني، (وَأَمَّا تَابِعُ المَخْفُوضِ فَالصَّحِيحُ فِي غَيرِ البَدلِ أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِمَا جُرَّ مَتْبُوعُهُ مِنْ حَرْفٍ) نحو: بزيد الفاضل، فالفاضل مجرور بالباء، (أَوْ مُضَافٌ) نحو: غلام هند الفاضلة في الدار، فالفاضلة مجرورة بإضافة الغلام إليها في المعنى، وفي البدل أنه على نية تكرار العامل. ....



(قوله: ما يقدر باللام إلخ)

قيل: الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام، وقال: الجمهور بمعنى اللام، أو من، زاد ابن مالك، أو في، ويقولون: فيه[1]، الجمهور أنه بمعنى اللام، أي: مكر منسوب لليل[2]، ويلزمهم أن يقولوا مثل ذلك في من، أي: خاتم منسوب للفضة، ويلزمه معهم

(1) للنحاة في معنى الإضافة مذاهب، فأبو حيان يذهب إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلًا، ولا هي على نية حرف، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام فقط، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام، أو على معنى من، ولا تكون على معنى في، ورأى ابن مالك - تبعًا لطائفة من النحاة- وتبعه شارحو كلامه، ومنهم ابن هشام الأنصاري أن الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة: اللام، ومن، وفي، ينظر أوضح المسالك (72/3)، وشرح الأشموني (123/2)، وشرح التصريح (675/1).

(2) قال السمين: «وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ فلا دلالة فيه؛ لأن هذا من باب البلاغة، وهو =

....



أن يقولوا: إنها بمعنى عن مثلًا في نحو: رمى القوس، أي: الرمي عنه، ويجاب بندور هذا.

وبالجملة الذي لا وجه للعدول عنه أن الإضافة دائمًا بمعنى اللام[1].



= التجوز في أن جعل ليلهم ونهارهم ماكرين مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيهما، فهو نظير قولهم: نهاره صائم، وليله قائم» ثم قال: «لما كانت هذه الأشياء يكثر وقوعها في هذه الظروف وصفوها بها مبالغة في ذلك، وهو مذهب حسن مشهور في كلامهم»، ينظر الدر المصون (52/1).

(1) لأنها الأصل، ولذلك اقتصر عليها الزجاج وابن الصائغ، ينظر شرح التصريح (675/1).

وأما الجر بالمجاورة نحو: هذا جحر ضب خرب، بجر خرب لمجاورته لضب المجرور، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت الجحر المرفوع على الخبرية، والجر بالتوهم نحو: لست قائمًا ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس، فإنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف، وإلى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان.



(قوله: وأما الجر بالمجاورة)

أسلف الحلبي في أول التابع أن جر المجاورة لمجرد مناسبة المجرور قبله[1]، قلت: فعلى هذا لا ينبغي عده هنا كما لا يعد كسر التخلص من الساكنين والإتباع، وذلك أن كلامنا في الحركات الإعرابية.



(1) عده العلماء من الضعيف الشاذ، وما جاء منه يقصر على السماع، ينظر همع الهوامع (535/2).

(ذكر الجمل وأقسامها)

الجملة كل مركب إسنادي أفاد أم لم يفد، (وَهِيَ إِمَا فِعْلِيةٌ أَوْ اسْمِيَّةٌ)، أي: منسوبة إلى الفعل، أو الاسم، (فَالاسْمِيَّةُ هِيَ المُصَدَّرَةُ بِاسْمٍ) مسند إليه، أو مسند (لَفْظًا) نحو: زيد قائم، وقائم زيد، (أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)، فإن تصوموا مؤوّل باسم تقديره صيامكم خير لكم، (وَالفِعْلِيَّةُ هِيَ المُصَدَّرَةُ بِفِعْلٍ لَفْظًا، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ)، فعبد الله مفعول بفعل محذوف، تقديره أدعو عبد الله، والمعتبر من الصدر ما هو صدر في الأصل، فجملة كيف جاء زيد؟ و﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ فعلية؛ لأن الاسم المتقدم فيهما في رتبة التأخير. فإن قلت: بقي من التقسيم جملتان، وهي المصدرة بأداة الشرط، والظرفية وهي المصدرة بالظرف نحو: عندك مال قلت: أما الشرطية فإنها إن صدرت بحرف شرط فهي فعلية، نحو: إن قام زيد قمت، وإن صدرت باسم فهي اسمية إن كان الاسم مسندًا إليه، نحو: من يقم أقم معه، وإلا فهي فعلية، نحو: ما تصنع أصنع، وأما الظرفية فإن قدرت..............




(مبحث الجمل)

(قوله: وهي المصدرة بأداة الشرط)

هذا لا حاجة له؛ لأنه إن كانت الأداة اسمًا فعلم حكمه إن كانت رتبته التقديم فاسمية، وإلا ففعلية، وإن كانت حرفًا فهو مأخوذ من قوله: وإن صدرت إلخ.



فيها الظرف متعلقًا بفعلٍ فهي فعلية، وإلا فهي اسمية، (فَإِنْ صُدِّرَتْ بِحَرْفٍ نَظَرْتَ إِلَى مَا بَعْدَ الحَرْفِ، فَإِنْ كَانَ اسْمًا نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ فَهِيَ اسْمِيَّةٌ)، نظرًا إلى مدخول الحرف، (وَإِنْ كَانَ فِعْلًا نَحْوُ: مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا فَهِيَ فِعْلِيَّةٌ)، نظرًا إلى مدخول الحرف.

(ثُمَّ تَنْقَسِمُ) الجملة ثانيًا (إِلَى) الجملة (الصُّغْرَى، وَالكُبْرَى)، فإن قلت: النظر في الصغرى إلى العجز، وفي الكبرى إلى الصدر، فلأي شيء قدمت ما يراعى فيه العجز على ما يراعى فيه الصدر؟ قلنا: الصغرى جزء، والكبرى كل، ....

حاشية الأمير

(قوله: وإن قدرت متعلق الظرف فعلًا ففعلية)

أي: جعلت المرفوع فاعلًا، أما إن جعلته مبتدأ مؤخرًا فاسمية(1).

(قوله: نظرت لما بعد الحرف)

يخرج منه الحرف المصدري؛ إذ الجملة معه اسمية كما سبق.

(قوله: النظر في الصغرى إلى العجز، وفي الكبرى إلى الصدر)

أي: لأنك تنظر إلى العجز، فإن وجدته خبرًا، وهو جملة احكم بأنها صغرى، فالمراد عجز الكلام بتمامه، وأما الكبرى فالنظر إلى الصدر، فإن وجدته أخبر عنه بجملة، فاحكم بأن مجموع الكلام كبرى(2).

---

(1) أي: إن كان المرفوع بعد الظرف فاعلًا بذلك... فهي فعلية، وإن قدرت الظرف متعلقًا باسم نحو: كائن، أو مستقر، سواء جعلته مبتدأ، والمرفوع بعد الظرف خبره، أو بالعكس إن جعلت المرفوع فاعلًا بالظرف أغنى عن الخبر، أو بأن قدرت بعد الظرف مبتدأ سواء جعلت الظرف متعلقًا باسم، أو فعل؛ لأنه خبر مقدم، أو قدرت المرفوع فاعلًا بالظرف فهي اسمية، حاشية القليوبي، خ، 44/أ.

(2) عرف ابن هشام الجملتين: الكبرى والصغرى بقوله: «الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، أو أبوه قائم، والصغرى هي التي تقع خبرًا للكبرى»، ينظر مغني اللبيب (ص129).

واعتبار الكل إنما يكون بعد اعتبار الجزء طبعًا، فيوضع الجزء، ثم الكل ليوافق الوضع الطبع، فإن قلت: لم قلت: الصغرى والكبرى بالتعريف بأل، ولم تقل: صغرى وكبرى بالتنكير؟ قلت: لأنهما من باب اسم التفضيل، واسم التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة يجب أن يكون مفردًا مذكرًا دائمًا، وإذا اقترن بأل يجب مطابقته لموصوفه، (فَالكُبْرَى مَا كَان الخَبَرُ فِيهَا جُمْلَةً، وَالصُّغْرَى مَا كَانَتْ خَبَرًا، فَجُمْلَةُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٌ إِلَى أَبُوهُ)، أي: زيد وأبوه وما بينهما جملة (كُبْرَى؛ لأَنَّ الخَبَرَ وَقَعَ فِيهَا جُمْلَةً)؛ وذلك أن زيدًا مبتدأ، وجملة قام أبوه خبر عنه، (وَجُمْلَةُ قَامَ أَبُوهُ) من الفعل والفاعل (جُمْلَةٌ صُغْرَى)؛ لأنها وقعت خبرًا عن زيد، وكبر الجملة وصغرها بحسب كثرة الكلمات وقلتها، (وَقَدْ تَكُونُ الجُمْلَةُ الوَاحِدَةُ كُبْرَى وَصُغْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وغلامه مبتدأ ثالث، ومنطلق خبر المبتدأ الثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الهاء من غلامه، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الهاء من أبوه، والمعنى زيد غلام أبيه منطلق، (فَمِنْ زَيْدٌ إِلَى مُنْطَلِقٌ) أي: زيد ومنطلق وما بينهما كُبْرَى لَا غَيْرُ)؛ لأن خبرها جملة، (وَجُمْلَةُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ جُمْلَةٌ صُغْرَى لَا غَيْرُ)؛ لأنها وقعت خبرًا،(وَجُمْلَةُ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ كُبْرَى بِاعْتِبَارِ كُونِ الخَبَرِ فيهَا جُمْلَةً، وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا خَبَرًا عَنْ زَيْدٍ)، وقس على ذلك زيد عمرو بكر مقيم عنده في داره، فبكر مقيم خبر عمرو، والرابط بينهما الهاء من عنده، وعمرو وما بعده خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من داره، (وَقَدْ تَكُونُ الجُمْلَةُ لَا كُبْرَى وَلَا صُغْرَى لِفَقْدِ الشَّرْطَيْنِ) السابقين (نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ)....

حاشية الأمير

لكن هذا تكلف، بل النظر فيهما للعجز والصدر معًا، وذلك أنك إذا وجدت الصدر أخبر عنه بعجز جملة حكمت بأن العجز صغرى، والمجموع الكبرى، فلا يرد هذا.

ذكر الجمل التي لا محل لها من محال الإعراب، والجمل التي لها محل من محال الإعراب

(الجُمَلُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإعْرَابِ سَبْعٌ): (الأُولَى الابْتِدَائِيةُ) حقيقية (نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾)، أو حكمًا نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، (الثَّانِيَةُ الصِّلَةُ) لموصول اسمي، أو حرفي، فالأولى (نَحْوُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، فَجُمْلَةُ أَنْزَلَ صِلَةُ الَّذِي)، والثانية نحو: ﴿بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ٢٦﴾، فجملة نَسُوا صلة ما، ويفترق الموصولان بأن الاسمى لا يسبك مع صلته بمصدر، بخلاف الحرفي، وتفترق صلتاهما بأن صلة الاسمي تحتاج إلى رابط، وصلة الحرفي لا تحتاج إلى رابط، (الثَّالِثَةُ المُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ) مفردين، أو مفرد وجملة، أو جملتين، سواء اقترنت بواو الاعتراض فيهن، أم لا، فالمقترنة بالواو بأقسامها الثلاثة نحو: علي- وإن لم يحمل السلاح- شجاع، فجملة وأن لم يحمل السلاح من الفعل والفاعل معترضة بين المبتدأ والخبر، والتقدير علي شجاع، ونحو:

إِنَّ الثَّمَانِينَ -وَبُلِّغْتَهَا- قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

فجملة وبلغتها دعائية معترضة بين اسم إن وخبرها، و(نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾، فَجُمْلَةُ وَلَنْ تَفْعَلُوا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ)، وغير المقترنة بأقسامها الثلاثة نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ٧٦﴾، فجملة لَوْ تَعْلَمُونَ معترضة بين مفردين، وهما قسم، وعظيم، ونحو: الشر -إن شاء الله- يزول، ونحو: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧﴾، وما بينهما اعتراض بين جملتين: جملة القسم، وجوابه.

(الرَّابِعَةُ المُفَسِّرَةُ لِغَيْرِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ) سواء كان لما تفسره حظ من الإعراب، أم لا،

فالأولى (نحو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾)، فجملة خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ تفسير لمثل المجرور بالكاف، والثانية نحو: زيدًا ضربته، فجملة ضربته مفسرة لجملة مقدرة، وتلك المقدرة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية، وفصل الشلوبين فقال: إن فسرت ما لا محل له فلا محل لها، وإلا فهي تابعة لما تفسره في إعرابه، واتفق الجميع على أن المفسرة لضمير الشأن لها محل من الإعراب، ففي نحو: إنه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لـ إن، وفي نحو: كان هو زيد قائم في محل نصب على الخبرية لـ كان.

(الخَامِسَةُ الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ) سواء ذكر فعله، أم لا، فالأولى نحو: أقسمت بالله إن الصلح خير، والثانية (نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾)، فجملة إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ جواب والكتاب، (السَّادِسَةُ الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ) كإذا وأخواتها (مُطْلَقًا أَوْ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ) كإن وأخواتها، (وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالفَاءِ، وَلَا بِإِذَا الفُجَائِيةِ، مِثَالُ الأُولَى، نَحْوُ: إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ)، فجملة أكرمه جواب إذا مقترنة بالفاء، ونحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ ۝٢٥﴾، فـ أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ جواب إذا مقترنة بإذا الفجائية، ونحو: إذا جاء زيد أكرمته، ....

حاشية الأمير

(قوله: المفسرة)

المراد بها ما يشمل الموضحة للمعنى نحو: ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾ الآية[1][2]، وما يشمل الدالة لجملة الاشتغال، تأمل.

---

(1) سورة آل عمران آية 59.

(2) قال ابن هشام: «فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدًا من طين، ثم كون بل باعتبار المعنى أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين»، ينظر مغني اللبيب (ص522)، والدر المصون (218/3).

فأكرمته جواب إذا غير مقترنة بالفاء، ولا بإذا الفجائية، ومثال الثانية، نحو: إن جاء زيد أكرمته، فجملة أكرمته جواب إن غير مقترنة بالفاء، ولا بإذا الفجائية، (السَّابِعَةُ التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَحَلَّ لَهُ) من الإعراب (نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ، وَقَعَدَ عَمْرٌو)، فجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد، وجملة قام زيد ابتدائية لا محل لها، فكذلك ما عطف عليها، وهي قعد عمرو لا محل لها.

(وَالجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنْ) محال (الإِعْرَابِ سَبْعٌ أَيْضًا) مصدر آض، يقال: آض أيضًا بمعنى رجع رجوعًا، أي: رجع إلى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل، (الأُولَى الوَاقِعَةُ خَبَرًا لِمُبْتَدإٍ) لم ينسخ، أو نسخ، (نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، فجملة أبوه منطلق خبر زيد محلها الرفع، والثانية نحو: كان زيد أبوه قائم، فجملة أبوه قائم خبر كان محلها النصب، (الثَّانِيَةُ الوَاقِعَةُ حَالًا) مرتبطة بالواو فقط، أو بالضمير فقط، أو بالواو والضمير، فالأولى (نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، فجملة والشمس طالعة محلها النصب على الحال من زيد، والثانية نحو: جاء زيد يده على رأسه، فجملة يده على رأسه في محل نصب على الحال من زيد، والثالثة نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾، فجملة وَهُمْ أُلُوفٌ في محل نصب ....





(قوله: أي: رجع إلى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل)

الأولى، أي: رجع إلى مطلق العد سبعة[1]، وذلك أن الرجوع للشيء يقتضي تقدمه

(1) أي: المصنف.

على الحال من الواو في خرجوا ....



أولًا، ويمكن إن رجع في كلامه، بمعنى انصرف[1]، وفيه حذف، أي: انصرف من تعداد الجمل التي لا محلها لها إلى تعداد ماله محل، إلا أن انصرف إنما يفسر بمعنى رجع للشيء السابق، لا رجع عنه لغيره فيما يظهر، تأمل.

(قوله: على الحال من الواو في خرجوا)

منه يؤخذ أن قولهم: الجملة الحالية ترتبط بالضمير، ليس المراد بالضمير الراجع لذي الحال، بل المراد الضمير المرادف له معنى، ألا ترى أن صاحب الحال هنا ضمير[2]، والضمير لا يرجع للضمير، بل كلاهما راجع للذين.



(1) في (ق) «أي: انصرف».

(2) جملة ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير هم، والارتباط بالاثنين لتقوية الربط كما لا يخفى، ينظر شرح التصريح (610/1).

(الثَّالِثَةُ الوَاقِعَةُ مَفعُولًا لِلقَوْلِ) الخالص من معنى الظن (نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾)، فجملة إِنِّي عَبْدُ اللهِ محلها النصب على المفعولية للقول، فإن كان القول بمعنى الظن فإنه لا يعمل في محل الجملة، وإنما يعمل في مفرداتها، نحو: أتقول: زيدًا عالمًا، أي: تظن، (الرَّابِعَةُ المُضَافُ إِلَيْهَا) اسم زمان، أو مكان، فالأولى (نَحْوُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾)، فجملة إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ، محلها الجر بإضافة إذا إليها، والثانية نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَاتِهِۥ﴾، فجملة يَجْعَلُ رِسَالَاتِهِ محلها الجر بإضافة حيث إليها..........

حاشية الأمير

(قوله: مفعولًا للقول)

اعلم أن الجمهور على أن الجملة بعد القول مفعول به، قال ابن الحاجب: والصواب أنها مفعول مطلق، قال ابن هشام: بل الصواب ما قاله: الجمهور؛ لأن الجملة ليست فعل الفاعل، ألا ترى أنه يصح الإخبار عنها باسم المفعول كما يخبر به عن زيد من ضربت زيدًا، فتقول: الجملة مقولة كما تقول: زيد مضروب.

قلت: الحق مع ابن الحاجب؛ وذلك أن المفعول به ما وقع عليه الفعل، وهذه الجملة لم يقع عليها القول؛ وذلك أن القول إما أن تريد به المعنى المصدري، وهو مقارنة القدرة الحادثة لحركات[1] اللسان والشفتين، أي: تعلق القدرة بذلك، وهو التأثير كما قرره شيخنا[2]، ونص عليه المحققون، أو تريد به الحاصل بالمصدر، أعني الحركة المذكورة، وكلاهما لا معنى لوقوعه على الجملة، بل الجملة ناشئة عنهما، وإن أردت تحقيق المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فعليك بالمبحث الثالث من رسالتنا المتعلقة بالبسملة[3].

(1) في (ج) «لحركة اللسان».
(2) أي: العدوي.
(3) سبقت الإشارة إلى هذه المسألة في أول التحقيق عند الحديث عن أقسام الفعل.

....



حاشية الأمير

إن قلت: ولا معنى لكونها مفعولًا مطلقًا، إذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل، والجملة ليست نفس التلفظ، قلت: قد يكون المفعول المطلق غير فعل الفاعل نحو: ضربته سوطًا، فكذا ما هنا، وقد ذهب بعضهم إلى أن السموات في خلق الله السموات مفعولًا مطلقًا(1)، قال: لأن المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل، وإن كان التحقيق أنه لا يشترط، ألا ترى بنيت الدار كما سبق.

وأما تمسك ابن هشام بصحة الإخبار باسم المفعول، فمبني على قول الرضي: ضابط المفعول به أن يصح حمل اسم مفعول عامله غير مقيد عليه، والظاهر أنه غير مانع؛ إذ هو يشمل نحو: سبعة(2) في قولك: طفت سبعة أشواط؛ إذ يقال: السبع مطوفة مع أنه مفعول مطلق كما سبق، ومما يؤيد كلام ابن الحاجب أن الجملة بعد القول، المراد منها لفظها، فقولك: قلت: زيد قائم بمنزلة قولك: لفظت هذا اللفظ، واللفظ مفعول مطلق مبين للنوع كقولك: ضربت هذا الضرب، فكذا هو بمنزلته، ثم فجاءني من فيض الله أن الحق مع ابن هشام؛ وذلك أن اللفظ الرمي، والإخراج من اللسان والشفتين، فمعنى قلت: زيد قائم رميتها وأخرجتها من لساني وشفتاي(3)، فالإخراج واقع عليها، فهي مفعول به، وكذا اللفظ في المثال مفعول به؛ لأنه بمعنى الملفوظ، ودر مع الحق، ولا تدر مع الرجال، ثم إن العلامة الدماميني قال:

---

(1) سبق التعليق على هذه المسألة في باب المفعول به، فلينظر هناك.

(2) في (ج) «نحو سبعة أشواط».

(3) في (ق) «شفتي».

....

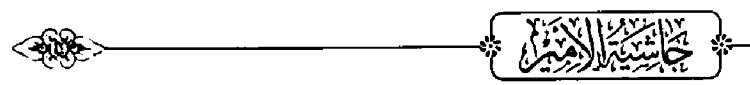
حاشية الأمير

الأولى أن لا تعد الجملة المعمولة للقول فيما له[1] محل؛ لأن المراد منها لفظها، وكلامنا في جمل لم يرد منها لفظها، قال الشمني في رده: وما المانع من أن كلامنا فيما هو أعم؟ قلت: لو كان كذلك لعدوا الجملة الواقعة مبتدأ، نحو: لا إله إلا الله محمد رسول الله مفتاح الجنة.



(1) في (ج) «فيما لا محل».

(الخَامِسَةُ الوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ)، وهو إن الشرطية وأخواتها (إِذَا كَانَتْ مُقْتَرِنَةً بِالفَاءِ أَوْ بِإِذَا الفُجَائِيةِ، مِثَالُ الأَوْلَى)، وهي المقرونة بالفاء، (﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ۝٢١٥﴾)، فجملة فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ محلها الجزم؛ لأنها جواب ما الشرطية، (وَمِثَالُ الثَّانِيَةُ)، وهي المقرونة بإذا الفجائية (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ۝٣٦﴾)، فجملة إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ محلها الجزم؛ لأنها جواب أن الشرطية، بخلاف ما إذا كان الشرط غير..............................



(قوله: جوابًا لشرط جازم)

قيل: إسناد الجزم للشرط يقتضي[1] أنه فعل الشرط، إذ الجواب له، قلت: من أين هذا الأخير؟

بل جواب الشرط ينسب للأداة[2]؛ لأنها أثرت فيه لفظًا بالجزم، ومعنى بالتعليق والإضافة تأتي لأدنى ملابسة.



---

(1) في (ج) «يقتضي أنه الأداة ونسبة الجواب له يقتضي أنه فعل الشرط».

(2) قد يجاب بأنه أراد بالشرط فعل الشرط، وبالضمير في قوله: جازم الشرط بمعنى الأداة فيكون من الاستخدام، تنظر حاشية الشنواني، خ، لوحة 69/ب.

جازم، أو جازمًا، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، فإن الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها كما تقدم، (السَّادِسَةُ التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ)، فإن محلها تابع لذلك المفرد في إعرابه من رفع ونصب وجر، فالرفع (نَحْوُ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾)، فجملة لَا بَيْعٌ فِيهِ محلها الرفع؛ لأنها نعت ليوم، والنصب، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، فجملة تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ محلها نصب؛ لأنها نعت لـ يومًا، والجر نحو: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾، فجملة لَا رَيْبَ فِيهِ محلها نصب؛ لأنها نعت ليوم، (السَّابِعَةُ التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ نَحْوُ: زَيْدٌ ....

حاشية الأمير

(قوله: فإن الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها)

أي: والمحل للفعل وحده قياسًا له على الواقع شرطًا نحو: إن ضربني ضربته، تأمل[1].

---

(1) والسر في ذلك أن الفاء وإذا الفجائية يهيئان الجملة لربطها بالأداة، فإذا خلت الجملة عنهما توجهت الأداة بنفسها للفعل فتجزمه؛ لأنه المطلوب بالأداة لا الجملة، ينظر فرائد العقود العلوية (828/2).

قَامَ أَبُوهُ، وَقَعَدَ أَخُوهُ)، فجملة قعد أخوه محلها الرفع إذا كانت معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبرًا عن زيد، فإن كانت معطوفة على الجملة الكبرى بأسرها فلا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة ابتدائية، والأول أولى؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، (وَالضَّابِطُ فِي الأَغْلَبِ أَنْ كُلَّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ مَوْقِعَ المُفْرَدِ لَهَا مَحَلُّ مِنَ الإِعْرَابِ) بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الإعراب، (وَكُلُّ جُمْلَةٍ لَا تَقَعُ مَوْقِعَ المُفْرَدِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ)، ومن غير الأغلب فيهما الجملة الواقعة بعد الفاء وإذا الفجائية إذا كانت جوابًا لشرط جازم، فإنها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلًا لا لفظًا ولا محلًا، فكان ينبغي أن لا يكون لها محل مع أن محلها الجزم.................

حاشية الأمير

(قوله: ومن غير الأغلب فيهما)

أي: فيما له محل، وما لا محل له؛ وذلك أن ضابط ما له محل أن يقع موقع المفرد[1]، وهذه تبطل جمع الأول، ومنع الثاني[2]، فهما أغلبيان.

(قوله: ولا تقع موقع المفرد)

والمضارع وإن وقع مجزومًا محلها، فلا يقع إلا مع فاعله، والمجموع جملة[3].

(1) في (ج) «وضابط ما لا محل أن لا يقع موقع المفرد».

(2) وما لا يقع موقع المفرد لا محل له، حاشية الشنواني، خ، لوحة 70/أ.

(3) قوله: «(لا تقع موقع المفرد) تأخر عن قوله: (قوله: الخبرية المحضة) في (ج).

(حكم الجمل الخبرية المخصصة بعد المعارف والنكرات)

(إِذَا وَقَعَتْ الجُمْلَةُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ) لفظًا ومعنى (فَهِيَ حَالٌ مِنْ تِلْكَ المَعْرِفَةِ نَحْوُ: (﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ١٦﴾)، فجملة يَبْكُونَ حال من الواو في جَآءُو، أي: باكين ....

حاشية الأمير

(قوله: الخبرية المحضة[1])

احترز به عن الإنشائية[2]، والخبرية غير المحضة، وهي الخبرية لفظًا، إنشائية معنى، فلا يقعان صفة، ولا حالًا، فإن ورد ما يخالف ذلك أُوِّل بإضمار القول نحو:

.... بِمَـذْقٍ هَـلْ رأيـتَ الذِّئـبَ قَـطْ[3]

و

أَلا رَجُـلًا جَـزاهُ اللهُ خَـيرًا[4] ....

كما هو مشهور.

---

(1) في حاشية الأمير المحضة، وفي أعلى المتن المخصصة، ومرجع الأمر إلى اختلاف النسخ كما ذكر الشنواني، فليتأمل، حاشية الشنواني، خ، 70/ا، والمحضة الخبرية لفظًا ومعنى.

(2) قوله: «والخبرية غير المحضة، وهي الخبرية لفظًا إنشائية» ليس في (ج).

(3) الرجز ينسب للعجاج، وروايته هكذا:

حَـتَّى إذا جَـنَّ الظَّـلامُ واخْـتَلَطْ … جـاؤوا بمَـذْقٍ هَـلْ رأيـتَ الذِّئـبَ قَـطْ

وهو في ديوانه في الملحقات المستقلة (304/2)، وفيه: يختلط، والكامل في اللغة والأدب (110/3)، وأمالي ابن الحاجب (465/1)، وشرح التسهيل (311/3)، وشرح الرضي على الكافية (330/1)، وشرح ابن الناظم (ص353).

(4) صدر بيت لعمرو بن قعاس أو قعناس المرادي، وعجزه: يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ.

والبيت في الكتاب (308/2)، والأصول في النحو (398/1)، وشرح المفصل (93/2)، وأمالي ابن الحاجب (412/1).

(وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ)، أي: التي لم تخصص بشيء من المخصصات (فَهِيَ نَعْتٌ لِتِلْكَ النَّكِرَةِ، نَحْوُ: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾)، فجملة لَا رَيْبَ فِيهِ نعت ليوم.

فإن قلت: كيف تقع الجملة حالًا ونعتًا مع أن الحال ونعت النكرة واجبا التنكير، والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير؟ قلت: الجملة إذا وقعت موقع المنكر نزلت منزلته لقيام موجب التنكير، وانتفاء مقتضى التعريف ....



(قوله: أي: لم تخص بشيء من المخصصات)

فإن خصصت بوصف مثلًا صح مجيء الحال منها، فيجوز أن الجملة صفة، وأن الجملة حال، نحو: جاءني رجل عالم يضحك.

(قوله: إذا وقعت موقع المنكر)

احترز به عما إذا وقعت[1] موقع ما حقه التعريف كالمبتدأ، فليس لها حكم النكرة نحو: لا إله إلا الله مفتاح الجنة، ألا ترى أنك تؤولها بمعرفة، أي: هذه الكلمة مثلًا.



(1) في (ج) «وقع موقع».

(وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ احْتَمَلَتْ الحَالِيَّةَ وَالوَصْفِيَّةَ نَحْو: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾)، فجملة يَحْمِلُ أَسْفَارًا يحتمل أن تكون حالًا نظرًا إلى لفظ الحمار؛ فإنه معرف بأل الجنسية، ويحتمل أن تكون صفة نظرًا إلى معناه؛ فإن المراد به الجنس، لا حمار معين، والأسفار جمع سفر-بالكسر- الكتاب، أي: يحمل كتبًا كبارًا من كتب العلم، فهو يمشي بها، ولا يعلم منها إلا ما يمر بجنبيه من الكد والتعب، وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهٰذا مثله، وخرج عن ذلك الجملة الإنشائية وغير المخصصة، فإنهما لا تكونان حالًا من معرفة، ولا نعتًا لنكرة (وَحُكْمُ الظُّرُوفِ) الزمانية والمكانية، (وَالمَجْرُورَاتِ) بالحروف الأصلية (كَحُكْمِ الجُمَلِ الخَبَرِيَّةِ) المخصَّصة (فَبَعْدَ المَعَارِفِ المَحْضَةِ) لفظًا ومعنى (أَحْوَالٌ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى الفَرَسِ، أَوْ فَوْقَ النَّاقَةِ)، فالجار والمجرور والظرف حالان من زيد؛ لأنه معرفة محضة، (وَبَعْدَ النَّكِرَاتِ المَحْضَةِ)، أي: التي لم تخصص بوجه (صِفَاتٌ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي دَارِهِ أَوْ تَحْتَ السَّقْفِ)، فالجار والمجرور والظرف صفتان لرجل، (وَبَعْدَ مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ يَحْتَمِلَانِ الحَالِيَّةَ وَالوَصْفِيَّةَ نَحْو: يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ، أَوْ فَوْقَ الشَّجَرَةِ)، فالجار والمجرور والظرف يحتملان الحالية نظرًا إلى لفظ الثمر؛ فإنه معرف بـ أل الجنسية، ويحتملان الوصفية نظرًا إلى معناه؛ فإن المراد به الجنس، فإن قلت: الظرف والجار والمجرور إذا وقعا حالًا،........................

حاشية الأمير

(قوله: ما يحتمل التعريف والتنكير)

الأوضح ما يوصف بالتعريف والتنكير باعتبارين؛ وذلك أنهما ليسا[1] احتمالين متقابلين،

(1) في (أ) «أنهما احتمالين».



حاشية الأمير

بل هو في آنٍ واحد معرفة لفظًا، نكرة معنى[1]، تأمل.

خاتمة:

قولهم: الجملة في محل رفع إما أن الرفع بمعنى المرفوع، أو على حذف مضاف، أي: محل ذي رفع، هكذا يقولون في مثل هذا التركيب، وسبق لنا جواب ثالث[2] هو أن الإضافة لأدنى ملابسة، أي: محل يظهر فيه الرفع في الاسم المفرد، وهو محل مجازي بعد عامل الرفع، وقس، وقولهم: محل من الإعراب، إما أن من بيانية، وهو تسمح على حد محلها رفع، أو المراد من محلات ذي الإعراب، أو المراد بالإعراب المعرب على نحو ما أشرنا إليه سابقًا، أو أن من ابتدائية، والمراد بالإعراب فعل الفاعل، فليفهم[3].



(1) أي: احتملت الجملة الحالية نظرًا للتعريف، واحتملت الوصفية نظرًا للتنكير.
(2) ينظر عند حديثه عن أنواع البناء.
(3) قوله: «وقولهم: محل من الإعراب، إما من بيانية، وهو تسمح على حد محلها رفع، أو المراد من محلات ذي الإعراب، أو المراد بالإعراب المعرب على نحو ما أشرنا إليه سابقًا، أو أن من ابتدائية، والمراد بالإعراب فعل الفاعل، فليفهم» ليس في (ج).

أو صفة تعلقا بعامل محذوف وجوبًا؛ وذلك المحذوف هو الحال، أو النعت على الصحيح، فإن قدر فعلًا كان من قبيل الجمل، وإن قدر اسما كان من قبيل المفردات، فما وجه إفرادهما بالذكر؟ قلت: هذا التقدير ليس مجمعًا عليه، فعدم ذكرهما بالكلية إخلال بالعلم بحكمهما في الجملة، لا سيما على المبتدئين، فإن قلت: هذه القاعدة منقوضة بمثل ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾، فإذ بعد معرفة محضة، وليس حالًا، بل بدل اشتمال من مريم، وبمثل ضربت رجلًا بسيف، فالجار والمجرور متعلق بضربت، وليس نعتًا لرجل قلت: هذه القاعدة مشروطة بوجود المقتضى، وانتفاء المانع، وما أوردته ليس كذلك، فإن المقتضى ....

حاشية الأمير

(قوله: بدل اشتمال من مريم)

أي: لأن الأحيان مشتملة[1] على ما هو فيها، وناقشه في هذا الكواشي[2] بأن الزمان إذا لم يقع خبرًا للجثة، ولا صفة، ولا حالًا فلا يبدل منها، قلت: لا غرابة في صحة الإبدال، وامتناع الإخبار، ألا ترى سُرق زيد ثوبه، نعم يقال: إنه ليس المراد ذكر الحين نفسه، بل ما وقع فيه، فالأحسن أنه ظرف لمحذوف، أي: اذكر شأن مريم؛ إذ انتبذت، تأمل، ودع التكلف، وقد يدعى أن الظرف حال من مريم، أي: اذكر مريم حال كونها في وقت الانتباذ[3]، تأمل.

---

(1) في (ق) «أن الأحيان تشتمل».

(2) أحمد بن يوسف الشيباني الموصلي، موفق الدين، أبو العباس الكَوَاشِي، عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية، من مصنفاته: تبصرة المتذكر في تفسير القرآن، توفي سنة ثمانين وستمائة، ينظر النجوم الزاهرة (348/7).

(3) لا يخلو هذا الوجه من نظر كما ذكر السمين، ينظر الدر المصون (576/7).

للحالية والوصفية هو التخصيص، وهو منتفٍ، والمانع موجود، وهو العامل الخاص، (وَلَا بُدَّ لِلظُّرُوفِ وَالمَجْرُورَاتِ بِالحُرُوفِ الأَصْلِيَّةِ مِنْ عَامِلٍ) فيها تتعلق به (وَيُسَمَّى) العامل (المُتَعَلَّقَ) بفتح اللام، واحترزنا بالأصلية عن الزائدة، فإنها لا تتعلق بشيء، (ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ) متعلقهما (مَذْكُورًا) نحو: صليت في الجامع خلف الإمام، (وَتَارَةً يَكُونُ مَحْذُوفًا)، وسيأتي مثاله، (وَالمَحْذُوفُ تَارَةً يَكُونُ عَامًّا) كالاستقرار والحصول، (وَتَارَةً يَكُونُ خَاصًّا) كالقيام والقعود، (وَالمَحْذُوفُ تَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا، وَتَارَةً يَكُونُ جَائِزًا)، وسيأتي مثالهما، (فَإِنْ كَانَ) المحذوف (عَامًّا وَاجِبَ الحَذْفِ سُمِّيَ الظَّرْفُ)، أو الجار..

حاشية الأمير

(قوله: بالحروف الأصلية)

أما الزائدة فمدخولها مبتدأ كما سبق، ولا علقة لنا بها هنا.



والمجرور (مُسْتَقَرًّا) بفتح القاف (لاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ) المنتقل إليه (فِيهِ)، والأصل مستقر فيه، فحذف فيه تخفيفًا؛ (وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا: الظَّرْفُ وَالجَارُّ وَالمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً) للموصول الاسمي، (نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ، أَوْ) وقعا (خَبَرًا) عن مخبر عنه (نَحْوُ: الحمد لله، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾) (أَوْ) وقعا (صِفَةً نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ أَوْ) وقعا (حَالًا نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى الفَرَسِ، أَوْ فَوْقَ النَّاقَةِ)، فهما في هذه المواضع..

حاشية الأمير

(قوله: لاستقرار الضمير إلخ)

وذلك أن الظرف مفهم للعامل، ومستلزم له، والعامل مستلزم للظرف، فالظرف مفهم للضمير، فكأنه مستكن فيه[1].

(قوله: والأصل مستقر فيه)

لا حاجة لهذا؛ لأن مستقر يأتي للمكان، فالمعنى مكان استقرار[2]، قال في المغني: وقد يصرح بالكون العام[3] للضرورة كقوله[4]:

---

(1) إيضاحه أن المتعلق العام لما كان إذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستقرًا فيه إلى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرًا لاستقرار الضمير فيه، فهو في الأصل مستقرًا فيه، ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصارًا لكثرة دوره بينهم، ينظر مجيب الندا (ص366).

(2) في (ج) «معنى مكان استقرار».

(3) الكون هو الحدث، وهو عام لا يخلو منه فعل، كحاصل وكائن ومستقر، وخاص يكون صفة لبعض الأشياء في بعض الأوقات كالأكل والشرب والنوم، حاشية الشنواني، خ، 71/ب.

(4) في (ج) «كقولك القرآن».

الأربعة متعلقان بعامل محذوف وجوبًا، وهو عام، تقديره استقر، أو مستقر إلا في الصلة، فإنه يتعين استقر؛ لأن الصلة لا تكون في غير ال إلا جملة، وفي ذلك العامل ضمير مستتر، فحيث حذف انتقل الضمير الذي كان فيه، وسكن في الظرف، والجار والمجرور، وسمي كل من الظرف والجار والمجرور مستقرًا لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، (وَإِنْ كَانَ) عامله (خَاصًّا)، ونعني به أن يكون غير الاستقرار (سُمِّيَ) كل من الظرف والجار والمجرور (لَغْوًا)، أو ملغى (لِإِلْغَائِهِ عَنِ الضَّمِيرِ)، أي: لعدم استقرار الضمير فيه (سَوَاءٌ ذُكِرَ المُتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ: صَلَّيْتُ عِنْدَ زَيْدٍ فِي المَسْجِدِ)، فالظرف والجار والمجرور متعلقان بـ صليت، وهو عامل مذكور، (أَمْ حُذِفَ) وسواء حذف (وُجُوبًا نَحْوُ: يَوْمَ الخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ)، فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوبًا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير، والأصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد زيدًا ضربته، ولا يجوز ذكر عامله؛ لأن العامل المذكور كالعوض، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض (أَمْ) حذف (جَوَازًا نَحْوُ: يَوْمَ الجُمُعَةِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَتَى قَدِمْتَ؟) أي: قدمت يوم الجمعة.

حاشية الأمير

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ[1]

قلت: سبق لنا هذا الإشكال بهذا في الخبر[2]، وأجبنا بأن المراد بكائن هنا كون خاص، أي: دائم غير مفارق، ولك أن تقول: الظرف متعلق بمعنى حال من المبتدأ، أو من ضمير كائن، فتحصل لك تخلصات ثلاثة.

(1) تقدم في باب المبتدأ والخبر.
(2) ينظر كلامه عند أقسام الخبر.

(إعراب الاستعاذة)

أعـــــوذ: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره أنا

بالله: جار ومجرور متعلق بأعوذ.

من الشيطان: جار ومجرور متعلق أيضا بأعوذ.

الـــــرجيم: فعيل بمعنى مفعول، نعت للشيطان، مفيد للذم.



(الاستعاذة)

(قوله: الاستعاذة)

من المشهور أن أصله استعواذ نقلت حركة الواو للعين، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف إحدى الألفين، وعوض عنها التاء، وعند تقريري هذا سألني بعض الطلبة، ما المانع من أن تحذف الواو بدون قلب لالتقاء الساكنين؟ وهو وارد لا يمكن التخلص منه إلا بأن يقال: قصدوا طرد قاعدة إذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فإنه يعم التحريك الأصلي كما في غير موضع، تأمل.

(إعراب البسملة)

بســـــم: جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبًا، تقديره اقرأ، أو قراءتي.

الله: مضاف إليه.

الرحمن الرحيم: نعتان لله، وقيل: الرحمن بدل من الله، والرحيم نعت للرحمن.

(إعراب بقية الفاتحة)

﴿ٱلْحَمْدُ﴾ مبتدأ.

﴿لِلَّهِ﴾ جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبًا، تقديره استقر، أو مستقر خبر المبتدأ.

﴿رَبِّ﴾ نعت أول لله، وهو مضاف.

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مضاف إليه.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ نعت ثانٍ لله.

﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ نعت ثالث لله.

﴿مَٰلِكِ﴾ نعت رابع، وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات الباري تعالى، وهو مضاف إضافة محضة.

﴿يَوْمِ﴾ مضاف إليه، ومضاف أيضًا.

﴿ٱلدِّينِ﴾ مضاف إليه.

﴿إِيَّاكَ﴾ مفعول مقدم لنعبد.

﴿نَعْبُدُ﴾ فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبًا، تقديره نحن.

﴿نَسْتَعِينُ﴾ فعل مضارع معطوف على نعبد، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره نحن.

﴿اهْدِ﴾ فعل دعاء، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، و(نا) مفعوله الأول.

﴿الصِّرَاطَ﴾ مفعوله الثاني.

﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ نعت الصراط.

﴿صِرَاطَ﴾ بدل من الصراط، بدل كل من كل.

﴿الَّذِينَ﴾ مضاف إليه، وهو اسم موصول يحتاج إلى صلة وعائد.

﴿أَنْعَمْتَ﴾ فعل وفاعل صلة الذين.

﴿عَلَيْهِمْ﴾ جار ومجرور متعلق بأنعمت، والهاء، والميم ضمير عائد على الذين.

﴿غَيْرِ﴾ نعت الذين أو بدل منه.

﴿الْمَغْضُوبِ﴾ مضاف إليه، وأل في المغضوب اسم موصول، ومغصوب صلة ال، وهو اسم مفعول استغني عن جمعه لجمع الضمير بعده؛ لأن فعله لازم، واسم المفعول يحتاج إلى مرفوع ينوب عن فاعله.

﴿عَلَيْهِمْ﴾ جار ومجرور متعلق بمغضوب في موضع رفع على أنه نائب الفاعل.

﴿وَلَا﴾ الواو عاطفة، ولا صلة لتأكيد النفي المستفاد من غير.

﴿الضَّالِّينَ﴾ معطوف على المغضوب.

(إعراب سورة قريش)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ: تقدم إعرابها.

﴿لِإِيلَٰفِ﴾ جار ومجرور متعلق بيعبدوا

﴿قُرَيۡشٍ﴾ مضاف إليه

﴿إِۦلَٰفِهِمۡ﴾ بدل من إيلاف بدل كل من كل، وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

﴿رِحۡلَةَ﴾ مفعوله.

﴿ٱلشِّتَآءِ﴾ مضاف إليه.

﴿وَٱلصَّيۡفِ﴾ معطوف على الشتاء.

﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ﴾ فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعله، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط.

﴿رَبَّ﴾ مفعوله.

﴿هَٰذَا﴾ مضاف إليه.

﴿ٱلۡبَيۡتِ﴾ عطف بيان على هذا، أو نعت له.

﴿ٱلَّذِيٓ﴾ نعت لرب.

﴿أَطۡعَمَهُم﴾ فعل وفاعل ومفعول، والجملة صلة الذي، والعائد إلى الموصول الضمير المستتر في أطعمهم المرفوع على الفاعلية.

﴿مِّن جُوعٖ﴾ متعلق بأطعمهم.

﴿وَءَامَنَهُم﴾ معطوف على أطعمهم.

﴿مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾ متعلق بآمنهم.

(إعراب سورة الماعون)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿أَرَءَيْتَ﴾ فعل وفاعل.

﴿ٱلَّذِى﴾ مفعول به.

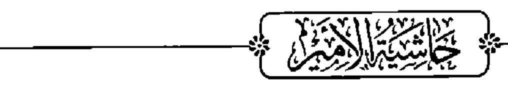
﴿يُكَذِّبُ﴾ فعل وفاعل صلة الذي، وعائدها الضمير المستتر في يكذب.

﴿بِٱلدِّينِ﴾ متعلق بيكذب.

﴿فَذَٰلِكَ﴾ الفاء عاطفة، وذا اسم إشارة إلى الذي يكذب في موضع رفع على الابتداء، واللام للبعد النسبي، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب.

﴿ٱلَّذِى﴾ خبر فذلك.

﴿يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ فعل وفاعل ومفعول صلة الذي وعائدها الضمير المستتر في يدع المرفوع على الفاعلية



قوله: (فذلك الذي يدع اليتيم)

قال الشارح: الفاء عاطفة، ثم أعرب ذلك مبتدأ، فحينئذٍ هي لعطف الجمل(1)، واعترضه

---

(1) فيه وجهان: أحدهما: أن الفاء جواب شرط مقدر، أي: إن تأملته، أو إن طلبت علمه فذلك، والثاني: أنها عاطفة إما عطف ذات على ذات، أو صفة على صفة، ويكون جواب أرأيت محذوفًا لدلالة ما بعده عليه، كأنه قيل: أخبرني، وما تقول فيمن يكذب بالجزاء؟ وفيمن يؤذي اليتيم، ولا يطعم المسكين، أنعم ما يصنع؟ فعلى الأول يكون اسم الإشارةِ في محل رفع بالابتداء، والخبر الموصول بعده، وإما على أنه خبر لمبتدأ مضمر، أي: فهو ذاك والموصول نعته، وعلى الثاني يكون منصوبًا لنسقه على ما هو منصوب، ينظر الدر المصون (120/11).

....

حاشية الأمير

الطبلاوي - بعد كلام راجعه إن شئت- بأنه يلزمه عطف الخبر على الإنشاء، قلت: الاستفهام إنشاء إذا لم يكن إنكاريًا في معنى النفي الخبري، ويمكن أنه هنا إنكاري، أي: أنت لا تعرفه، ولم تره، فذلك إلخ، أو أن العطف على محذوف، أي: أنت لا تصفه،



﴿وَلَا يَحُضُّ﴾ معطوف على يدع، ومفعوله محذوف، تقديره ولا يحض غيره.

﴿عَلَىٰ طَعَامِ﴾ متعلق بيحض.

﴿ٱلْمِسْكِينِ﴾ مضاف إليه.

﴿فَوَيْلٌ﴾ مبتدأ.

﴿لِّلْمُصَلِّينَ﴾ متعلق باستقرار محذوف خبر ويل.

﴿ٱلَّذِينَ﴾ نعت أول للمصلين.

﴿هُمْ﴾ مبتدأ.

﴿عَن صَلَاتِهِمْ﴾ متعلق بساهون.

﴿سَاهُونَ﴾ خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره صلة الذين.

﴿ٱلَّذِينَ﴾ نعت ثانٍ للمصلين.

﴿هُمْ﴾ مبتدأ.

﴿يُرَآءُونَ﴾ خبره، والجملة صلة الذين.

﴿وَيَمْنَعُونَ﴾ معطوف على يراؤون.

﴿ٱلْمَاعُونَ﴾ مفعول يمنعون.

حاشية الأمير

فذلك إلخ، وعلى هذا يحتمل أن الاستفهام تقريري، وفائدته تنبيه المخاطب لما يتنبه له، كما تقول لصاحبك: هل بلغك ما كان البارحة؟ وتحكيه له.



(إعراب سورة الكوثر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّآ﴾ إن: حرف توكيد ونصب، ونا اسمها، والأصل إننا بثلاث نونات حذفت النون الثانية لتوالي الأمثلة.

﴿أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾ فعل، وفاعل، ومفعول أول.

﴿ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ مفعول ثانٍ، وجملة أعطيناك خبر إن.

حاشية الأمير

(قوله: الكوثر) فيه تفاسير منها: أنه علماء أمته الكثيرون[1]، قلت: هو مطابق لما في ظني أن سبب النزول أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما مات ابنه إبراهيم والقاسم قالوا: إن محمداً أبتر لا عقب له، فكأنه قيل: كيف ذلك، وعقبك وخليفتك العلماء العاملون[2]؟ نفعنا الله بهم.



(1) قال الطبري: «اختلف أهل التأويل في معنى الكوثر، فقال بعضهم: هو نهر في الجنة أعطاه الله نبيه محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وقال آخرون: عني بالكوثر الخير الكثير... وقال آخرون: هو حوض أعطيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجنة.... وأولى هذه الأقوال بالصواب عندي قول من قال: هو اسم النهر الذي أعطيه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الجنة، وصفه الله بالكثرة لعظم قدره» ينظر جامع البيان (645/24) وما بعدها.

(2) لم أجد من أشار إلى أن الكوثر يعني كثرة العلماء، وإنما وجدت كثرة أمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ينظر النكت والعيون (355/6).

﴿فَصَلِّ﴾ الفاء عاطفة، وصل فعل أمر.

﴿لِرَبِّكَ﴾ جار ومجرور متعلق بصل.

﴿وَٱنْحَرْ﴾ معطوف على صل.

﴿إِنَّ﴾ حرف توكيد ونصب.

﴿شَانِئَكَ﴾ اسم إن، ومضاف إليه.

﴿هُوَ﴾ ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

﴿ٱلْأَبْتَرُ﴾ خبر إن.



اللهم لو أفنيت أوقات عمري في شكرك يا غنيًا عن الشكر ما وفيت بأصغر نعمة لا أستحقها، وكيف أوفيك بما هو منك، فلك الحمد منك إليك كما ينبغي لجلال وجهك العظيم، ونسألك اللهم حسن الخواتم، وسعادة الدارين، وأن لا تحوجنا إلى غيرك طرفة عين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم، تمت هذه النسخة على يد الفقير عمر الأنجباوي غفر الله له[1]، تم[2].

---

(1) في (ب) تمت بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه على كاتبها غفر الله له ذنوبه، ولوالديه، ولمشايخه، ولمن دعا له بالمغفرة آمين، تم، وفي (ج) تمت وكملت بحمد الله وعونه، وحسن توفيقه على يد كاتبها غفر الله ذنوبه، وستر عيوبه ولوالديه ولمشايخه ولمن دعا له بالمغفرة، آمين، وكان الفراغ من نسخها يوم الجمعة المبارك في شهر جمادى 1239 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وفي (ق) مثل ما في المتن، ثم ختمت بـ «تم طبع حاشية ذي التحقيقات البديعة، والفطنة الشامخة المنيعة، الملقب بمالك الصغير الشيخ محمد الأمير على شرح الأزهرية في علم العربية... بدار الطباعة العامرة... سنة ست وثمانين ومائتين وألف».

(2) إلى هنا انتهت حاشية الأمير على شرح المقدمة الأزهرية.

(إعراب سورة الكافرون)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُلْ ﴾ فعل أمر وفاعل.

يـا: حرف نداء.

أي: منادى مبنى على الضم.

وها: حرف تنبيه.

﴿ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ نعت أي.

﴿لَآ﴾ حرف نفي.

﴿أَعۡـبُدُ﴾ فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

﴿مَا﴾ اسم موصول بمعنى الذي في موضع نصب على المفعولية.

﴿تَعۡـبُدُونَ﴾ فعل وفاعل صلة ما، والعائد محذوف، تقديره تعبدونه.

﴿وَلَآ﴾ حرف نفي.

﴿أَنتُمۡ﴾ مبتدأ.

﴿عَٰبِدُونَ﴾ خبره.

﴿مَآ﴾ اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بـ عابدون.

﴿أَعۡبُدُ﴾ فعل وفاعل، والجملة صلة ما، والعائد محذوف، تقديره أعبده.

﴿وَلَآ﴾ نافية.

﴿أَنَا۠﴾ مبتدأ.

﴿عَابِدٌ﴾ خبره.

﴿مَا﴾ اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بـ عابدون.

﴿أَعْبُدُ﴾ فعل وفاعل، والجملة صلة ما والعائد محذوف، تقديره أعبده.

﴿لا﴾ نافية.

﴿أَنَا﴾ مبتدأ.

﴿عَابِدٌ﴾ خبره.

﴿مَّا﴾ اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بـ عابد.

﴿عَبَدتُّمْ﴾ فعل ماضٍ وهو وفاعله صلة ما، والعائد محذوف تقديره عبدتموه.

﴿وَلَآ﴾ حرف نفي.

﴿أَنتُمْ﴾ مبتدأ.

﴿عَٰبِدُونَ﴾ خبره.

﴿مَآ﴾ موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بـ عابدون.

﴿أَعْبُدُ﴾ فعل مضارع، وهو وفاعله صلة ما، والعائد محذوف، تقديره أعبده.

﴿لَكُمْ﴾ جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم.

﴿دِينُكُمْ﴾ مبتدأ مؤخر.

﴿وَلِيَ﴾ جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم.

﴿دِينِ﴾ مبتدأ ومضاف إليه، وفائدة تكرار العطف اختلاف المعاني من ماضٍ وحال واستقبال.

(إعراب سورة النصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿إِذَا﴾ ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه.

﴿جَآءَ﴾ فعل ماضٍ.

﴿نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ فاعل ومضاف إليه، وجملة الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها.

﴿وَٱلۡفَتۡحُ﴾ معطوف على نصر.

﴿وَرَأَيۡتَ﴾ فعل وفاعل.

﴿ٱلنَّاسَ﴾ مفعول رأيت.

﴿يَدۡخُلُونَ﴾ فعل وفاعل في موضع نصب على الحال من الناس، أي: داخلين.

﴿فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ يدخلون.

﴿أَفۡوَاجٗا﴾ حال من فاعل يدخلون، فهي حال متداخلة.

﴿فَسَبِّحۡ﴾ فعل أمر وفاعل، وقرن بالفاء؛ لأنه جواب إذا، وهو العامل فيها.

﴿بِحَمۡدِ﴾ جار ومجرور متعلق بسبح.

﴿رَبِّكَ﴾ مضاف إليه، ومضاف أيضًا.

﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ معطوف على سبح، وهو فعل أمر، وفاعل ومفعول.

﴿إِنَّهُۥ﴾ إن حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها في محل نصب.

﴿كَانَ﴾ فعل ماضٍ، واسمها مستتر فيها يعود إلى ربك.

﴿تَوَّابَۢا﴾ خبر كان، وكان واسمها وخبرها في موضع رفع خبر إن.

(إعراب سورة تبت)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿تَبَّتۡ﴾ تب فعل ماضٍ، والتاء حرف تأنيث.

﴿يَدَآ﴾ فاعل تب وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى.

﴿أَبِي﴾ مضاف إليه، ومضاف أيضًا.

﴿لَهَبٍ﴾ مضاف إليه.

﴿وَتَبَّ﴾ فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى أبي لهب، والجملة معطوفة على ما قبلها.

﴿مَآ﴾ نافية.

﴿أَغْنَىٰ﴾ فعل ماضٍ.

﴿عَنْهُ﴾ جار ومجرور متعلق بـ أغنى.

﴿مَالُهُۥ﴾ فاعل أغنى، ومضاف إليه.

﴿وَمَا﴾ يحتمل أن يكون موصولًا اسميًا بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله.

﴿كَسَبَ﴾ فعل، وفاعله مستتر فيه، وجملة كسب من الفعل والفاعل صلة ما، والعائد محذوف، والتقدير والذي كسبه، ويحتمل أن يكون موصولًا حرفيًا، وجملة كسب صلتها، ولا يحتاج إلى عائد، وما وصلتها في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله، والتقدير وكسبه.

﴿سَيَصْلَىٰ﴾ فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى أبي لهب.

﴿نَارًا﴾ مفعول يصلى.

﴿ذَاتَ﴾ بمعنى صاحبة نعت نارًا.

﴿لَهَبٍ﴾ مضاف إليه.

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ يحتمل أن تكون معطوفة على فاعل يصلى المستتر فيه.

﴿حَمَّالَةَ﴾ نعت امرأته، ويجوز أن يكون امرأته مبتدأ، ومضاف إليه، وحمالة خبره.

﴿ٱلۡحَطَبِ﴾ مضاف إليه.

﴿فِي جِيدِهَا﴾ جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف.

﴿حَبۡلٌ﴾ مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر خبر ثانٍ لامرأته، أو نعت.

﴿مِّن مَّسَدِۭ﴾ متعلق باستقرار محذوف نعت لحبل.

(إعراب سورة الإخلاص)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قُلۡ﴾ فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا.

﴿هُوَ﴾ ضمير الشأن محله رفع على الابتداء، وجملة الله أحد خبره.

﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ مبتدأ وخبر.

﴿لَمۡ يَلِدۡ﴾ جازم ومجزوم.

﴿وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ جازم ومجزوم معطوف على ما قبله.

﴿وَلَمۡ يَكُن﴾ جازم ومجزوم معطوف أيضًا.

﴿لَّهُۥ﴾ يحتمل أن يكون متعلقًا بكفوًا.

﴿كُفُوًا﴾ خبر يكن مقدم.

﴿أَحَدُۢ﴾ اسم يكن مؤخر، ويحتمل أن يكون له متعلقًا باستقرار محذوف على الخبرية لـ يكن، وكفوًا منصوب على الحال؛ لأنه في الأصل نعت أحد، ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال.

(إعراب سورة الفلق)

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قُلۡ﴾ فعل أمر، وفاعل.

﴿أَعُوذُ﴾ فاعل مضارع، وفاعل مستتر فيه وجوبًا.

﴿بِرَبِّ﴾ جار ومجرور متعلق بأعوذ.

﴿ٱلْفَلَقِ﴾ مضاف إليه.

﴿مِن شَرِّ﴾ متعلق بأعوذ أيضًا.

﴿مَا﴾ يحتمل أن تكون موصولًا اسميًا مجرور المحل بإضافة شر إليه، وجملة خلق من الفعل والفاعل صلة ما، والعائد محذوف، والتقدير من شر الذي خلقه، ويحتمل أن يكون موصولًا حرفيًا، وجملة خلق صلتها، ولا عائد عليها، وهي وصلتها في تأويل مصدر مضاف إليه، والتقدير من شر خلقه.

﴿وَمِن شَرِّ﴾ جار ومجرور معطوف على من شر.

﴿غَاسِقٍ﴾ مضاف إليه.

﴿إِذَا﴾ ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة.

﴿وَقَبَ﴾ مضاف إليه.

﴿وَمِن شَرِّ﴾ معطوف على من شر.

﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ مضاف إليه.

﴿فِي ٱلْعُقَدِ﴾ متعلق بالنفاثات.

﴿وَمِن شَرِّ﴾ معطوف على من شر أيضًا.

﴿حَاسِدٍ﴾ مضاف إليه.

﴿إِذَا﴾ ظرف لما يستقبل من الزمان، وجملة ﴿حَسَدَ﴾ من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها.

(إعراب سورة الناس)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ﴾ فعل أمر، وفاعل.

﴿أَعُوذُ﴾ فعل مضارع وفاعله مستتر فيه.

﴿بِرَبِّ﴾ جار ومجرور متعلق بأعوذ.

﴿النَّاسِ﴾ مضاف إليه.

﴿مَلِكِ﴾ نعت لرب

﴿النَّاسِ﴾ مضاف إليه

﴿إِلَٰهِ﴾ نعت بعد نعت لرب

﴿النَّاسِ﴾ مضاف إليه

﴿مِن شَرِّ﴾ متعلق بأعوذ.

﴿الْوَسْوَاسِ﴾ مضاف إليه.

﴿الْخَنَّاسِ﴾ نعت للوسواس.

﴿الَّذِي﴾ اسم موصول في موضع جر نعت للوسواس وجملة يوسوس من الفعل والفاعل صلة الذي، وعائدها فاعل يوسوس المستتر فيه.

﴿فِي صُدُورِ﴾ جار ومجرور متعلق بـ يوسوس أيضًا.

﴿النَّاسِ﴾ مضاف إليه.

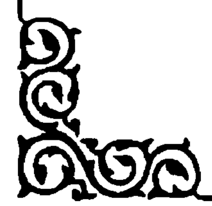
﴿مِنَ الْجِنَّةِ﴾ متعلق أيضًا بـ يوسوس.

﴿وَالنَّاسِ﴾ معطوف على الجنة.

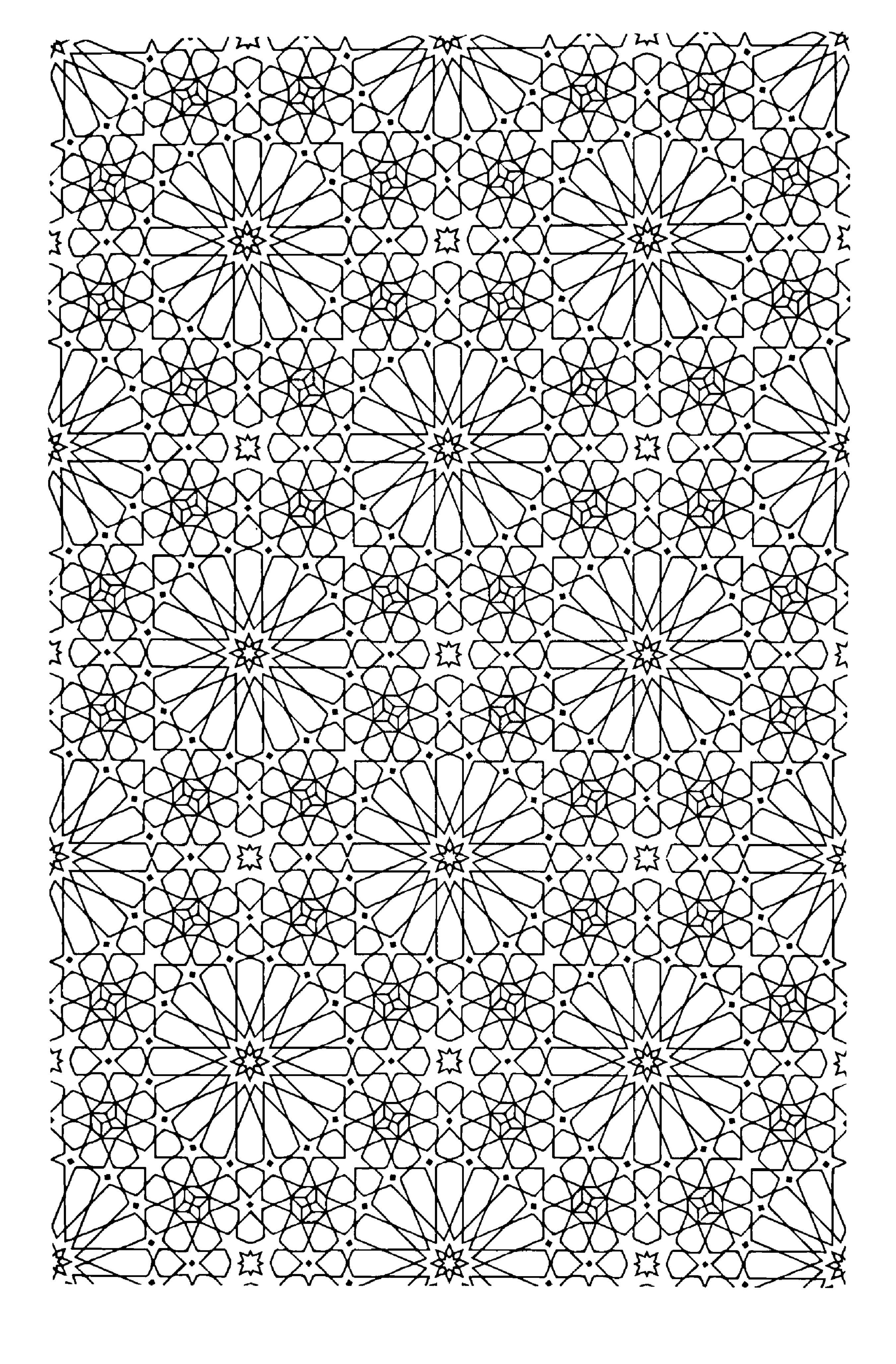
وفي هذا القدر كفاية للمبتدئ، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين.



الفهارس الفنية







(1) فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
2- البقرة		
﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾	2-1	91
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾	6	129
3- آل عمران		
﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾	59	376
4- النساء		
﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾	134	271
5- المائدة		
﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾	119	128، 132
7- الأعراف		
﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾	4	302
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾	26	261
﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾	170	260
9- التوبة		
﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾	114	55

الآية	رقمها	الصفحة
23- المؤمنون		
﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	1	123
28- القصص		
﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾	87	179
29- العنكبوت		
﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	44	316
44- الدخان		
﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾	38	78
46- الأحقاف		
﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾	11	55
56- الواقعة		
﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾	76	44
﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾	79	227
76- الإنسان		
﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾	4	108
﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	24	240 ، 306



(2) فهرس الأشعار والأرجاز

الشطر الأول	الشطر الثاني	الوزن	القائل	الصفحة
وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ	فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي	الطويل	امرؤالقيس	108
فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لنَومٍ ثيابَها	لَدَى السِّتْرِ إلّا لِبْسَةَ الْمُتَفضِّلِ	الطويل	امرؤالقيس	324
تَنَقَّلْ فَلَذَّاتُ الهَوَى فِي التَّنَقُّلِ	وَرِدْ كُلَّ صَافٍ لَا تَقِفْ عَنْدَ مَنْهَلِ	الطويل	الحلي	239
سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا	وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ	الوافر	الأحوص	109
لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنْ يَهُنْ	فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ	الطويل	قائله مجهول	392 ،262
غَيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ	يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ	المديد	ينسب لأبي نواس	256
قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ	كانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ	الرجز	ينسب لرؤبة	108
إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ	لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا	الوافر	القحيف العقيلي	366
بِجِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِيَنَا	مِنْ سَنامٍ حِينَ هَاجَ الصِّنَّبِرْ	الرمل	طرفة	132

(3) فهرس الأعلام المذكورين في الحاشية



(4) فهرس أسماء الكتب المذكورة في الحاشية



(5) فهرس مصادر التحقيق

1- الإتقان في علوم القرآن، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.

2- الإحاطة في أخبار غرناطة، تأليف محمد بن عبدالله الشهير بلسان الدين بن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ.

3- إرتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف أبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1998م.

4- أساس البلاغة، تأليف محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998م.

5- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى1985م.

6- الأصوات اللغوية، تأليف د. إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، بغير تاريخ.

7- الأصول في النحو، تأليف أبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، بغير تاريخ.

8- الأعلام، تأليف خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر 2002م.

9- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، تأليف عبد الحي بن فخر الطالبي، دار دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى1999م.

10- الألغاز النحوية، تأليف جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية للتراث 2003م.

11- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، حققها وخدمها سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى 1432هـ.

12- أمالي ابن الحاجب، تأليف جمال الدين ابن الحاجب، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت1989م.

13- الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف عبد الرحمن بن محمد الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2003م.

14- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف جمال الدين عبد الله ابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بغير تاريخ.

15- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، تأليف إسماعيل البغدادي، عُنِي بتصحيحه محمد شرف الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، بغير تاريخ.

16- البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى 1994م.

17- البرهان في علوم القرآن، تأليف بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى 1957م.

18- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، بغير تاريخ.

19- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصرية، لبنان صيدا، بغير تاريخ.

20-تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف مرتضى، الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، بغير تاريخ.

21- التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بغير تاريخ.

22-التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، إملاء جمال الدين ابن مالك، جمع محمد بن جماعة، دراسة وتحقيق الطالب أحمد علي قائد المصباحي، إشراف د. عبدالرحمن العثيمين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى العام 1989م.

23-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى بتواريخ متعاقبة من 2008-2016م.

24-التعريفات، تأليف علي بن محمد بن الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1983م.

25-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى 1983م.

26-تعليق لطيف على البسملة ضمن مجموع البسملة، تأليف محمد بن محمد السنباوي، تحقيق د. عمر مصطفى أحمد، دار الصالح، القاهرة، الطبعة الأولى 1919م.

27-التكملة لكتاب الصلة، تأليف، محمد ابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان1995م.

28-تلخيص المفتاح، تأليف محمد بن عبدالرحمن القزويني، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، سنة2010م.

29-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 1428هـ.

30-تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، تأليف علي بن محمد ابن عراق الكناني، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1399هـ.

31- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 2008م.

32- جامع البيان في تأويل القرآن، تأليف محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد ومحمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 2000م.

33- الجنى الداني في حروف المعاني، تأليف بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1992م.

34- حاشية الأمير على شرح شذور الذهب، تأليف محمد الأمير، المطبعة البهية بمصر سنة 1299هـ.

35- حاشية الأمير على مغني اللبيب، تأليف محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية لصاحبها فيصل عيسى البابي الحلبي، بغير تاريخ.

36- حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية، تأليف محمد الأمير، المطبعة العامرة الأزهرية سنة1308هـ.

37- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، تأليف محمد بن عرفة الدسوقي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، بغير تاريخ.

38- حاشية الصبان على شرح الأشمونى، تأليف محمد بن علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1997م.

39- حاشية عصام على كافية ابن الحاجب، تأليف عصام الدين بن إبراهيم الإسفرايني، المكتبة المحمودية، فاتح، إستنبول، بغير تاريخ.

40-حاشية العطار على شرح الأزهرية، تأليف الشيخ حسن العطار، مطبعة بحارة الفراخة، سنة 1301هـ.

41- حاشية الدسوقي على السمرقندي على الرسالة الوضعية، تأليف محمد الدسوقي، المكتبة الأزهرية بمصر، 1929م.

42-حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تأليف عبد الرزاق بن حسن الميداني، تحقيق محمد بهجت البيطار، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1993م.

43-الحماسة، تأليف أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى2007م.

44-الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، مطبعة فرج الله زكي الكردي سنة 1332هـ.

45-حواشي تحفة المحتاج، تأليف العلامتين: عبد الحميد الشرواني، وأحمد بن قاسم العبادي، المطبعة التجارية الكبرى بمصر، بغير تاريخ.

46- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة 1997م.

47-الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، بغير تاريخ.

48-الخطط الجديدة، تأليف علي مبارك، المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق سنة 1305هـ.

49-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تأليف محمد أمين المحبي، نشر دار صادر، بيروت، بغير تاريخ.

50-الدر المصون، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، بغير تاريخ.

51- درة الحجال في أسماء الرجال، تأليف أحمد بن محمد المكاسي الشهير بابن القاضي، تحقيق د. الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى 1970م.

52-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مراقبة محمد عبدالمعيد ضان، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، الطبعة الثانية 1972م.

53-ديوان أبي نواس، دار صادر، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.

54-ديوان الصبابة، تأليف شهاب الدين المغربي، المطبعة التي بخط الشعراني 1863م.

55-ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية 2004م.

56-ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق محمد نعمان أمين، دار المعارف، الطبعة الثالثة بغير تاريخ.

57-ديوان ذي الرمة، تأليف أحمد بن حاتم الباهلي، عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة الأولى 1982م.

58-ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبيه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، بغير تاريخ.

59-ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 2002م.

60-ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، 1994م.

61- ديوان العجاج رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق عبدالحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، 1971م.

62-ديوان النابغة الذبياني، تحقيق عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1996م.
63-ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة، بغير تاريخ.
64-ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق، د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الطبعة الأولى سنة 2000م.
65-الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تأليف أبي عبد الله محمد الأنصاري المراكشي، حققه وعلق عليه د 0إحسان عباس، والدكتور محمد بن شريفة، والدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى 2012م.
66-الرحلة الناصرية الكبرى، تأليف محمد بن عبد السلام الناصري، دراسة وتحقيق د. المهدي الغالي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى 2013م.
67-رسالة أسباب حدوث الحروف، تأليف أبي الحسين علي ابن سينا، تحقيق محمد حسان الطيان، ويحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق، بغير تاريخ.
68-الرسالة الكبرى في البسملة، تأليف محمد بن علي الصبان، تحقيق فواز زمرلي، وحبيب المير، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، سنة2007م.
69-السبعة في القراءات، تأليف أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية 1400هـ.
70-سد الأرب من علوم الإسناد والأدب، تأليف محمد الأمير الكبير، الطبعة الثانية، مطبعة الحجازي، بغير تاريخ.

71- السيرة الحلبية = إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، تأليف علي بن إبراهيم الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1427هـ.

72-سلم الوصول إلى طبقات الفحول، تأليف مصطفى بن عبد الله المعروف بـ حاجي خليفة، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، تدقيق صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا2010م.

73-سنن الترمذي، تأليف محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية 1975م.

74-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تأليف محمد بن مخلوف، علق عليه عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى 2003م.

75-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف عبد الحي بن ابن العماد، تحقيق محمود الأرناووط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1986م.

76-شرح أبيات مغني اللبيب، تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية 1988م.

77-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف علي بن محمد الأشموني، نشر دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998م.

78-شرح ألفية ابن معطي، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى 1985م.

79-شرح تسهيل الفوائد، تأليف محمد بن عبد الله، ابن مالك الجياني، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1990م.

80-شرح ابن عبدالحق على مقدمة شيخ الإسلام في الكلام على البسملة والحمدلة، تأليف أحمد ابن عبدالحق السنباطي، المطبعة العامرة الشرفية، الطبعة الأولى، سنة 1317هـ.

81- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، طبعة 2000م.

82-شرح التصريح، تأليف خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2000م.

83-شرح جمل الزجاجي، تأليف ابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، منشورات دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة1998م.

84-شرح الرضي على الكافية، تأليف رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.

85-شرح شافية ابن الحاجب، تأليف حسن بن محمد الأستراباذي، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولي 2004م.

86-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، بغير تاريخ.

87-شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، تأليف محمد بن محمد شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2007م.

88-شرح شواهد المغني، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، علق حواشيه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، طبعة 1966م.

89-شرح العقيدة الطحاوية، تأليف صدر الدين محمد ابن أبي العز الحنفي، تحقيق أحمد شاكر، نشر وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، 1418هـ.

90-شرح القويسني على متن السلم، تأليف الشيخ حسن القويسني، مكتبة دار الأمان بالرباط المغرب، بغير تاريخ.

91- شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، بغير تاريخ.

92-شرح المفصل، تأليف يعيش بن علي المعروف بابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2001م.

93-شرح المقدمة الاجرومية في أصول علم العربية، تأليف خالد الأزهري، تحقيق د. زكرياء توناني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2015م.

94-شرح المواقف، تأليف السيد الجرجاني، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1998م.

95-شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة 1996م.

96-شعر يزيد ابن الطثرية، صنعة حاتم الضامن، مطبعة أسعد بغداد، بغير تاريخ.

97-صلة التكملة لوفيات النقلة، تأليف أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني عز الدين، تحقيق بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، 2007م.

98-طبقات الشافعية، تأليف أبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان، دار النشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ.

99-طبقات النحاة واللغويين، تأليف تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق د. محسن غياص، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، ساعدت جامعة بغداد في طباعته للسنة الدراسية 1973-1974م.

100- العبر في خبر من غبر، تأليف محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.

101- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تأليف عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تحقيق د. عبدالرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة 1997م.

102- العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تأليف شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دراسة وتحقيق د. أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، مصر، الطبعة الأولى 1999

103- علوم البلاغة، تأليف أحمد بن مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1993م.

104- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف أحمد بن علي بن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، وبتعليقات الشيخ ابن باز، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

105- فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية، تأليف علي بن إبراهيم الحلبي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة2019م.

106- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تأليف محمد عبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1982م.

107- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، تأليف نور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بغداد، سنة 1983م.

108- تحقيق الفوائد الغياثية، تأليف محمد بن يوسف الكرماني، تحقيق ودراسة د. علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ.

109- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف أحمد بن غانم النفراوي، دار الفكر، سنة 1995م.

110- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى 1356هـ.

111- الكامل في اللغة والأدب، تأليف محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1997م.

112- الكتاب، تأليف عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1988م.

113- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى 1996م.

114- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف جار الله محمود الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.

115- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.

116- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تأليف أحمد بابا التنبكتي، دراسة وتحقيق محمد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب2000م.

117- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، بغير تاريخ.

118- مجمع الأمثال، تأليف أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.
119- المجموع شرح المهذب، تأليف أبي زكريا محيي الدين النووي، دار الفكر، بغير تاريخ.
120- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، تأليف جمال الدين الفاكهي، دراسة وتحقيق د. إبراهيم جميل محمد إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى 2007م.
121- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تأليف أبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ.
122- المحكم والمحيط الأعظم، تأليف علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000م.
123- المخصص، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1996م.
124- المستطرف في كل فن مستطرف، تأليف محمد بن أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.
125- مشكل إعراب القرآن، تأليف مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ.
126- معاني القرآن وإعرابه، تأليف إبراهيم بن السري، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1988م.
127- المعجم الفلسفي، تأليف الدكتور جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1994م.
128- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1957م.

129- المعجم الوسيط، تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفى وآخرين، دار الدعوة، بغير تاريخ.

130- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف جمال الدين عبد الله بن يوسف، ابن هشام، تحقيق المحقق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة 1985م.

131- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007م.

132- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2010م.

133- المقتضب، تأليف محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، بغير تاريخ.

134- الممتع الكبير في التصريف، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 1996م.

135- مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، تأليف محمد بن محمد المعروف بالحطاب الرُّعيني، دار الفكر، الطبعة الثالثة 1992م.

136- موسوعة طبقات الفقهاء، تأليف اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق، دار الأضواء، بيروت لبنان، 1999م.

137- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تأليف يوسف بن تغري بردي، دار الكتب مصر، بغير تاريخ.
138- النحو الوافي، تأليف عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الخامسة، بغير تاريخ.
139- نكت الهميان في نكت العميان، تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، علق عليه ووضع حواشيه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2007م.
140- النكت والعيون، تأليف أبي الحسن علي بن محمد الماوردي، راجعه وعلق عليه السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.
141- النوادر في اللغة، تأليف أبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق بمصر، الطبعة الأولى1981م.
142- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تأليف محيي الدين عبد القادر العيدروس، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.
143- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تأليف أحمد بابا التنبكتي، عناية وتقديم د. عبدالحميد الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية 2000م.
144- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف إسماعيل البغدادي، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.
145- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مكتبة التوفيقية، مصر، بغير تاريخ.
146- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف أحمد بن محمد ابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت بتواريخ متعددة في الفترة ما بين 1971-1994م.

المخطوطات:

147- حاشية الشنواني على شرح الأزهرية، تأليف أبي بكر بن إسماعيل الشنواني، مخطوط بمكتبة الملك سعود، رقم6379

148- حاشية العدوي على شرح ابن عبدالحق السنباطي على رسالة البسملة لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، تأليف علي بن أحمد العدوي، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود، تفسير212.

149- حاشية القليبوبي، تأليف أحمد بن أحمد المصري، شهاب الدين القليوبي، مخطوط بجوزتي.

150- الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية لعبد المعطي المالكي، جمع عبدالكريم الدري، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود، نحو 415.

151- العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية، تأليف منصور الطبلاوي، مخطوط بجامعة النجاح فلسطين، وهي نسخة بغير بيانات.

المجلات العلمية:

152- مجلة العلوم الإسلامية، تصدر عن كلية العلوم الإسلامية بالجامعة العراقية، العدد العاشر سنة 2015م.

153- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد 18، عدد 47، كانون الأول، سنة 1994م.

(7) فهرس موضوعات شرح المقدمة الأزهرية

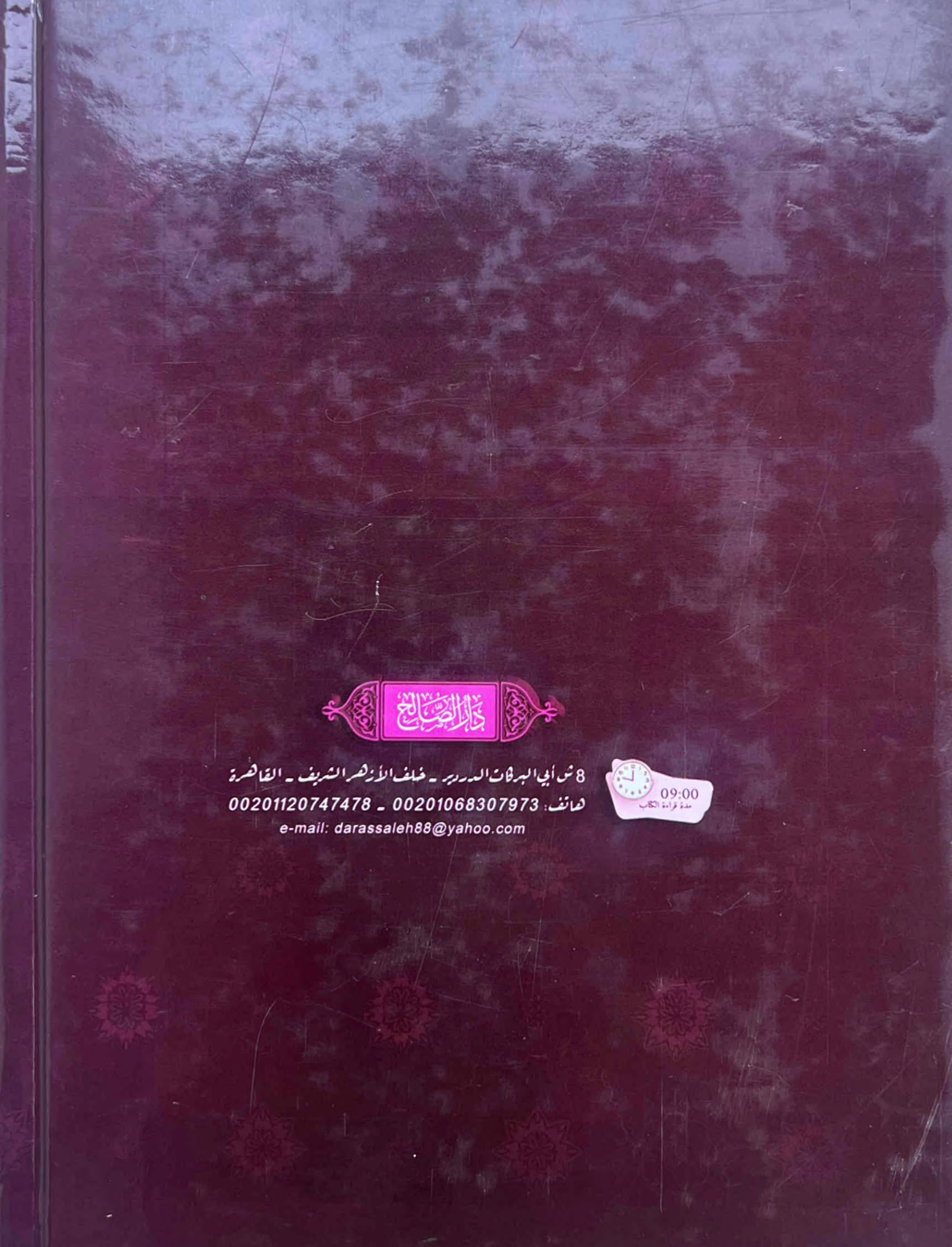


(8) فهرس موضوعات حاشية الأمير وفوائدها العلمية



كُناشُ الفوائِدِ

الفائدة	الصفحة



8 ش أبي البركات الدردير - خلف الأزهر الشريف - القاهرة
هاتف: 00201068307973 - 00201120747478
e-mail: darassaleh88@yahoo.com